الكوكب المشرق

في سماء علم المنطق على السلم المنورق

والكنز المكتم في إيضاح ما انبهم من معاني ومباني متن السلم

جمع وتأليف

العلامة المحدث المحقق

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

دار المنهاج

دار طوق النجاة




الكوكب المشرق
في سماء علم المنطق
على السلم المنورق

الكَوكَبُ المُشرِقُ

في سماءِ عِلْمِ المنطِق على السُّلّمِ المنورق

والكنزُ المُكتَّمُ في إيضاحِ ما انبهم من معاني ومباني متنِ السُّلَّمِ

جمعُ وتأليفُ

العلَّامَة المحدِّث المحقِّق

مُحمَّد الأَمين بن عبد الله بن يوسُف بن حسَن الأرمي

العلويّ الأَثيُوبيّ الهرريّ الكرّي البُويطيّ

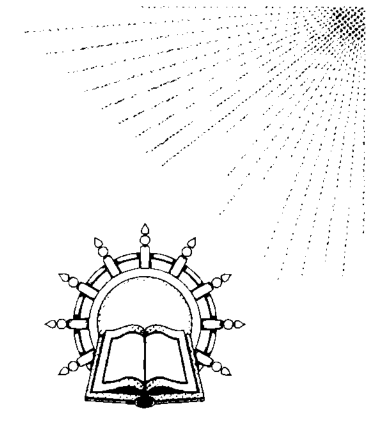
نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

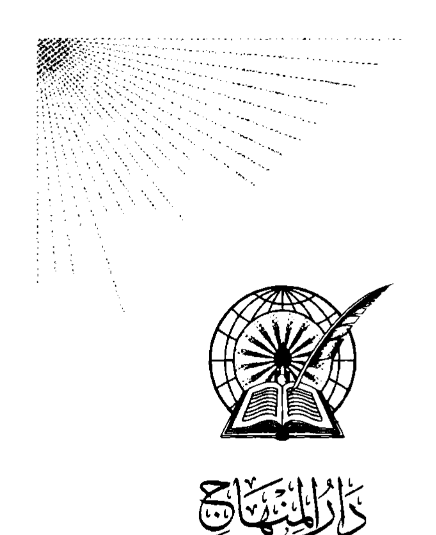
دار المنهاج

دار طوق النجاة





لبنان ـ بيروت ـ فاكس : ٧٨٦٢٣٠
ص . ب : ١٣/٥٥٧٤/ بيروت



المملكة العربية السعودية ـ جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ ـ فاكس ٦٣٢٠٣٩٢

الطبعة الأولى
١٤٣٦ هـ ـ ٢٠١٥ م

www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com

الموزّعون المعتمدون داخل المملكة العربيّة السّعوديّة

جدة

مكتبة دار كنوز المعرفة

هاتف 6570628 ـ 6510421

مكة المكرمة

مكتبة الأسدي

هاتف 5570506 ـ 5273037

مكة المكرمة

مكتبة نزار الباز

هاتف 5473838 ـ فاكس 5473939

المدينة المنورة

دار البدوي

هاتف 0503000240

المدينة المنورة

مكتبة الزمان

هاتف 8366666 ـ فاكس 8383226

الطائف

مكتبة المزيني

هاتف 7365852

الدمام

مكتبة المتنبي

هاتف 8344946 ـ فاكس 8432794

الرياض

دار التدمرية

هاتف 4924706 ـ فاكس 4937130

الرياض

مكتبة الرشد

هاتف 2051500 ـ فاكس 2253864

الرياض

مكتبة جرير

وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها

هاتف 4626000 ـ فاكس 4656363

الرياض

مكتبة العبيكان

وجميع فروعها داخل المملكة

هاتف 4654424 ـ فاكس 2011913

أســأل ربــي صــلاح قلبــي ... فــإنــه يملــك القلــوبــا
وأطلــب الستــر مــن لــدنــه ... فــإنــه يستــر العيــوبــا
ويُنْعِــشُ العــاثــريــن نعشــاً ... ويغفــر الحــوب والــذنــوبــا
ظلمــت نفســي فليــت شعــري ... هــل قَــدَّر اللهُ أن أتــوبــا

* * *

آخر :

ولقــد رأيــت صغيــرة ... فستــرت شيبــي بــالخمــارْ
قــالــت غبــار قــد عــلا ... ك فقلــت ذا غيــر الغبــارْ
هٰــذا الــذي نقــل الملــو ... ك إلــى القبــور مــن الــديــارْ

* * *

آخر :

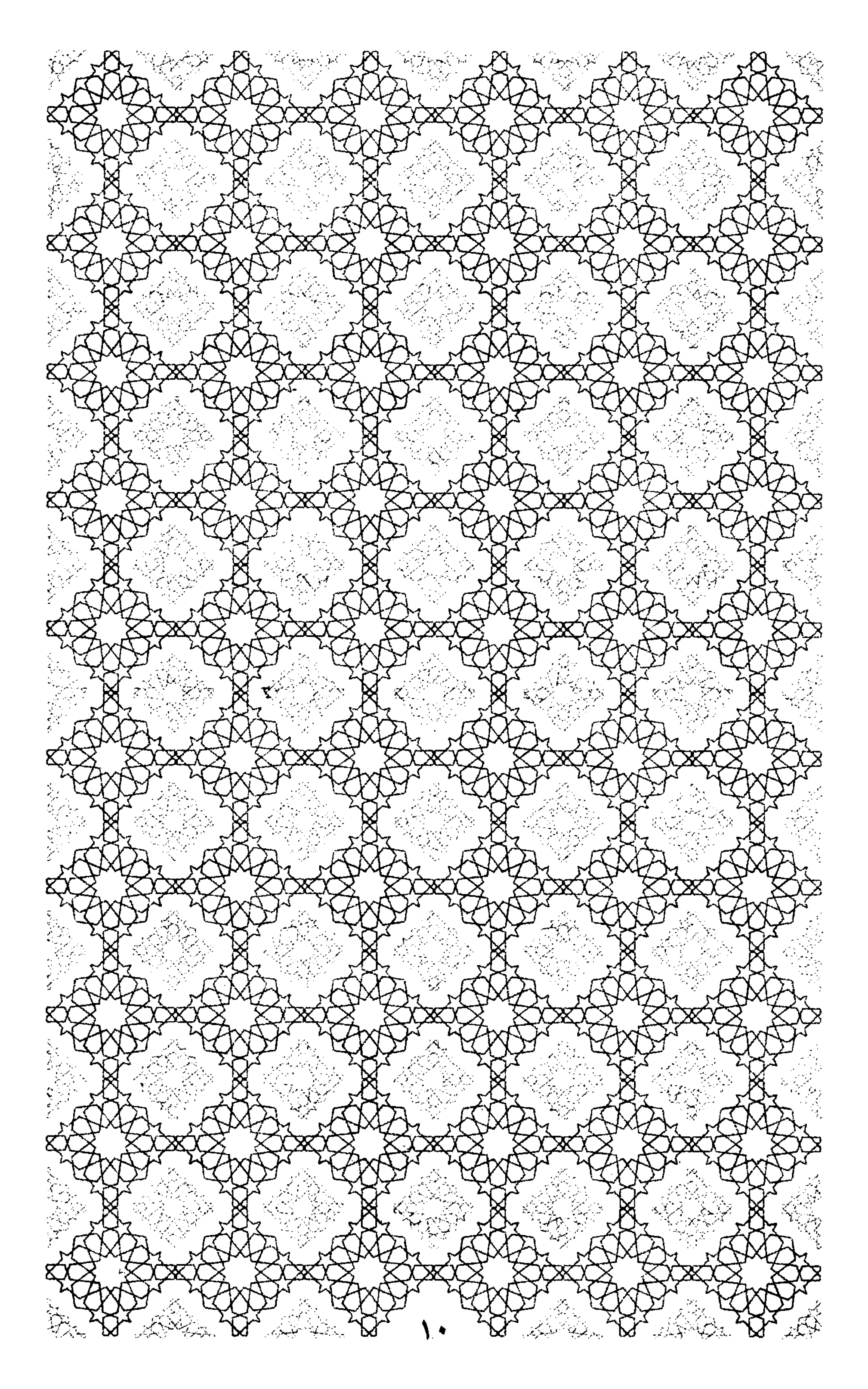
إذا وجــد الشيــخ فــي نفســه ... نشــاطــاً فــذلــك مــوت خفــي
ألســت تــرىٰ أن ضــوء السـراج ... لــه لهــب قبــل أن ينطفــي

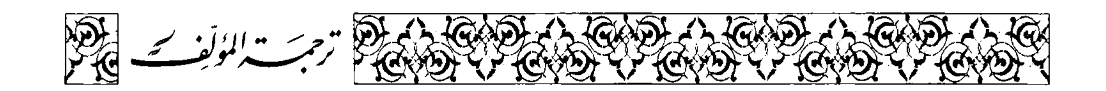
* * *

قال علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنه :

الناس من جهة التِّمثال أكفاء ... أبــوهــمُ آدمٌ والأم حــوَّاءُ
فإن يكن لهمُ من أصلهم شرف ... يفــاخــرون بــه فــالطيــن والمــاءُ

بداية الشروع في تاريخ (٢٤/ ١/ ١٤٣٣هـ)





الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فهـٰذه ترجمة للعلامة الشيخ محمد الأمين بن عبد الله الهرري ، نزيل مكة المكرمة ، المدرس في دار الحديث الخيرية ، وكان مدرساً في الحرم الشريف نحو ثمانِ سنوات قبل أن يتفرغ للتأليف .

اسمه

هو محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن ، أبو ياسين الأُرمي جنساً ، العلوي قبيلة[1] ، الإثيوبي دولة ، الهرري منطقة ، الكرِّي ناحيةً ، البُوَيْطِي قرية ، السلفي مذهباً ، السعودي إقامة ، نزيل مكة المكرمة ، جوار الحرم الشريف في المسفلة حارة الرشد .

مولده

ولد في الحبشة في منطقة الهرر في قرية بويطة ، في عصر يوم الجمعة أواخر شهر ذي الحجة سنة (١٣٤٨) من الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات .

---

(١) **الأرمي** : نسبة إلىٰ شعب أُرمُو ، وهي أكثر مَن في الحبشة بنسبة ٨٥٪ ، والعلويُّ : نسبة إلىٰ عليٍّ بن قَلْعو بن هُنْبَنَّا بن أرمو ، أبو قبيلةٍ كبيرةٍ .

نشأته

تربَّىٰ بيدِ والده ، وهو يتيم عن أمه ، ووضعه عند المعلم وهو ابن أربع سنين ، وتعلم القرآن وختمه وهو ابن ست سِنين ، ثم حوَّله إلىٰ مدارس علوم التوحيد والفقه ، وحفظ من توحيد الأشاعرة « عقيدة العوام » للشيخ أحمد المرزوق ، و« الصغرىٰ » و« صغرى الصغرىٰ » ، و« الكبرىٰ » و« كبرى الكبرىٰ » للشيخ محمد السنوسي ؛ لأن أهل الحبشة كانوا وَقْتَئذ من الأشاعرة .

وحفظ من مختصرات فقه الشافعية كثيراً كـ« مختصر بافضل الحضرمي » ، و« مختصر أبي شجاع » مع كتاب « كفاية الأخيار » ، و« عمدة السالك » لأحمد بن النقيب ، و« زبد أحمد ابن رسلان » ألفية في فقه الشافعية ، وقرأ « المنهاج » للإمام النووي مع شرحه « مغني المحتاج » ، و« المنهج » لشيخ الإسلام الأنصاري مع شرحه « فتح الوهاب » ، وقرأ كثيراً من مختصرات فقه الشافعية ومبسوطاتها علىٰ مشايخ عديدة من مشايخ بلدانه .

رحلته

ثم رحل إلىٰ سيبويه زمانه وفريد أوانه أبي محمد الشيخ موسى بن محمد الأديلي[1] ، وبدأ عنده دراسة الفقه ، بدأ بـ« شرح جلال الدين المحلي » علىٰ « منهاج النووي » ، ثم بعدما وصل إلىٰ (كتاب السلم) . . حوله شيخه المذكور ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إلىٰ دراسة النحو ؛ لما رأىٰ فيه من النجابة والاجتهاد في العلم ، فقرأ عليه مختصرات النحو كـ« متن الآجرومية » وشروحها العديدة ، و« متن الأزهرية » ، و« ملحة الإعراب » مع شرحه « كشف النقاب » لعبد الله الفاكهي ، و« قطر الندىٰ » مع شرحه « مجيب الندا » لعبد الله الفاكهي ، وقرأ

---

(١) **الأديلي** ـ بفتح الهمزة وتشديد الدال المفتوحة ـ نسبة إلىٰ أَدَّيْلَ من أعمال دِرْدوا .

« الألفية » لابن مالك مع شروحها العديدة كـ« شرح ابن عقيل » ، و« شرح المكودي » ، و« شرح السيوطي » .

ثم اشتغل بكتب الصرف والبلاغة والعروض والمنطق والمقولات والوضع واجتهد فيها ، وحفظ « ألفية ابن مالك » و« ملحة الإعراب » و« لامية الأفعال » و« السلم » في المنطق ، و« الجوهر المكنون » في البلاغة .

وكان لا ينام كل ليلة حتىٰ يختم القصائد المذكورة حفظاً ، وكان قليل النوم في صغره إلىٰ كبره ، حتىٰ كان لا ينام غالباً بعدما كبر إلا أربع ساعات من أربع وعشرين ساعة ؛ لكثرة اجتهاده في مذاكرة العلم ، وكان يدرس هٰذه الفنون جنب حلقة شيخه مع دراسته على الشيخ المذكور .

ثم رحل من عنده بعدما لازمه نحو سبع سنوات إلىٰ شيخه خليل زمانه وحبيب عصره وأوانه الشيخ محمد مديد الأديلي أيضاً ، فقرأ عنده مطولات كتب النحو كـ« مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » للفاكهي ، و« مغني اللبيب » لابن هشام ، و« الفواكه الجنية على المتممة الآجرومية » وغير ذلك من مطولات علم النحو ، وكان يدرس أيضاً جنب حلقة شيخه وقرأ عليه أيضاً التفسير إلىٰ سورة (يٓس) .

ثم رحل من عنده بعدما لازمه ثلاث سنوات إلىٰ شيخه الشيخ الحاوي المفسر في زمانه الشيخ إبراهيم بن ياسين المَاجَتِيِّ[1] ، فقرأ عليه التفسير بتمامه ، والعروض من مختصراته ومطولاته كـ« حاشية الدمنهوري علىٰ متن الكافي » ، و« شرح شيخ الإسلام الأنصاري على المنظومة الخزرجية » ، و« شرح الصبان علىٰ منظومته في العروض » ، وقرأ عليه أيضاً مطولات المنطق والبلاغة ، ولازمه نحو ثلاث سنوات .

---

(١) المَاجَتِيِّ : نسبة إلىٰ ماجة من بلاد وَلّو .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ الفقيه الشيخ يوسف بن عثمان الوَرْقِي[1] ، وقرأ عليه مطولات علم الفقه كـ« شرح الجلال المحلي على المنهاج » ، و« فتح الوهاب على المنهج » لشيخ الإسلام مع « حاشيته » لسليمان البُجَيْرِمي و« حاشيته » لسليمان الجمل ، و« حاشية التوشيح علىٰ متن أبي شجاع » ، و« مغني المحتاج » للشيخ الخطيب إلىٰ (كتاب الفرائض) ، وقرأ عليه غير ذلك من كتب الفرائض كـ« حواشي الرحبية » ، و« الفُرَاتِ الفائض في فَنِّ الفرائض » ـ وهو كتاب جيد من مطولاتها ـ ولازمه نحو أربع سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ إبراهيم المُجِّي[2] ، فقرأ عليه « فتح الجواد » لابن حجر الهيتمي علىٰ « متن الإرشاد » لابن المقرىء الجزأين الأولين منه .

ثم رحل من عنده إلىٰ شيخ المحدثين الحافظ الفقيه الشيخ أحمد بن إبراهيم الكَرِّي ، وقرأ عليه « البخاري » بتمامه ، و« صحيح الإمام مسلم » وبعض كتب الاصطلاح .

ثم رحل من عنده إلىٰ مشايخ عديدة ، وقرأ عليهم السنن الأربعة ، و« الموطأ » ، وغير ذلك من كتب الحديث مما يطول بذكره الكلام .

ثم رحل من عندهم إلى الشيخ عبد الله نُورَو القَرْسِي[3] ، فقرأ عليه مطولات كتب البلاغة كـ« شروح التلخيص » لسعد الدين التفتازاني وغيره ، ومطولات كتب أصول الفقه كـ« شرح جمع الجوامع » لجلال الدين المحلي ، وقرأ عليه من النحو « حاشية الخضري على ابن عقيل » .

وقرأ علىٰ غير هـٰؤلاء المشايخ كتباً عديدة من فنون متنوعة مما يطول الكلام

---

(١) **الورقي** : نسبة إلىٰ وَرْقَةَ من أعمال مدينة هرر .

(٢) **المُجِّي** : نسبة إلىٰ قبيلة من قبائل نُولَىٰ .

(٣) **القرسي** : نسبة إلىٰ قَرسا ناحية من أعمال دردوا .

بذكره من كتب السيرة وكتب الأمداح النبوية كـ« بانت سعاد » و« همزية البوصيري » و« بردته » و« القصيدة الوترية » و« الطرَّاف والطرائف » و« إِضاءة الدُّجُنَّة » ـ ألفية في كتب الأشاعرة ـ وغير ذلك مما يطول الكلام بذكره .

وكان يدرِّس مع دراسته جنب حلقة مشايخه ما درس عليهم من أربع عشرة سنة من عمره ، ثم استجاز من مشايخه هٰؤلاء كلهم التدريس استقلالاً فيما درس عليهم فأجازوا له ، فبدأ التدريس استقلالاً في جميع الفنون في أوائل سنة ألف وثلاث مئة وثلاث وسبعين في اليوم الثاني عشر من ربيع الأول من الهجرة النبوية ، فاجتمع عنده خلق كثير من طلاب كل الفنون زهاء ست مئة طالب أو سبع مئة طالب أو أزيد إلىٰ ألف طالب .

وكان يدرِّس من صلاة الفجر إلىٰ صلاةِ العشاء الآخرة نحو سبع وعشرين حِصَّة من حصص الفنون المتنوعة ، وكان يحيي ليله دائماً بكتابةِ التآليف ، وبما قدر الله له من طاعاته .

مؤلفاته

مؤلفاته كثيرة من كل الفنون حتىٰ أوشكت ألا تحصىٰ :

○ **فمن التفسير** :

١ـ حدائق الرَّوْحِ والريحان في روابي علوم القرآن ، (ثلاث وثلاثون مجلداً ، جمع فيه سبعة فنون بل ثمانية بل تسعة ، لم يُسبق له نظيرٌ من كتب التفسير) ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج** .

○ **ومن النحو** :

٢ـ الباكورة الجنية في إعراب متن الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج** .

٣ـ رفع الحجاب عن مُخَيَّمَات معاني كشف النقاب عن مخدارت ملحة الإعراب ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٤ـ لبُّ اللباب في حل معاني ملحة الإعراب ، وقد طبع مع « رفع الحجاب » وهـٰذا من أوائل مؤلفاته في سنة (١٣٦٥هـ) .

٥ـ هدية الطلاب في إعراب ملحة الإعراب .

٦ـ الفتوحات القيومية في حل وفك معاني ومباني متن الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٧ـ الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية ومشكلاتها لابن مالك .

٨ ـ الدرر البهية في إعراب أمثلة الآجرومية وفك معانيها ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٩ـ التقريرات علىٰ حاشية الخضري على الألفية .

١٠ـ جواهر التعليمات شرح على التقريظات ومقدمة علم النحو ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١١ـ المطالب السنية حاشية على الفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٢ـ التتمة القيمة على متممة الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٣ـ هَديّة أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف ، مشفوعاً مع كتاب « الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية » ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

١٤ـ التقريرات علىٰ مجيب النِّدا علىٰ قطر الندىٰ كلاهما لعبد الله الفاكهي .

١٥ـ نزهة الألباب وبشرة الأحباب في فك وحل مباني ومعاني ملحة الإعراب ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج** .

١٦ـ التقريرات علىٰ حاشية أبي النجا على الآجرومية .

١٧ـ التقريرات علىٰ حاشية العطار على الأزهرية .

○ **ومن الصرف** :

١٨ـ مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان ومعاني لامية الأفعال ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج** .

١٩ـ محنك الأطفال من معاني لامية الأفعال ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج** .

○ **ومن البلاغة** :

٢٠ـ الدرُّ المصون على الجوهر المكنون لعبد الرحمـٰن الأخضري .

٢١ـ الفلك المشحون على الجوهر المكنون ، وقد فرغ منه في أوائل سنة (١٤٣٣هـ) ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج** .

٢٢ـ التقريرات علىٰ مختصر سعد الدين علىٰ تلخيص المفتاح .

٢٣ـ التقريرات على البيجوري علىٰ متن السمرقندي في الاستعارة .

٢٤ـ التقريرات علىٰ حاشية المخلوف على الجوهر المكنون في البلاغة .

○ **ومن المنطق** :

٢٥ـ الكوكب المشرق على السلم المنورق ،وقد فرغ من تأليفه في سنة (١٤٣٣هـ) ، **وهو كتابنا هـٰذا** .

٢٦ـ التذهيب علىٰ متن التهذيب في المنطق .

٢٧ـ التقريرات علىٰ حاشية الصبان في المنطق .

٢٨ـ التقريرات علىٰ حاشية البيجوري في المنطق .

○ **ومن العروض :**

٢٩ـ المقاصد الجلية على القصيدة الخزرجية ، وكتب في سنة (١٤٣٣هـ) **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٣٠ـ الفتوحات الربانية علىٰ القصيدة الصبانية في العروض **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٣١ـ التبيان علىٰ منظومة الصبان في العروض .

٣٢ـ التقريرات علىٰ شرح شيخ الإسلام وشرح الدماميني ، وكلاهما على المنظومة الخزرجية في العروض .

○ **ومن الحديث :**

٣٣ـ النهر الجاري علىٰ تراجم البخاري ومشكلاته .

٣٤ـ رفعُ الصدود علىٰ سنن أبي داوود على الربع الأول منه لم يكمل .

٣٥ـ الكوكب الوهاج والروض البهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج في (٢٦) مجلداً .**

٣٦ـ مرشد ذوي الحجا والحاجة علىٰ سنن ابن ماجه .

٣٧ـ التقريرات علىٰ بلوغ المرام في تقاسيم الأحاديث وتفاصيلها على التراجم .

٣٨ـ التقريرات علىٰ بعض ابن ماجه .

٣٩ـ مجمع الرسائل وسلم الوسائل إلىٰ درج ما علا ونزل من أسانيد الإمام مسلم ، ويحوي :

ـ المقاصد الوفية والمطالب السنيَّة في معرفة ما وقع في « صحيح مسلم » من الأسانيد الرباعية .

ـ الجُهَيرية في جمع ما وقع في « صحيح مسلم » من الأسانيد الثمينية .

ـ البويطية في جمع ما نزل نزولاً مطلقاً من الأسانيد التسيعية لـ « صحيح مسلم » **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

○ **ومن الأصول :**

٤٠ـ التقريرات علىٰ شرح المحلي علىٰ جمع الجوامع في الأصول .

○ **ومن الفقه :**

٤١ـ سلم المعراج علىٰ مقدمة المنهاج .

٤٢ـ التقريرات علىٰ شرح المحلي وحاشيتي القليوبي وعميرة على المنهاج في فقه الشافعية .

٤٣ـ الإمداد من رب العباد حاشية علىٰ فتح الجواد علىٰ متن الإرشاد في فقه الشافعية .

٤٤ـ أضواء المسالك علىٰ عمدة السالك وعدة الناسك لأحمد بن النقيب .

٤٥ـ التقريرات على التوشيح علىٰ غاية الاختصار .

٤٦ـ التقريرات علىٰ فتح الوهاب مع حاشية التجريد لسليمان البجيرمي .

٤٧ـ التقريرات علىٰ قصيدة زبد أحمد ابن رسلان .

٤٨ـ التقريرات على المقدمة الحضرمية الكبيرة ، المسماة بـ« بافضل » .

٤٩ـ شرح المقدمة الحضرمية الصغيرة المسمىٰ بـ« التبصير على المختصر الصغير » .

٥٠ـ كتاب التقديرات علىٰ جميع ما وقع في فقه الشافعية من الصور . مجلد ضخم .

○ **ومن المدائح النبوية والسيرة المرضية :**

٥١- نيل المراد علىٰ متن بانت سعاد لكعب بن زهير الصحابي الجليل رضي الله عنه .

٥٢- البيان الصريح علىٰ بردة المديح للبوصيري .

٥٣- البيان الظريف على العنوان الشريف .

٥٤- المقاصد السنية على القصائد البرعية .

٥٥- التقريرات علىٰ همزية البوصيري .

○ **ومن المصطلح :**

٥٦- الثمرات الجنية من قطاف متن البيقونية ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٥٧- هداية الطالب المعدم علىٰ ديباجة صحيح مسلم .

٥٨- خلاصة القول المفهم علىٰ تراجم رجال صحيح مسلم (مجلدان) ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٥٩- جوهرة الدرر علىٰ ألفية الأثر لعبد الرحمـٰن السيوطي .

٦٠- مجمع الأسانيد ومظفر المقاصِيد من أسانيدِ كل الفنون ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

○ **ومن التوحيد :**

٦١- هدية الأذكياء علىٰ طيبة الأسماء في توحيد الأسماء والصفات ، **وقد صدر بحمد الله تعالىٰ عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

٦٢- فتح الملك العلام في عقائد أهل الإسلام علىٰ ضوء الكتاب والسنة .

٦٣- التقريرات علىٰ نور الظلام شرح عقيدة العوام .

٦٤- التعليق المفيد علىٰ تحفة المريد علىٰ جوهرة التوحيد .

هجرته

هجرته من الحبشة إلىٰ هـٰذه المملكة السعيدة كانت في تاريخ سنة ثمان وتسعين بعد ألف وثلاث مئة كما أرخه بقوله :

هاجرت في ثمان وتسعين   من بعد ألف وثلاثِ مِئِين

وكان سبب هجرته : اتفاق الشيوعيين علىٰ قتله حين أسَّس في منطقته الجبهة الإسلامية الأرومِيَّة ، وجاهد بهم ، وأوقع في الشيوعيين قتلاً ذريعاً ، وحاصروه لقتله ، وخرج من بين أيديهم بعصمة الله تعالىٰ .

وكان ـ بعدما دخل هـٰذه المملكة وحصل على النظام ـ مدرساً في دار الحديث الخيرية من بداية سنة ألف وأربع مئة ، وكان أيضاً مدرساً في المسجد الحرام ليلاً نحو ثمان سنوات بإِذن رئاسة شؤون الحرمين .

وله أسانيد عديدة من مشايخ كثيرة في جميع الفنون ، خصوصاً في التفسير والأمهات الست ، فسبحان المنفرد بالكمال ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

* * *

وهـٰذه إجازة المؤلف في رواية مروياته :

ولقد أجزتُ لِحامل هـٰذه الترجمة في الرواية عني جميعَ مروياتي من كل الفنون وجميع مؤلفاتي كذلك إجازة عامة ، وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن وصالحِ الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، للأخ الفاضل :

(....................................)

وعلىٰ هـٰذا جرى التوقيع من المجيز والختم منه

ترجمة
الإمام عبد الرحمـٰن الأخضري
رحمه الله تعالىٰ
(٩٢٠ ـ ٩٨٣ هـ)

اسمه ومولده

هو الإمام العلامة ، الفقيه المنطقي ، الأديب المتكلم ، الزاهد الورع : **عبد الرحمـٰن بن محمد الصغير بن محمد بن عامر الأخضري المالكي** ، علم من أعلام المغرب العربي ، وجبل من جبال القرن العاشر الهجري ، ومجمع علوم الإسلام والمسلمين .

ولد في الجزائر سنة (٩٢٠ هـ) في بنطيوس ؛ قرية من قرىٰ بَسْكَرة ، من بيت علم ونباهة ، وصلاح وزهادة ، ساعده علىٰ حب العلم والعلماء ، وجعله يتبوأ مكانة مرموقة في العلم ، ويستبحر في فنون المعارف علىٰ تفاريقها ، متحققاً بها ، نافذاً فيها .

نشأته وشيوخه

إن تفنن الإمام الأخضري في العلوم ، واستبحاره في المعقول والمنقول . . لم تأتِ عن فراغ وجِدَة ، بل شمَّر عن ساعد الجد منذ نشأته ، فطلب العلم في بلدته ، وأخذ عن علمائها ، بل لم يكتف بذلك ؛ فراح يتطلَّع إلىٰ أفق أوسع وأشمل من المحيط الذي يعيش فيه ؛ فسافر إلى البلاد المجاورة التي تعد من أركان العلم في عصره ومعين للعلماء ـ كجامع الزيتونة مثلاً ـ فشرع يحتكُّ بهم ،

وينهل من علومهم المتنوعة ، ومشاربهم المختلفة ، ثم عاد إلىٰ بلده بعد رحلة زاخرة في العلم ، واطلاع واسع فيها ؛ فدرَّس بها وأفاد ، فتوافد إليه طلاب العلم من كل حدب وصوب ينهلون منه العلم في كافة أنواعه ومختلف مجالاته .

فلا شك إذاً أن شيوخه كثيرون ومشهورون ، ولهم ذيوع كبير في مجال خدمة العلم وطلابه ، وأن تلاميذه بمنزلة شيوخه كثرة ووفرة .

إلا أن أكثر المصادر والمراجع لم تتعرض بإسهاب كبير لشيوخه وتلاميذه ، ولم تصرح حتىٰ بأسمائهم ؛ **فمن جملة شيوخه** :

- **والده محمد الصغير** : أخذ عنه مبادىء علم الحساب والفرائض .
- **أخوه أحمد** : وهو أكبر إخوته ، أخذ عنه الفقه والمنطق والبيان .
- **الخرُّوبي محمد بن علي الطرابلسي** : أخذ عنه الفقه وعلم التربية .
- **الوزَّان عمر بن محمد الأنصاري** : من أكابر علماء عصره في المعقول والمنقول ، أخذ عنه الفقه والكلام والمنطق .

مؤلفاته

شرع الإمام الأخضري في التأليف وهو في سن صغيرة ، كما أشار لذلك في جل كتبه ، ومنها : أرجوزته « السلم المنورق » حين قال في نهايتها :

ولبنـي إحـدىٰ وعشـريـن سنـةْ   معـذرة مقبـولـة مستحسنـةْ

فخلَّف تراثاً وكنزاً استفاد منه المسلمون ، بل البشرية علىٰ حد سواء ، فنافت مؤلفاته على الثلاثين ، منها ما هو مطبوع قديماً وحديثاً ، ومنها ما هو مخطوط ، ومنها ما هو ضائع ومفقود .

وقد عكف العلماء وطلاب العلم في عصره وبعده علىٰ فهمها وشرحها

والتعليق عليها ؛ حتىٰ إن بعض مؤلفاته قد ترجم إلى الفرنسية ؛ نظراً لأهميته وفائدته ؛ ومن جملة هٰذه المؤلفات :

ـ **أزهر المطالب في هيئة الأفلاك والكواكب** ، وهي أرجوزة في علم الهيئة .

ـ **التائية النبوية** ، قصيدة من بحر الطويل ، يمدح بها خير البرية صلى الله عليه وسلم .

ـ **الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون** ، وهو عبارة عن أرجوزة في علوم البلاغة ؛ المعاني والبيان والبديع ، لخَّص فيه متن « التلخيص » للخطيب القزويني .

ـ **الدرة البهية في نظم الآجرُّومية** ، وهي أرجوزة في نظم متن الإمام ابن آجرُّوم ، وهي غير نظم العمريطي المسمىٰ بالاسم نفسه .

ـ **الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء** ، وهي أرجوزة في علم الفرائض والحساب .

ـ **رسالة في التحذير من البدع** .

ـ **السراج في الهيئة** ، وهو عبارة عن نظم من بحر الطويل في علم الهيئة .

ـ **السلم المنورق** ، وهو أرجوزة في علم المنطق ، وقد قام بشرحه والتعليق عليه كبار العلماء قديماً وحديثاً .

ـ **شرح الجوهر المكنون** ، وهو عبارة عن شرح لنظمه في البلاغة .

ـ **شرح الدرة البيضاء** ، وهو عبارة عن شرح لنظمه في الفرائض والحساب .

ـ **شرح السراج في الهيئة** ، وهو عبارة عن شرح لنظمه في الهيئة .

ـ **شرح السلم المنورق** ، وهو عبارة عن شرحه لنظمه في علم المنطق .

ـ **شرح السنوسية** ، المسماة بـ« أم البراهين » .

ـ **القدسية** ، وهي عبارة عن نظم في آداب السلوك ، يدعو فيها إلىٰ تطهير النفس والروح من الأهواء .

ـ **اللامية** ، وهي قصيدة في مدح خالد بن سنان .

ـ **اللامية** ، وهي قصيدة في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ـ **مختصر في العبادات علىٰ مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالىٰ** ، اشتهر بـ« مختصر الأخضري » .

ـ **نصيحة الشباب** ، أرجوزة تتضمن نصائح يحث فيها الشباب علىٰ تقوى الله وطاعته .

وفاته

بعد حياة حافلة أمضاها في العكوف على العلم والتعليم ، والتأليف والتصنيف ، والزهد والعبادة . . استجاب لنداء ربه ، وودع الدنيا وما فيها ، ولحق بالرفيق الأعلىٰ سنة (٩٨٣ هـ) ، ودفن في مسقط رأسه (بنطيوس) ، رحمه الله رحمة الأبرار ، وطيب ثراه ، وجعل الجنة نزله ومأواه .

* * *



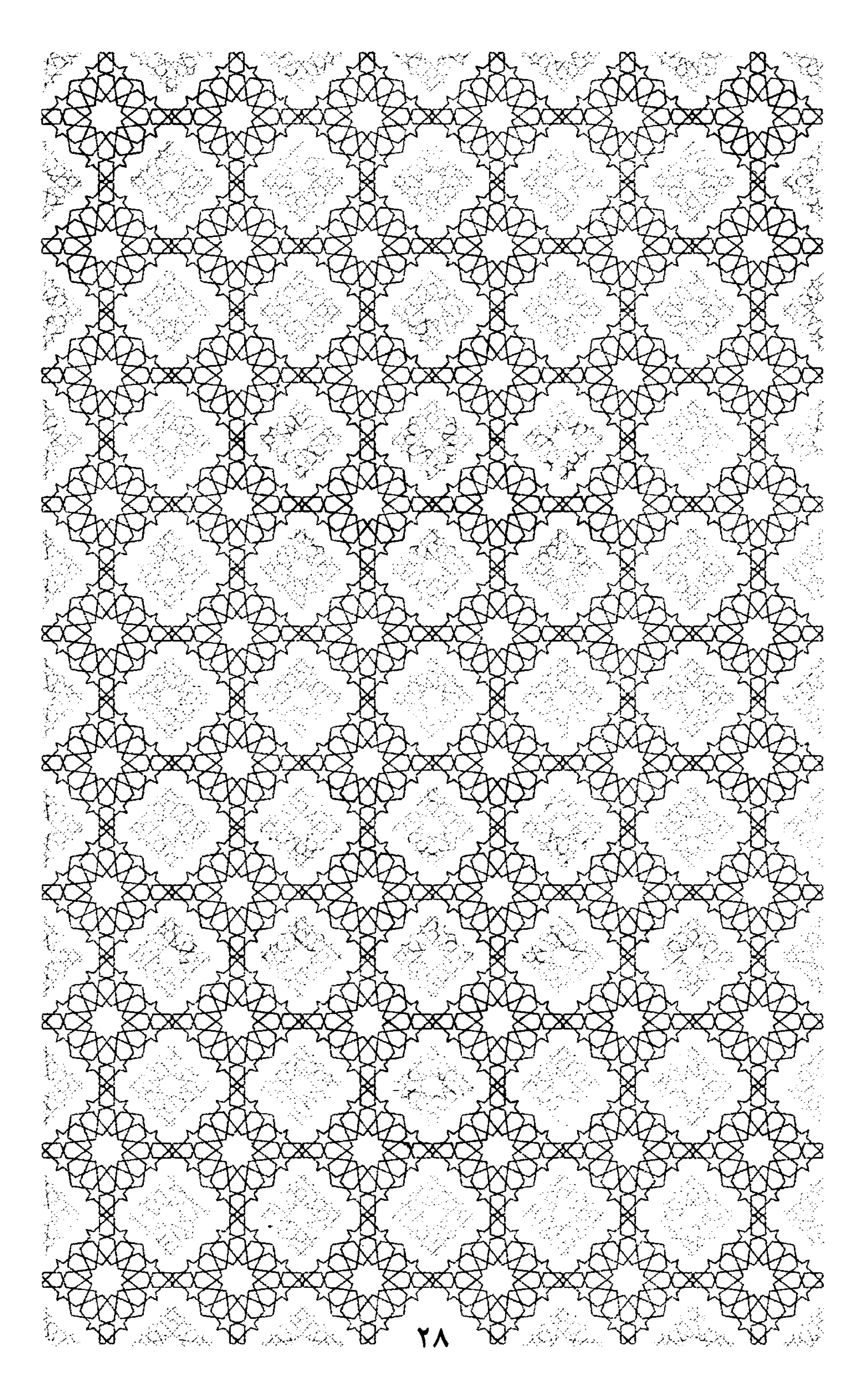
منظومة

السُّلَّمُ المُنَوْرَق

للعالم العلّامة المتفنّن
الشاعر الزاهد العابد العارف الواصل

أبي زيد عبد الرحمن بن محمد الصغير بن محمد الأخضري
البنطيوسي البسكري الجزائري المالكي

رحمه الله تعالى
(٩٢٠ - ٩٨٣هـ)



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اَلْحَمْدُ للهِ ٱلَّذِي قَدْ أَخْرَجَا ... نَتَائِجَ ٱلْفِكْرِ لِأَرْبَابِ ٱلْحِجَا

وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ ٱلْعَقْلِ ... كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ ٱلْجَهْلِ

حَتَّىٰ بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ ٱلْمَعْرِفَةْ ... رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةْ

نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى ٱلإِنْعَامِ ... بِنِعْمَةِ ٱلإِيمَانِ وَٱلإِسْلَامِ

مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلاَ ... وَخَيْرِ مَنْ حَازَ ٱلْمَقَامَاتِ ٱلْعُلاَ

مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَىٰ ... اَلْعَرَبِيِّ ٱلْهَاشِمِيِّ ٱلْمُصْطَفَىٰ

صَلَّىٰ عَلَيْهِ ٱللهُ مَا دَامَ ٱلْحِجَا ... يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ ٱلْمَعَانِي لُجَجَا

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي ٱلْهُدَىٰ ... مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي ٱلاهْتِدَا

وَبَعْدُ فَٱلْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ ... نِسْبَتُهُ كَٱلنَّحْوِ لِلِّسَانِ

فَيَعْصِمُ ٱلأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ ٱلْخَطَا ... وَعَنْ دَقِيقِ ٱلْفَهْمِ يَكْشِفُ ٱلْغِطَا

فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا ... تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا

سَمَّيْتُهُ بِـ« ٱلسُّلَّمِ ٱلْمُنَوْرَقِ » ... يُرْقَىٰ بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ ٱلْمَنْطِقِ

وَٱللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا ... لِوَجْهِهِ ٱلْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

وَأَنْ يَكُونَ نَافِعاً لِلْمُبْتَدِي ... بِهِ إِلَى ٱلْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

فَصْلٌ

فِي جَوَازِ ٱلِاشْتِغَالِ بِهِ

وَٱلْخُلْفُ فِي جَوَازِ ٱلِاشْتِغَالِ ... بِهِ عَلَىٰ ثَلَاثَةٍ أَقْوَالِ

فَٱبْنُ ٱلصَّلَاحِ وَٱلنَّوَاوِي حَرَّمَا ... وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا

وَٱلْقَـوْلَـةُ ٱلْمَشْهُـورَةُ ٱلصَّحِيحَـةْ جَـوَازُهُ لِكَـامِـلِ ٱلْقَـرِيحَـةْ
مُمَـارِسِ ٱلسُّنَّـةِ وَٱلْكِتَـابِ لِيَهْتَـدِي بِـهِ إِلَـى ٱلصَّـوَابِ

فَصْلٌ

فِي أَنْوَاعِ ٱلْعِلْمِ ٱلْحَادِثِ

إِدْرَاكُ مُفْـرَدٍ تَصَـوُّراً عُلِـمْ وَدَرْكُ نِسْبَـةٍ بِتَصْـدِيـقٍ وُسِـمْ
وَقَـدِّمِ ٱلأَوَّلَ عِنْـدَ ٱلْـوَضْـعِ لِأَنَّـهُ مُقَـدَّمٌ بِـٱلطَّبْـعِ
وَٱلنَّظَـرِي مَـا ٱحْتَـاجَ لِلتَّـأَمُّـلِ وَعَكْسُـهُ هُـوَ ٱلضَّـرُورِيُّ ٱلْجَلِـي
وَمَـا بِـهِ إِلَـىٰ تَصَـوُّرٍ وُصِـلْ يُـدْعَـىٰ بِقَـوْلٍ شَـارِحٍ فَلْتَبْتَهِـلْ
وَمَـا لِتَصْـدِيـقٍ بِـهِ تُـوُصِّـلاَ بِحُجَّـةٍ يُعْـرَفُ عِنْـدَ ٱلْعُقَـلاَ

فَصْلٌ

فِي أَنْوَاعِ ٱلدِّلاَلَةِ ٱلْوَضْعِيَّةِ

دِلاَلَـةُ ٱللَّفْـظِ عَلَـىٰ مَـا وَافَقَـهْ يَـدْعُـونَهَـا دِلاَلَـةَ ٱلْمُطَـابَقَـةْ
وَجُـزْئِـهِ تَضَمُّنـاً وَمَـا لَـزِمْ فَهْـوَ ٱلْتِـزَامٌ إِنْ بِعَقْـلٍ ٱلْتُـزِمْ

فَصْلٌ

فِي مَبَاحِثِ ٱلأَلْفَاظِ

مُسْتَعْمَـلُ ٱلأَلْفَـاظِ حَيْـثُ يُـوجَـدُ إِمَّـا مُـرَكَّـبٌ وَإِمَّـا مُفْـرَدُ
فَـأَوَّلٌ مَـا دَلَّ جُـزْؤُهُ عَلَـىٰ جُـزْءِ مَعْنَـاهُ بِعَكْـسِ مَـا تَـلاَ
وَهْوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ أَعْنِي ٱلْمُفْرَدَا كُلِّـيٍّ أَوْ جُـزْئِـيٍّ حَيْـثُ وُجِـدَا
فَمُفْهِـمُ ٱشْتِـرَاكٍ ٱلْكُلِّـيُّ كَـأَسَـدٍ وَعَكْسُـهُ ٱلْجُـزْئِـيُّ

وَأَوَّلاً لِلــذَّاتِ إِنْ فِيهَــا ٱنْــدَرَجْ فَـٱنْسُبْـهُ أَوْ لِعَــارِضٍ إِذَا خَــرَجْ
وَٱلْكُلِّيَــاتُ خَمْسَــةٌ دُونَ ٱنْتِقَــاصْ جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ
وَأَوَّلٌ ثَــلاَثَــةٌ بِــلاَ شَطَــطْ جِنْسٌ قَـرِيبٌ أَوْ بَعِيـدٌ أَوْ وَسَـطْ

فَصْلٌ
فِي نِسْبَةِ ٱلأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي

وَنِسْبَــةُ ٱلأَلْفَــاظِ لِلْمَعَــانِــي خَمْسَــةُ أَقْسَــامٍ بِــلاَ نُقْصَــانِ
تَــوَاطُــؤٌ تَشَــاكُــكٌ تَخَــالُــفُ وَٱلِاشْتِــرَاكُ عَكْسُــهُ ٱلتَّــرَادُفُ
وَٱللَّفْــظُ إِمَّــا طَلَــبٌ أَوْ خَبَــرُ وَأَوَّلٌ ثَــلاَثَــةٌ سَتُــذْكَــرُ
أَمْــرٌ مَــعَ ٱسْتِعْـلاَ وَعَكْسُــهُ دُعَــا وَفِـي ٱلتَّسَـاوِي فَـٱلْتِمَـاسٌ وَقَعَـا

فَصْلٌ
فِي بَيَانِ ٱلْكُلِّ وَٱلْكُلِّيَّةِ وَٱلْجُزْءِ وَٱلْجُزْئِيَّةِ

اَلْكُــلُّ حُكْمُنَــا عَلَــى ٱلْمَجْمُــوعِ كَكُــلُّ ذَاكَ لَيْــسَ ذَا وُقُــوعِ
وَحَيْثُمَــا لِكُــلِّ فَــرْدٍ حُكِمَــا فَــإِنَّــهُ كُلِّيَّــةٌ قَــدْ عُلِمَــا
وَٱلْحُكْــمُ لِلْبَعْـضِ هُـوَ ٱلْجُـزْئِيَّةْ وَٱلْجُــزْءُ مَعْــرِفَتُــهُ جَلِيَّــةْ

فَصْلٌ
فِي ٱلْمُعَرِّفَاتِ

مُعَــرِّفٌ عَلَــىٰ ثَــلاَثَــةٍ قُسِــمْ حَــدٌّ وَرَسْمِــيٌّ وَلَفْظِــيٌّ عُلِــمْ
فَـٱلْحَـدُّ بِـٱلْجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَـا وَٱلـرَّسْـمُ بِـٱلْجِنْسِ وَخَاصَةٍ مَعَا
وَنَـاقِـصُ ٱلْحَـدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَـا جِنْسٍ بَعِيـدٍ لاَ قَـرِيـبٍ وَقَعَـا

وَنَاقِصُ ٱلرَّسْمِ بِخَاصَةٍ فَقَطْ ... أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ٱرْتَبَطْ
وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا ... تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا
وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَىٰ مُطَّرِدَا ... مُنْعَكِساً وَظَاهِراً لاَ أَبْعَدَا
وَلاَ مُسَاوِياً وَلاَ تَجَوُّزَا ... بِلاَ قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا
وَلاَ بِمَا يُدْرَىٰ بِمَحْدُودٍ وَلاَ ... مُشْتَرَكٍ مِنَ ٱلْقَرِينَةِ خَلاَ
وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ ٱلْمَرْدُودِ ... أَنْ تَدْخُلَ ٱلأَحْكَامُ فِي ٱلْحُدُودِ
وَلاَ يَجُوزُ فِي ٱلْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ ... وَجَائِزٌ فِي ٱلرَّسْمِ فَٱدْرِ مَا رَوَوْا

بَابٌ
فِي ٱلْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا

مَا ٱحْتَمَلَ ٱلصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَىٰ ... بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا
ثُمَّ ٱلْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَٱلثَّانِي
كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَٱلأَوَّلُ ... إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ
وَٱلسُّورُ كُلِّيّاً وَجُزْئِيّاً يُرَىٰ ... وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَىٰ
إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلاَ ... شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضٌ أَوْ شِبْهٍ جَلاَ
وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَسَالِبَةْ ... فَهْيَ إِذَنْ إِلَىٰ ٱلثَّمَانِ آيِبَةْ
وَٱلأَوَّلُ ٱلْمَوْضُوعُ فِي ٱلْحَمْلِيَّةْ ... وَٱلآخِرُ ٱلْمَحْمُولُ بِٱلسَّوِيَّةْ
وَإِنْ عَلَى ٱلتَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ ... فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ
أَيْضاً إِلَىٰ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةْ ... وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةْ
جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي ... أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ ٱلِاتِّصَالِ
مَا أَوْجَبَتْ تَلاَزُمَ ٱلْجُزْأَيْنِ ... وَذَاتُ ٱلِانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ
مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُراً بَيْنَهُمَا ... أَقْسَامُهَا ثَلاَثَةٌ فَلْتُعْلَمَا

مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا ... وَهْوَ ٱلْحَقِيقِيُّ ٱلأَخَصُّ فَٱعْلَمَا

فَصْلٌ

فِي ٱلتَّنَاقُضِ

تَنَاقُضٌ خُلْفُ ٱلْقَضِيَّتَيْنِ فِي ... كَيْفٍ وَصِدْقُ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي

فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةْ ... فَنَقْضُهَا بِٱلْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِٱلسُّورِ ... فَٱنْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا ٱلْمَذْكُورِ

فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّةْ ... نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةْ

وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةْ ... نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّةْ

فَصْلٌ

فِي ٱلْعَكْسِ ٱلْمُسْتَوِي

اَلْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ ٱلْقَضِيَّةْ ... مَعَ بَقَاءِ ٱلصِّدْقِ وَٱلْكَيْفِيَّةْ

وَٱلْكَمِّ إِلاَّ ٱلْمُوجَبَ ٱلْكُلِّيَّةْ ... فَعَوْضُهَا ٱلْمُوجَبَةُ ٱلْجُزْئِيَّةْ

وَٱلْعَكْسُ لاَزِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ ... بِهِ ٱجْتِمَاعُ ٱلْخِسَّتَيْنِ فَٱقْتَصِدْ

وَمِثْلُهَا ٱلْمُهْمَلَةُ ٱلسَّلْبِيَّةْ ... لأَنَّهَا فِي قُوَّةِ ٱلْجُزْئِيَّةْ

وَٱلْعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِٱلطَّبْعِ ... وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِٱلْوَضْعِ

بَابٌ

فِي ٱلْقِيَاسِ

إِنَّ ٱلْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا ... مُسْتَلْزِماً بِٱلذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا

ثُمَّ ٱلْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... فَمِنْهُ مَا يُدْعَىٰ بِٱلِاقْتِرَانِي

وَهْوَ ٱلَّذِي دَلَّ عَلَى ٱلنَّتِيجَةِ ... بِقُوَّةٍ وَٱخْتَصَّ بِٱلْحَمْلِيَّةِ
فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا ... مُقَدِّمَاتِهِ عَلَىٰ مَا وَجَبَا
وَرَتِّبِ ٱلْمُقَدِّمَاتِ وَٱنْظُرَا ... صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
فَإِنَّ لَازِمَ ٱلْمُقَدِّمَاتِ ... بِحَسَبِ ٱلْمُقَدِّمَاتِ آتِ
وَمَا مِنَ ٱلْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَىٰ ... فَيَجِبُ ٱنْدِرَاجُهَا فِي ٱلْكُبْرَىٰ
وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا ... وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا
وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو ٱنْدِرَاجِ ... وَوَسَطٌ يُلْغَىٰ لَدَى ٱلْإِنْتَاجِ

فَصْلٌ
فِي ٱلْأَشْكَالِ

اَلشَّكْلُ عِنْدَ هَٰؤُلَاءِ ٱلنَّاسِ ... يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ
مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ ٱلْأَسْوَارُ ... إِذْ ذَاكَ بِٱلضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ ... أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ ٱلْحَدِّ ٱلْوَسَطْ
حَمْلٌ بِصُغْرَىٰ وَضْعُهُ بِكُبْرَىٰ ... يُدْعَىٰ بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَىٰ
وَحَمْلُهُ فِي ٱلْكُلِّ ثَانِياً عُرِفْ ... وَوَضْعُهُ فِي ٱلْكُلِّ ثَالِثاً أُلِفْ
وَرَابِعُ ٱلْأَشْكَالِ عَكْسُ ٱلْأَوَّلِ ... وَهْيَ عَلَى ٱلتَّرْتِيبِ فِي ٱلتَّكَمُّلِ
فَحَيْثُ عَنْ هَٰذَا ٱلنِّظَامِ يُعْدَلُ ... فَفَاسِدُ ٱلنِّظَامِ أَمَّا ٱلْأَوَّلُ
فَشَرْطُهُ ٱلْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ ... وَأَنْ تُرَىٰ كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ
وَٱلثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي ٱلْكَيْفِ مَعْ ... كُلِّيَّةِ ٱلْكُبْرَىٰ لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ
وَٱلثَّالِثُ ٱلْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا ... وَأَنْ تُرَىٰ كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا
وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ ٱلْخِسَّتَيْنْ ... إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا تَسْتَبِينْ
صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّةْ ... كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةْ

فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةُ ... كَٱلثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةُ
وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا ... وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا
وَتَتْبَعُ ٱلنَّتِيجَةُ ٱلأَخَسَّ مِنْ ... تِلْكَ ٱلْمُقَدِّمَاتِ هَٰكَذَا زُكِنْ
وَهَٰذِهِ ٱلأَشْكَالُ بِٱلْحَمْلِيِّ ... مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِٱلشَّرْطِيِّ
وَٱلْحَذْفُ فِي بَعْضِ ٱلْمُقَدِّمَاتِ ... أَوِ ٱلنَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ
وَتَنْتَهِي إِلَىٰ ضَرُورَةٍ لِمَا ... مِنْ دَوْرٍ اَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

فَصْلٌ

فِي ٱلْقِيَاسِ ٱلِاسْتِثْنَائِيِّ

وَمِنْهُ مَا يُدْعَىٰ بِٱلِاسْتِثْنَائِي ... يُعْرَفُ بِٱلشَّرْطِي بِلاَ ٱمْتِرَاءِ
وَهْوَ ٱلَّذِي دَلَّ عَلَى ٱلنَّتِيجَةِ ... أَوْ ضِدِّهَا بِٱلْفِعْلِ لاَ بِٱلْقُوَّةِ
فَإِنْ يَكُ ٱلشَّرْطِيُّ ذَا ٱتِّصَالِ ... أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ ٱلتَّالِي
وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلاَ ... يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا ٱنْجَلَىٰ
وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذَا ... يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَٱلْعَكْسُ كَذَا
وَذَاكَ فِي ٱلأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ ... مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ
رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا ... مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

فَصْلٌ

فِي لَوَاحِقِ ٱلْقِيَاسِ

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا ... لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ ... وَٱقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَةْ
يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَىٰ ... نَتِيجَةٌ إِلَىٰ هَلُمَّ جَرَّا

مُتَّصِلَ ٱلنَّتَائِجِ ٱلَّذِي حَوَىٰ يَكُونُ أَوْ مَفْصُولَهَا كُلٌّ سَوَا
وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَىٰ كُلِّي ٱسْتُدِلّْ فَذَا بِٱلِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ
وَعَكْسُهُ يُدْعَى ٱلْقِيَاسَ ٱلْمَنْطِقِي وَهْوَ ٱلَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ
وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَىٰ جُزْئِي حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلٌ جُعِلْ
وَلاَ يُفِيدُ ٱلْقَطْعَ بِٱلدَّلِيلِ قِيَاسُ ٱلِاسْتِقْرَاءِ وَٱلتَّمْثِيلِ

فَصْلٌ

فِي أَقْسَامِ ٱلْحُجَّةِ

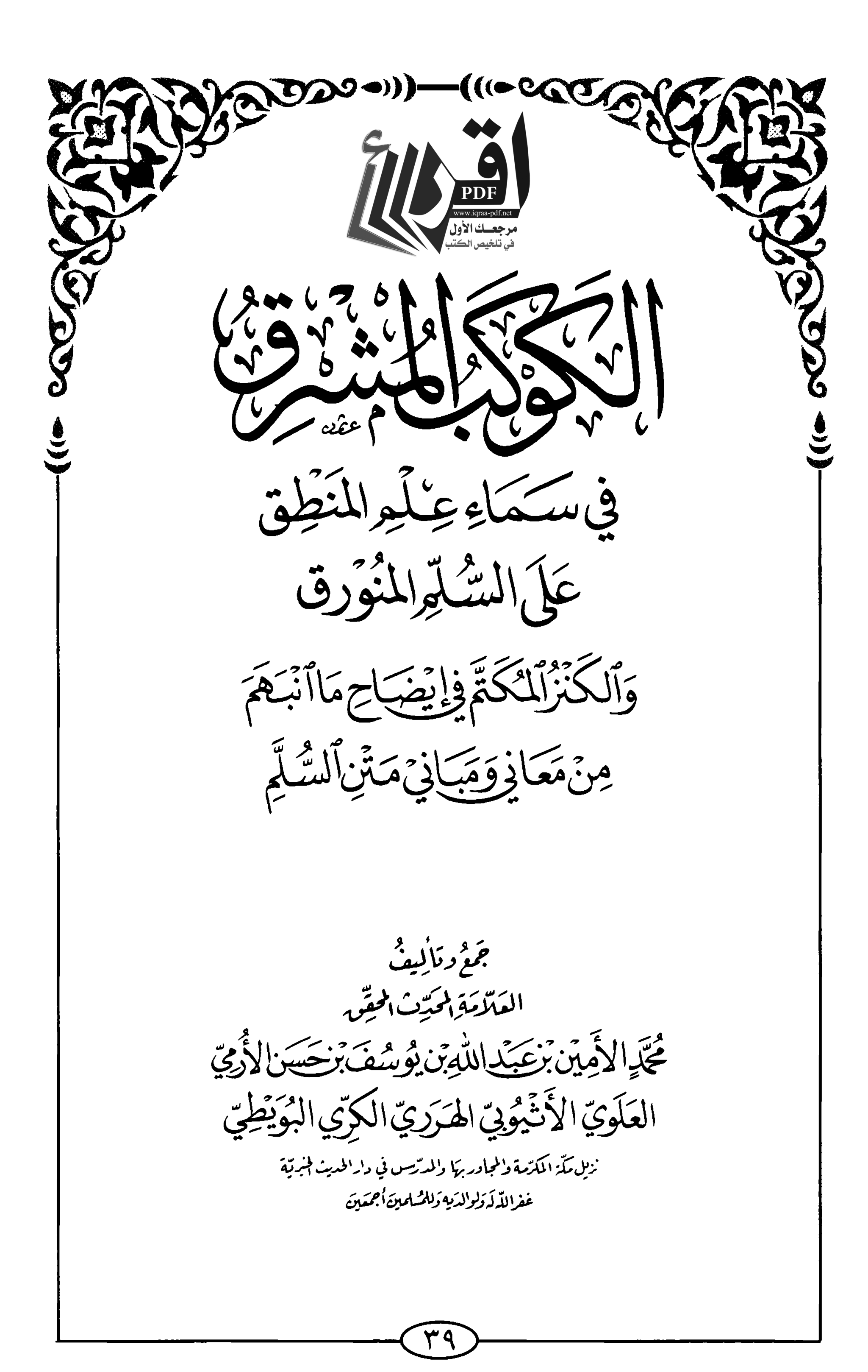
وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةْ أَقْسَامُ هَـٰذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةْ
خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ ٱلأَمَلْ
أَجَلُّهَا ٱلْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بِٱلْيَقِينِ تَقْتَرِنْ
مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ
وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ فَتِلْكَ جُمْلَةُ ٱلْيَقِينِيَّاتِ
وَفِي دِلاَلَةِ ٱلْمُقَدِّمَاتِ عَلَى ٱلنَّتِيجَةِ خِلاَفٌ آتِ
عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلُّدُ أَوْ وَاجِبٌ وَٱلأَوَّلُ ٱلْمُؤَيَّدُ

خَاتِمَةٌ

وَخَطَأُ ٱلْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا فِي مَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ فَٱلْمُبْتَدَا
فِي ٱللَّفْظِ كَٱشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ ٱلرَّدِيفِ مَأْخَذَا
وَفِي ٱلْمَعَانِي لِٱلْتِبَاسِ ٱلْكَاذِبَةْ بِذَاتِ صِدْقٍ فَٱفْهَمِ ٱلْمُخَاطَبَةْ
كَمِثْلِ جَعْلِ ٱلْعَرَضِي كَٱلذَّاتِي أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى ٱلْمُقَدِّمَاتِ
وَٱلْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ ٱلنَّوْعِ وَجَعْلُ كَٱلْقَطْعِيِّ غَيْرِ ٱلْقَطْعِي

وَٱلثَّانِ كَـٱلْخُـرُوجِ عَـنْ أَشْكَـالِـهِ وَتَـرْكِ شَـرْطِ ٱلنَّتْـجِ مِـنْ إِكْمَـالِـهِ
هَـٰذَا تَمَـامُ ٱلْغَـرَضِ ٱلْمَقْصُـودِ مِـنْ أُمَّهَـاتِ ٱلْمَنْطِـقِ ٱلْمَحْمُـودِ
قَـدِ ٱنْتَهَـىٰ بِحَمْـدِ رَبِّ ٱلْفَلَـقِ مَـا رُمْتُـهُ مِـنْ فَـنِّ عِلْـمِ ٱلْمَنْطِـقِ
نَظَمَـهُ ٱلْعَبْـدُ ٱلـذَّلِيـلُ ٱلْمُفْتَقِـرْ لِرَحْمَةِ ٱلْمَوْلَى ٱلْعَظِيمِ ٱلْمُقْتَدِرْ
ٱلأَخْضَـرِيُّ عَـابِـدُ ٱلـرَّحْمَـٰـنِ ٱلْمُـرْتَجِـي مِـنْ رَبِّـهِ ٱلْمَنَّـانِ
مَغْفِـرَةً تُحِيـطُ بِـٱلـذُّنُـوبِ وَتَكْشِـفُ ٱلْغِطَـا عَـنِ ٱلْقُلُـوبِ
وَأَنْ يُثِيبَنَـا بِجَنَّـةِ ٱلْعُـلاَ فَـإِنَّـهُ أَكْـرَمُ مَـنْ تَفَضَّـلاَ
وَكُـنْ أَخِـي لِلْمُبْتَـدِي مُسَـامِحَـا وَكُـنْ لإِصْـلاَحِ ٱلْفَسَـادِ نَـاصِحَـا
وَأَصْلِـحِ ٱلْفَسَـادَ بِـٱلتَّـأَمُّـلِ وَإِنْ بَـدِيهَـةً فَـلاَ تُبَـدِّلِ
إِذْ قِيـلَ كَـمْ مُـزَيِّـفٍ صَحِيحَـا لأَجْـلِ كَـوْنِ فَهْمِـهِ قَبِيحَـا
وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي ٱلْعُـذْرُ حَـقٌّ وَاجِـبٌ لِلْمُبْتَـدِي
وَلِبَنِـي إِحْـدَىٰ وَعِشْـرِيـنَ سَنَـةْ مَعْـذِرَةٌ مَقْبُـولَـةٌ مُسْتَحْسَنَـةْ
لاَ سِيَّمَـا فِـي عَـاشِـرِ ٱلْقُـرُونِ ذِي ٱلْجَهْـلِ وَٱلْفَسَـادِ وَٱلْفُتُـونِ
وَكَـانَ فِـي أَوَائِـلِ ٱلْمُحَـرَّمِ تَـأْلِيـفُ هَـٰذَا ٱلـرَّجَـزِ ٱلْمُنَظَّـمِ
مِـنْ سَنَـةٍ إِحْـدَىٰ وَأَرْبَعِيـنَ مِـنْ بَعْـدِ تِسْعَـةٍ مِـنَ ٱلْمِئِيـنَ
ثُـمَّ ٱلصَّـلاَةُ وَٱلسَّـلاَمُ سَـرْمَـدَا عَلَـىٰ رَسُـولِ ٱللهِ خَيْـرِ مَـنْ هَـدَىٰ
وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ ٱلثِّقَـاتِ ٱلسَّـالِكِيـنَ سُبُـلَ ٱلنَّجَـاةِ
مَـا قَطَعَـتْ شَمْـسُ ٱلنَّهَـارِ أَبْـرُجَـا وَطَلَـعَ ٱلْبَـدْرُ ٱلْمُنِيـرُ فِـي ٱلـدُّجَـىٰ

* * *



الكوكب المشرق

في سماء علم المنطق على السلم المنورق

والكنز المكتم في إيضاح ما انبهم من معاني ومباني متن السلم

جمع وتأليف

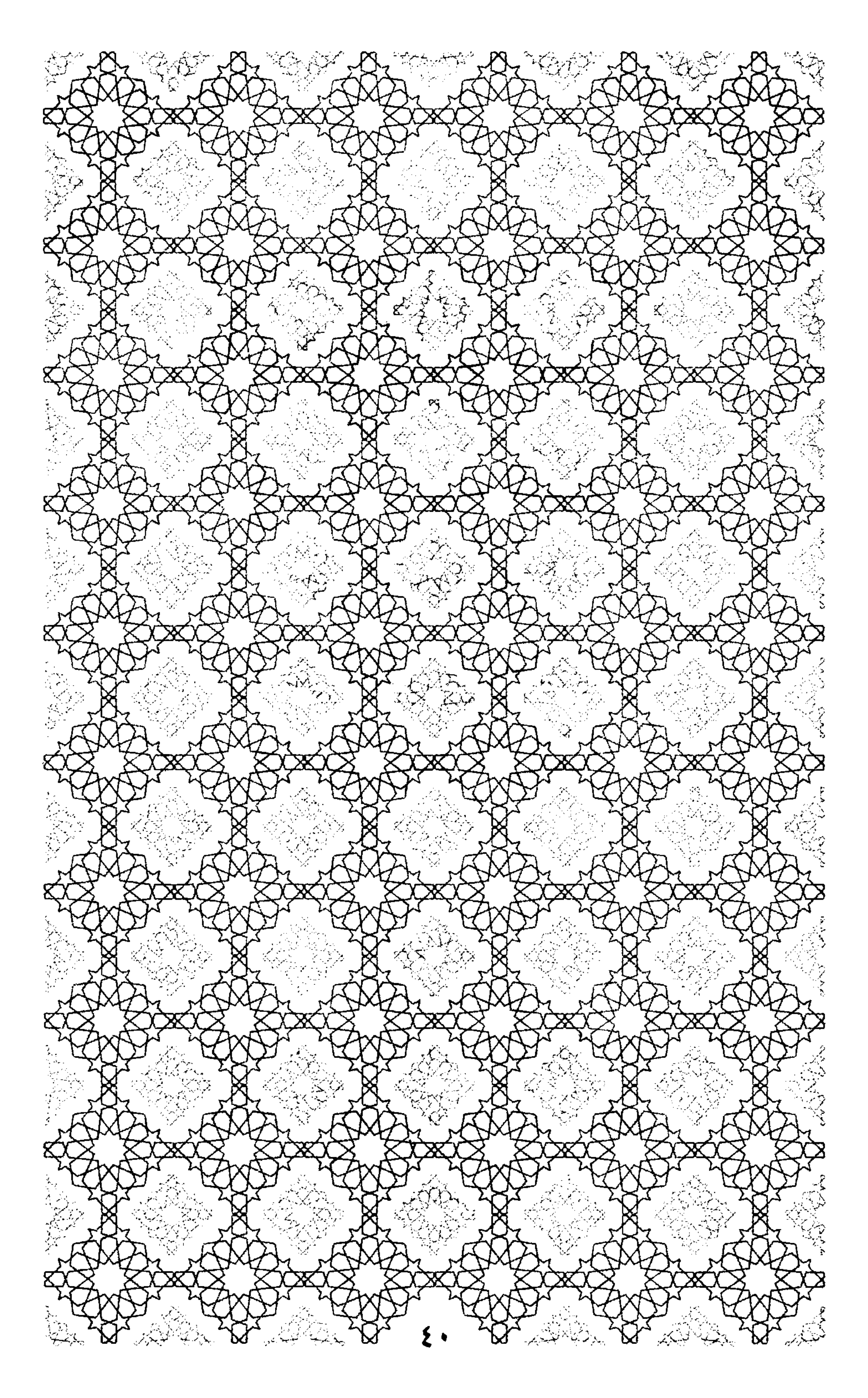
العلامة المحدث المحقق

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



خطبة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين علىٰ أمور الدنيا والدين

نحمدك يا من أفاض علىٰ روضة عقلنا غيوث سحب التصورات والتصديقات ، وأطلع في سماء بصائرنا شمس معرفة الكليات والجزئيات ، ونشهد أن لا إلـٰه إلا أنت وحدك لا شريك لك ، المنعمُ علىٰ أجناس المخلوقات بأنواع العطايا والهبات ، ونشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبدك ورسولك ، المبعوثُ بالبراهين الواضحة والأقوال الشارحة والآيات البينات ، صلى الله تعالىٰ وسلم عليه وعلىٰ آله وصحبه ما تمايلت أشكال الغصون بأنفاس النسمات ، وأفصح ذو منطق عما في خزانة ضميره من المكنونات .

أما بعد :

فيقول العبيد الذليل الضعيف ، أفقر الورىٰ إلىٰ رحمة ربه الخبير اللطيف ؛ لما تراكم عليه من الذنوب التي هي كالجبل المنيف ، سمي **محمد الأمين الهرري** :

إني قد كتبت علىٰ هـٰذه المنظومة المباركة في بلاد الحبشة كتابةً مفيدةً للمبتدئين الأطفال ، فسميتها بـ« **الكنز المكتم علىٰ متن السلم** » ، وقد ضاعت مني مع سائر كتبي بحوادث الدهر ، ثم بعدما هاجرت إلىٰ هـٰذه البلدة المكرمة المشرفة ـ زادها الله تعالىٰ شرفاً ما دامت الدنيا تحت حراسة الدولة السعيدة السعودية ـ في التاريخ المذكور في هـٰذا البيت :

هاجرت في ثمان وتسعين ... من بعد ألفٍ وثلاث مئين

طالما سألني بعض الإخوان ، ممن صاحبني في حرم الله ذي الأمن والأمان ، بعضهم ممن ماتوا الآن ، وبعضهم ممن لم يرتحلوا ممن لازمونا الآن ، في الوقت

الحاضر أصلح الله لي ولهم الحال والشان . . كتابةً بديعة النظام ، تكشف عن هٰذه المنظومة الشهيرة بـ« السلم » اللِّثام ، علىٰ ناظمها الرضا والإحسان ، من المولى الرحيم الرحمـٰن؛ فانشرح صدري لذلك ، في تاريخ (٢٤/ ١/ ١٤٣٣ هـ) والله أعلم بما هنالك ، فأجبتهم بالشروع فيها ، وسميتها بـ :

« الكوكب المشرق في سماء علم المنطق »

ولقبتها بـ :

« الكنز المكتم علىٰ متن السلم »

فقلت مستمداً من الله التوفيق ، والهداية لأقوم الطريق ، في شرح هـٰذه المنظومة المباركة ، راجياً منهم الدعوة لي في الحياة وبعد الممات : بأسانيدي المتصلة إلى الناظم ، المذكورة بقولي ، أروي هـٰذه المنظومة :

ـ عن الشيخ عثمان الجارسي الهرري البوسيسي ، قراءةً عليه مرات ، وإجازةً لي في المرة الأخيرة .

ـ عن الشيخ محمد سعيد النولي الهرري الكنبلجي .

ـ عن الشيخ حسين العروسي السودي .

(ح) :

ـ وعن الشيخ محمد ياسين الفاداني المكي إجازةً .

ـ عن الشيخ محمد علي المالكي المكي .

ـ عن الشيخ السيد البكري المكي .

ـ كلاهما عن الشيخ أحمد زيني دحلان المكي .

ـ عن عثمان بن حسن الدمياطي .

ـ عن محمد بن علي الشنواني .

ـ عن الشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري .

عن ناظمها : **أبي زيد عبد الرحمـٰن بن محمد الصغير أبي عبد الله بن عامر الجزائري الأخضري** .

قيل : نسبة إلىٰ جدة له من بطن خضيرة .

وقيل : نسبة إلىٰ فرع من قبيلة رباح ، يقال له : أخضر .

وقيل : نسبة إلىٰ جبل يسمىٰ بالأخضر من جبال المغرب .

وقيل : غير ذلك ، كما ذكرناه في ترجمته في « **الفلك المشحون** » .

ولعل أقرب الأقوال : أنه نسبة إلى الجبل الأخضر .

وعلىٰ هـٰذا السند : يكون بيني وبين ناظمها سبعة أنفار ، رحم الله تعالىٰ جميعهم ، ونفعنا بعلومهم ، آمين .

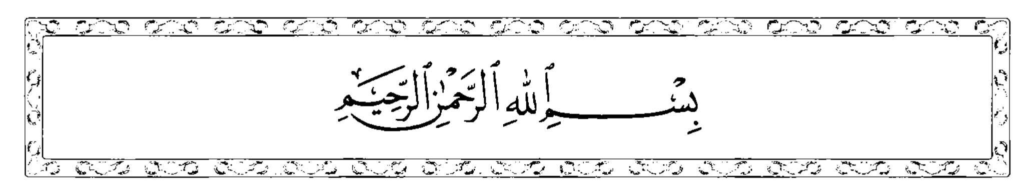
ولقد أجزت في روايتها عني بهـٰذا السند للأخ الفاضل :

(. . . .)

وأوصيه وإياي : بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن ، وصالح الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، وعلىٰ هـٰذا جرى التوقيع من الشارح .

والختم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :



شرح خطبة الناظم

والآن حان حينُ الشروع ، فأقول وقولي هـٰذا :

بدأ الناظم منظومته **بالبسملة** ابتداءً حقيقياً : وهو الذي لم يسبق بشيء ما ، اقتداءً بالكتب السماوية في ابتدائها بها ، كما يشهد له قوله صلى الله عليه وسلم : « بسم الله الرحمـٰن الرحيم : فاتحة كل كتاب » ؛ ولذلك جرىٰ بعضهم : علىٰ أنها ليست من خصوصيات هـٰذه الأمة ، وعملاً بخبر : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمـٰن الرحيم . . فهو أبتر » ، أو « أجذم » ، أو « أقطع » روايات .

والكلام علىٰ كل منها من باب التشبيه البليغ ، وهو ما حذف فيه أداة التشبيه ووجه الشبه .

والمعنىٰ : فهو كالأبتر الذي هو مقطوع الذنب ، أو كالأجذم الذي هو من ذهبت أنامله من الجذام ، أو كالأقطع الذي هو مقطوع اليد أو الرجل ، وعلىٰ كل فوجه الشبه مطلق النقص ، وإن كان النقص في المشبه به حسياً وفي المشبه معنوياً ؛ أي : ناقص البركة ؛ فإنه وإن تم حساً . . فهو ناقص معنىً .

والنقص المعنوي في نحو التأليف : قلة انتفاع الناس به ، وقلة الثواب عليه ، وفي نحو الأكل : قلة انتفاع الجسم به ، وفي نحو القراءة : قلة انتفاع القارىء بها لوسوسة الشيطان حينئذ .

وإنما عبر في جانب الكتاب بالاقتداء وفي جانب الخبر بالعمل ؛ لتضمن

الخبر الأمر ، بخلاف القرآن ، فإنه لم يتضمنه كتضمن الخبر . انتهىٰ من هامش « البيجوري » .

روىٰ هـٰذا الحديث بجميع رواياته أبو داوود ، وحسنه ابن الصلاح وغيره .

* * *

لا يقال : إن هـٰذا المؤلف شعر ؛ لأنه من بحر الرجز الذي أجزاؤه (مستفعلن) ست مرات ، وقد قال العلماء : لا يبدأ الشعر بالبسملة .

لأنا نقول : إن الشعر الذي لا يبدأ بها هو الشعر المحرم ؛ كشعر هجو من لا يجوز هجوه ، أو المكروهُ ؛ كالتغزل في غير معين ، والتغزل : ذكر محاسن النساء مراداً بهن محبوبتُه .

وأما الشعر الذي يتعلق بالعلوم والأذكار وأسماء الله تعالىٰ كهـٰذه الأرجوزة . . فيبدأ بالبسملة اتفاقاً .

وإنما لم يأت الناظم بالبسملة نظماً كما فعل الشاطبي القارىء حيث قال :

بدأت بباسم الله في النظم أولا تبارك رحماناً رحيماً وموئلا

وأحمد المرزوقي حيث قال :

أبدأُ باسم الله والرحمـٰنِ وبالرحيم دائم الإحسان

لأنه خلاف الأولىٰ ؛ لأنها حرفت عن هيئتها المنزلة ، فلا يحصل بها التبرك ؛ لأنها خرجت بنظمها عن الاقتداء بالكتاب والعمل بالحديث .

* * *

واعلم : أنه ينبغي لكل شارع في فن من الفنون أن يتصوره ويعرفه قبل الشروعِ فيه ؛ ليكون علىٰ بصيرة فيه ، وإلا . . صار كمن ركب متنَ عمياءَ ، وخبط خَبْطَ ناقةٍ عشواءَ ؛ ويحصل التصور بمعرفة المبادىء العشرة ، المجموعة في قول محمد بن علي الصبان في « حاشيته » علىٰ هـٰذا النظم :

إن مبـــاديْ كـــل فـــن عشـــرةْ	الحـد والمـوضـوع ثـم الثمـرةْ
وفضلـــه ونسبـــة والـــواضـــعْ	والاسم الاستمداد حكم الشارعْ
مسائلٌ والبعض بالبعض اكتفىٰ	ومـن درى الجميـع حـاز الشـرفـا

فالآن نشرع في فن المنطق ، فنقول :

حده لغةً : مصدر ميمي لـ(نطق) ، من باب (ضرب) .

واصطلاحاً : علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية ؛ من حيث إنها توصل إلىٰ أمر مجهول تصوري أو تصديقي ، أو من حيث ما يتوقف عليه ذلك .

مثال البحث عن المعلومات التصورية ؛ من حيث إنها توصل إلىٰ أمر مجهول تصوري : البحث عن الجنس والفصل ؛ كالحيوان والناطق ، وهما معلومان تصوريان ؛ بأنهما إذا ركبا على الوجه المخصوص . . وصل مجموعهما إلىٰ أمر مجهول تصوري ؛ كالإنسان .

ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك : البحث عما ذكر ؛ بأنه كلي أو جزئي ، ذاتي أو عرضي ، جنس أو فصل .

ومثال البحث عن المعلومات التصديقية ؛ من حيث إنها توصل إلىٰ أمر مجهول تصديقي : البحث عن مقدمتي القياس ؛ كقولنا : العالم متغير ، وكل

متغير حادث، وهما معلومان تصديقيان ؛ بأنهما إذا ركبا على الوجه المخصوص . . وصل مجموعهما إلىٰ أمر مجهول تصديقي ؛ كقولنا : العالم حادث .

ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك توقفاً قريباً لكونه من غير واسطة : البحث عن كل من مقدمتي القياس ؛ بأنه قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية ، أو توقفاً بعيداً لكونه بواسطة توقفه على القضية : البحث من حيث الموضوع والمحمول .

* * *

وموضوعه : المعلومات التصورية والتصديقية ؛ من حيث صحة إيصالها إلىٰ أمر مجهول تصوري أو تصديقي ؛ لأن موضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ؛ أي : المنسوبة إلىٰ ذات المعروض نسبةً قويةً ؛ كالمعلومات المذكورة من الحيثية المذكورة والأعراض الذاتية ؛ كالإيصال ، وما يتوقف عليه الإيصال ؛ كالجنسية والفصلية ، وكونها قضية أو عكس قضية ، حملية أو شرطية ، موجهة أو غير موجهة ؛ إذ هي المبحوث عنها في المنطق .

وإنما كان موضوع هـٰذا الفن تلك المعلومات ؛ لأن المنطقي يبحث عن أحوالها التي هي الإيصال إلى المجهولات ، وما يتوقف عليه هـٰذا الإيصال ، وهـٰذه الأحوال هي العارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها .

والفرق بين العوارض الذاتية وغيرها مذكور في « القطب » و« حواشيه » ، مع زيادات أخرىٰ متعلقة بالحد والموضوع المذكورين ؛ فراجعها . انتهىٰ من هامش « البيجوري » .

وفي « الصبان » : (**والعوارض الذاتية ثلاثة أقسام : ما يلحق الشيء لذاته** ؛ كالتعجب ؛ أي : إدراك الأمور الغريبة الخفية السبب ، اللاحق للإنسان لذاته .

وما يلحق الشيء لجزئه ؛ كالحركة بالإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان .

وما يلحق الشيء لخارجٍ عنه مساوٍ ؛ كالضحك اللاحق للإنسان بواسطة أنه متعجب ، فإن المتعجب مساوٍ للإنسان ؛ إذ لا يوجد فرد منه لا يتعجب ، فإنه يعرض للأطفال في المهد ، ولذا يضحكون .

وإنما سميت هٰذه الثلاثة أعراضاً ذاتية ؛ لاستنادها إلىٰ ذات المعروض له ؛ أي : نسبتها إلىٰ ذاته نسبةً قويةً .

أما الأول . . فظاهر .

وأما الثاني . . فلأن الجزء داخل في الذات ، والمستند إلىٰ ما في الذات مستند إلى الذات في الجملة ؛ أي : باعتبار بعض أجزائها .

وأما الثالث . . فلأن المساوي مستند إلى المعروض ، والمستند إلى المستند إلىٰ شيء مستند إلىٰ ذلك الشيء ؛ فيكون العارض أيضاً مستنداً إلى الذات .

والاحتراز « بالذاتية » عن العوارض الغريبة ؛ وهي أيضاً ثلاثة أقسام :

ما يعرض للشيء لخارج عنه أعمَّ مطلقاً منه ؛ كالحركة للأبيض بواسطة أنه جسم ، فإن الجسم خارج عن مفهوم الأبيض ؛ إذ مفهومه : شيء ثبت له البياض ، وهو أعم من الأبيض .

وما يعرض له لخارج عنه أخصَّ مطلقاً ؛ كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان ؛ وإن كان عروضه للإنسان بواسطة التعجب .

وما يعرض له لخارج عنه مباين ؛ كالحرارة العارضة للماء بسبب النار ، لٰكن التمثيل بهٰذا المثال تخييل ؛ لأن النار ليست واسطة في العروض ، بل في الثبوت ؛ إذ الحرارة القائمة بالماء غير الحرارة القائمة بالنار .

والتمثيل الصحيح : كاللون العارض للجسم بواسطة السطح ، كما في « شرح المطالع ») انتهىٰ « صبان » باختصار .

* * *

وثمرته : ما سيشير إليه الناظم ؛ من أنه يعصم الذهن عن الخطأ .

أي : وثمرته : عصمته الذهن عن الخطأ في الفكر ، كما أن النحو ثمرته : عصمة اللسان عن الخطأ في الكلام .

* * *

وفضله : فوقانه علىٰ غيره من العلوم ؛ من حيث كونه عام النفع فيها ؛ إذ كل علم إما تصور أو تصديق ، وهو يبحث فيهما ، لـٰكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرىٰ .

* * *

ونسبته لسائر العلوم : مباينته لها ، لأنه باعتبار موضوعه كلي لها ؛ لأن كل علم إما تصور أو تصديق ، وهو يبحث عنهما ، وباعتبار مفهومه مباين لها .

* * *

وواضعه : إِرَسَطُ ـ بكسر الهمزة ، وفتح الراء والسين ، وضم الطاء ـ وهو : إرسطاطاليس ، خلافاً لمن زعم أنهما شخصان .

* * *

واسمه : المنطق ، كما ذكره الناظم ، ويسمىٰ أيضاً بـ(الميزان) ، وبـ(معيار العلوم) .

وإنما سمي بالمنطق ؛ لأن المنطق في الأصل يطلق على الإدراك ، كما في قولك : إنسان ناطق ؛ أي : مدرك .

وعلى القوة العاقلة ؛ فيكون اسم مكان .

وعلى النطق الذي هو التلفظ ؛ فيكون مصدراً ميمياً .

وهـٰذا الفن : به يكثر الإدراك ويصيب .

وبه تتقوى القوة العاقلة وتكمل .

وبه تكون القدرة التامة على النطق .

فلما كان له ارتباط بكل من هـٰذه المعاني الثلاثة . . سمي بذلك .

* * *

واستمداده : من العقل .

* * *

وحكمه : الجواز ، على المعتمد المشهور ، كما سيأتي الكلام عليه عند قول الناظم :

والخلف في جواز الاشتغال   به علىٰ ثلاثة أقوال

* * *

ومسائله : القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات والأقيسة وما يتعلق بهما .

الكلام في البسملة

واعلم أيضاً : أنه ينبغي لكل شارع في فن : أن يتكلم على (البسملة) بطرف مما يناسب ذلك الفن ؛ وفاءً بحقين :

حق البسملة : وهو ألا يترك الكلام عليها رأساً .

وحق ذلك الفن المشروع فيه : وهو أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن ، ونحن الآن شارعون في فن المنطق ، فينبغي أن نتكلم عليها بطرف مما يناسبه .

فنقول : قد اشتهر أن جملة البسملة يصح أن تكون إنشائية ، وأن تكون

خبرية ، فعلى الأول : لا تسمىٰ تلك الجملة : قضية ؛ لأنه لا يسمىٰ بها الإنشاء ، وأما على الثاني . . فتسمىٰ بها .

ثم إن قُدِّر المتعلَّقُ نحو : (ابتدائي) . . كانت **قضيةً شخصيةً** ؛ لأن المحكوم عليه فيها مشخص معين ، كما هو ضابط القضية الشخصية .

وإن قدر نحو : (يبتدىء كل مؤمن) . . كانت **قضية كليةً** ؛ لأن المحكوم عليه فيها كلي ، وقد سور بالسور الكلي ، كما هو ضابط القضية الكلية .

وإن قدر نحو : (يبتدىء بعض المؤمنين) . . كانت **قضيةً جزئيةً** ؛ لأن المحكوم عليه فيها جزئي ، وقد سور بالسور الجزئي ، كما هو ضابط القضية الجزئية .

وإن قدر نحو : (يبتدىء المؤمن) بقطع النظر عن الكلية والجزئية . . كانت **قضيةً مهملةً** ، كما هو ضابط القضية المهملة ؛ لأن المحكوم عليه فيها كلي ، وقد أهمل عن اعتبار الكلية والجزئية .

وكما يصح اعتبار هـٰذه الاحتمالات باعتبار المتعلَّق ؛ بناءً على المشهور من أن (الباء) حرف جر أصلي . . يصح اعتبارها باعتبار إضافة الاسم إلىٰ لفظ الجلالة ؛ بناء علىٰ مقابل المشهور من أن (الباء) حرف جر زائد .

فإن جعلت للعهد . . فالأول ، وإن جعلت للاستغراق . . فالثاني ، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض . . فالثالث ، وإن جعلت له في ضمن الأفراد من غير نظر إلىٰ كلية أو جزئية . . فالرابع .

وعلىٰ هـٰذا فتصير الاحتمالات : (ستة عشر) حاصلة من ضرب أربعة المتعلَّق في أربعة الإضافة إن جعل حرف الجر أصلياً ، وإلا . . فهي أربعة فقط باعتبار الإضافة . انتهىٰ من هامش « البيجوري » .

* * *

فإن قيل : كيف يصح هـٰذا ، مع أن المدار في هـٰذه القضايا على الموضوع لا على المجرور ؟

أجيب : بأنه وإن كان مجروراً لفظاً . . فهو موضوع معنىً .

ولذا قال النحاة : المجرور مخبر عنه في المعنىٰ ، والتقدير هنا : اسم الله مبدوء به .

* * *

بقي من أقسام القضايا : **القضية الطبيعية** : وهي ما حكم فيها على **الجنس والطبيعة** ، بقطع النظر عن الأفراد ؛ كأن تقول : الرجل خير من المرأة ، فإن المراد : أن جنس الرجل وطبيعته خير من جنس المرأة وطبيعتها ، بقطع النظر عن الأفراد فيها ، وإلا . . فقد يتفق أن بعض أفراد المرأة خير من كثير من أفراد الرجل .

ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها ، لا باعتبار المتعلق ، ولا باعتبار إضافة الاسم إلىٰ لفظ الجلالة ؛ إذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلاً : الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد ؛ لأنه لا يقع منه ابتداء .

ولا يصح أن يراد من الاسم : الجنس والطبيعة كذلك ؛ لأنه لا يقع به ابتداء . والكلام على البسملة شهير ، والبحث عنها كثير ، وفيما ذكرناه كفاية ، فلا نطيل الكلام عليها . انتهىٰ « باجوري » .

* * *

مبحث خطبة الناظم

ثم أراد الناظم رحمه الله تعالىٰ أن يبتدىء منظومته ثانياً **بالحمدلة** بعد الابتداء **بالبسملة** ؛ اقتداءً بالكتاب العزيز ، وعملاً بخبر : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله . . فهو أقطع » .

وجمع بين الابتداءين ؛ عملاً بالروايتين ، وإشارةً إلىٰ أنه لا تعارض بينهما ؛ إذ الابتداء حقيقي وإضافي ؛ فالحقيقي حصل بالبسملة ، والإضافي حصل بالحمدلة .

فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

اَلْحَمْــدُ للهِ ٱلَّــذِي قَــدْ أَخْــرَجَـا	نَتَـائِـجَ ٱلْفِكْـرِ لِأَرْبَـابِ ٱلْحِجَـا

قد اشتهر أن الحمد **لغةً** : الثناء بالجميل على الجميل الاختياريّ ، علىٰ جهة التعظيم .

وعرفاً : فعل ينبىء عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو علىٰ غيره .

و(**أل**) في الحمد : إما للعهد ، أو للاستغراق ، أو للجنس .

وعلىٰ كلٍّ منها . . فـ(**اللام**) في (لله) : إما للاستحقاق ، أو للاختصاص ، أو للملك . فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها .

لٰكن علىٰ جعل (أل) للعهد يمتنع جعل (اللام) للملك إن جعل المعهودُ الحمدَ القديمَ فقط ؛ كحمد قديم لقديم ، لأن القديم لا يملك .

فإن جعل حمدَ من يُعتدُّ بحمده ؛ كحمد الله وحمد أنبيائه وأصفيائه . . لم يمتنع ذلك ؛ لأن المعهود حينئذ الجملة ، وهي حادثة ؛ إذ المركب ؛ أي : المجتمع من القديم والحادث : حادث .

وعلىٰ جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الأفراد يمتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمتنع بالنسبة للحادث إن لوحظ أن الأفراد غير مركبة ؛ أي : غير مجتمعة ؛ وإلا . . لم يمتنع أصلاً ؛ لما علمت من أن المركب من القديم والحادث حادث . انتهىٰ « قويسني » .

وقد اشتهر أيضاً : أن جملة الحمدلة يصح أن تكون إنشائية ؛ وعليه ، فلا تسمىٰ قضيةً لما مر ، وأن تكون خبرية ؛ وعليه ، فتسمىٰ قضية .

ثم إن جعلت (أل) فيها للعهد . . كانت **قضيةً شخصية** .

وإن جعلت للاستغراق . . كانت **قضيةً كليةً** .

وإن جعلت للجنس في ضمن البعض . . كانت **قضيةً جزئيةً** .

وإن جعلت له في ضمن الأفراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية . . كانت **قضيةً مهملةً** .

ولا مانع هنا من جعلها طبيعية ؛ بأن تجعل (أل) فيها **للجنس والطبيعية** بقطع النظر عن الأفراد . انتهىٰ « باجوري » .

واختار في الحمد الجملة الاسمية على الفعلية ؛ اقتداءً بالآية ، ولدلالتها على الثبات والدوام .

وقدم لفظ الحمد علىٰ لفظ الجلالة ؛ لرعاية المقام وإن كان لفظ الجلالة أهم بالتقديم لذاته ، فرعاية المقام أنسب للبلاغة ؛ إذ هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

والمعنىٰ : الحمد ؛ أي : الوصف بجميل الصفات والكمالات على الجميل الاختياري ، علىٰ جهة التعظيم والتبجيل . . ثابت لله سبحانه ، اختصاصاً واستحقاقاً ، سواء جعلت فيه (أل) للاستغراق ، وهو ظاهر ، أم للجنس ؛ لأنه يلزم من اختصاص الجنس اختصاص جميع الأفراد ، أم للعهد ، بمعنىٰ : أن الحمد المعهود ، الذي حمد الله به نفسه ، وحمده به أنبياؤه وأولياؤه وأصفياؤه . . مختص به ، والعبرة بحمد من ذكر ، فلا فرد منه لغيره علىٰ كل تقدير ؛ بدلالة المطابقة على الاحتمال الأول ؛ يعني : كونها للاستغراق ، وبدلالة الالتزام على الثاني ؛ يعني : كونها للجنس ، وبالادعاء على الثالث ؛ يعني : كونها للعهد . انتهىٰ « قويسني » .

والأَوْلىٰ من الاحتمالات التسعة : جعل (أل) للجنس واللام للاستحقاق ؛ لأنه يلزم من استحقاق الجنس استحقاق الأفراد .

(**الذي قد أخرجا**) بألف الإطلاق ؛ أي : قد أَوجد أو أَظهر .

(**نتائج الفكر**) أي : فوائدَ تنشأ عن الفكر والعقل .

(**لأرباب الحِجا**) أي : لأصحاب الحِجا والعقل الكامل بنور الإيمان والعرفان الثاقب لغوامض العلوم والمظهر لخفاياها .

وقوله : (**الذي قد أخرجا**) ، من المعلوم أن الموصول مع صلته في معنى المشتق ، فيكون الناظم حمد علىٰ هـٰذه النعمة بعد حمده على الذات والصفات ، علىٰ مقتضىٰ قاعدة : أن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلِّيَة المشتق منه ، فكأنه قال : الحمد لله المخرجِ نتائج الفكر لأرباب الحِجا .

❊ ❊ ❊

فإن قلت : فلمَ لم يعبر بالمشتق وهو (المخرِج) ، مع ورود إطلاقه عليه تعالىٰ في قوله : ﴿ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ ، وفي قوله : ﴿ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ ؟

قلت : لم يعبر به ؛ لعدم شهرته ، ولعدم ذكره في الأسماء الحسنى المعروفة الواردة في حديث الترمذي ، فعلم أن زعم عدم وروده باطل . انتهىٰ « صبان » .

* * *

وقولنا : (**الذي قد أخرجا**) أي : أظهر .

أقول : الأحسن ؛ أي : أوجد ؛ لأن الإيجاد أبلغ من الإظهار ، ولأن شأن الإظهار أن يكون لموجود قبلُ ، وكون النتائج موجودة قبل ظهورها لأرباب الحجا : غير محقق . انتهىٰ « صبان » .

وإسناد الإخراج إلى الله تعالىٰ : إشارةٌ إلىٰ مذهب أهل الحق ؛ من أنه لا تأثير للعبد في شيء من العلوم وغيرها كسائر الأفعال الاختيارية . انتهىٰ « ملوي » .

قوله : (**نتائج الفكر**) أي : النتائج التي تنشأ عن الفكر والتأمل ، وهي جمع نتيجة ، **والنتيجة لغةً** : الثمرة والفائدة ، **واصطلاحاً** : القول اللازم من تسليم قولين لذاتهما .

أي : هي قضية لازمة لمقدمتين ؛ كقولنا : العالم حادث ، اللازم لقولنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث .

وإنما قالوا : (من تسليم قولين . . .) إلخ ؛ إشارةً إلىٰ أنه لا يشترط حقيقتهما ، بل المدار علىٰ تسليمهما ولو كانا جهلاً ؛ كما لو قال قائل : العالم قديم ، وكل من كان كذلك . . فلا بد له من موجد ؛ فإنه يلزم من تسليم هـٰذين القولين مع كونهما جهلاً في الواقع أن يقال : العالم لا بد له من موجد .

وخرج بقيد (لذاتهما) : القول اللازم من تسليم قولين لا لذاتهما ، بل لأمر

خارج ؛ كما في قولهم : زيد مساوٍ لعمرو ، وعمرو مساوٍ لبكر ؛ فإنه يلزم هـٰذين القولين أن يقال : زيد مساوٍ لبكر ، لـٰكن بواسطة أمر خارج ، وهو أن القاعدة : أن مساوي المساوي لشيءٍ : مساوٍ لذلك الشي ؛ بدليل : أنك لو أبدلت مادة (المساواة) بمادة (العداوة) مثلاً وقلت : زيد عدو لعمرو ، وعمرو عدو لبكر . . لم يلزم أن يقال : زيد عدو لبكر .

وقولنا : (لـٰكن بواسطة أمر خارج) أي : وإنما لم يكن لذاتهما ؛ لعدم تكرر الحد الوسط ؛ إذ المساواة لعمرو غير المساواة لبكر ، تأمل . انتهىٰ « باجوري » .

قوله : (**الفكر**) ، وهو **لغةً** : حركة النفس ؛ أي : الذهن في المعقولات ؛ أي : تنقلها من بعض المعقولات إلىٰ بعض آخر ، بخلاف تنقلها في المحسوسات ، فإنه تخييل .

وهـٰذا مبني علىٰ طريقة المتقدمين القائلين : إن العقل لا يدرك المحسوس ، وإنما المدرك لها الحواس .

أما علىٰ طريقة المتأخرين القائلين : إنه يدركها أيضاً لـٰكن بواسطة الحواس . . فعليه ينبغي تسمية حركتها في المحسوسات فكراً أيضاً ، والمراد : حركتها في المعقولات قصداً ؛ لتخرج حركتها فيما يتوارد من المعقولات لا قصداً كما في المنام ، فإنها لا تسمىٰ فكراً . انتهىٰ من حواشي « البيجوري » .

واصطلاحاً : ترتيب أمرين معلومين ، وهما المقدمتان الصغرىٰ والكبرىٰ ؛ ليتوصل بهما إلىٰ أمر مجهول ، وهو النتيجة ، كما مر آنفاً ، تصورياً كان أو تصديقياً .

فالأول كما في قولك في تعريف الإنسان : هو حيوان ناطق ؛ فإن فيه ترتيب أمرين معلومين ، وهما الجنس والفصل ؛ ليتوصل بهما إلىٰ أمر مجهول تصوري ، وهو الإنسان .

والثاني كما في قولك في الاستدلال علىٰ حدوث العالم : العالم متغير ، وكل متغير حادث ؛ فإن فيه ترتيب أمرين معلومين ، وهما المقدمتان المذكورتان ؛ ليتوصل بهما إلىٰ أمر مجهول تصديقي ، وهو ثبوت الحدوث للعالم . انتهىٰ « باجوري » .

* * *

فإن قلت : لم خص الناظم نتائج الفكر ، التي هي العلوم النظرية بالذكر ، مع أن مثلها في ذلك العلوم الضرورية ؛ كالسماء فوقنا ، والأرض تحتنا ؟

قلت : خصها بالذكر ؛ لأنها محل الخلاف ، بخلاف الضرورية ؛ فإنها بتأثير الله تعالى اتفاقاً ، وهو بصدد الرد ؛ لأن هـٰذا الفن يقصد به غالباً : التوصل لرد الشبه الفاسدة برد أدلتها . انتهىٰ « أنبابي » .

* * *

وأيضاً : الضرورية يفهم الحمد عليها بالأَوْلىٰ ؛ إذ لا كسب للعبد فيها ، علىٰ أنه يحتمل أنه أراد بنتائج الفكر : المعنى اللغوي ؛ وهو ما يترتب علىٰ حركة الذهن في المعقولات من العلوم الضرورية أو النظرية ، كما أفاده الملوي في « كبيره » . انتهىٰ « باجوري » .

ولا يخفىٰ ما في تصدير الكتاب بذكر النتائج ، والفكر ، والعقل ؛ من براعة الاستهلال ، وهي : أن يأتي المتكلم في طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده الذي سيشرع فيه ؛ ففي ذلك إشعار بالمنطق ، الذي يتكلم فيه على النتائج والفكر ، وهـٰذه البراعة هي البراعة المسماة عندهم : **براعة المطلع** .

بخلاف براعة المطلب ، فإنها : أن يأتي المتكلم بالثناء قبل شروعه في مقصوده .

وبخلاف براعة المقطع ، فإنها : أن يأتي المتكلم في آخر كلامه بما يشعر

بانتهائه ؛ كقولهم في الآخر : ونسأله حسن الختام .

(**لأرباب**) أي : لأصحاب ، (**الحجا**) بالقصر ؛ أي : العقل الكامل بنور الهدىٰ والمعرفة ، الجار والمجرور متعلق بـ(أخرجا) .

والأرباب جمع رب ؛ كسبب وأسباب ، وهو يأتي لخمسة عشر معنىً ، مجموعةٍ في قول بعضهم نظماً :

قـريـب محيـط مـالـك ومـدبـر	مـربٌّ كثير الخيـر والمـولِ للنعـم
وخـالقنـا المعبـود جـابـر كسـرنـا	ومصلحنا والصاحب الثابت القدم
وجـامعنـا والسيـد احفـظ فهـٰذه	معانٍ أتت للرب فادع لمن نظم

والمراد به هنا : الصاحب .

(**والحجـا**) بكسـر المهملـة والقصـر : العقـل ، و(أل) فيـه : للعهـد ، والمعهود : العقل الكامل ، المعلوم من قوله : (**أخرج نتائج الفكر**) لأن الفكر المنتج إنما يكون لصاحب العقل الكامل ، وليس المراد : البالغ نهاية الكمال ؛ لما يلزم عليه من القصور ، بل ما له كمال ما .

❊ ❊ ❊

واعلم : أنه اختلف في العقل علىٰ أقوال كثيرة ، أشهرها وهو الأسلم : أنه نور روحاني ، به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية .

فالنفس : هي المدركة ، والعقل : آلة في إدراكها ، كما قاله المحققون .

فما يقع في كثير من العبارات من وصفه بالإدراك . . فهو علىٰ ضرب من التسمح . انتهىٰ « باجوري » .

فمن تلك الأقوال : ما حكي عن القاضي وإمام الحرمين : أنه العلم ببعض الضروريات ؛ أي : ببعض مصدوقات الواجب والجائز والمستحيل ؛ بحيث

يقول في بعض الواجبات : لا بد منه ؛ ككون الواحد نصف الاثنين ، وفي بعض المستحيلات : ممتنع ؛ ككون الواحد نصف الأربعة ، وفي بعض الجائزات : ممكن ؛ كجلوس زيد ، لا أن مرادهما أن العقل تصور حقائق الواجب والجائز ، وإن كان هو ظاهر كلام السنوسي في « شرح الصغرىٰ » و« الكبرىٰ » .

وقولنا : (نور روحاني) أي : منسوب إلى الروح ، من نسبة مشابه الشيء إلىٰ ما شابهه ووجه المشابهة : أن كلاً من العقل والروح أمر خفي ، والألف والنون فيه زائدتان في النسب للتأكيد .

وقولنا : (به تدرك النفس) الباء للآلة ؛ وتقديم الجار والمجرور ليس للحصر ، بل للاهتمام ؛ لشرف العقل علىٰ بقية آلة الإدراك ، من الحواس الظاهرة والباطنة . انتهىٰ « صبان » .

وقوله : (به تدرك النفس العلوم) ، والمراد بها : المعلومات ؛ ليصح تسلط الإدراك عليها .

وقوله : (الضرورية) ، وهي الحاصلة بلا نظر ، (والنظرية) وهي الحاصلة بنظر .

وقوله : (فالنفس هي المدركة ، والعقل آلة في إدراكها) ، وهـٰذا مبني علىٰ تغاير العقل والنفس ؛ وعليه : فالنفس : معنىً لطيف رباني به حياة الإنسان .

وذهب الحكماء إلى اتحادهما ، وقسموا النفس أربعة أقسام ، فقالوا : إنها في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها ، لـٰكنها مستعدة لها ، وإلا . . لامتنع اتصافها بها ، وحينئذ : تسمىٰ عقلاً هَيُولياً ، تشبيهاً لها بالهَيُولى الخالية في نفسها عن جميع الصور القابلة لها .

ثم إذا استعملت آلاتها ؛ أعني : الحواس الظاهرة والباطنة ، وحصل لها علوم أولية ، واستعدت لاكتساب النظريات . . سميت بالعقل الفعال .

ثم إذا رتبت العلوم الأولية ، وأدركت النظريات مشاهدةً لها . . سميت بالعقل المستفاد ؛ لاستفادته من العقل الفعال .

وإذا صارت مخزونةً عندها ، وحصلت لها ملكة الاستحضار متىٰ شاءت ، من غير تجشم كسب جديدٍ . . سميت عقلاً بالفعل . انتهىٰ « أنبابي » .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَحَـطَّ عَنْهُـمْ مِـنْ سَمَـاءِ ٱلْعَقْـلِ	كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ ٱلْجَهْلِ
حَتَّىٰ بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ ٱلْمَعْرِفَةْ	رَأَوْا مُخَـــدَّرَاتِهَـــا مُنْكَشِفَـــةْ

(**وحط**) أي : أزال ، (**عنهم**) أي : عن أرباب الحجا ، معطوف علىٰ (أخرجا) من عطف السبب على المسبب ؛ لأن حط الحجب سبب لإخراج النتائج ؛ أي : أخرج نتائج الفكر لهم بسبب أن أزاح وأزال (عنهم) أي : عن أرباب الحجا (**من سماء العقل**) بدل من الجار والمجرور قبله ، بدل اشتمال أو بدل بعض من كل ، والأول أقرب ؛ أي : من جعله بدل بعض ؛ لأن العقل صفة لا جزء .

و(من) بمعنىٰ (عن) علىٰ مذهب الكوفيين ، من تجويز نيابة بعض الحروف عن بعض و(أل) في (العقل) بدل من الضمير المضاف إليه ؛ أي : وأزال الله سبحانه عن عقلهم الذي هو كالسماء .

وشبه العقل بالسماء ، لأنه محل لطلوع شموس المعارف المعنوية ، كما أن السماء محل لظهور شموس الإشراق الحسية .

(**كل حجاب**) مفعول (حط) أي : كل مانع (**من سحاب الجهل**) بيان لما قبله بناءً علىٰ كون (من) بيانية ، وإضافة السحاب إلى الجهل : من إضافة المشبه به إلى المشبه ، كسابقه ؛ أي : وحط عن عقلهم الذي كالسماء كلَّ حجاب كائن من الجهل الذي هو كالسحاب ؛ لأن الجهل يمنع العقل عن إدراك العلوم المعنوية ، كما أن السحاب يمنع النظر من إدراك الشموس المحسوسة ، فكل من السحاب والجهل وجودي .

و(**حتىٰ**) في قوله : (**حتىٰ بدت**) : بمعنىٰ (إلىٰ) أي : للانتهاء ؛ أي : أزاح وأزال عن عقولهم كل حجاب من سحاب الجهل إلىٰ أن بدت وظهرت (**لهم**) أي : لأرباب الحجا (**شموس المعرفة**) أي : المعرفة التي كالشموس في الانتفاع بها ، وهو فاعل (بدت) .

ولا يخفىٰ أنه ليس هناك إلا شمس واحدة ، فكيف جمعها الناظم ؟

ويجاب عنه : بأن الجمع للتعظيم ، أو أنه جمعها باعتبار تعدد أيامها ومحالها وتنزيله منزلة تعددها بنفسها .

وإضافة شموس إلى المعرفة : من إضافة المشبه به إلى المشبه .

والمعنىٰ ؛ أي : أزاح عنهم حجاب الجهل حتىٰ ظهرت لهم المعرفة ، التي هي كالشموس في الانتفاع بها .

لا يقال : المعرفة مفرد والشموس جمع ، وكيف يصح تشبيه المفرد بالجمع .

لأنا نقول : لا يضر ذلك عند قصد المبالغة ؛ أو : إن الناظم أراد بالمعرفة أفرادَها .

ويصح أن يكون في كلامه استعارة مصرحة أو مكنية ، وذلك بأن تشبه المسائل التي تقع عليها المعرفة بمعنى الشموس ، ويستعار لفظ المشبه به للمشبه علىٰ طريق الاستعارة المصرحة .

أو تشبه المعرفة بالسماء تشبيهاً مضمراً في النفس ، ويطوىٰ لفظ المشبه به علىٰ طريق الاستعارة بالكناية .

والشموس تخييل ؛ إما باقٍ علىٰ معناه الحقيقي ، أو مستعار للمسائل المذكورة . انتهىٰ « باجوري » .

(**رأوا مخدراتها**) بتقدير الفاء التفريعية ؛ أي : فرأوا مخدراتها ، ورأىٰ بصرية ، فـ : (**منكشفة**) حال من (المخدرات) أي : متضحة .

والمراد بالمخدرات هنا : المسائل الصعبة ، شبهت بالعرائِس المستترة تحت الخدر بجامع الاستتار في كل ، والضمير عائد إلى المعرفة .

أي : أزاح عن عقولهم حجاب الجهل حتىٰ بدت وظهرت لهم المعرفة ، التي هي كالشموس الحسية ، فرأوا مخدراتها ؛ أي : رأوا المسائل الصعبة المستورة عن معرفتهم ، الشبيهة بالعرائس المستترة تحت خدرها ، حالة كون تلك المسائل متضحة منكشفة لهم .

فقولنا : (علىٰ تقدير الفاء التفريعية) فيكون من ذكر الخاص بعد العام ؛ لشرف هـٰذا الخاص ، كما أن ذكر بدو شموس المعرفة بعد إخراج النتائج . . من ذكر العام بعد الخاص ، وهو لا يحتاج لنكتة ، هـٰذا علىٰ إرادة المعنى الاصطلاحي في نتائج الفكر .

وأما علىٰ إرادة للمعنى اللغوي فيها . . فالظاهر : التساوي ، ويكون الثاني لقصد المبالغة المأخوذة من التشبيه .

ثم إنه يحتمل أن قوله : (**رأوا** . . .) إلخ ليس علىٰ تقدير الفاء ، بل هو بدل اشتمال من قوله : (**بدت** . . .) إلخ . انتهىٰ « أنبابي » .

وقوله : (**مخدراتها**) أي : مخدرات شموس المعرفة ، كذا قاله الشيخ الملوي ؛ عملاً بقاعدة : أن الضمير يعود على المضاف ما لم يكن لفظ (كل) أو (بعض) ، وإلا . . عاد للمضاف إليه .

وهو غير ظاهر علىٰ جعل الإضافة في شموس المعرفة ، من إضافة المشبه به للمشبه ، وكذا علىٰ جعل كلامه من باب الاستعارة المكنية ، إذا جعلت الشموس باقيةً علىٰ معناها الحقيقي ؛ إذ الضمير حينئذ يتعين أن يكون راجعاً للمعرفة ،

ولا ترد القاعدة المذكورة ؛ لأنها أغلبية ، بدليل قوله تعالى : ﴿ ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ ، فإنه يعود إلى المضاف إليه الذي هو (جهنم) ، مع أن المضاف ليس لفظ (كل) ولا (بعض) انتهىٰ « باجوري » .

ثم إن (المخدرات) جمع مخدرة : وهي المرأة المستترة تحت الخدر ، لـٰكن المراد من المخدرات هنا : المسائل الخفية ، علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية التبعية .

وذلك : بأن يشبه الخفاء بمعنى التخدير ، بجامع عدم الظهور في كل ، ويستعار لفظ المشبه به للمشبه ، ثم يشتق منه (مخدرات) بمعنىٰ (خفيات) ، والقرينة : الإضافة إلى الضمير العائد إلى المعرفة أو الشموس ، علىٰ ما علمت .

والرؤية : ترشيح ، وكذا الانكشاف إن كان حقيقة في الحسيات .

وما تقرر من أن الاستعارة تبعية . . هو الموافق للقاعدة البيانية ؛ من أن الاستعارة في المشتقات تبعية .

وأما ما يتبادر من كلام الشيخ الملوي من أنها أصلية . . فغير ظاهر ، إلا أن يقال : إن المخدرات مما غلبت عليه الاسمية والتحق بالجوامد ، فليفهم .

وقوله : (**منكشفة**) حال من المخدرات ، كما مر ؛ أي : حال كونها متضحةً ، وليس مفعولاً ثانياً لـ(رأىٰ) ؛ لأنها لا تعمل هنا إلا في مفعول واحد ؛ لأنها بصرية كما هو ظاهر . انتهىٰ « باجوري » .

وقوله : (لأنها بصرية) وحينئذ فتسليط الرؤية البصرية على المخدرات التي هي بمعنى المسائل مبالغة ، كما هو شأن الترشيح ، والكلام علىٰ تقدير مضافين ؛ أي : رأوا دالَّ دالِّها ؛ وهو النقوش الدالة على الألفاظ الدالة على المعاني .

وإنما لم يجعل (رأىٰ) قلبية ؛ لأنه ليس المعنىٰ علىٰ ذلك ؛ لأنه يصير

المعنىٰ : علموا انكشافها ، وليس بمقصود ، إنما المقصود : إبصارهم لها في حال انكشافها .

وقد يقال : يلزم من علمهم انكشافها لهم علمُها حالة كونها منكشفة ، إلا أن يقال : المقصود بالذكر هو الأول ، خصوصاً في مقام البيان للمبتدىء ، تدبر . انتهىٰ « أنبابي » .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**الحمد لله**) : **الحمد** : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**لله**) : **اللام** : حرف جر مبني على الكسر ، **ولفظ الجلالة** : مجرور بـ(اللام) على التعظيم ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : جنس الحمد مستحق لله سبحانه وتعالىٰ ، والجملة الاسمية : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**الذي قد أخرجا**) : **الذي** : اسم موصول للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة ، لا يتم معناه إلا بصلة وعائد ، في محل الجر ، صفة للفظ الجلالة ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً .

(**قد**) : حرف تحقيق ، مبني على السكون .

(**أخرجا**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الموصول ، والجملة الفعلية : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وهو ـ أعني : الموصول ـ جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة ، تقديره : الحمد لله

المخرج نتائج الفكر لهم ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول ، تقديره : الحمد لله المعلوم إخراجه نتائج الفكر .

(**نتائج**) : مفعول به لـ(أخرج) ، والمفعول منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الفكر**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو من إضافة المسبب إلى السبب ، أو الحال إلى المحل .

(**لأرباب الحجا**) : **اللام** : حرف جر مبني على الكسر ، (**أرباب**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(أخرج) ، (أرباب) : مضاف .

(**الحجا**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(**وحط عنهم من سماء العقل**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**حط**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الموصول ، والجملة من الفعل والفاعل : معطوفة علىٰ جملة قوله : (أخرج) علىٰ كونها صلة الموصول ، **والمعنىٰ** : الحمد لله الذي أخرج نتائج الفكر لأرباب الحجا ، وحط عنهم كل حجاب من سحاب الجهل .

(**عنهم**) : **عن** : حرف جر ، مبني على السكون ، **الهاء** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر بـ(عن) مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، الجار والمجرور : متعلق بـ(حط) لأنه فعل ماض .

(**من**) : حرف جر بمعنىٰ (عن) مبني على السكون .

(**سماء**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**العقل**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وهو من إضافة المشبه به إلى المشبه ؛ إفادةً للمبالغة في التشبيه ، الجار والمجرور : متعلق بقوله : (حط) علىٰ كونه بدل بعض من كل ، أو بدل اشتمال من الجار والمجرور قبله ؛ أي : وحط وأزاح عن عقلهم الشبيه بالسماء كل حجاب وغطاء من الجهل الشبيه بالسحاب .

(**كل حجاب من سحاب الجهل**) : **كل** : مفعول به لـ(حط) ، والمفعول منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، (كل) : مضاف .

(**حجاب**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامه جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**من**) : حرف جر وبيان ، مبني على السكون .

(**سحاب**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الجهل**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو من إضافة المشبه به إلى المشبه مبالغة في التشبيه ؛ أي : من الجهل الشبيه بالسحاب ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(حجاب) أي : أزاح وأزال عن عقلهم الشبيه بالسماء كل حجاب ومانع كائن من الجهل الشبيه بالسحاب ؛ بجامع الستر في كل منهما .

(**حتىٰ بدت لهم شموس المعرفة**) : **حتىٰ** : حرف جر وانتهاء بمعنىٰ (إلىٰ) مبنية على السكون .

(**بدت**) : بدىٰ : فعل ماض ، مبني بفتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بـ(الألف) ، **التاء** : علامة تأنيث الفاعل ، مبنية على السكون .

(**لهم**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الفتح لدخوله على الضمير ، **الهاء** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر بـ(اللام) مبني على الضم ، **والميم** : حرف دال على الجمع ، مبني على السكون .

(**شموس**) : فاعل (بدت) مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (شموس) : مضاف .

(**المعرفة**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة (أن) المضمرة ، (أن) مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(حتىٰ) بمعنىٰ (إلىٰ) ، والتقدير : إلىٰ بدو وظهور المعارف الشبيهة بالشموس لهم ، الجار والمجرور : متعلق بـ(حط) ، والتقدير : وحط ؛ أي : أزال وأزاح عن عقلهم الشبيه بالسماء كل حجاب كائن من الجهل الشبيه بالسحاب إلىٰ بدو وظهور المعارف الشبيهة بالشموس لهم .

(**رأوا**) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (رأىٰ) : **رأىٰ** : فعل ماض مبني بفتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه فعل معتل بـ(الألف) أصله : (رَأَيوا) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فالتقىٰ ساكنان ، ثم حذفت الألف لبقاء دالِّها .

أو تقول : أصله (رَأَيُوا) ، استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت ، فالتقىٰ ساكنان ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصار (رَأَوا) بوزن (رَمَوا) ، **والواو** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، **والألف** : تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة في غير الرسم العثماني ، وفرقاً بين المتطرفة والمتوسطة في الرسم العثماني .

(**مخدراتها**) : **مخدرات** : مفعول به لـ(رأىٰ) لأنها بصرية لا تتعدىٰ إلا إلىٰ

مفعول واحد ، والمفعول منصوب بالكسرة ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم ، الذي رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة ، (مخدرات) : مضاف ، و(**ها**) : ضمير للمفردة المؤنثة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**منكشفة**) : حال من (المخدرات) ، والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وجملة (رأوا) من الفعل والفاعل : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة (بدت) ، أو بدل اشتمال منها علىٰ كونها صلة ؛ لأن المضمرة بعد (حتىٰ) بمعنىٰ (إلىٰ) ، وجملة (أن) المضمرة : في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من (بدت) ، مجرور بـ(حتىٰ) بمعنىٰ (إلىٰ) ، والتقدير : وحط ؛ أي : أزاح وأزال عن عقلهم الشبيه بالسماء كلَّ حجاب من الجهل الشبيه بالسحاب ، إلىٰ بدو وظهور المعارف الشبيهة بالشموس لهم ، وإلىٰ رؤيتهم مخدراتها منكشفة لهم متضحة لهم ، الجار والمجرور : متعلق بـ(حط) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

نَحْمَـــدُهُ جَـــلَّ عَلَـــى ٱلإِنْعَـــام	بِنِعْمَـــةِ ٱلإِيمَـــانِ وَٱلإِسْـــلاَم
مَـنْ خَصَّنَـا بِخَيْـرِ مَـنْ قَـدْ أُرْسِـلاَ	وَخَيْـرِ مَـنْ حَـازَ ٱلْمَقَـامَاتِ ٱلْعُـلاَ
مُحَمَّـــدٍ سَيِّـــدِ كُـــلِّ مُقْتَفَـــىٰ	اَلْعَـرَبِـيِّ ٱلْهَـاشِمِـيِّ ٱلْمُصْطَفَـىٰ

(**نحمده**) النون فيه إما للمتكلم المعظم نفسه ؛ لإظهار سبب مدلولها ، وهو تعظيم النفس ، والسبب الحامل عليه : تعظيم الله له بتأهيله للعلم تحدثاً بنعمة الله .

أو للمتكلم ومعه غيره ؛ احتقاراً لنفسه عن أن يستقل بحمده تعالى . انتهىٰ « صبان » .

أو للتبرك بلفظ الحديث الوارد فيه .

وإنما حمده ثانياً بعد حمده أولاً ؛ تأسياً بحديث : « إن الحمد لله نحمده » ، ولأن الأول بالجملة الاسمية ، والثاني بالفعلية ، فقصد الجمع بين الأمرين ؛ أي : الحمد بالاسمية والحمد بالفعلية ؛ ليشرب بكلٍّ من الكأسين .

وقولنا : (ثانياً) أي : حمداً ثانياً ، أو زمناً ثانياً ، بقطع النظر عن كونه بالفعلية أو الاسمية .

وقولنا : (بعد حمده أولاً) أي : حمداً أولاً ، أو زمناً أولاً ، بقطع النظر عن كونه بالاسمية أو الفعلية .

فالمدعىٰ إنما هو الحمد مرتين ؛ إحداهما بالاسمية والأخرىٰ بالفعلية ، لا الحمد مرتين ، أو أولاهما بالاسمية ، وثانيتهما بالفعلية ؛ لئلا يعترض بأن العلة الثانية ؛ يعني قوله : ليشرب بالكأسين . لا تفيد الترتيب ؛ أي : تقديم

الحمد بالاسمية على الحمد بالفعلية ، ولتقديمه علة الترتيب في قوله سابقاً ، وآثر التصدير بالاسمية . . . إلخ . انتهىٰ « صبان » .

واختار هنا الفعلية الدالة على التجدد والحدوث ؛ لأنه في مقابلة الإنعام الذي يحدث ويتجدد ، والأول في مقابلة الذات الدائمة المستمرة ، فأتىٰ لكل بمناسبه .

(**جل**) أي : تنزه عن كل ما لا يليق به ؛ فالجملة : إما إنشائية لإنشاء التعظيم ، أو خبرية ، حال من الضمير بتقدير : (قد) علىٰ أشهر القولين ، وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضوية بـ(قد) لفظاً أو تقديراً ، أو صفة ، قال في « الكبير » : وهـٰذا أولىٰ من جعلها حالاً ؛ لأن الحالية تشعر بتقييد الحمد ، لأن الحال قيد في عاملها .

* * *

فإن قيل : الحال هنا لازمة ؛ لأنه تعالىٰ جليل دائماً .

قلنا : الحمد مطلقاً أفضل من الحمد باعتبار وصف . انتهىٰ .

وقوله : (وهـٰذا أولىٰ من جعلها حالاً) علىٰ مذهب الكسائي ؛ لأنه يجوز عنده وصف الضمير بالجملة إذا كان ضمير غيبة ، وكان الوصف للمدح أو الذم .

قال في « الكبير » : كذا ذكره شيخنا ، لـٰكن لم نطلع في كتب النحو علىٰ أن أحداً يجيز وصف ضمير الغيبة العائد إلىٰ معين بجملة ، والجملة لا تكون صفة إلا لنكرة أو لمعرفة في معنى النكرة ، والأمثلة التي نقل إجازة الوصف فيها عن الكسائي ليس فيها وصف بجملة ، بل بمعرفة ؛ نحو : اللهم صل عليه الرؤوفِ الرحيم ، ونحو : لا إلـٰه إلا هو العزيز الحكيم ؛ وقولك : مررت به المسكينِ ، والجمهور يحملون مثله على البدل . انتهىٰ .

وقوله : (أو لمعرفة في معنى النكرة) مثاله : نحو مدخول (أل) الجنسية ، كالذي في قول الشاعر :

ولقـد أمـر علـى اللئيـم يسبنـي ....

انتهىٰ « صبان » .

(**على الإنعام**) متعلق بـ(نحمده) .

(**بنعمة**) متعلق بالإنعام ، وإضافته إلىٰ ما بعده للبيان .

(**الإيمان**) : وهو تصديق القلب بما علم مجيء النبي صلى الله عليه وسلم به ضرورةً ، مع الإقرار باللسان علىٰ قول .

(**والإسلام**) : وهو الخضوع والانقياد بقَبول الأحكام ؛ أي : أعمال الجوارح . وجمع بينهما ؛ لتغاير مفهوميهما ، ولأنه في مقام الإطناب ، وهو مقام الحمد والإكثار من عد النعم .

وقولنا : (ضرورةً) مفعول مطلق لقولنا : (علم) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : عُلِم عِلْمَ ضرورة ، أو منصوب بنزع الخافض ؛ أي : بالضرورة .

ومعنىٰ كونه علم ضرورة : أن العلم به صار لاشتهاره بين الخاص والعام يشبه العلم الضروري الحاصل لا عن نظر ، لا أنه ضروري حاصل لا عن نظر ، كما لا يخفىٰ .

وقولنا : (مع الإقرار باللسان علىٰ قول) أي : قول ضعيف ، ذهب قائلوه إلىٰ توقف الإيمان على الإقرار ، ثم اختلفوا ؛ فقال بعضهم : شطر ، وقال بعضهم : شرط صحةٍ ؛ والراجح : مقابله ، وهو عدم توقف الإيمان على الإقرار باللسان ، وإنما هو شرط لإجراء الأحكام الدنيوية عليه . انتهىٰ « صبان » .

وأقول : كان مقتضى الظاهر أن يقول الناظم : بنعمتي ، إلا أن يقال : حذف

المضاف من الثاني ؛ لدلالة المضاف في الأول عليه ، أو يقال : المفرد المضاف يعم .

قال في « الكبير » : (إنما خص الحمد بهما ، مع كون نعم الله تعالىٰ على العبد كثيرة لا تحصىٰ ؛ لأنهما أجل النعم الدنيوية والأخروية وأساسها) انتهىٰ منه .

(**من خصنا**) من الموصولة : بدل من الضمير المنصوب بـ(نحمده) بدل كل من كل ؛ أي : نحمد الإلـٰه الذي خصنا وميزنا وفضلنا معاشر المسلمين (**بـ**) مزايا أو شفاعة أو متابعة (**خير**) أي : أفضل (**مَن**) أي : نبي (**قد أُرسلا**) بألف الإطلاق ؛ لهداية المخلوقين ، ودعوتهم إلىٰ رب العالمين .

وإنما قدرنا المضاف قبل (خير) لئلا يرد علينا الاعتراض ؛ بأن رسالته صلى الله عليه وسلم عامة لسائر الأمم ، والرسل نواب عنه ، فلم تكن رسالته مقصورة علينا ، بل المقصور علينا متابعته بالفعل ، أو شفاعته الخاصة ، أو مزاياه التي أُعطيها ؛ كالكوثر والحوض ، والتقدم علىٰ سائر الأمم .

وقولنا : (أي : أفضل) في تفسير (خير) بيَّنا به أن (خير) هنا أفعل تفضيل ، حذفت منه الهمزة تخفيفاً ، ومثله بكثرة : شرّ ، وبقلة : حَبّ ، كما بين في محله ، لا مخفف (خيّر) بتشديد الياء ؛ كمَيّت ومَيْت ، وهَيّن وهَيْن ، وليّن ولَيْن .

وتفضيله صلى الله عليه وسلم علىٰ سائر الرسل والأنبياء بتفضيل من الله تعالىٰ ، لا بسبب زيادة كمالاته كمّاً أو كيفاً علىٰ كمالاتهم وإن جزمنا بتلك الزيادة ، ومن أين لنا أنها سبب التفضيل حتىٰ ندعي ذلك ؟! علىٰ أن الله تعالىٰ هو الذي وهبه تلك الزيادة .

هـٰذا ما ارتضاه في « كبيره » ونقله عن الإمام ابن عباد في « رسالته الكبرىٰ » ،

والشيخ السنوسي في « شرح صغرى الصغرىٰ » وقال : إنه كلام أهل التحقيق من أئمة الكلام . انتهىٰ « صبان » .

وقوله : (**من قد أرسلا**) أي : إنسانٍ أو نبيٍّ ، لا رسولٍ ؛ لئلا يضيع قوله : (قد أرسلا) .

وعبارة البيجوري : (قوله : « من خصنا » : خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ؛ لأنها سيقت في جواب سؤالٍ مقدر ، تقديره : مَنِ المحمودُ ؟ والضمير البارز في « خصنا » : عائد لنا معاشرَ أمة الإجابة ، التي هي خصوص المؤمنين ، أو أمةِ الدعوة الشاملة للكفار .

واعلم : أنه لا بد بعد مادة الاختصاص ونحوها كالحصر والقصر . . من مقصور ومقصور عليه وباءٍ تدخل علىٰ أحدهما جوازاً ، باتفاق كل من السعد والسيد ، وإن كان الغالب عند السعد دخولَها على المقصور ، وعند السيد دخولَها على المقصور عليه ، كذا قال ابن قاسم .

وقد رده الشيخ ياسين ؛ بأن السيد صرح بما قاله السعد في « حاشية المطول » وغيرها ، وبذلك تعلم ما في الضابط المشهور ؛ وهو قول بعضهم :

والبـاء بعـد الاختصـاص يكثـرُ ... دخـولُها علـى الـذي قـد قصـروا
وعكسـه مستعمـل وجيـدُ ... ذكـره الحبـر الهمـام السيـدُ

إذا علمت ذلك . . علمت أن المتبادر من كلام المصنف دخولها على المقصور كما هو الغالب علىٰ ما مر ؛ فمقتضاه : أنه صلى الله عليه وسلم مقصور علينا لا يتعدانا إلىٰ غيرنا ، وليس كذلك ؛ لأن الحق : أنه صلى الله عليه وسلم مرسل للأمم السابقة ؛ غاية الأمر : أن الرسل نواب عنه ، كما يشير لذلك قول صاحب البردة :

فـإنـه شمـسُ فضـلٍ هـم كـواكبهـا ... يظهرن أنوارها للناس في الظلمِ

وأجيب عنه بأجوبة ؛ أحسنها : أن الباء هنا داخلة على المقصور عليه وإن كان خلاف الغالب ، علىٰ ما تقدم .

والمعنىٰ عليه : أن الله تعالىٰ قصرنا عليه صلى الله عليه وسلم لا نتجاوزه إلىٰ غيره من الرسل ، أو أنها داخلة على المقصور كما هو الغالب ، لٰكن المراد : أن الله تعالىٰ خصنا به صلى الله عليه وسلم من حيث إرساله لنا بطريق المباشرة ، فلا ينافي أنه أرسل أيضاً لغيرنا من الأمم لٰكن بواسطة الرسل ، عليه وعليهم الصلاة والسلام) انتهىٰ منه .

(**وخير**) معطوف علىٰ (خير) الأول ؛ أي : وأفضل (**من حاز**) أي : جمع وضم (**المقامات**) أي : المراتب (**العلا**) أي : العاليةَ .

و(مَن) هنا واقعة علىٰ إنسان أعمَّ من أن يكون رسولاً أو لا ؛ معناه : أنه جمع المراتب العالية ، فهٰذا أعم مما قبله .

و(العُلا) أصله : (عُلَو) بوزن (كُبَر) ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، جمع : عليا بالضم والقصر ، ضد السفلىٰ ، نظير : كُبَر وكبرىٰ ، وبمعناها : العَلياء بالفتح والمد .

(**محمد**) يصح فيه أوجه الإعراب الثلاثةُ ؛ فالجر : علىٰ أنه بدل من (خير) ، والرفع : علىٰ أنه خبر لمحذوف ، والنصب : علىٰ أنه مفعول لمحذوف تقديره : أمدح ، لٰكن الرسم لا يساعد النصب .

والرفع أرجح ؛ ليناسب ارتفاع رتبته صلى الله عليه وسلم . انتهىٰ « قويسني » .

قال البيجوري : (والمناسب للتعظيم : رفعه علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة مستأنفة ، وإن كان الراجح عربيةً الجرَّ ، بدلاً أو عطف بيان ؛ لموافقته للأصل من عدم التقدير .

ولا يرد : أن المبدل منه في نية الطرح ؛ لأن التحقيق : أن ذلك بالنسبة لعمل العامل ، أو أنه أمر أغلبي .

ويُبعِد جوازَ النصب رسمُه بدون ألف ، علىٰ ما هو الشائع من كتابة المنصوب المنون بالألف ، لا علىٰ عادة المتقدمين من كتابتهم إياه بصورة المرفوع والمجرور لاستغنائهم عن رسم الألف بتكرر الشكل ، كذا نقله بعضهم عن النووي والسيوطي .

وفي كلام بعضهم : أن ذلك طريقة ربيعةَ ، وهو الموافق للغتهم من الوقف عليه بغير ألف) انتهىٰ منه .

(سيد) يطلق لمعان ؛ منها : مُتولي السواد ؛ أي : الجيوش العظيمة .

(كل مقتفىٰ) اسم مفعول ، من (اقتفى) الخماسي ، فألفه بدل من واو ؛ لأنه من : قفا يقفو ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ أي : مُتَّبَعٍ من الأنبياء والعلماء .

وإذا كان سيدَ كل متبوع . . لزم أن يكون سيدَ التابعين من بابِ أولىٰ ، وهو بدل أو عطف بيان من الاسم الشريف ، وإن لزم الإبدال من البدل علىٰ جعل الاسم الشريف بدلاً مما قبله ، والجمهور لا يجيزونه ، ولا يصح أن يكون نعتاً ؛ لأنه نكرة ، والاسم الشريف معرفة ، ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة .

والمقتفى : اسم مفعول من (اقتفى) الخماسي ؛ بمعنى : المتَّبَع ، كما مر آنفاً ، وهو الرسول ، فكأنه قال : سيد كل رسول .

وإطلاق السيد عليه صلى الله عليه وسلم : مأخوذ من حديث : « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر » .

والمراد من ولد آدم : النوع الإنساني كما قاله بعضهم ، فهو شامل لآدم أيضاً ، وبذلك اندفع ما يقال : هٰذا الحديث لا يدل علىٰ سيادته صلى الله عليه

وسلم علىٰ آدم ، وإنما يدل علىٰ سيادته علىٰ أولاده فقط .

ودفع بعضهم ذلك أيضاً : بأنه في أولاد آدم من هو أفضل منه ؛ كإبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ ، وإذا كان صلى الله عليه وسلم سيدَ الأفضل . . كان سيدَ المفضول بالطريق الأولىٰ .

❊ ❊ ❊

فإن قيل : قد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال : « السيد الله » وهو يدل علىٰ أنه لا يطلق السيد علىٰ غيره تعالىٰ .

أجيب : بأنه محمول على السيادة المطلقة . انتهىٰ « بيجوري » .

❊ ❊ ❊

(**العربي**) نعت لمحمد ؛ أي : المنسوب إلى العرب ، وهم بنو إسماعيل عليه السلام . (**الهاشمي**) أي : المنسوب إلىٰ هاشم ، جد النبي صلى الله عليه وسلم الثاني ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم من ذريته ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ، الذي هو أخو المطلب ، الذي من ذريته الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ ؛ فلذلك يقال له : المطلبي ، نسبةً للمطلب .

ولا يخفىٰ ما في تقديم العربي على الهاشمي من حسن الترتيب ؛ لأن ذكر الخاص بعد العام له فائدة ، بخلاف عكسه ؛ فإنه لا فائدة له ، ولذلك يقولون : عالم نحرير ، ولا يقولون : نحرير عالم .

ولا يرد قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴾ ، فإنه وإن ذكر فيه العام بعد الخاص ، لـٰكنه قد أفاد مقارنة نبوته صلى الله عليه وسلم لرسالته ، كما هو الراجح ، بواسطة أن نبياً حالٌ ، وهي تفيد المقارنة لعاملها . انتهىٰ « باجوري » .

(**المصطفىٰ**) أصله : مصتَفَو ، قلبت التاء طاءً ؛ لوقوعها بعد أحد أحرف

الإطباق الأربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء ، والواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ أي : المختار من سائر المخلوقات ، وهو أفضلهم على الإطلاق ؛ بإجماع من يُعتد بإجماعه .

ولا يخفىٰ حسن تقديم العربي على الهاشمي ، والهاشمي على المصطفىٰ ؛ لأنه من تقديم العام على الخاص ؛ كالحيوان الناطق ، وهـٰذا إشارة لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله اصطفىٰ كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفىٰ قريشاً من كنانة ، واصطفىٰ من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم ، فأنا خيارٌ من خيار من خيار » .

وهـٰذه نعوت جيء بها للمدح ؛ لشدة حبه صلى الله عليه وسلم ، ومن أحب شيئاً . أكثر من ذكره . انتهىٰ « ملوي » .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**نحمده جل على الإنعام**) : **نحمد** : فعل مضارع ، وعلامة رفعة ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : نحن ، وقد تقدم ما فيه في مبحث الحل ، **والهاء** : ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة والغَيبة في محل النصب ، مفعول به ، مبني على الضم ، والجملة الفعلية : مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**جل**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الله سبحانه ، والجملة الفعلية : في محل النصب ، حال من ضمير (نحمده) علىٰ تقدير (قد) التحقيقية علىٰ أشهر القولين ، وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضوية بـ(قد) لفظاً أو تقديراً ، أو جملة إنشائية قصد بها الناظم إنشاء التعظيم ، أو اعتراضية لا محل لها من الإعراب .

(**على الإنعام**) : **علىٰ** : حرف جر ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، **الإنعام** : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(نحمد) .

(**بنعمة الإيمان والإسلام**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**نعمة**): مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(الإنعام) لأنه مصدر من (أنعم) الرباعي ، (نعمة) : مضاف .

(**الإيمان**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**والإسلام**) : **الواو** : عاطفة ، (**الإسلام**) : معطوف على (الإيمان) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والإضافة فيه : للبيان ؛ وهي ما كان المضاف فيه جنساً للمضاف إليه ، فتقدر بـ(من) البيانية ؛ نحو : شجر أراكٍ .

(**من خصنا**) : **من** : اسم موصول في محل النصب ، بدل من ضمير (نحمده) البارز بدل كل من كل ، مبني على السكون ، أو في محل الرفع ، خبر لمبتدأ ، تقديره : هو الذي خصنا ، والجملة : مستأنفة استئنافاً بيانياً ، مسوقة في جواب سؤال مقدر ، تقديره : مَن المحمودُ .

(**خص**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (مَن) الموصولة ، **ونا** : ضمير لجماعة المتكلمين في محل النصب ، مفعول به ، مبني على السكون ، والجملة الفعلية : صلة لـ(من) الموصولة لا محل لها من الإعراب ..

(**بخير**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**خير**) : مجرور

بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**من**) : اسم موصول في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ، الجار والمجرور : متعلق بـ(خص) .

(**قد أرسلا**) : **قد** : حرف تحقيق ، مبني على السكون .

(**أرسلا**) : **فعل ماض مغير الصيغة** ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (مَن) ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة (مَن) الموصولة ، تقديره : بخير الذي أرسلا ، والمعنىٰ : أي : من خصنا بخير إنسان مرسلٍ إلى الخلق ، فإذا كان خيرَ المرسلين . . فخيريته علىٰ غيرهم من بابِ أولىٰ .

(**وخير من حاز المقامات العلا**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**خير**) : معطوف علىٰ (خير) الأول ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (خير) : مضاف .

(**مَن**) : اسم موصول في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**حاز**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (مَن) .

(**المقامات**) : مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم ، الذي رفعه بالضمة ، ونصبه وجره بالكسرة .

(**العلا**) : صفة لـ(المقامات) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، والجملة الفعلية : صلة (مَن) الموصولة لا محل لها من الإعراب .

(**محمد**) بالجر : بدل من (خير) الأول ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وبالرفع : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : هو ؛ أي : ذلك الخير محمد صلى الله عليه وسلم ، والجملة : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، وبالنصب : مفعول لفعل محذوف ، تقديره : أمدح محمداً ، والمفعول منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، جرياً علىٰ لغة من يرسم المنصوب المنون بصورتي المرفوع والمجرور المنون ؛ استغناءً عن كتابة الألف بالشَّكْلة المكررة ، والرفع : أرجح ؛ ليناسب اللفظ المعنىٰ ؛ لأن معنىٰ (محمد) : مرفوع الرتبة ، وقيل : الجر أرجح ؛ لموافقته للأصل الذي هو عدم التقدير .

(**سيد كل مقتفىٰ**) بالجر : بدل من الاسم الشريف بدلَ كل من كل ، أو عطف بيان له ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وإن لزم علينا الإبدال من البدل ؛ بناءً علىٰ إبدال الاسم الشريف من (خير) جرياً علىٰ قول من يجوزه ، بخلاف الجمهور ، فإنهم لا يجوزونه ، (سيد) : مضاف .

(**كل**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (كل) : مضاف .

(**مقتفىٰ**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(**العربي**) : صفة للاسم الشريف ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : المنسوب للعرب ، **والعرب** : جيل من الناس نزل بلغتهم القرآن .

(**الهاشمي**) : صفة ثانية لـ(محمد) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه

بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : المنسوب إلىٰ هاشم ، ففيه وصف الشيء بالخاص بعد وصفه بالعام ؛ لما فيه من فائدة التخصيص بعد التعميم .

(**المصطفىٰ**) : صفة ثالثة لـ(محمد) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

صَلَّـىٰ عَلَيْـهِ ٱللهُ مَـا دَامَ ٱلْحِجَـا	يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ ٱلْمَعَانِي لُجَجَا
وَآلِـــهِ وَصَحْبِـــهِ ذَوِي ٱلْهُـــدَىٰ	مَـنْ شُبِّهُـوا بِـأَنْجُـمٍ فِـي ٱلِاهْتِـدَا

(**صلىٰ عليه الله**) هي من الصلاة التي أمرنا بها في آية : ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ ، وفي الحديث الصحيح : أمرنا بالصلاة عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ فقال : « قولوا : اللهم ؛ صل علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد ، كما صليت علىٰ إبراهيم . . . » إلخ ، وهي الدعاء منا له صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الصلاة من الله : الرحمة ، ومن الملائكة : الاستغفار ، ومن الآدميين : الدعاء ؛ فالجملة خبرية اللفظ إنشائية المعنىٰ ؛ أي : نطلب منك يا ألله وندعوك أن تنزل على النبي صلى الله عليه وسلم صلاةً ؛ أي : رحمة مستمرةً لائقةً بجنابه صلى الله عليه وسلم دائمةً (**ما دام الحجا**) أي : العقل ؛ أي : دائمةً مدةَ دوامِ الحجا (**يخوض**) أي : ينغمس ويقطع (**من بحر المعاني**) أي : من المعاني التي كالبحر في الاتساع والكثرة (**لججا**) أي : أمواجاً ، جمع لجةٍ ، وهو الماء العظيم المضطرب .

والمعنىٰ : أي : أطلب منك يا ألله أن تصلي علىٰ محمد صلى الله عليه وسلم صلاةً دائمةً مدة دوام خوضِ الحجا والعقل ، وانغماسِه لججاً وأمواجاً من المعاني الكثيرة الشبيهة بالبحر في كثرتها واتساعها ، وإضافة البحر إلى المعاني : من إضافة المشبه به إلى المشبه ؛ أي : المعاني التي هي كالبحر في الاتساع والكثرة ، واللجج : جمع لجة كما مر آنفاً ، وهو الماء الكثير الذي لا قعر له ؛ فشبه المسائل الصعبة باللجج والبرك ، بجامع عسر الخوض في كلٍّ ، واستعار

اللجج للمسائل الصعبة ، علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية الأصلية . انتهىٰ « قويسني » .

قال الناظم في « شرحه » : (لما ذكرنا اسمه صلى الله عليه وسلم في البيت المتقدم . . وجب أن نصلي عليه ؛ لأن من ذَكره أو ذُكر بين يديه ولم يصل عليه . . فهو بخيل .

والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة علىٰ كل مسلم مرة في عمره ، وتبقىٰ بعد ذلك مؤكدةً علىٰ سبيل الوجوب كما في الصلاة ، أو علىٰ سبيل الندب كما في غيرها ، قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾ .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أولى الناس بي يوم القيامة . . أكثرهم عليَّ صلاةً » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « الصلاة عليَّ نور يوم القيامة ، ونور في القلب ، ونور في القبر ، ونور على الصراط » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فأكثروا من الصلاة عليَّ فيه » .

والأحاديث الواردة في فضلها جمة لا تنحصر ، وخصائصها لا تنضبط ؛ فمن ذلك : قضاء الحاجات ، وكشف الكرب المعضلات ، ونزول الرحمة في جميع الأوقات .

واتفق العلماء : علىٰ أن جميع الأعمال منها مقبول ومردود ، إلا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ، فإنها مقطوع بقبولها ؛ إكراماً له صلى الله عليه وسلم .

قيل : إن الرياء لا يحبطها ، وقيل : إنه لا يحبط القدر العائد عليه صلى الله عليه وسلم .

والتحقيق : أنه يحبط العمل مطلقاً .

وورد : أن كل دعاء مفتتح ومختتم بها . . لا يُردّ ، وناهيك بهـٰذا شرفاً وكفىٰ به تفضلاً .

والصلاة من الله : زيادة تشريف وإكرام ، ورفع درجة وإنعام ، ومن الملائكة : تسبيح واستغفار ، ومنا : دعاء .

و« ما » من قولنا : « ما دام الحجا » : مصدرية ـ بمعنىٰ : أنها آلة في سبك ما بعدها بمصدر ـ ظرفية ، فلذلك فسرت بـ« مدة » فالمعنىٰ : مدة دوام . . . إلخ ؛ أي : صلىٰ عليه الله صلاةً دائمةً مدة دوام خوض الحجا لججاً من المعاني الشبيهة بالبحر في كثرتها واتساعها ، واللجج : جمع لجة ، وهي البِركة ، والبِركة : الماء المجتمع الغزير ، سواء كان من بحر أو نهر أو قناة .

وفي هـٰذا الكلام تنبيه : علىٰ أنه لا يحتوي علىٰ جميع المعاني ولا يحيط بها إلا الله تعالىٰ ، كما قال تعالىٰ ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ . . . ﴾ الآيةَ ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾ .

وهـٰذا البيت من تمام براعة الاستهلال المذكورة في أول البيت) انتهىٰ منه بزيادة وتصرف .

والصحيح : أنه صلى الله عليه وسلم كغيره ينتفع بالصلاة عليه ، لـٰكن لا ينبغي لنا التصريح بذلك إلا في مقام التعليم، كما أشار إلىٰ ذلك بعضهم بقوله :

وصححوا بأنه ينتفعُ ... بذي الصلاة شأنه مرتفعُ
لـٰكنه لا ينبغي التصريحُ ... لنا بذا القولِ وذا صحيحُ

فلا يليق بالمصلي أن يلاحظ ذلك ، كيف وهو صلى الله عليه وسلم الواسطة العظمىٰ في إيصال الخير له .

وقيل : إنه صلى الله عليه وسلم لا ينتفع بصلاتنا ؛ لأنه قد أفرغت عليه الكمالات كلها قبل مفارقته الدنيا .

ورد ؛ بأنه ما من كمال إلا وعند الله أعلىٰ منه ، فهو صلى الله عليه وسلم يترقىٰ في الكمالات كل لحظة ، كما يشير إلىٰ ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ علىٰ ما قاله بعض أهل التحقيق من أن المعنىٰ : ولَلَّحظةُ المتأخرة خيرٌ لك من اللحظة المتقدمة .

وعلى الناظم مؤاخذة ؛ أي : معاتبة من حيث إنه قد أفرد الصلاة من السلام ، وهو مكروه كعكسه إلا فيما ورد ؛ علىٰ طريقة المتأخرين ، واستدلوا علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ حيث قرن بينهما بالواو .

ورد هـٰذا الاستدلال : بأن (الواو) إنما هي للقران الذكري دون القران الفعلي ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ ، ولذلك رجح بعضهم طريقة المتقدمين من عدم كراهة ذلك .

نعم ؛ هو خلاف الأولىٰ قطعاً .

وليس المراد بقوله : (ما دام الحجا . . .) إلخ تقييدَ الصلاة بهـٰذه المدة ، بل المراد تأبيدها ، فكأنه قال : صلىٰ عليه الله دائماً وأبداً ؛ جرياً علىٰ ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ، ويريدون التأبيد .

وقوله : (**الحجا**) بالكسر والقصر : العقل ، كما تقدم .

قوله : (**يخوض**) فيه مجاز عقلي ؛ لأنه فيه إسناد الشيء إلىٰ غير من هو له ، فإن الخائض في الحقيقة هو النفس ، وإنما العقل آلة ، كما مر .

قوله : (**من بحر المعاني**) حال مقدمة من قوله : (لجحا) ، و(من) : تبعيضية ، والإضافة في (بحر المعاني) : من إضافة المشبه به إلى المشبه ،

والأصل : من المعاني الشبيهة بالبحر في الكثرة والسعة .

وقوله : (**لججا**) مفعول به لقوله : (يخوض) ، وهي : جمع لجة ، وهي الماء العظيم المضطرب ، والمراد بها هنا : المسائل الصعبة علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية ، فيكون الناظم قد شبه المسائل الصعبة بمعنى اللجج ، واستعار لفظ المشبه به للمشبه ، والقرينة : لفظ (المعاني) .

وقوله : (**يخوض**) ترشيح .

لا يقال : كيف يكون كلامه من باب الاستعارة ، مع أن فيه الجمع بين الطرفين ؛ أعني : المشبه والمشبه به ، فإنه قد ذكر الأول بقوله : (بحر المعاني) ، والثاني بقوله : (لججا) ، وذلك ممتنع فيها .

لأنا نقول : المشبه إنما هو خصوص المسائل الصعبة ، ولم يذكرها الناظم بخصوصها ، ودخولُها في عموم المعاني لا يضر . انتهىٰ « بيجوري » .

قوله : (**وآله وصحبه**) معطوف على الضمير في قوله : (صلىٰ عليه الله) من غير إعادة الجار ، وهو جائز على الصحيح عند المحققين ، ومن أدلته : قراءة من قرأ : ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾ بجر (الأرحام) ، ومن منع ذلك يحمل هـٰذه القراءة على القسم ، ومنها قوله أيضاً :

فاليوم قد بتَّ تهجونا وتشتِمنا ... فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

ويحمل هـٰذا البيت على الشذوذ .

(والآل) اسم جمع لا واحد له من لفظه ، والمراد به في هـٰذا المقام : أقاربه صلى الله عليه وسلم من بني هاشم ، وقيل : ومن بني المطلب ، وقيل : أتقياء أمته ، وقيل : جميع أمة الإجابة ، وهو الأولىٰ ؛ ليشمل كل مؤمن ولو عاصياً ، وهـٰذا الخلاف في الآل إنما هو عند عدم القرينة ، وإلا . . فمتىٰ وجدت القرينة . . فسر بما يناسبها ، فهي محكمة واضحة لا متشابهة حينئذ ، فإذا قيل مثلاً :

اللهم ؛ صل علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً . . فسر بأقاربه صلى الله عليه وسلم .

وإذا قيل مثلاً : اللهم ؛ صل علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله الفائزين بطاعتك ورضاك . . فسر بأتقياء أمته .

وإذا قيل مثلاً : اللهم ؛ صل علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله سكان جنتك . . فسر بجميع أمة الإجابة .

(**وصحبه**) والصحب : اسم جمع لصاحب ؛ بمعنى : الصحابي ، علىٰ ما هو التحقيق : من أن صيغة (فَعْلٍ) ليست من أوزان الجمع ، بل هو اسم جمع ؛ نظير : رَكْب وراكب .

والمراد بالصاحب هنا : الصحابي ، وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمناً به في حال حياته اجتماعاً متعارفاً ، ولو لحظة ، وإن كان غير مميز ، سواء روىٰ عنه شيئاً أم لا .

وفي كلام الناظم الصلاة علىٰ غير الأنبياء والملائكة ، وهي مطلوبة إذا كانت علىٰ سبيل التبع ، كما هنا .

وأما إذا كانت علىٰ سبيل الاستقلال . . فقيل : بالمنع ، وقيل : إنها خلاف الأولىٰ .

والصواب : أنها مكروهة كراهة تنزيه ؛ لأنها من شعار أهل البدع ، كما نص عليه اللقاني .

(**ذوي**) جمع (ذو) بمعنىٰ : صاحب ؛ أي : أصحاب (**الهدىٰ**) أي : الهداية للخلق ، وهي الدلالة علىٰ طريقٍ توصل للمقصود ، سواء حصل الوصول إليه أم لا ، وهو صفة للصحب فقط ، وكذا قوله : (من شبهوا . . .) إلخ ؛ لأن التشبيه ليس إلا للصحب ، كما يعلم مما سيأتي ، وجعل الأول لكل من الآل

والصحب ، والثاني للصحب فقط . . لا يخفىٰ ما فيه من البعد .

(من شبهوا) نعت ثان للصحب ؛ أي : الذين شبهوا (**بأنجم**) جمع : نجم ، وهو الكوكب غير الشمس والقمر (**في الاهتدا**)ء بهم ؛ أي : اهتداء الخلق بهم ، والمشبَّه لهم : هو الله أولاً ، والنبي صلى الله عليه وسلم ثانياً ، وقد جاء في بعض الأخبار القدسية أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه فقال : « يا محمد ؛ أصحابك عندي كالنجوم في السماء ، بعضها أضوأ من بعض ؛ فمن أخذ بشيء مما اختلفوا فيه . . فهو علىٰ هَدْي مني » بفتح الهاء وسكون الدال .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » .

وهٰذا التشبيه للتقريب والتسهيل على العقول بما ألفوه ، وإلا . . فالاهتداء بالأصحاب أشرف من الاهتداء بالنجوم ؛ لأن الاهتداء بهم ينجي من الهلاك الأخروي والخلود في النار ، بل ومن الدنيوي ، بخلاف النجوم . انتهىٰ « قويسني » .

قوله : (بل ومن الدنيوي) وذلك ؛ لأن الاهتداء بهم يتضمن الامتناع من المعاصي التي يترتب عليها القصاصات والحدود . انتهىٰ « أنبابي » .

وقول الناظم (**في الاهتدا**) : بيان للجامع بين المشبه والمشبه به ، وقد يقال : كان مقتضى الظاهر أن يقول : (في الهداية) لأنها وصف كل من المشبه والمشبه به ، فتكون هي الجامع بينهما ، بخلاف الاهتداء ؛ لأنه وصف للمهتدي ، لا لكلٍّ منهما ، كما لا يخفىٰ .

وقد يجاب عنه بما أشار إليه الشيخ الملوي : من أن المراد بالاهتداء : كون كلٍّ منهما يُهتدىٰ به ، فهو مصدر الفعل المبني للمفعول ، ولا شك أنه صفة لكلٍّ منهما ؛ لأنه يقال : اهتُدِيَ بالنجم مثلاً اهتداءً . انتهىٰ « باجوري » .

أسئلة وأجوبة في الأبيات السابقة

قوله : (**نحمده جل على الإنعام . . .**) إلخ ، في هـٰذا البيت سؤالان :

الأول : لم حمد أولاً بالجملة الاسمية ، وهنا بالجملة الفعلية ؟

والثاني : لم حمد على الإنعام الذي هو الوصف ، ولم يحمد على النعمة ؟

والجواب عن الأول : أن الحمد هنا مُتعلَّقه النِّعم ، وهي متجددة ، فناسب أن يحمده عليها بما يدل على التجدد ، وهي الجملة الفعلية .

وعن الثاني : بأن الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها ، بخلاف الحمد على الوصف .

وفي الأبيات الأربعة المذكورة بعده من قوله : (**من خصنا . . .**) إلىٰ قوله : (**وبعد**) أربعة أسئلة :

الأول : ما مدلول الضمير في (**خصنا**) ؟

الثاني : أن قوله : (**بخير من قد أرسلا**) يفيد معنىٰ قوله : (**سيد كل مقتفىٰ**) ، فما وجه عدم الاقتصار عليه ؟

الثالث : أنه قيد الصلاة بدوام خوض العقل لججاً من بحر المعاني ، مع أن الأَولى التعميم ؟

الرابع : لم قدم الآل على الصحب ، مع أن فيهم من هو أشرف الأنام بعد المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم ، وهو أبو بكر رضي الله عنه ؟

فالجواب عن الأول : أن مدلول الضمير يصح أن يكون أمةَ الإجابة كما تقدم ، ويصح أن يكون أمةَ الدعوة فيدخل الكفار ، بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ إذ ما من عذاب إلا وعند الله أشد منه ؛ فعُدِمَ تعذيبُ الكفار بالأشد إكراماً له صلى الله عليه وسلم .

وعن الثاني : بأن في الوصف بالسيادة إشعاراً بعموم رسالته صلى الله عليه وسلم ، وأن الأنبياء والمرسلين من أمته صلى الله عليه وسلم ، فهو متولي أمور الجميع .

وعن الثالث : بأن القيد في الصلاة ليس مراداً ، بل المراد التعميم في جميع الأوقات .

وعن الرابع : بأن الصلاة على الآل ثبتت بالنص في قوله صلى الله عليه وسلم : « قولوا : اللهم صل علىٰ محمد وعلىٰ آل محمد. . . » الحديث ، وعلى الصحب بالقياس على الآل ، فاقتضىٰ ذلك التقديم لهم على الصحب .

إعراب البيتين

(**صلىٰ عليه الله ما دام الحجا**) : صلىٰ : فعل ماض ، مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بـ(الألف) .

(**عليه**) : علىٰ : حرف جر ، مبني بسكون على الألف المنقلبة ياء لاتصالها بالضمير ؛ لأن الضمير والتكسير والتصغير يردون الأشياء إلىٰ أصولها ، **والهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بـ(علىٰ) مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الياء ، الجار والمجرور : متعلق بـ(صلىٰ) مقدماً علىٰ فاعله لضرورة النظم .

(**الله**) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل : مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، وهي خبرية اللفظ إنشائية المعنىٰ ، فكأنه قال : اللهم صل عليه وعلىٰ من معه .

(**ما دام الحجا**) : ما : مصدرية ظرفية ، مبنية على السكون .

(**دام**) : فعل ماض ناقص : تعمل عمل (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(**الحجا**) : اسمه مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(**يخوض**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (الحجا) .

(**من بحر المعاني لججا**) : **لججا** : مفعول به لـ(يخوض) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**من**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**بحر**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (بحر) : مضاف .

(**المعاني**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (لججا) وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدمُ الحال عليها ، وجملة (يخوض) من الفعل والفاعل : في محل النصب خبر (دام) تقديره : ما دام الحجا خائضاً لججاً كائناً من بحر المعاني ، وجملة (دام) من اسمها وخبرها : في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف المقدر إليه ، والظرف المقدر : متعلق بـ(صلىٰ عليه الله) تقديره : صلىٰ عليه الله مدة خوض الحجا لججاً كائناً من بحر المعاني ؛ أي : صلىٰ عليه الله تعالىٰ صلاة دائمة مدة دوام خوض الحجا لججاً من بحر المعاني .

(**وآله**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**آل**) : معطوف على الضمير في (عليه) بلا إعادة جارّ له ، وهو جائز عند بعض المحققين ؛ كابن مالك ، وإن أوجب الجمهور إعادة الخافض ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **والهاء** : ضمير

متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك بالكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر .

(**وصحبه**) : **صحب** : معطوف على الضمير المذكور مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **والهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر .

(**ذوي**) : صفة أولىٰ لـ(الصحب) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه من الأسماء الستة ، التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء ، (ذوي) : مضاف .

(**الهدىٰ**) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(**من شبهوا**) : من : اسم موصول للجمع المذكر ؛ بمعنى : الذين ، في محل الجر ، صفة ثانية لـ(الصحب) مبني على السكون .

(**شبهوا**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، **والواو** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع ، نائب فاعل ، مبني على السكون ، **والألف** : تكتب للفرق بين واو الجماعة وواو جزء الكلمة ، مبني على السكون ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة (من) الموصولة لا محل لها من الإعراب ، والعائد : ضمير الجماعة ، وهو جامد مؤول بمشتق ، مأخوذ من الصلة ، تقديره : وصحبه أصحاب الهدى المشبهين بأنجم ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول ، تقديره : وصحبه المعلوم تشبيههم بأنجم في السماء .

(**بأنجم**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**أنجم**) : مجرور

بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(شبهوا) .

(**في الاهتدا**) : **في** : حرف جر ، مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الاهتدا**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي ، الجار والمجرور : متعلق بـ(شبهوا) أيضاً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَبَعْـــدُ فَـــٱلْمَنْطِــقُ لِلْجَنَــانِ نِسْبَتُــــهُ كَـــٱلنَّحْـــوِ لِلِّسَـــانِ
فَيَعْصِـمُ ٱلأَفْكَـارَ عَـنْ غَـيِّ ٱلْخَطَـا وَعَـنْ دَقِيـقِ ٱلْفَهْـمِ يَكْشِـفُ ٱلْغِطَـا

قوله : (**وبعد**) هي كلمة يؤتىٰ بها للانتقال من أسلوب ـ أي : من نوع ، وهو هنا : (البسملة) وما بعدها ـ إلىٰ أسلوب ؛ أي : إلىٰ نوع آخر ، وهو : ذكر السبب الحامل له علىٰ تأليف هـٰذه الأرجوزة ، والتقدير : مهما يكن من شيء . . (**فـ**) أقول بعد البسملة وما بعدها ، كجملة الحمدلة والصلاة علىٰ من ذكر : (**المنطق**) أي : العلم المخصوص المسمىٰ بهـٰذا اللفظ ، وهو مبتدأ أول (**للجَنان**) بفتح الجيم ؛ أي : للقلب ، أما بكسرها . . فجمع : جَنة ـ بالفتح ـ وهي البستان العظيم ، والجار والمجرور : متعلق بقوله : (**نسبته**) وهو مبتدأ ثان ؛ أي : نسبة المنطق للجنان (**كـ**) نسبة (**النحو**) وهو خبر المبتدأ الثاني ، وقوله : (**للسان**) متعلق بالنسبة المقدرة .

ومعنى البيت : مهما يكن من شيء . . فأقول لك بعد البسملة والحمدلة والصلاة علىٰ من ذكر : الفن المسمىٰ بـ(المنطق) : نسبتُه في عصمة الجنان والعقل عن الخطأ في الفكر . . كنسبة النحو في عصمة اللسان عن الخطأ في الكلام .

والحاصل : أن المنطق نسبته للعقل كنسبة النحو للسان ، في أن كلاًّ منهما يعصم ما يتعلق به ، فالمنطق يعصم العقل عن الخطأ في فكره ، كما أن النحو يعصم اللسان عن الخطأ في قوله . انتهىٰ « قويسني » .

قوله : (**وبعدُ**) أصل هـٰذه الكلمة : أما بعدُ ، والأصل الأصيل : مهما يكن

من شيء بعدُ ؛ فحذف كلٌّ من (مهما) و(يكن) و(من شيء) بمعنىٰ : أن التركيب حقه أن يكون هـٰكذا ، ولم يؤت بشيء من ذلك من أول الأمر ، لا أنه نطق به ثم حذف وأُتي بـ(أما) نيابةً عنه ، فصار التركيب : أما بعدُ ، كذا اشتهر .

لـٰكن التحقيق : أن (أما) لم تنب إلا عن (مهما) كما بحثه بعض المحققين ، قال : وفي كلام ابن الحاجب ما يؤيده ؛ وعليه : فالاسم الذي بعدها كالعوض من الفعل كما يصرح به كلام ابن الحاجب ، ونصه : (والتزموا حذف الفعل بعدها ؛ يعني : « أما » ، والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف) كما بيناه في « الفتوحات » في أوائل (باب علامات الإعراب) .

ثم إن بعضهم يعبر بلفظ : (أما بعدُ) وهو السنة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي به في خطبه ومراسلاته ، حتىٰ رواه بعض الحفاظ عن أربعين صحابياً .

وبعضهم يعبر بلفظ : (وبعدُ) كما هنا ، فيكون قد حذف (أما) وأتىٰ بـ(الواو) نيابةً عنها ؛ فـ(الواو) في هـٰذا التركيب نائبةٌ عن (أما) ، هـٰذا هو المشهور .

وقيل : إنها عاطفة ، و(أما) محذوفة ؛ لدلالة الفاء عليها ، وكأن السكاكي جرىٰ عليه في « المفتاح » حيث قال فيه : (وأما بعد) فجمع بين (الواو) و(أما) لكونها ليست نائبةً عنها .

والظرف مبني على الضم ؛ بناءً علىٰ أنه حُذف المضافُ إليه ونُوي معناه ، ويصح فيه النصب على الظرفية ؛ بناءً علىٰ أنه حُذف المضافُ إليه ونُوي لفظُه ، لـٰكن الأشهر : الأول .

ويستعمل هـٰذا الظرف للزمان كثيراً ؛ كما في قولك : جاء زيد بعد عمرو ، وللمكان قليلاً ؛ كما في قولك : دار زيد بعد دار عمرو ، والمتبادر هنا

الأول ، وإن صح الثاني أيضاً باعتبار مكان الرقم .

وهل هو من معمولات الشرط أو من معمولات الجزاء ؟ احتمالان ، والثاني أولىٰ ؛ ليكون المعلّق عليه مطلقاً ، فيكون المعلق أقوىٰ في التحقق ؛ لأن المعلق على المطلق أبلغ في التحقق من المعلق على المقيد ، كذا قالوا .

والأدق في توجيه الأولوية : ما أفاده بعض محققي المغاربة من أن ذلك أمثلُ ؛ للأمر بالبُداءة بالبسملة وما بعدها ، المفهومِ من الأحاديث ؛ لأنه صريح في أن الشروع في التأليف بعد البداءة بذلك ؛ ولا كذلك الأول ، ولا يؤتىٰ بهـٰذه العبارة إلا عند الانتقال من نوع من الكلام إلىٰ نوع آخر ، وهـٰذا هو معنىٰ ما اشتهر : من أن هـٰذه الكلمة هي فصل الخطاب ، كما أجمع عليه المحققون . انتهىٰ « باجوري » .

وقولهم : الأصل الأصيل في الانتقال من أسلوب إلىٰ أسلوب آخر : مهما يكن من شيء . . فأقول بعد ما ذكر ، ثم أقيمت (أما) مقام اسم هو المبتدأ ، ومقام فعل هو الشرط ، لـٰكن عدل عنه إلىٰ (أما بعد) ، ثم عنه إلىٰ (وبعد) للاختصار .

وليس المراد : أن (أما) : بمعناهما ، وإلا . . كانت (أما) اسماً وفعلاً معاً ، وهو لا يعقل ، ولما وقعت موقع لفظ الشرط . . لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالباً ، ولوقوعها موقع المبتدأ : لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ لزومَ العام للخاص ؛ كلزوم الحيوان للإنسان ؛ قضاءً بحق ما حذف ، وإبقاءً لأثره في الجملة ، ثم أقيمت (الواو) مقام (أما) ، وخصت بذلك من بين سائر حروف العطف ؛ لأن (الواو) تشارك (أما) في كون كل منهما للاستئناف ، وأيضاً هي أم الباب ، واختصت بأشياءَ ، فناسب أن تختص بالنيابة عن (أما) . انتهىٰ من « الكبير » .

ولفظ (مهما) : كلفظ (ما) ، فهي موضوعة لغير العاقل ، وقد تكون ظرف زمان علىٰ قول لبعض النحاة ، كما في قوله :

وإنك مهما تعط بطنك سؤله   وفرجَك نالا منتهى الذم أجمعا

وهي علىٰ هـٰذين الوجهين متضمنة معنى الشرط ، وقد تكون للاستفهام علىٰ قول لبعض النحاة أيضاً ، كما في قوله :

مهما لـيَ الليلـةَ مهما ليَهْ   ....

ومن الأول ؛ أي : من كونها لما لا يَعقل : ما هنا ؛ و(يكن) : إما تامة ، فاعلها ضمير يعود إلىٰ (مهما) ، وهـٰذا أقرب ، أو ناقصة ، اسمها هـٰذا الضمير ، وخبرها محذوف ؛ أي : موجوداً ، و(من شيء) بيان لمهما ؛ لتأكيد العموم ، أو للإشعار باستعمال ما هنا فيما يعم العاقل أيضاً ، كما هو الأنسب بالمقام .

ويصح أن يكون من الثاني ؛ أعني : كونها للزمان والشرط ؛ ففاعل (يكن) أو اسمها : شيء ، و(من) : زائدة ؛ لأن الشرط في حكم غير الإثبات . انتهىٰ « صبان » .

وقوله : (**فالمنطق**) مبتدأ أول ، و(**للجَنان**) متعلق بمحذوف حال منه ، علىٰ مذهب من يجيز مجيء الحال من المبتدأ كسيبويه ، تقديره : فالمنطق حالَ كونه منسوباً للجنان .

وقوله : (**نسبته**) مبتدأ ثان ، خبره : كالنحو ؛ أي : كنسبة النحو حال كونه منسوباً للسان .

والمعنىٰ علىٰ هـٰذا التقدير ؛ أعني : كون (للجنان) متعلقاً بمحذوف حال من المبتدأ علىٰ رأي من يجيزه : فالمنطق حالة كونه منسوباً للجنان نسبته كنسبة

النحو حالة كونه منسوباً للسان ، **ويرجح هٰذا التقدير** اشتماله علىٰ تشاكل أجزاء العبارة .

ويحتمل : أن يكون (المنطق) : مبتدأً أولَ ، و(للجَنان) : متعلقاً بـ(نسبته) المذكورِ بعده ، و(نسبته) : مبتدأ ثانٍ ، وخبره قوله : (**كالنحو**) ولٰكنه علىٰ تقدير النسبة .

وقوله : (**للسان**) متعلق بالنسبة المقدرة في قوله : (كالنحو) .

والمعنىٰ علىٰ هٰذا التقدير : فالمنطق نسبته للجنان كائن كنسبة النحو للسان .

ويرجح هٰذا الاحتمالَ : كونُه أقلَّ تقديراً ، وتناسبُ المشبه به للمشبه . انتهىٰ « صبان » بتصرف .

والفاء في قوله : (**فيعصم**) تفريعية ؛ لأنه مفرع على التشبيه المذكور قبله ؛ أي : فلأجل كون نسبته للجنان كنسبة النحو للسان . . يعصم المنطقُ (**الأفكار**) أي : يحفظ الأفكار والأنظار والتأملات (**عن**) وقوع (**غي الخطا**) أي : ضلالِه فيها .

والخطأ ضد الصواب ، وإضافة الغي إلى الخطأ : من إضافة العام للخاص ؛ كشجر أراك ، فإن الضلال قد يكون عمداً وقد يكون عن خطأ ، وهٰذا الفن تعصم مراعاةُ قواعده الذهنَ والعقلَ عن الخطأ في الفكر ؛ أي : في النظر ؛ لأنه إذا عَلِمَ كيفية تركيب القياس ؛ من تقديم الصغرىٰ على الكبرىٰ ، واستيفاءَ شروط الإنتاج ، ورتب المقدمتين . . كانت النتيجة صواباً سالمةً من الخطأ .

وقوله : (**وعن دقيق الفهم**) متعلق بـ(**يكشف**) الآتي ، والإضافة فيه : من إضافة الصفة إلى الموصوف ، و(**الفهم**) مصدر ؛ بمعنى : اسم المفعول .

والمعنىٰ : (**يكشف**) أي : يزيل ذلك العلمُ المسمىٰ بالمنطق (**الغطا**)ء والساتر (**عن دقيق الفهم**) أي : عن المفهوم الدقيق الخفي ، الذي لا يدرك إلا

بدقة نظر وفكر وتأمل ، فقد شبه المفهوم الدقيق بالشيء المحتجب تحت السِّتر ؛ كالعروس تحت الخدر ، والغطاء : تخييل ، والكشف : ترشيح .

وقوله : (**يعصم**) من العصمة ، وهي **لغةً** : مطلق الحفظ ، وهي المرادة هنا .

وشرعاً : هي الحفظ من الشيء ، مع استحالة وقوعه من المعصوم .

وهي بهـٰذا المعنىٰ : مختصة بالأنبياء والملائكة ، دون الأولياء ؛ فإنهم محفوظون لا معصومون ، ولهـٰذا لا يجوز سؤال العصمة ؛ كأن يقال : اللهم ؛ اعصمني من المعاصي ، اللهم ؛ إني أسألك العصمة ؛ إذا أريد المعنى الشرعي ، بخلاف ما إذا أريد المعنى اللغوي .

وقوله : (**الأفكار**) جمع : فكرٍ ، وهو **لغةً** كما تقدم : حركة النفس في المعقولات .

واصطلاحاً : ترتيب أمرين معلومين كالمقدمتين ؛ ليتوصل بهما إلىٰ أمر مجهول وهو النتيجة .

وقوله : (**عن غي الخطا**) متعلق بقوله : (يعصم) .

والغَي بالفتح : الضلال ، وهو ضد الهدىٰ ، كما في « القاموس » وغيره ، سواء كان عن عمدٍ أو عن سهوٍ .

والخطأ : الضلال ، إذا كان عن سهو ، وقيل : إذا كان عن عمد ، وقيل : مطلقاً ففيه ثلاثة أقوال حكاها صاحب « القاموس » .

فعلى الأولين : إضافة الغي إليه من إضافة العام للخاص ؛ لأن الغي يعم العمد والسهو ، والخطأ لا يكون إلا عن سهو كما في : شجر أراك ، وهي المسماة عندهم بالإضافة التي للبيان .

وضابطها : هي ما كان المضاف فيها جنساً للمضاف إليه ، كالمثال المذكور .

وأما على القول الأخير . . فهي من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر .

وفائدة هـٰذه الإضافة : الإشارة إلىٰ تعدد الأسماء ، لـٰكن الظاهر هنا تأويل الأول بالمسمىٰ ، والثاني بالاسم ، كما في قولك : جاءني سعيدُ كرزٍ .

وقوله : (**وعن دقيق الفهم**) **الواو** : داخلة علىٰ قوله : (**يكشف**) ، والإضافة فيه من إضافة الصفة إلى الموصوف كما تقدم .

و(**الفهم**) بمعنى : المفهوم ، والتقدير حينئذ : ويكشف الغطاء عن المفهوم الدقيق .

وفي كلامه استعارة بالكناية وتخييل ؛ لأنه قد شبه دقيق الفهم بشيء مغطىً كالعروس تشبيهاً مضمراً في النفس ، وحذف اسم المشبه به ، وأثبت شيئاً من لوازمه تخييلاً وهو الغطاء ، والكشف : ترشيح إن كان حقيقة في الحسيات فقط ، ولا يخفىٰ : أن (الغِطا) بكسر الغين المعجمة : السِّتر ، بكسر السين المهملة ، وأما بفتحها . . فالمصدر . انتهىٰ « باجوري » .

قال الناظم في « شرحه » : (في هـٰذين البيتين إشارةٌ إلىٰ تعريف المنطق وثمرته ، وفيه خلاف ؛ فمن قال : **إنه آلة** . . عرفه بأن قال : المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتُها الذهنَ عن الخطأ في الفكر .

فقولهم : « مراعاتها » تنبيه علىٰ أن المنطق نفسه لا يعصم الفكر ، بل بقيد المراعاة ؛ إذ قد يخطىء المنطقي لذهوله عن المراعاة ، كما أن النحوي قد يلحن لذهوله أيضاً .

ومن قال : **إنه علم** . . قال : المنطق علم يعرف به كيفيةُ الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لأمور مستحصلة فيه .

وهـٰذا الخلاف حكاه في « المطالب » ، وهو لفظي) انتهىٰ منه .

إعراب البيتين

(**وبعد**) : **الواو** : عاطفة أو استئنافية أو نائبة عن (أما) النائبةِ عن (مهما) الشرطية وفعلِ شرطها ، مبنية على الفتح ، (**بعد**) : في محل النصب على الظرفية الزمانية باعتبار التكلم ، والمكانية باعتبار الرقم ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى المضاف إليه المحذوف ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات جبراً لما فاته من الإعراب ، والظرف : متعلق بـ(أقول) مقدراً علىٰ كون الواو عاطفة أو استئنافية ، تقديره : وأقول بعد ما تقدم من البسملة والصلاة والسلام علىٰ من ذكر ، وجملة القول المقدر : معطوفة علىٰ جملة البسملة أو مستأنفة ، أو متعلق بالشرط أو بالجواب علىٰ كونها نائبة عن (أما) ، وجملة (أما) : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**فالمنطق**) : **الفاء** : زائدة علىٰ كون (الواو) عاطفة أو استئنافية ، ورابطة لجواب (أما) علىٰ كونها نائبة عن (أما) ، (**المنطق**) : مبتدأ أول مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**للجنان**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الجنان**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بقوله : (نسبته) لأنه مصدر لـ(نسَب) الثلاثي .

(**نسبته**) : **نسبة** : مبتدأ ثان ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (نسبة) : مضاف ، **والهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**كالنحو**) : **الكاف** : حرف جر وتشبيه ، مبني على الفتح ، (**النحو**) : مجرور بـ(الكاف) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، ولـٰكنه علىٰ

تقدير مضاف ، تقديره : كنسبة النحو .

(**للسان**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**اللسان**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بالنسبة المقدرة ؛ أعني : قولنا : كنسبة النحو ، والجار والمجرور في قوله : (كالنحو) : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً للمبتدأ الثاني ، والتقدير : فالمنطق نسبته للجنان كائنة كنسبة النحو للسان ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره : في محل الرفع ، خبر للمبتدأ الأول ، تقديره : فالمنطق مخبر عنه بكون نسبته للجنان كنسبة النحو للسان ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره : في محل النصب ، مقول للقول المقدر إن كانت الواو عاطفة أو استئنافية ، أو : جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) : مستأنفة .

ويحتمل كون الجار والمجرور في قوله : (للجنان) متعلقاً بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من المبتدأ الأول ، وكذا قوله : (للسان) حال من النحو ، والتقدير : فالمنطق حال كونه منسوباً للجنان نسبته كائنة كنسبة النحو حال كون النحو منسوباً للسان .

(**فيعصم**) : **الفاء** : حرف عطف وتفريع ، مبني على الفتح ، (**يعصم**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المنطق .

(**الأفكار**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة الفعلية : معطوفة مفرعة علىٰ جملة قوله : (فالمنطق للجنان) .

(**عن غي الخطا**) : **عن** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**غي**) : مجرور بـ(عن) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (غي) : مضاف .

(**الخطا**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي .

(**وعن دقيق الفهم**) : **الواو** : عاطفة داخلة علىٰ (يكشف) الآتي ، (**عن**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**دقيق**) : مجرور بـ(عن) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (دقيق) : مضاف .

(**الفهم**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : عن الفهم الدقيق ، الجار والمجرور : متعلق بقوله : (يكشف) .

(**يكشف**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (المنطق) ، والجملة الفعلية : معطوفة علىٰ جملة قوله : (فيعصم الأفكار) .

(**الغطا**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدَا	تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوَائِدَا
سَمَّيْتُهُ بِـ« ٱلسُّلَّمِ ٱلْمُنَوْرَقِ »	يُرْقَىٰ بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ ٱلْمَنْطِقِ

(**فهاك**) الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن المنطق يعصم الأفكار من غي الخطأ ، ويكشف الغطاء عن دقيق الفهم ، فأردت الوصول إلىٰ علمه . . فأقول لك : هاك ؛ فـ(ها) : اسم فعل أمر ؛ بمعنىٰ : خذ (**من أصوله**) أي : أصول المنطق ، وهو بيان مقدم لقوله : (**قواعدا**) .

وجملة (**تجمع**) : صفة لـ(قواعدا) ، وفاعله المستتر : يعود على القواعد .

(**من فنونه**) أي : من فن المنطق ، والجمع : للتعظيم .

(**فوائدا**) : مفعول (تجمع) .

والمعنىٰ : إذا عرفت أيها الطالب : أن المنطق يعصم الأفكار من الخطأ ، ويكشف الغطاء عن الدقائق ، فأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : خذ القواعد والكليات من أصول المنطق ، تجمع تلك القواعدُ والكلياتُ فوائدَ كثيرةً من فنونه ؛ أي : من فنون المنطق وجزئياته .

والقواعد : جمع قاعدة ، **والأصول** : جمع أصل .

واعلم : أن الأصل والقاعدة والضابط والقانون والأساس : ألفاظ مترادفة معناها واحد في الاصطلاح ، وذلك المعنىٰ أن يقال فيها كلِّها : **قضية كليةٌ يُتعرف منها أحكامُ جزئياتِ موضوعها** ؛ كقولهم : الفاعل مرفوع مثلاً ؛ فموضوع هـٰذه

القضية : الفاعل ، وجزئياته : زيدٌ ، من (قام زيد) ، وعمرٌو ، من (جاء عمرو) ، وبكرٌ ، من (قعد بكر) ونحوها .

وأحكام هٰذه الجزئيات : ثبوت الرفع لها .

وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية : أن تجعل الجزئيَّ الذي تريد أن تعرف حكمه موضوعاً ، وتجعلَ موضوع القضية محمولاً له ؛ بأن تقول : زيد فاعل ، وتجعلَ القضية المركبة منهما مقدمةً صغرىٰ ، ثم تجعلَ القضية الكلية ـ يعني قوله أولاً : الفاعل مرفوع ـ مقدمة كبرىٰ .

فإذا ركبتهما ؛ أي : ركبت المقدمتين وجعلتهما قياساً . . خرجتِ النتيجةُ ناطقة بحكم ذلك الجزئي ؛ بأن تقول : زيد مرفوع .

فإذا قلت في المثال المذكور : زيد فاعل ، وكل فاعل مرفوع . . خرجت النتيجة قائلة : زيد مرفوع .

وكقولهم في هٰذا الفن : كل كليٍّ مقولٍ علىٰ كثيرين مختلفين بالحقيقة : جنس ، فموضوع هٰذه القضية الكلي المذكور ، وجزئياته : حيوان ، وجسم ، وجوهر ، ونحوها من الأجناس .

وأحكامها : كونها أجناساً ، وقد عرفت كيفية تعرف أحكامها منها .

فإذا قلت : الحيوان : كلي مقول علىٰ كثيرين مختلفين بالحقيقة ، وكل كلي مقولٍ علىٰ كثيرين مختلفين بالحقيقة : جنس ، خرجت النتيجة قائلة : الحيوان جنس ، وعلىٰ هٰذا القياس . انتهىٰ « باجوري » .

وخرج بقولنا : (ألفاظ مترادفة معناها واحد اصطلاحاً) : معناها لغةً .

أما **لغةً** . . فالأصل والقاعدة مترادفان ؛ لأن معناهما **لغةً** : ما يبنىٰ عليه **الشيء** .

وأما الضابط . . فمعناه **لغةً** : الحافظ الحازم ، وأما القانون . . فمعناه **لغةً** :

مقياس الشيء . ذكره في « القاموس » .

وقوله : (**قواعدا**) مفعول لاسم الفعل كما تقدم ، وهي جمع : قاعدة ، وقد تقدم تعريفها .

قوله : (**تجمع**) المتبادر أن الضمير فيه راجع إلىٰ (قواعدا) ، **ويحتمل** : أن يعود للمخاطب أولاً في قوله : (فهاك) .

والمعنىٰ عليه : تجمع أنت أيها المخاطب بسبب تلك القواعد من فنونه فوائدَ .

قوله : (**تجمع من فنونه**) أي : من فنون المنطق وفروعه .

قوله : (**فوائدا**) مفعول به لقوله : (تجمع) ، **والفوائد** : جمع فائدة ، وهي **لغةً** : ما استفدته من علم أو مال أو جاه ونحوها ، **واصطلاحاً** : المصلحة المترتبة على الفعل ؛ من حيث إنها ثمرته ونتيجته .

وخرج بالحيثية المذكورة : **الغاية** ، فإنها تلك المصلحة ؛ من حيث إنها في طرف الفعل .

والغرض : فإنه المصلحة المذكورة ؛ من حيث إنها مطلوبة للفاعل من الفعل .

والعلة الغائية : فإنها تلك المصلحة ؛ من حيث إنها باعثة للفاعل على الفعل .

فالأربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار ، لٰكنِ الأولان أعم من الأخيرين مطلقاً لانفرادهما عنهما ؛ فيما لو حفر مريد الماء فظهر له كنز ، فإنه يقال له : فائدة وغاية ، لا غرض وعلة غائية ؛ لأنه ليس مطلوباً من الفعل ، ولا باعثاً عليه .

وقال بعضهم : الفائدة أيضاً أعم مطلقاً من الغاية ، لانفرادها عنها ، فيما لو حفر مريد الماء فظهر له كنز علىٰ نصف الحفر مثلاً ولم يقطع الحفر ، بل أتمه ؛

فإنه يقال لهـٰذا الكنز : فائدة ، لا غاية ؛ لأنه ليس في طرف الفعل .

ورد : بأنه في طرف الفعل الذي انتهىٰ بوجود الكنز ، وأما ما بعده . . ففعل جديد ، فتأمل . انتهىٰ « باجوري » .

وقوله : (**من أصوله قواعدا**) يحتمل : أن (من) : بيانية ، ويحتمل : **أنها** : تبعيضية ، وعلى الأول : فالمبيَّن : (القواعد) المذكورة بعدُ علىٰ ما ذهب إليه غير الرضي ؛ من جواز تقديم البيان على المبيَّن ، أو : (شيء) محذوف علىٰ ما ذهب إليه الرضي ؛ من منع ذلك ، والتقدير : فهاك شيئاً من أصوله ، **وعليه** : فـ(قواعد) بدل من (شيء) ، أو عطف بيان له .

والإضافة في قوله : (أصوله) يحتمل : أن تكون بيانية ، ويحتمل : أن تكون علىٰ معنىٰ (من) التبعيضية .

ويتحصل من هـٰذا : أن في (من) مع الإضافة احتمالاتٍ أربعةً :

الأول : كونهما بيانيتين ، **والثاني** : كونهما تبعيضيتين ، **والثالث** : كون (من) بيانية والإضافةِ تبعيضيةً ، **والرابع** : العكس .

والمعنىٰ على الأول : فخذ قواعد ، هي أصول ، هي هو ؛ أي : المنطق .

وفائدة بيان الأصول بالمنطق ظاهرة ؛ إذ الأصول عامة ، والمنطق خاص .

وأما فائدة بيان القواعد بالأصول . . فيحتمل : أنها الإشارة إلىٰ تعدد **الأسماء** ، ويحتمل : أنها كالفائدة المذكورة في قوله :

أنـا أبـو النجـم وشعـري شعـري . . . .

نعم ؛ إن لوحظ أن المبيِّن للقواعد هي الأصول بقيد كونها مبيَّنة بالمنطق ؛ بأن **يلاحظ** البيان الثاني قبل الأول . . كانت القواعد عامة ، والأصول المذكورة **خاصةً** .

وأورد عليه ؛ أي : علىٰ هـٰذا الأول : أنه يقتضي أنه لم يترك شيئاً من أصول المنطق ، بل ذكر جميعها في هـٰذا النظم ، وليس كذلك .

وأجيب عنه : بأنه لما كانت هـٰذه القواعد غالبَ مهمات الفن ، وبسببها تتحقق القدرة علىٰ إدراك ما تركه . . كانت كأنها جميع أصوله .

وعلى الثاني : فخذ قواعد ، وتلك القواعد بعض أصول ، وتلك الأصول بعضه ؛ أي : بعض المنطق .

وعلى الثالث : فخذ قواعد ، هي أصول ، وتلك الأصول بعضه .

وعلى الرابع : فخذ قواعد ، وتلك القواعد بعض أصول ، هي هو ؛ أي : المنطق .

ومحل كون الإضافة في قوله : (أصوله) بيانيةً : إن كان المنطق يطلق على الفروع الجزئية كما يطلق على المسائل الكلية ؛ حتىٰ يوجد ضابط الإضافة البيانية ، وهو : أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه ؛ بحيث يجتمعان في مادة ، وينفرد كل منهما في مادة أخرىٰ ؛ كما في قولهم : خاتم حديد .

فإن كان لا يطلق إلا على المسائل الكلية . . كانت الإضافة للبيان ؛ لأنه قد وجد ضابطها حينئذ ، وهو أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص مطلق ؛ بحيث يجتمعان في مادة ، وينفرد أحدهما فقط في مادةٍ أخرىٰ ، كما في قولهم : شجر أراك ؛ وهـٰذا علىٰ ما هو التحقيق من التغاير بين الإضافة البيانية والتي للبيان ، وقيل : لا فرق بينهما . انتهىٰ « باجوري » مع زيادة .

وهـٰذه الاحتمالات الأربعة الجارية في (من) والإضافة في قوله : (فهاك من أصوله قواعدا) : تجري في (من) والإضافة في قوله : (تجمع من فنونه فوائدا) ، فإذا ضربت هـٰذه الأربعة الأخيرة في الأربعة الأولىٰ . . صار

المجموع : ستة عشر احتمالاً . انتهىٰ منه .

(**سميته بالسلم**) الضمير يرجع للمؤلِّف المفهوم من السياق ؛ فالمسمىٰ إنما هو الألفاظ المؤلفة ، لـٰكن باعتبار دلالاتها على المعاني ، كما هو التحقيق من احتمالات سبعة أبداها السيد الجرجاني في مسمى الكتب والتراجم حيث قال : (يحتمل : أنه الألفاظ فقط ، أو المعاني فقط ، أو النقوش فقط ، أو اثنان من هـٰذه الثلاثة ، أو مجموع الثلاثة) .

والمختار : الأول ، لـٰكن بقيد ملاحظة المعاني كما علمت آنفاً ، كما بسطنا الكلام عليها مع زيادة عليها ومع ذكر عللها في « جواهر التعليمات » فراجعه .

وضابط السياق : هو سابق الكلام ولاحقه ؛ أي : سميت مؤلَّفي هـٰذا باسم السلم ، **والسلم** : هو ما يصعد به عادة إلىٰ ما هو أعلىٰ منه ، سماه بذلك : إشارة إلىٰ أنه يتوصل به إلىٰ ما هو أصعب منه من كتب الفن .

والسلم هنا حقيقةٌ ؛ لأنه علم ، وإذا قطع النظر عن العلمية . . فهو مجاز بالاستعارة ، وأدخل الباء على المفعول الثاني ؛ لأنه يجوز أن يقال : سميت ابني محمداً وسميته بمحمد .

قال الناظم في « شرحه » : (والسلم : المعراج ، **وهو في الحس** : ما له أدراج ليتوصل به إلىٰ سطح وشبهه ، قال تعالىٰ : ﴿ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ .

وهو في المعاني : كل ما يتوصل به من قريب إلىٰ بعيد ، وهو المراد هنا ؛ علىٰ أنه حقيقة في الحس ، مجاز في المعاني .

ووجه العلاقة هنا : أن هـٰذا التأليف لصغر جِرْمه وقربه وسهولة فهمه بالنسبة إلىٰ غيره من مصنفات المنطق الصعبة المطولة . . بمثابة السلم الذي يرقىٰ به من أرض إلىٰ سماء ؛ لأنه يعين علىٰ فهمها والدخول في علمها .

❊ ❊ ❊

فإن قلت : هـٰذا المؤلف : من المنطق ، فكيف جعلته سلماً للمنطق ؛ لأن جزء الشيء لا يكون سلماً له ؟

قلت : المراد : أن هـٰذا الكتاب سلم لغيره من كتب المنطق ، كما مر .

وأيضاً : فإن المنطق منه سهل ومنه صعب ؛ فالمعاني السهلة سلم للصعبة ، فلا اعتراض) انتهىٰ منه .

واعلم : أن أسماء الكتب ، ومثلها أسماء التراجم : من قبيل **علم الشخص** ؛ لأن المسمىٰ بها ، الذي هو الألفاظ المخصوصة ، الدالة على المعاني المخصوصة : مشخص ، ولا نظر لتعدده بتعدد المحل ؛ لأنه إنما ينشأ عن التدقيق الفلسفي ، وهو غير معتبر عند أرباب العربية ، كما حققه العصام في « شرح رسالة الوضع » .

بخلاف أسماء العلوم ، فإنها من قبيل **علم الجنس** على المشهور ، لـٰكن اختار بعض المحققين : أنها من قبيل علم الشخص أيضاً ؛ لأن المسمىٰ بها ، الذي هو الأحكام المخصوصة : مشخص معين ، ولا نظر لتعدده بتعدد المحل لما ذكر ، فليفهم . انتهىٰ « باجوري » .

(**المنورق**) أي : المزين المزخرف ـ بتقديم النون على الواو ، وتأخير الراء عنهما ـ ، وهو المروي عن الناظم ، لـٰكن الجاري علىٰ ألسنة الناس : (**المرونق**) ـ بتقديم الراء على الواو ، وتأخير النون عنهما ـ كذا اشتهر .

وهما وإن كانا بمعنىً واحد وهو المزين المزخرف ، لـٰكن أوَّلهما أولىٰ ؛ لكونه هو الرواية عن الناظم ، ولكونه حسناً عذباً ؛ بسبب غرابته وعدم جريانه على الألسنة ، بخلاف ثانيهما .

وقد استشهد بعضهم على الثاني بقول الشاعر حين سئل : هل خطُّ الملك أحسن أو خط ابن مقلة ، بعدما رأى الخطين :

يخطط مولانا خطوط ابن مقلةٍ ويَنظمها نظم اللآلىء في السلك
فهٰذا عليه رونق الخط وحده وهٰذا عليه رونق الخط والملك

ورد ذلك الاستشهاد : بأن المروي عن الشاعر : (نورق) بتقديم النون على الواو وتأخير الراء عنهما ، لا بتقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما كما زعم المستشهد .

(يُرقىٰ به) مضارع مبني للمجهول لـ(رقي يرقىٰ) ، من باب (رضي يرضىٰ) إذا علا وارتفع ، والجملة : مستأنفة استئنافاً بيانياً ، فكأن سائلاً قال له : ما وجه تسميته بالسلم ؟ فقال له : يُرقىٰ به . . . إلخ .

والضمير في : (به) يرجع للمؤلَّف الذي رجع إليه الضمير الذي في قوله : (سميته) ، وكذلك الضمائر في قوله : (وأن يكون خالصاً . . .) إلخ ، كما يؤخذ من « الشرح الصغير » للشيخ الملوي .

ويصح رجوع ذلك لـ(السلم) المتقدم ، كما ذكره في « الشرح الكبير » ، لـٰكن يتعين أن يراد به المسمىٰ لا الاسم ، كما هو المراد به فيما سبق ، فيكون فيه استخدام ، لـٰكن الأول أولىٰ ، كما لا يخفىٰ .

وقوله : (**سماء علم المنطق**) نائب فاعل لـ(يرقىٰ) أي : علم المنطق الشبيه بالسماء في العلو ، فإضافة (سماء) إلىٰ ما بعده : من إضافة المشبه به إلى المشبه .

لا يقال : يلزم علىٰ كلام الناظم توصيل الشيء إلىٰ نفسه ؛ لأن هـٰذا المؤلَّف بعض المنطق ، وقد جعله موصلاً لعلم المنطق المشتملِ علىٰ ذلك البعض .

لأنا نقول : لا يخفىٰ أن هـٰذا المؤلَّف ألفاظ لا معان ، فلا يلزم ما ذكر .

وعلىٰ تسليم أنه معان ، فالمراد : أنه يُرقىٰ به لما عداه من علم المنطق ، لا لجميعه الشامل له .

هٰذا ؛ ويصح أن يكون في كلامه استعارة تصريحية أو مكنية .

فعلى الأول : يكون قد شبه المسائل الصعبة من علم المنطق بمعنى السماء ، بجامع عسر التناول في كلٍّ ، واستعار اسم المشبه به للمشبه .

وعلى الثانية : يكون قد شبه علم المنطق بالنجم ، بجامع الاهتداء بكلٍّ ، تشبيهاً مضمراً في النفس ، وحذف اسم المشبه به ، وأثبت شيئاً من لوازمه وهو السماء ؛ إما باقياً علىٰ معناه الحقيقي ، أو مستعاراً للمسائل الصعبة ، وعلىٰ كلٍّ من هٰذه الأوجه يكون قوله : (يرقىٰ) ترشيحاً ، فليتأمل . انتهىٰ « باجوري » .

والمعنىٰ : (**يرقىٰ**) ويصعد (**به**) أي : بهٰذا المؤلف الذي سميته بـ« السلم » (**سماء علم المنطق**) أي : علم المنطق الذي هو كالسماء في الرفعة والشرف ، فالإضافة فيه : من إضافة المشبه به إلى المشبه .

ويصح أن تكون السماء مستعارة للكتب المطولة من هٰذا العلم ؛ أي : يتوصل بهٰذا المؤلف إلىٰ ما هو أطول منه من الكتب المؤلفة في هٰذا الفن . انتهىٰ « قويسني » .

ويحتمل أن يراد بعلم المنطق : المسائلُ ، وشبه تلك المسائل بالسماء بجامع البعد .

والمعنىٰ : أن هٰذه المسائل التي نظمتها وسميتها بـ« السلم » سهلة ، يتوصل بها إلى المسائل البعيدة الصعبة . انتهىٰ « دمنهوري » .

إعراب البيتين

(**فهاك من أصوله قواعدا**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن المنطق يعصم الأفكار عن الخطأ ويكشف الغطاء عن دقيق الفهم ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . .

فأقول لك : (**هاك**) : **ها** : اسم فعل أمر بمعنىٰ (خذ) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، و**الكاف** : حرف دال على الخطاب ، مبني على الفتح للخفة مع ثقل الحروف ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت ، وجملة اسم الفعل : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**من**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**أصوله**) : **أصول** : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (أصول) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد على (المنطق) في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً مقدمة عن (قواعدا) ، وذلك التقدم جوَّز مجيء الحال من النكرة .

(**قواعدا**) : مفعول به لاسم الفعل منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**تجمع من فنونه فوائدا**) : **تجمع** : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائبة ، تقديره : **هي** ، يعود على (القواعد) .

(**من**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**فنون**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (فنون) : **مضاف** ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد على المنطق ، في محل الجر ، **مضاف إليه** ، مبني على الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ **لوقوعه** حالاً مقدمةً عن (فوائدا) ، وهـٰذا التقدم جوَّز مجيء الحال من النكرة .

(**فوائدا**) : مفعول به لـ(تجمع) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل النصب ، صفة لـ(قواعد) تقديره : فهاك قواعد جامعة فوائد كثيرةً من فنون المنطق ومسائله الجزئية .

ويصح أن يكون ضمير الفاعل في (تجمع) للمخاطب ، تقديره : تجمع أنت بسبب معرفة القواعد فوائد كثيرة ، وهو حينئذ مجزوم بالطلب السابق ، ولٰكن لم يجزمه نظراً لجانب كونها صفة لـ(قواعد) .

(**سميته**) : **سميت** : فعل وفاعل ، وحدّ الفعل (سمىٰ) : **سمىٰ** : فعل ماض ، مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، **والتاء** : ضمير المتكلم في محل الرفع ، فاعل ، مبني على الضم ، **والهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب ، مفعول أول لـ(سمىٰ) مبني على الضم .

(**بالسلم**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**السلم**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(سمىٰ) علىٰ أنه مفعول ثانٍ لـ(سمىٰ) ، وجملة (سمىٰ) من الفعل والفاعل : جملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**المنورق**) : صفة لـ(السلم) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامه جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول من (نورق) الرباعي من باب (جورب) .

(**يرقىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بـ(الألف) .

(**به**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، **الهاء** : ضمير متصل في محل الجر بـ(الباء) مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يرقىٰ) .

(**سماء**) : نائب فاعل لـ(يرقىٰ) ، والنائب : مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (سماء) : مضاف .

(**علم**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (علم) : مضاف .

(**المنطق**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وجملة (يرقىٰ) : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَٱللهَ أَرْجُــو أنْ يَكُــونَ خَــالِصَــا	لِـوَجْهِـهِ ٱلْكَـرِيـمِ لَيْـسَ قَـالِصَـا
وَأَنْ يَكُــونَ نَــافِعــاً لِلْمُبْتَــدِي	بِــهِ إِلَــى ٱلْمُطَــوَّلاَتِ يَهْتَــدِي

(والله) منصوب على التعظيم ؛ أي : لا غيره ، كما استفيد من تقديم المعمول علىٰ عامله . (أرجو) أي : آملُ منه لا من غيره (أن يكون) ذلك المؤلَّف (خالصاً) من الرياء والسمعة والعجب وحب الشهرة وحب المحمدة (لوجهه) أي : لذاته طلباً لرضاه (الكريم) أي : المعطي على الدوام ، أو هو الذي يبادر بالنوال قبل السؤال (ليس) ذلك المؤلَّف (قالصاً) أي : ناقصاً حسّاً ؛ بألا يعوق عن إكماله عائق ، ولا معنىً ؛ بألا يكون ناقصاً من الأجر والثواب لحب الظهور والشهرة ، فيكون تأكيداً لما قبله ، أو ليس ناقصاً مطروحاً في زوايا الخمول والإهمال ؛ بألا يُنتفع به ، كما يشعر به ما بعده .

والقالص في الأصل : اسم لإحدىٰ شفتي البعير الناقصة عن الأخرىٰ ، ثم تجوز به عن الناقص مطلقاً من استعمال المقيد في المطلق . انتهىٰ « قويسني » مع زيادة .

قوله : (والله أرجو) اللفظ الشريف منصوب على التعظيم ، هٰكذا الأدب ، ولا يقال : إنه منصوب على المفعولية ، مع أنه الواقع ؛ لما فيه من الإخلال بالأدب ، لأنه عز وجل هو الفاعل للكل ، لا المفعول .

وإنما قدمه ؛ لإفادة الحصر ، فكأنه قال : وأرجو الله لا غيره .

والرجاء ـ بالمد كالرَّجْو علىٰ وزن الضرب ، والرَّجاوة علىٰ وزن السعادة ـ : معناه : الأمل ؛ أي : القصد مع الأخذ في الأسباب ، بخلاف الطمع : فإنه الأمل

وإن لم يكن مع الأخذ في الأسباب ، فكل رجاء طمع ولا عكس .

وقد يخص الطمع بما لم يكن مع الأخذ في الأسباب ، فيكون مبايناً للرجاء .

وقد يطلق الرجاء على الخوف حقيقة ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱرۡجُواْ ٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ ﴾ أي : خافوه ، وقوله تعالىٰ : ﴿ مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا ﴾ أي : لا تخافون عظمة الله تعالىٰ .

وأما الرجا بالقصر .. فهو الناحية ، كما في « المختار » ، يجمع علىٰ أرجاء .

(**أن يكون**) هـٰذا المؤلف (**خالصا**) أي : من المكدرات التي تحبط العمل ؛ كحب الظهور والشهرة والمحمدة ، وحيث كان المراد ما ذكر .. صدق ذلك بكل من المراتب التي ذكروها للعبادة ، الخالية من الحرمة ، وهي :

أن تعبد الله ؛ طلباً للثواب وهرباً من العقاب ، وهـٰذه أدناها .

وأن تعبده تعالىٰ ؛ لتتشرف بعبادته والنسبة إليه ، وهـٰذه أعلىٰ من التي قبلها .

وأن تعبده تعالىٰ ؛ لكونه إلـٰهك وأنت عبده ، وهـٰذه أعلاها . ذكره « المناوي » .

وأما إذا كان المراد : أن يكون خالصاً من موانع الكمال الأعلىٰ .. كان من المرتبة الأخيرة عيناً ، فليتأمل . انتهىٰ « باجوري » .

أي : وأرجو أن يكون خالصاً (**لوجهه**) أي : لرضا ذاته المقدسة عما لا يليق بها من صفات الحوادث (**الكريم**) أي : الدائم العطاء دائماً أبداً لا ينقطع عطاؤه ولا إحسانه عن عباده في الدنيا والآخرة .

وقوله : (**ليس قالصا**) أي : ليس ناقصاً بشوب المكدرات والمحبطات للعمل به ، أتىٰ به تأكيداً لقوله : (خالصاً لوجهه الكريم) .

(و) أرجو الله سبحانه وتعالىٰ (**أن يكون**) هـٰذا المؤلَّف (**نافعاً للمبتدي**) الذي أخذ في التعلم ولم يقدر علىٰ تصور المسائل ، وهـٰذا قاله علىٰ سبيل التواضع ؛ لأنه نافع للمبتدي ولغيره ـ بمراجعة ونحوها ـ من المتوسط والمنتهي .

قال الناظم في « شرحه » : (ولا شك أن من حفظه وفهمه : يكون له سبباً في الدخول في هـٰذا الفن ، ويضمن له جل مهماته ، ويعينه علىٰ فهم مطولاته) انتهىٰ .

قال الدمنهوري في « شرحه » علىٰ هـٰذا الكتاب في الفرق بين المبتدي والمنتهي والمتوسط : (إن المبتدي : من ليس له قدرة علىٰ تصور مسائل الفن الذي يقرأ فيه ؛ فإن قدر علىٰ ذلك . . فمتوسط ، وإن قدر علىٰ إقامة دليلها . . فمنته) .

ثم بين ثمرة نفعه للمبتدي بقوله : (**به**) أي : بهـٰذا المؤلف (**إلى المطولات**) من كتب الفن ، والجار والمجرور في الموضعين : متعلق بقوله : (**يهتدي**) أي : يتوصل ؛ أي : أرجو أن يكون نافعاً للمبتدي مهتدياً به إلى المطولات .

تتمة

واعلم : أنه إن كان المراد بقوله : (**ليس قالصا**) : ألا يكون ناقصاً ؛ بسبب قصد الظهور والمحمدة ونحو ذلك . . كان تأكيداً لقوله : (أن يكون خالصاً لوجهه الكريم) .

وإن كان المراد به : ألا يكون ناقصاً في النفع ؛ بحيث يكون مطروحاً في زوايا الإهمال ـ أي : أركانه ، شبه الإهمال بدار خربةٍ علىٰ طريق المكنية ، وأثبت الزوايا تخييلاً . انتهىٰ « صبان » ـ لاينتفع به . . كان قوله : (وأن يكون نافعاً) : توضيحاً لذلك .

وإن كان المراد به : ألا يكون ناقصاً حساً بحيث لا يتم ؛ بأن يعوقه عائق عن إكماله . . كان ذلك مغايراً لما قبله وما بعده ، لٰكن فيه نوع بعد ، فليفهم .

* * *

قوله : (**وأن يكون نافعاً للمبتدي**) أي : بطريق الأصالة في وضعه فلا ينافي أن يكون نافعاً لغير المبتدي من المتوسط والمنتهي أيضاً ؛ بمراجعة أو مطالعة أو نحوهما .

قوله : (**به إلى المطولات يهتدي**) ذكر هٰذا بعد ما قبله : من ذكر اللازم بعد الملزوم ، أو تخصيص بعد تعميم ؛ لأن النفع أعم من أن يكون بذلك أو بغيره ، والله أعلم . انتهىٰ « باجوري » .

وقد أجاب الله تعالى المؤلف في دعائه بعين ما طلب ؛ فكل من قرأ كتابه هٰذا بنية واعتناء . . يفتحُ الله عليه في هٰذا العلم ، وقد شاهدنا ذلك ، وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه : أن الناظم كان من أكابر الزهاد ، وكان مجاب الدعوة ، رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، وأعاد علينا من صالح دعواته ، آمين . انتهىٰ « دمنهوري » .

إعراب البيتين

(**والله أرجو أن يكون خالصا**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، **ولفظ الجلالة** : منصوب على التعظيم لـ(أرجو) مقدم عليه لغرض الحصر ، والمفعول منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**أرجو**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالواو ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنا ، يعود على المؤلف ، والجملة من الفعل والفاعل : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**أن**) : حرف نصب ومصدر مبني على السكون .

(**يكون**) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المؤلف .

(**خالصا**) : خبر لها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**لوجهه الكريم**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**وجه**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (وجه) : مضاف ، **والهاء** : ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة والغيبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بـ(خالصا) لأنه اسم فاعل من (خلص) الثلاثي .

(**الكريم**) : صفة لـ(الوجه) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من (كرُم) الثلاثي المضموم ، ولـٰكنه علىٰ زنة (فعيل) ، وجملة (يكون) من اسمها وخبرها : صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر منصوب علىٰ كونه مفعولاً ثانياً لـ(أرجو) تقديره : وأرجو الله سبحانه وتعالىٰ كون هـٰذا المؤلف خالصاً لوجهه الكريم ، لا لغيره .

(**ليس قالصا**) : **ليس** : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح ، وهي فعل من الأفعال الناسخة والناقصة ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المؤلَّف .

(**قالصا**) : خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة (ليس) من اسمها وخبرها : في محل النصب ، خبر ثان لـ(يكون) علىٰ كونه مؤكداً لخبرها الأول ، تقديره : وأرجو الله تعالىٰ كون هـٰذا المؤلف خالصاً

لوجهه الكريم ، غير قالص ولا ناقص حسّاً ولا معنىً .

(**وأن يكون نافعاً للمبتدي**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**أن**) : حرف نصب ومصدر ، مبني على السكون .

(**يكون**) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المؤلَّف .

(**نافعاً**) : خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**للمبتدي**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**المبتدي**) : مجرور بـ(اللام) ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور : متعلق بـ(نافعاً) ، وجملة (يكون) صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من (أن يكون) الأول ، علىٰ كونه مفعولاً ثانياً لـ(أرجو) تقديره : وأرجو الله سبحانه كون هـٰذا المؤلَّف خالصاً لوجهه الكريم ، وكونَه نافعاً للمبتدي .

(**به إلى المطولات يهتدي**) : **به** : الباء : حرف جر ، مبني على الكسر ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يهتدي) الآتي .

(**إلىٰ**) : حرف جر ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**المطولات**) : مجرور بـ(إلىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم ، لأنه وصف لغير عاقل ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يهتدي) أيضاً .

(**يهتدي**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه من الفعل المعتل بالياء ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (المبتدي) ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل النصب ، حال من (المبتدي) تقديره : وأرجو كونه نافعاً للمبتدي حالة كونه مهتدياً به إلى المطولات .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فصل : في جواز الاشتغال به ، [وتحريمه وانبغائه]

واعلم أن المنطق قسمان : قسم خال عن شبه الفلاسفة ، كهٰذه المنظومة و« مختصر الإمام السنوسي » ، وتأليف الكاتبي صاحب « متن الشمسية » .

فهٰذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال به مطلقاً ؛ أي : سواء كان ممارس الكتاب والسنة ، أم لا .

ولا يَصُدُّ عنه إلا مَن لا معقول له ، بل الاشتغال به فرض عين أو كفاية ؛ لأن القدرة علىٰ رد شبه الفلاسفة لا تحصل إلا به ، وردها فرض كفاية ، وما يتوقف عليه الواجب . . فهو واجب .

والقسم الثاني : قسم مختلط بشبه الفلاسفة ؛ كـ« الطوالع » للبيضاوي ، و« المطالع » ، و« المواقف » ، و« المقاصد » ، وهٰذا هو الذي جرى الاختلاف بين العلماء في جواز الاشتغال به .

والناظم لما أراد أن يذكر حكم القسم الأول الذي أراد تأليف الكتاب فيه . . جره ذلك إلىٰ ذكر المنطق مطلقاً ؛ فحكى الخلاف الواقع في القسم الثاني ، إلا أنه أطلق ، فيجب تقييد كلامه به ؛ أي : بالقسم الثاني ؛ لأن القسم الأول : الاشتغال به فرض كفاية بالاتفاق بين العلماء . انتهىٰ قويسني .

والفصل لغة : الحاجز بين الشيئين ، **واصطلاحاً** : الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة ، كسائر أسماء التراجم من الكتب والأبواب مثلاً .

وقوله : (**في جواز الاشتغال به**) أي : في دالِّ ذلك ، والظرفية حينئذ من ظرفية الخاص في العام ؛ لأن الفصل خاص بالألفاظ التي ذكرها الناظم ، والدالّ

عامٌّ لها وللألفاظ التي ذكرها غيره ، ويحتمل : غير ذلك ، كجعله من ظرفية الدال في المدلول ، ويستغنىٰ عن تقدير (دالّ) .

* * *

فإن قيل : كما ذكر الناظم القول بجواز الاشتغال به . . ذكر القولَ بتحريمه والقولَ بانبغائه ؛ ففي الترجمة قصور .

أجيب : بأنه من باب الترجمة لشيء والزيادة عليه ، وذلك غير معيب عندهم ، أو أن في الترجمة حذفاً ، والتقدير : فصل في جواز الاشتغال به وتحريمه وانبغائه . كما أشار له الشيخ الملوي في « شرحه الكبير » .

* * *

واعلم : **أن علم المنطق قسمان** كما تقدم :

أحدهما : **ما هو خال عن ضلالات الفلاسفة المكفرة وغيرها** ؛ كالمذكور في هٰذا « النظم » ، و« مختصر السنوسي » ، و« مختصر ابن عرفة » ، ورسالة أثير الدين الأبهري المسماة بـ : « إيساغوجي » ، وتأليف الكاتبي ؛ يعني : « متن الشمسية » ، وتأليف الخونجي ، وتأليف سعد الدين التفتازاني صاحب « متن التهذيب » ، وغيرهم من المتأخرين .

وهٰذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال به ، بل هو فرض كفاية علىٰ أهل كل إقليم إذا كان كل إقليمين مسافة قصر ؛ لأنه يتوقف عليه رد الشكوك في علم الكلام ، وهو فرض كفاية ، وما يتوقف عليه فرض الكفاية . . يكون فرض كفاية .

ومحل ذلك : إذا لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع ، كما صرح به السنوسي في « شرح مختصره » ، وابن يعقوب ، وغيرهما .

ولذلك : لم يحتج إليه الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون وأصحابهم .

والقسم الثاني : **ما ليس خالياً من تلك الضلالات** ؛ كالمذكور في كتب المتقدمين كـ« الطوالع » و« المطالع » .

وهٰذا القسم هو الذي فيه الخلاف ؛ إذا تمهدت هٰذا . . علمت أنه يتعين حمل كلام الناظم علىٰ هٰذا القسم ، الذي فيه ضلالات الفلاسفة ، وهي جمع : فلسفي نسبة إلى الفلسفة ، مأخوذة من : (فيلا ، سوفا) وهو الحكيم .

وقد عرفوا الفلسفة : بأنها علم يبحث فيه عن أحوال الموجودات علىٰ ما هي عليه في نفس الأمر ، بقدر الطاقة البشرية .

وأقسامها ثلاثة ، مذكورة في « الصبان على الملوي » ، فراجعه . انتهىٰ « باجوري » .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَٱلْخُلْفُ فِي جَوَازِ ٱلِاشْتِغَالِ	بِهِ عَلَىٰ ثَلَاثَةٍ أَقْوَالِ
فَٱبْنُ ٱلصَّلَاحِ وَٱلنَّوَاوِي حَرَّمَا	وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
وَٱلْقَوْلَةُ ٱلْمَشْهُورَةُ ٱلصَّحِيحَةْ	جَوَازُهُ لِكَامِلِ ٱلْقَرِيحَةْ
مُمَارِسِ ٱلسُّنَّةِ وَٱلْكِتَابِ	لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى ٱلصَّوَابِ

واعترض على الناظم : بأنه إذا لم يكن في القسم الأول الذي منه ما في هـٰذا النظم خلافٌ في جوازه ، وإنما الخلاف في القسم الثاني . . كان ينبغي له : ألا يذكر هـٰذا الخلاف المتعلق بالقسم الثاني المخلوطِ بعلم الفلسفة ، وإنما الذي ينبغي له : أن يذكر حكم القسم الأول الخالي عن علم الفلسفة ؟

وأجيب عنه : بأن الناظم قصد أولاً بيان حكم الأول ، فجره ذلك القصدُ إلىٰ ذكر حكم القسم الثاني ، فترجم له وبيَّن الخلاف فيه .

ونوقش هـٰذا الجواب : بأنه يلزم عليه : أنه ترك ما قصده ، مع أنه أهم مما ذكره ، **اللهم إلا أن يقال** : إنه ذكره ضمناً ؛ لأنه بين أن الأصح جواز القسم الثاني لكامل القريحة ممارس السنة والكتاب ، بخلاف غيره ؛ لعدم الأمن عليه من ضلالات الفلسفة ، ولا يخفىٰ أن هـٰذا يتضمن جواز القسم الأول مطلقاً ؛ أي : للممارس المذكور وغيره ، لعدم المحذور المذكور ، فليتأمل . انتهىٰ « باجوري » .

(**والخلف**) اسم مصدر لـ(اختلف) الخماسي ؛ أي : والاختلاف الجاري بين العلماء (**في جواز الاشتغال به**) أي : بالمنطق المخلوط بعلم الفلسفة ، الذي هو القسم الثاني في التقسيم السابق ، لا المنطق الخالي عن علم الفلسفة ،

الذي فيه وضع هـٰذا النظم ؛ فإنه فرض كفاية ، لا خلاف في جوازه مطلقاً ؛ ولا يصد عنه إلا من لا معقول له ، مشتمل (**علىٰ ثلاثة**) بالتنوين ؛ أي : كائنٌ (علىٰ ثلاثة) .

وقوله : (**أقوال**) بدل من (ثلاثة) بدل كل من كل ، ولا يجوز ترك التنوين ؛ لئلا يدخل في البيت الشَّكْل الممنوع في الرجز ؛ الذي هو اجتماع الخبن والكف ، **والأول** : هو سقوط الثاني الساكن ، **والثاني** : هو سقوط السابع الساكن .

لأن ذلك إنما يكون في : (مستفع لن) ذي الوتد المفروق ، الذي هو من أجزاء البحر الخفيف ، الذي أجزاؤه : (فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن) مرتين .

لا في : (مستفعلن) ذي الوتد المجموع ، الذي هو من أجزاء الرجز ستَّ مرات ، الذي هو هـٰذا النظم منه ، فلا يدخله الشكل ، كما هو مقرر في محله ؛ لأن (ثلاثة) من غير تنوين يكون علىٰ وزن : (مُتَفْعِلُ) ، فحذف منه الثاني الساكن وهو (السين) في الميزان ، والسابع الساكن وهو (النون) التي بعد (اللام) في الميزان .

و(**الفاء**) في قوله : (**فابن الصلاح والنواوي حرما**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن الخلاف الجاري في الاشتغال بالمنطق المخلوط بضلالات الفلاسفة علىٰ ثلاثة أقوال ، وأردت بيان تلك الأقوال . . فأقول لك : **الأول منها** : تحريم الاشتغال به مطلقاً ، وهو ما ذكره بقوله : (فابن الصلاح والنواوي حرما) بألف التثنية ، الاشتغالَ بهـٰذا المنطق المخلوط ، ووافقهما علىٰ ذلك كثير من العلماء المتأخرين ، بل حكاه السيوطي عن جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين ، وألف فيه السيوطي رسالة سماها : « القول المشرق في تحريم المنطق » .

ووجه تحريم هٰؤلاء الاشتغال به : أنه يشتغل به اليهود والنصارىٰ .

ورد هٰذا القائل : بأنه يلزمه تحريم الطب والنحو ، بل والأكلِ والشربِ وغيرهما ؛ لاشتغال اليهود والنصارىٰ بذلك .

فالأحسن أن يقال في توجيهه : وجه تحريمهم الاشتغال به : أنه حيث كان مخلوطاً بضلالات الفلاسفة . . يخشىٰ على الشخص إذا اشتغل به : أن يتمكن من قلبه بعضُ العقائد الزائغة كما وقع ذلك للمعتزلة ، كذا يؤخذ من كلام الشيخ الملوي .

وقد يرد عليه : أن هٰذا الوجه لا يظهر فيمن كان كامل القريحة ، ممارس السنة والكتاب .

وقد يجاب عنه : بأنهم التزموا ذلك التحريم ، حتىٰ بالنسبة لمن كان كذلك ، وإن لم يظهر فيه ما ذكر ، سدّاً للباب ودرءاً للمفسدة ، فليراجع .

وذكر القول الثاني بقوله : (**وقال قوم**) من العلماء ؛ منهم : الغزالي ومن وافقه ، حتىٰ قال الغزالي : (من لا معرفة له بالمنطق . . لا يوثق بعلمه) لأنه لا يفرق بين صحيح العلوم وفاسدها ، وسماه : « معيار العلوم » .

(**ينبغي**) أي : يطلب علىٰ سبيل الوجوب أو علىٰ سبيل الندب (**أن يعلما**) بألف الإطلاق ، في حق من لم يستغن عن علم المنطق بذكائه وفطنته .

وقوله : (ينبغي) طرق فيه الشيخ الملوي احتمالي الوجوب والندب حيث قال : (وقوله : « ينبغي » يحتمل أن يكون بمعنىٰ : يجب كفاية ، ويحتمل : أن يكون بمعنىٰ : يستحب) انتهىٰ .

لٰكن جزم الناظم في « شرحه » بحمله على الاستحباب ، حيث قال : (واستحبه الغزالي ومن تبعه) .

وفي كلام بعضهم : أن لفظة : (ينبغي) حقيقة في الاستحباب ، مجاز في

الوجوب ، وأيضاً في كلام ابن يعقوب : أن الغزالي لم يجعله من فروض الكفاية ، وأما ما قاله : من أن من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه . . فمحمول علىٰ أن المراد : أنه لا يوثق بعلمه الوثوق التام ، وهو محمول أيضاً : علىٰ من لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع ، كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب ، وما يروىٰ من أنه رجع إلىٰ تحريمه . . فلم يثبت . انتهىٰ ملخصاً من كلام بعض المحققين . انتهىٰ « باجوري » .

وذكر **القول الثالث** بقوله : (**والقولة المشهورة**) أي : بسبب كثرة قائليها (**الصحيحة**) أي : بسبب قوة دليلها .

* * *

فإن قيل : هٰذا يقتضي أن كلاً من القولين السابقين غير مشهور ، وليس كذلك ؟

أجيب : بأن الذي اختصت به هٰذه القولة : مجموع الوصفين المذكورين ، وحينئذ فلا ينافي شهرة القولين أيضاً ؛ لكثرة قائلهما .

* * *

(**جوازه**) أي : جواز الاشتغال بالمنطق المخلوط بعلم الفلاسفة .

من المعلوم أن الجواز : كون الشيء بحيث يستوي نسبتا الفعل والترك إليه ، وهو بهٰذا المعنىٰ لا يلائم قوله : (ليهتدي به إلى الصواب) لأنه يقتضي : أن نسبة الفعل إليه أرجح .

ولذلك قال بعضهم ما معناه : أنه أراد بالجواز : كونه مأذوناً فيه شرعاً .

وحينئذ يكون محتملاً للوجوب والندب ، ومعلوم أن محله : ما لم يستغن عنه ، كما تقدم .

قوله : (**لكامل القريحة**) أي : لشخص كامل القريحة والعقل ، ذكي الفطنة

(**ممارس السنة**) أي : الحديث (**والكتاب**) أي : القرآن ؛ أي : مزاولهما ومتداولهما ومذاكرهما ؛ بحيث عرف العقائد الحقة من العقائد الباطلة الفاسدة .

وليس المراد بـ(ممارسهما) : مزاولهما ومتداولهما ؛ بحيث عرف ما يتعلق بهما من لغات ، وأسباب نزول ، وناسخ ومنسوخ ، وغير ذلك ؛ لأن هـٰذا إنما يحتاج إليه المجتهد المطلق ، كما قاله ابن يعقوب .

واعلم : أن (**القريحة**) في الأصل : أول ما يستنبط ؛ أي : يستخرج من البئر من الماء ، فهي (فعيلة) بمعنىٰ (مفعولة) أي : مستخرجة ، ثم نقلت إلىٰ أول مستنبَط من العلم ، أو إلىٰ ما استنبط منه مطلقاً ؛ أي : وإن لم يكن أولاً ؛ إما بالاستعارة ، أو بالمجاز المرسل ، ثم نقلت للعقل ؛ إما بالاستعارة ، أو بالمجاز المرسل . . . إلىٰ آخر ما ذكره البيجوري .

واحترز الناظم بالتقييد بـ(كامل القريحة) عن ناقصها ، وبـ(ممارس السنة والكتاب) عمن لا يمارسهما ، فلا يجوز لكل منهما الاشتغال به ؛ أي : بالقسم الثاني من هـٰذا الفن ، الذي هو المخلوط بعلم الفلاسفة ، ومثل هـٰذا القسم في هـٰذا التفصيل : كتب (علم الكلام) المشتملةُ علىٰ تخليطات منها ؛ كـ« المطالع » ، و« الطوالع » ، و« المواقف » ، و« المقاصد » ، فيجوز الاشتغال بها لكامل القريحة ممارس السنة والكتاب ؛ بحيث عرف العقائد الحقة من العقائد الباطلة ، دون غيره ؛ فلا يجوز له الاشتغال بها ؛ لئلا يتمكن من قلبه بعض العقائد الوهمية كما وقع للمعتزلة ؛ فإنه تمكن من قلبهم بعض تلك العقائد ؛ كاعتقادهم : أن الله لا يُرىٰ في الآخرة ؛ لتوهمهم أنه لا يُرىٰ إلا ما كان جسماً وقائماً به ، وبنوا علىٰ ذلك قياساً صورته هـٰكذا : الله ليس بجسم ولا قائم به ، وكلُّ ما كان كذلك لا يرىٰ ، تخرج النتيجة قائلةً : الله لا يُرىٰ .

ونحن نبطل ذلك القياس بنقض كبراه لحكم العقل ؛ بأن ما كان موجوداً يصح

أن يُرىٰ ، وإن لم يكن جسماً ولا قائماً به ، ونبني علىٰ ذلك قياساً قائلاً : الله موجود ، وكلُّ موجود يصح أن يرىٰ ؛ تخرج النتيجة قائلةً : الله يصح أن يُرىٰ ، وهو الحق ، والله الموفق . انتهىٰ « باجوري » .

فيجوز الاشتغال بالمنطق المخلوط له ؛ أي : لكامل القريحة ، الممارس للكتاب والسنة (**ليهتدي به**) أي : بذلك المنطق (**إلى الصواب**) أي : لما هو الصواب من العقائد ؛ لكونه قد حصن عقيدته ، فلا يضره بعد ذلك الاطلاع على العقائد الفاسدة وشبهها .

أما إذا كان بليداً . . فلا يجوز له الاشتغال به ؛ لأنه لا يقدر علىٰ دفع شبههم ، فربما تمكنت من قلبه ، وكذا إذا كان ذكياً غير ممارس السنة والكتاب .

ومن هنا ؛ أي : ومن أجل ما ذكر من الخوف على المطلع علىٰ عقائد أهل الضلال وشبههم . . منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام ، المشتملة علىٰ تخليطات الفلاسفة إلا لمتبحر ؛ كـ« الطوالع » و« المطالع » و« المواقف » و« المقاصد » .

وعذر أهل السنة في إيداعهم ذلك في كتبهم ؛ كالبيضاوي في « طوالعه » : التمكنُ من ردها وإبطالها . انتهىٰ « ملوي » .

فَائِدَة

وابن الصلاح : هو الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمـٰن ، نزيلُ دمشق .

قال الملوي : (الكرديُّ الأصل ، كان إماماً في الفقه والحديث ، عارفاً بالتعبير والأصول والنحو ، ورعاً زاهداً ، وكان والده الصلاح شيخ بلاده ، تفقه ابنه عليه في حياته ، ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمس مئة ، وتوفي صبح يوم الأربعاء ، الخامسِ والعشرين من ربيع الآخر ، سنة ثلاث وأربعين وست مئة « ٢٥/ ٤/ ٦٤٣هـ » .

والنووي : هو الإمام محيي الدين ، صاحب التصانيف المشهورة المباركة النافعة ، ولد في العشر الأول من المحرم ، سنة إحدىٰ وثلاثين وست مئة بـ« نوىٰ » من الشام من عمل دمشق ، وتوفي ليلة الأربعاء ، رابع عشر رجب ، سنة ست وسبعين وست مئة « ١٤/ ٧/ ٦٧٦هـ » ، ودفن ببلده) .

والغزالي : هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ، الملقب حجة الإسلام ، زين الدين الفقيه الشافعي ، لم يكن للطائفة الشافعية مثله في عصره ، الطوسي ـ بضم الطاء المهملة وسكون الواو وبالسين المهملة ـ نسبة إلىٰ طوسٍ ، ناحية بخراسان ، الغزَالي ـ بتخفيف الزاي ـ نسبة إلىٰ غزالةَ ، وهي قرية من قرىٰ طوس ، قاله السمعاني في كتاب « الأنساب » ، وهـٰكذا ذكره ابن خلكان وهو ثقة في التاريخ ، وقيل غير ذلك ، والحق : أنه بالتخفيف ، نسبة إلى الغزل .

وكانت ولادته سنة خمسين وأربع مئة (٤٥٠هـ) ، وتوفي يوم الاثنين ، رابع عشر جمادى الآخرة ، سنة خمس وخمس مئة (١٤/ ٦/ ٥٠٥هـ) بطوس ، ورثاه الشعراء بمراثي كثيرة . انتهىٰ « عطار علىٰ إيساغوجي » .

إعراب الأبيات الأربعة

(**فصل في جواز الاشتغال به وتحريمه وانبغائه**) :

(**فصل**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : هـٰذا فصل ، والخبر : مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**في جواز**) : **في** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**جواز**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (جواز) : مضاف .

(**الاشتغال**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في

آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(فصل) تقديره : فصل معقود في بيان جواز الاشتغال ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(به) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، عائد على المنطق المخلوط المعلوم من السياق ، في محل الجر ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بـ(الاشتغال) .

وقولنا : (**وتحريمه وانبغائه**) : معطوفان علىٰ (جواز) ، مجروران بالكسرة الظاهرة في آخرهما .

(**والخلف في جواز الاشتغال به**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**الخلف**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**في**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**جواز**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(الخلف) لأنه اسم مصدر لـ(اختلف) الخماسي ، أو صفة لـ(الخلف) بناء علىٰ أن (أل) فيه جنسية ، تقديره : والخلف الجاري في جواز الاشتغال به وتحريمه وانبغائه ، أو حال من (الخلف) بناء علىٰ رأي سيبويه ومن وافقه ، (جواز) : مضاف .

(**الاشتغال**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**به**) : جار ومجرور : متعلق بـ(الاشتغال) .

(**علىٰ ثلاثة أقوال**) : **علىٰ** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**ثلاثة**) : بالتنوين لضرورة النظم ، مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**أقوال**) بدل من (ثلاثة) بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه

بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ ، تقديره : والخلف الجاري في جواز الاشتغال به مشتمل علىٰ ثلاثة من الأقوال ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**فابن الصلاح والنواوي حرما**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن الخلف الجاري في جواز الاشتغال به ثلاثة ، وأردت بيان تلك الأقوال الثلاثة . . فأقول لك : الأول منها : ما ذكرته بقولي : ابن الصلاح . . . إلخ .

(**ابن**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامه رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (ابن) : مضاف .

(**الصلاح**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**والنواوي**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**النواوي**) : معطوف على (ابن) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على (الياء) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن .

(**حرما**) : **حرم** : فعل ماض ، مبني على الفتح ، **الألف** : ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع ، فاعل ، مبني على السكون ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : فابن الصلاح والنواوي محرمان الاشتغال به ؛ خوفاً علىٰ فساد عقيدة من اشتغل به ؛ أي : بالمنطق المخلوط بعلم الفلاسفة لا مطلقاً كما قد عرفت مما مر في الشرح ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب ، مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وقال قوم ينبغي أن يعلما**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**قال**) : فعل ماض ، مبني على الفتح .

(**قوم**) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة المبتدأ والخبر علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة .

(**ينبغي**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بـ(الياء) .

(**أن**) : حرف نصب ومصدر ، مبني بسكون على (النون) المدغمة في ياء (يعلما) .

(**يعلما**) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المنطق المخلوط بالفلسفة ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية لـ(ينبغي) تقديره : ينبغي علىٰ سبيل الوجوب أو الندب علمه ؛ ليميز بعلمه بين العقائد الصحيحة والفاسدة ، وجملة (ينبغي) من الفعل والفاعل : في محل النصب مقول لـ(قال) .

(**والقولة المشهورة الصحيحة**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**القولة**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**المشهورة**) : صفة أولىٰ لـ(القولة) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول علىٰ زنة (مفعول) .

(**الصحيحة**) : صفة ثانية لـ(القولة) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه

بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول ، ولـٰكنه علىٰ زنة (فعيلة) بمعنىٰ (مفعولة) أي : مصححة .

(**جوازه لكامل القريحة**) : **جواز** : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (جواز) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فابن الصلاح والنواوي حرما) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة . (**لكامل**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**كامل**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (كامل) : مضاف .

(**القريحة**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور : متعلق بـ(جواز) لأنه مصدر لـ(جاز) الثلاثي .

(**ممارس السنة والكتاب**) : **ممارس** : صفة لـ(كامل) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من (مارس) الرباعي ، (ممارس) : مضاف .

(**السنة**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**والكتاب**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**الكتاب**) : معطوف على (السنة) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**ليهتدي به إلى الصواب**) : **اللام** : حرف جر وتعليل ، مبني على الكسر ،

(**يهتدي**) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد لام (كي) ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (كامل القريحة) .

(**به**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب يعود على المنطق المخلوط ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يهتدي) .

(**إلىٰ**) : حرف جر ، مبني بسكون على (الألف) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الصواب**) : مجرور بـ(إلىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يهتدي) أيضاً ، وجملة (يهتدي) من الفعل والفاعل : صلة (أن) المضمرة ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر مجرور بـ(لام التعليل) ، تقديره : لاهتدائه به إلى الصواب ؛ أي : العقيدة الصحيحة ، الجار والمجرور : متعلق بـ(جوازه) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فصل : في أنواع العلم الحادث

المراد بالعلم هنا : مطلق الإدراك ؛ سواء كان جازماً أم لا ، مطابقاً للواقع أم لا ، فدخل الظن ، والجهل المركب ، وتصور النسبة المشكوكة ، والمتوهمة ، بدليل جعل السيد وغيره إياهما من قبيل التصور لا إدراك النسبة التصديقية فقط كما هو اصطلاح بعض الأصوليين ؛ ليصح انقسامه إلى التصور والتصديق الآتيين .

قوله : (**في أنواع العلم الحادث**) وهي أربعة ؛ لأن العلم : إما تصور أو تصديق ، وكل منهما : إما ضروري أو نظري .

وتعرض الناظم لتنويعه ولم يتعرض لحده ؛ لما فيه من الخلاف ، حتىٰ قيل : إنه لا يحد ؛ لكونه ضرورياً ، ولأن تنويعه يتضمن تعريفه لما سيأتي من أن التقسيم من قبيل الرسم .

قال العدوي : (العلم عند الأصوليين : الاعتقاد الجازم المطابق للواقع ، الناشىء عن دليل .

وعند المناطقة : الصورة الحاصلة في الذهن يقيناً أو ظناً أو جهلاً مركباً) انتهىٰ .

وقيد العلم بـ(الحادث) لإخراج علمه تعالىٰ ؛ فإنه لا يتنوع إلىٰ تصور وتصديق ، وإلىٰ نظري وضروري ، ولأن العلم مفسَّر بالإدراك ، الذي هو وصول النفس إلىٰ تمام المعنىٰ ، وذلك يشعر بسبق الجهل ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ـ ولأن التصور الآتي مفسر بحصول الصورة في النفس ، وهو من خواص

الأجسام ، فلا يوصف علمه تعالىٰ بالتصور ولا بالتصديق ؛ لإيهام ذلك ما لا يليق به تعالىٰ ؛ من أنه تعالىٰ جسم ، وأن له نفساً تنطبع فيها صور المعلومات ؛ أي : مع عدم السماع ؛ أي : مع عدم سماع إطلاق التصور والتصديق علىٰ علمه تعالىٰ من الشارع .

وأما إطلاق الإدراك والنفس عليه تعالىٰ وإن أَوْهَما . . فقد ورد إطلاقهما عليه تعالىٰ ؛ فقد قال في كتابه العزيز : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ ، وقال : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ حتىٰ قيل : إن له صفة تسمىٰ بالإدراك .

والإيهام بمعنى : الإيقاع في الوهم ؛ أي : الذهن . انتهىٰ « صبان » .

مع أن ذكر الأنواع مخرج للعلم القديم ؛ فالجمع بينه ؛ أي : بين الأنواع وبين الحادث . . للتوكيد . انتهىٰ « قويسني » .

وعبارة البيجوري : (أنواع العلم الحادث) أي : هي أربعة ، كما يعلم من استقصاء كلامه ، وذلك لأن العلم : إما تصور أو تصديق ، وكل منهما إما ضروري : وهو ما لا يحتاج إلىٰ نظر واستدلال ، أو نظري : وهو الذي يحتاج إلىٰ نظر واستدلال . وتعرض الناظم لتنويع العلم ، ولم يتعرض لحده ؛ لما فيه من الخلاف .

حتىٰ قال إمام الحرمين : (العلم لا يحد لتعذر حده لأنه ضروري) .

وقال الإمام الرازي : (لا يحد لكونه ضرورياً) .

لـٰكن المختار أنه يحد ، فحده بعض الأصوليين : بأنه إدراك النسبة التصديقية .

وليس مراداً عند المناطقة ، وإنما المراد به هنا : مطلق الإدراك ، سواء كان تصوراً أو تصديقاً ، بدليل التقسيم الآتي .

واحترز بقوله : (الحادث) عن علمه تعالىٰ ؛ إشعاراً بأنه لا يتصف بكونه تصوراً أو تصديقاً ، ولا بكونه نظرياً أو ضرورياً ؛ لأن كلاًّ من التصور والتصديق مفسَّر بالإدراك ؛ وهو وصول النفس إلىٰ تمام المعنىٰ ، وذلك من خواص الأجسام ، ففي وصف علمه تعالىٰ بذلك : إيهام أن له تعالىٰ جسماً ونفساً تنطبع فيها صورة المعلومات ، ولهـٰذا يمتنع إطلاق ذلك عليه تعالىٰ ؛ حتىٰ لو أريد به معنىً صحيح ؛ كأن يراد بالتصور في حقه تعالىٰ علمُه بما يسمى العلمُ به بالنسبة إلينا تصوراً ، وهو المفرد ؛ كزيد .

وكأن يراد بالتصديق في حقه تعالىٰ علمُه بما يسمى العلمُ به بالنسبة إلينا تصديقاً ، وهو النسبة ؛ كنسبة القيام لزيد .

ولأن النظري مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال ، وهو يقتضي الحدوث ؛ لكونه مسبوقاً بالنظر والاستدلال .

وأما الضروري . . فهو وإن كان معناه ـ أعني : ما لا يحصل عن نظر واستدلال ـ صحيحاً في حقه تعالىٰ ، لـٰكن إطلاقه علىٰ علمه تعالىٰ فيه إيهام مقارنته للضرورة ؛ لإطلاق الضروري علىٰ ما اقتضته الضرورة ، وذلك مستحيل في حقه تعالىٰ .

* * *

فإن قيل : لا حاجة لزيادة الناظم لهـٰذا القيد ؛ أعني : (الحادث) لخروج علمه تعالىٰ بلفظ الـ(أنواع) لأن علمه تعالىٰ لا يتنوع ؟

أجيب : بأن الناظم قيد بذلك ؛ ليخرج علمه تعالىٰ ، حتىٰ علىٰ قول بعض أكابر أهل السنة : إن علمه تعالىٰ يتعدد بتعدد المعلوم ، وفيه : أن هـٰذا يقتضي أن القائل بذلك يقول : بأن تعدد العلم بتعدد المعلوم : تعددٌ بالنوع ، وليس كذلك ، بل يقول : بأن تعدده بذلك تعدد بالشخص فيما يظهر .

فالأولى الجواب : بأن الناظم أراد الإيضاح ، فزاد القيد المذكور تصريحاً بالمقصود ، لا سيما بالنسبة لمن لم يعلم عدم تنوع علمه تعالىٰ ، فليتأمل . انتهىٰ منه .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

إِدْرَاكُ مُفْـــرَدٍ تَصَـــوُّراً عُلِـــمْ	وَدَرْكُ نِسْبَـــةٍ بِتَصْـــدِيـــقٍ وُسِـــمْ
وَقَـــدِّمِ ٱلأَوَّلَ عِنْـــدَ ٱلْـــوَضْـــعِ	لِأَنَّـــهُ مُقَـــدَّمٌ بِـــٱلطَّبْـــعِ
وَٱلنَّظَـــرِي مَـــا ٱحْتَـــاجَ لِلتَّـــأَمُّـــلِ	وَعَكْسُـــهُ هُـــوَ ٱلضَّـــرُورِيُّ ٱلْجَلِـــي

(**إدراك مفرد**) **والمراد بإدراك المفرد** : الإدراك الذي لم يتعلق بالنسبة الخارجية علىٰ وجه الإذعان ؛ بأن لم يتعلق بنسبة أصلاً ؛ أي إثباتاً ولا نفياً .

والمراد بالمفرد : ما ليس وقوع نسبة حكمية أو لا وقوعها ، وذلك كإدراكِ الموضوع وحده ، وإدراكِ المحمول وحده ، وإدراكِهما معاً دون النسبة بينهما .

وإدراكِ النسبة فقط في مثل قولك : زيد قائم ، وذلك كإدراك زيد ؛ أي : ذاته وإدراك قائم ؛ أي : معناه ، وإدراكِ النسبة التي هي ارتباط القيام بزيد ، وإدراكِ الموضوع مع المحمول ، أو الموضوع مع النسبة ، أو المحمول معها ، أو مجموع الثلاثة .

وإدراكِ النسبة الإضافية : كإدراك النسبة في قولك : زيد بن عمرو ، وهي بنوة زيد لعمرو .

وإدراكِ النسبة التقييدية : كالنسبة في قولك : حيوان ناطق ، وهي كون الثاني صفةً للأول .

كل هـٰذه المذكورات (**تصوراً**) مفعول ثان لـ(علم) مقدم عليه ، فيكون المعنىٰ : إدراك المفرد الذي هو إدراك ما ذكر (**علم**) أي : سمي في اصطلاح المناطقة تصوراً ، وذلك صادق بإدراك واحد من هـٰذه المذكورات التي هي الموضوع والمحمول والنسبة ، أو اثنين من الثلاثة ، أو مجموعها .

وقد أوصل الشيخ الصبان صور التصور إلىٰ خمس وعشرين صورة ، فراجعه .

ولا يخفىٰ أن التصور بهٰذا المعنىٰ : قسم من العلم .

وأما بمعنىٰ : حصول صورة الشيء في النفس . . فهو مرادف للعلم الشامل للتصور بذلك المعنىٰ وللتصديق .

فتحصل : أن التصور له استعمالان ، كما قاله في « شرح الشمسية » .

أحدهما : استعماله في المعنى الأخص ، وهو الذي ذكره الناظم .

والثاني : استعماله في المعنى الأعم ، وهو ما تقدم ، فلا تغفل . انتهىٰ « باجوري » .

(**ودرك**) اسم مصدر بمعنى : الإدراك ، وهو مبتدأ ؛ أي : إدراك وقوع (**نسبة**) وثبوتها في مثل قولك : زيد قائم ، أو إدراك عدم وقوعها في مثل قولك : ليس زيد قائماً (**بتصديق**) متعلق بقوله : (**وسم**) أي : علم ، والجملة الفعلية : خبر المبتدأ .

والمعنىٰ : وإدراك وقوع النسبة في الإيجاب وعدم وقوعها في السلب : علم عند المناطقة باسم (التصديق) .

وإيضاح ذلك : أن العلم الذي هو مطلق الإدراك : إن تعلق بمفرد كالإنسان . . سمي **تصوراً** ، وإن تعلق بوقوع نسبة المركب أو عدم وقوعها . . سمي **تصديقاً** ، كما تقدم .

وفي كلام الناظم ميلٌ لمذهب الحكماء القائلين : بأن التصديق بسيط ، وهو إدراك وقوع النسبة أو عدمُ وقوعها ، فيكون إدراك الموضوع وإدراك المحمول ، وإدراك النسبة التي هي ارتباط المحمول بالموضوع . . شروطاً للتصديق .

وأما مذهب الإمام الرازي . . فالتصديق هو مجموع الإدراكات الأربعة ؛ أعني : إدراك الموضوع ، وإدراك المحمول ، وإدراك النسبة ، وإدراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها ، فتكون الإدراكات الثلاثة الأُوَل شطوراً عنده للتصديق ؛ أي : أجزاءً له ، والمحقَّق الأول ، وهو أن التصديق بسيط . انتهىٰ « قويسني » .

(**وقَدِّم**) بصيغة الأمر ؛ أي : قدم أيها المنطقي (**الأول**) وجوباً صناعياً ، كما صرح به الناظم في « شرحه » .

وإذا كان كذلك . . فالأولىٰ قراءة الفعل في عبارته بصيغة الأمر المفيد ذلك ، وإن صح قراءته بصيغة الماضي المبني للمجهول ، علىٰ أن المعنىٰ : أن العلماء قدموه .

والمراد : أنه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور علىٰ ما يتعلق بالتصديق ؛ أي : وقدم التصور على التصديق (**عند الوضع**) أي : في وقت الذكر والكتابة ، أو في التعليم أو التعلم .

و(عند) هنا بمعنىٰ (في) كما في « الصبان » ، كما وقع في هـٰذا النظم من تقديم التصور في التقسيم (**لأنه**) أي : لأن التصور (**مقدم**) على التصديق (**بالطبع**) أي : بحسب اقتضاء طبيعة التصور ؛ أي : حقيقته ؛ لأنه من أجزاء التصديق ومفرداته ، والجزء مقدم على الكل ، والمفرد مقدم على الجمع ، ومن المعلوم : أن المقدم بالطبع هو الذي يحتاج إليه المتأخر ، من غير أن يكون المتقدم علة فيه ؛ كتقديم الواحد على الاثنين ، والاثنين على الثلاثة .

ولا شك : أن التصور شرط للتصديق أو شطر له ، على الخلاف المارِّ آنفاً .

وطبيعة الشرط تقتضي التقدم على المشروط له ، كما أن طبيعة الشطر ؛ أي : الجزءِ تقتضي التقدم على الكل ، وليس الشرط علة للمشروط ؛ لأنه لا يلزم من وجوده وجودُ المشروط له ، وكذا الشطر ليس علةً للكل ، وهو ظاهر .

والتحقيق : أن التصديق إنما يتوقف علىٰ تصور يناسبه ؛ فإذا رأينا شيئاً من بُعْد.. صح أن نحكم عليه بأنه شاغل فراغاً ؛ لأن هـٰذا يثبت له بمجرد كونه جسماً ، من غير افتقار إلىٰ شيء آخر ، ولو أردنا أن نحكم عليه بالتحرك مثلاً.. لم نستطع حتىٰ نتصور أنه إنسان أو فرس مثلاً . انتهىٰ « صبان » .

وهـٰذا التقدم : أحد أنواع التقدم الخمسة المجموعة في قول بعضهم :

وخمسةٌ أنواع التقدم يا فتىٰ ... أقرَّ بها بيتٌ من الشعر واعترفْ
تقدمُ طبع والزمان وعلةٍ ... ورتبةٍ أيضاً والتقدمُ للشرفْ

قوله : (وخمسة أنواع التقدم) يقرأ بدرج الهمزة ، وكذا قوله : (ورتبة أيضاً) كما لا يخفىٰ علىٰ من له إلمام بفن العروض .

وضابط الأول : أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر ، من غير أن يكون علة فيه ؛ كالواحد بالنسبة للاثنين ، وكذا التصور بالنسبة للتصديق .

وضابط الثالث : أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر ، مع كونه علةً فيه ؛ كحركة الإصبع بالنسبة لحركة الخاتم ، فإنها مقدمة عليها وهي علة فيها ، لـٰكن تقدمها عليها : إنما هو في العقل ، وإلا.. فهما في الوجود الخارجي متقارنان .

وضابط كلٍّ من الثاني والرابع والخامس : ظاهر .

ومثال الثاني : تقدم الأب على الابن .

ومثال الرابع : تقدم الإمام على المأموم ، وعبر بعضهم عن هـٰذا النوع بالتقدم بالمكان ، ومثل له بذلك .

ومثال الخامس : تقدم العالم على الجاهل . انتهىٰ « باجوري » .

واعلم : أن التصديق إنما يتوقف علىٰ تصور يناسبه ؛ فإذا رأيت شبحاً من

بُعد . . صح أن تحكم عليه بأنه شاغل فراغاً ؛ لأنه قد وجد التصور الذي يناسبه ، وهو تصوره بكونه جسماً ، ولا يتوقف علىٰ أن تتصور أنه إنسان أو فرس مثلاً .

نعم ؛ لو أردت أن تحكم عليه بأنه متحرك مثلاً . . لم يسغ لك ذلك حتىٰ تتصور ما ذكر . أفاده في « الكبير » .

(**والنظري**) بسكون الياء ؛ لضرورة الوزن .

وغرض الناظم بهـٰذا الكلام : تعريف كل من النظري والضروري ، اللذين هما قسمان للعلم الشامل لكل من التصور والتصديق .

فيتحصل من ذلك أربعة أقسام كما مر ، هـٰذا هو الراجح ، ووراءه ثلاثة أقوال :

أحدها : ما قاله الفخر الرازي : من أن التصور ضروري ليس إلا ، وأن التصديق ينقسم إلىٰ نظري وإلىٰ ضروري .

ثانيها : أن العلم كله ضروري .

ثالثها : أن العلم كله نظري .

وقد ذكر تَوجيه هـٰذه الأقوال مع بيان أن الخلاف لفظي ، الشيخُ الملوي في « شرحه الكبير » .

أي : والعلم النظري هو (**ما**) أي : إدراك (**احتاج للتأمل**) أي : للنظر والفكر في الدليل ، سواء كان ذلك الإدراك تصوراً أو تصديقاً ؛ كإدراك حقيقة الإنسان المحتاجِ إلى النظر في التعريف بالحيوان الناطق ، وكإدراك أن العالم حادث المحتاجِ إلى النظر في قولك : العالم متغير ، وكل متغير حادث .

(**وعكسه**) أي : عكس النظري ، والمراد بالعكس هنا : العكس اللغوي ، الذي هو مطلق المخالف ، لا العكس المنطقي الآتي في محله ؛ أي : وعكس النظري : وهو ما لا يحتاج إلى النظر والتأمل (**هو**) العلم (**الضروري الجلي**)

أي : الواضح الظاهر ، فهو ما لا يحتاج إلى النظر وإن احتاج إلىٰ حدس ؛ أي : ظن وتخمين ؛ كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس ، الحاصل باختلاف تشكلاته بحسب القرب منها والبعد عنها ؛ فإنه يورث ظن استفادة نوره من نورها ، أو احتاج إلىٰ تجربة ، كالعلم بأن الدواء الفلاني كـ(السنامكي) مسهل للطبيعة عند شربه .

فالعلم الضروري التصوري : كإدراك وجودك .

والتصديقي : كإدراك أن الواحد نصف الاثنين .

ولا يخفىٰ أنه يدخل في تعريف الضروري بما ذكر : القضايا الأوَّليات ، والحدسيات ، والتجربيَّات .

أما الأولىٰ . . فهي القضايا التي لا يتوقف التصديق بها علىٰ شيء أصلاً ، بل تصدق النفس بها من أول وهلة ؛ أعني : بمجرد الالتفات إليها ، ولذلك نسبت إلى الأول ؛ كقولهم : الكل أعظم من الجزء ، والواحد نصف الاثنين .

وأما الثانية . . فهي التي يتوقف التصديق بها علىٰ حدس وتخمين ؛ كقولهم : نور القمر مستفاد من نور الشمس .

وأما الثالثة . . فهي التي يتوقف التصديق بها علىٰ تجربة ؛ كقولهم : السقمونيا مسهلة للصفراء ، التي هي إحدى الطبائع الأربع ، التي هي البلغم والدم والسوداء والصفراء .

وإنما دخلت هـٰذه والتي قبلها في تعريف الضروري ؛ لأن كلاًّ منهما وإن توقف علىٰ حدس أو تجربة . . لم يتوقف علىٰ تأمل وفكر ولا نظر .

قوله : (**هو الضروري**) ويرادفه البديهي على القول : بأنه ما لا يحتاج إلىٰ نظر واستدلال ، وأما على القول : بأنه ما لا يحتاج إلىٰ شيء أصلاً . . فيكون البديهي أخصَّ من الضروري ؛ لانفراد الضروري علىٰ هـٰذا بالحدسيات

والتجريبيَّات ، لتوقفهما على الحدس والتجربة .

واعلم : أن الضروري كما يستعمل في مقابلة النظري ويفسر بما ذكر كما هنا . . يستعمل في مقابلة الاكتسابي ويفسر : بما لم يكن للعبد فيه اكتساب ، وهو بهٰذا المعنىٰ أخص منه بالمعنى الأول ؛ لانفراده في العلم الحاصل بالإبصار المقصود ممن كان مغمضاً عينيه ففتحهما قصداً ؛ فإنه ضروري على الأول دون الثاني ؛ لأنه مكتسب بفتح عينيه . أفاده الملوي في « كبيره » . انتهىٰ « باجوري » .

وقوله : (**الجلي**) أي : الواضح ، وهو وصف كاشف للضروري . انتهىٰ منه .

تمرينات في العلم الحادث

(**إذا سئلت**) : كم أقسام العلم على الإطلاق ؟

(**فالجواب**) : **العلم** قسمان : **قديم** : وهي صفة ثابتة لله تعالىٰ ، نثبتها ونعتقدها ، لا نكيفها ولا نمثلها ولا نجزئها ، بها يَعلم الأشياءَ كلها أزلاً وأبداً ، وليست هٰذه مرادةً هنا .

وحادث : وهٰذا هو المراد هنا كما قيده الناظم بقوله : (أنواع العلم الحادث) .

(**إذا سئلت**) : كم أقسام العلم الحادث ؟

(**فالجواب**) : العلم الحادث قسمان : إما تصور ، وإما تصديق .

(**إذا سئلت**) : ما حد التصور ؟

(ج) : حد التصور : إدراك المفرد .

(س) : كم أقسام إدراك المفرد ؟

(ج) : ينقسم إدراك المفرد إلىٰ ست وخمسين صورة عقلية :

الأول : إدراك الموضوع فقط ؛ كإدراك ذات زيد ، من قول القائل : زيد قائم .

والثاني : إدراك المحمول فقط ؛ كإدراك معنىٰ : قائم .

والثالث : إدراك النسبة فقط ؛ وهي ارتباط القيام بزيد .

والرابع : إدراك الموضوع مع المحمول .

والخامس : إدراك الموضوع مع النسبة .

والسادس : إدراك المحمول مع النسبة .

والسابع : إدراك كلٍّ من الثلاثة معاً .

وقوله : (إدراك مفرد) صادق بإدراك واحد من هٰذه السبعة المذكورة ، التي هي إدراك الموضوع والمحمول والنسبة ، أو اثنين من الثلاثة ، أو مجموعها .

وعلىٰ كل من هٰذه السبعة : القضية الواقعة فيها هٰذه المفردات ؛ إما موجبة : كزيد قائم ، أو سالبة : كزيد ليس بقائم .

فهاتان اثنتان ؛ اضربهما في السبعة المذكورة تخرج بـ(أربعة عشر) .

سبعة للموجبة ، وسبعة للسالبة ، فالسبعة السالبة : إما أن تكون إنشائية أو خبرية ، فهاتان ثنتان؛ فإذا ضربتهما في السبعة السالبة . . تخرج بـ(أربعة عشر) .

فإذا جمعتها مع السبعة الموجبة . . تكون جملة الصور (إحدىٰ وعشرين) صورة .

ثم زد علىٰ هٰذه الجملة : إدراكَ النسبة الإضافية ؛ كالنسبة في قولك : زيد بن عمرو ، وهي بنوة زيد لعمرو .

وإدراكَ النسبة التقييدية ؛ كالنسبة في قولك : حيوان ناطق ، وهي كون الثاني صفة للأول .

وإدراكَ النسبة الكلامية ؛ وهي تعلق المحمول بالموضوع أو التالي بالمقدم ، إيجاباً أو سلباً .

وإدراكَ النسبة المتردد فيها ؛ إما باستواء وهو الشك ، أو بمرجوحية وهو الظن أو الوهم .

فهٰذه سبعة ، اضممها إلىٰ إحدىٰ وعشرين . . تخرج بـ(ثمان وعشرين) صورة .

وعلىٰ كلٍّ فالإدراك : إما تصور نظري ؛ كإدراك حقيقة الإنسان المحتاج إلى النظر في التعريف بالحيوان الناطق ، وإما تصور ضروري ؛ كإدراك وجودك . فهاتان ثنتان ، اضربهما في الحاصل السابق . . تخرج بـ(ست وخمسين) صورة .

فهٰذه جملة الصور العقلية الجارية في التصور ، وقد تزيد علىٰ ذلك بالتأمل .

(**وإذا سئلت**) ما حد التصديق ؟

(**فالجواب**) : **التصديق** : إدراك وقوع النسبة ؛ كما في قولك : زيد قائم ، أو عدم وقوعها ؛ كما في قولك : زيد ليس بقائم .

وهو ينقسم إلىٰ قسمين : نظري وضروري ؛ فالنظري : ما يحتاج في إدراكه إلىٰ نظر واستدلال ؛ كإدراك أن العالم حادث ، فإنه يحتاج في إدراكه إلى النظر والاستدلال بترتيب المقدمتين الصغرىٰ والكبرىٰ ؛ فتقول : العالم متغير ، وكل متغير حادث ، فتدرك منهما : أن العالم حادث .

والضروري : ما لا يحتاج في إدراكه إلىٰ نظر واستدلال ؛ كإدراك أن الواحد نصف الاثنين ، والكل أكبر من الجزء ، والسماء فوقنا ، والأرض تحتنا .

(**إدراك مفرد**) : **إدراك** : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة تخصيصُه بالإضافة إلىٰ نكرة ، وهو مضاف .

(**مفرد**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**تصوراً**) : مفعول ثان لـ(علم) المذكور بعده ، مقدم عليه لضرورة النظم ، والمفعول منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**علمْ**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (الإدراك) ، وهو المفعول الأول لـ(علم) بمعنىٰ (سمي) ، وجملة (علم) من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : إدراك مفرد معلومٌ عندهم تسميته تصوراً ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**ودرك نسبة بتصديق وسم**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبني على الفتح ، (**درك**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**نسبة**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**بتصديق**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**تصديق**) : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(وسم) المذكور بعده ، قدم عليه لضرورة النظم .

(**وسمْ**) بمعنىٰ : سمي : فعلٌ ماض مغير الصيغة ، مبني بفتح مقدر على

الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (درك نسبة) ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : ودرك نسبة موسومٌ ـ أي : مسمىً عندهم ـ بتصديق ؛ والجملة من المبتدأ والخبر : معطوفة علىٰ جملة قوله : (إدراك مفرد) علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**وقدم الأول عند الوضع**) : **الواو** : عاطفة أو استئنافية ، مبنية على الفتح ، (**قدم**) : فعل أمر ، مبني بسكون على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنت ، يعود على المخاطب .

(**الأول**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل : معطوفة علىٰ جملة قوله : (إدراك مفرد) ، أو مستأنفة استئنافاً نحوياً .

ويصح قراءته بصيغة الماضي المبني للمجهول ، ونائب فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة : مستأنفة أو معطوفة .

وفي « الصبان » : (قراءته بصيغة الأمر أولىٰ من قراءته بصيغة الماضي المجهول ؛ لإفادة صيغة الأمر وجوبَ ذلك التقديم صناعة ، وبالوجوب صرح الناظم في « شرحه » ، ولا بعد فيه صناعة وإن نظر فيه) انتهىٰ منه .

أي : قدم الأول ، الذي هو التصور على الثاني ، الذي هو التصديق .

(**عند الوضع**) : **عند** : منصوب على الظرفية الزمانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الوضع**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والظرف : متعلق بـ(قدم) لأنه فعل أمر أو فعل ماض .

(**لأنه مقدم بالطبع**) : **اللام** : حرف جر وتعليل ، مبني على الكسر ، (أن) : حرف نصب ومصدر ، مبني على الفتح ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، عائد على (التصور) ، في محل النصب اسم (أن) مبني على الضم .

(**مقدم**) : خبر أن مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**بالطبع**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الطبع**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(مقدم) ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها : في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام) تقديره : لتقديمه بالطبع ، الجار والمجرور : متعلق بـ(قدم) .

(**والنظري**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**النظريْ**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن .

(**ما احتاج للتأمل**) : **ما** : اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) ، في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، مبني على السكون ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً ، كأنه قال : وكل منهما ؛ أي : وكل من التصور والتصديق ينقسم إلىٰ قسمين : نظري وضروري ، فسأله سائل بقوله : ما حد النظري ؟ وما حد الضروري ؟

فأجابه بقوله : والنظري ما احتاج للتأمل ، والضروري ما لا يحتاج إلى التأمل .

(**احتاج**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ما) .

(**للتأمل**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**التأمل**) : مجرور بـ(اللام) ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق

بـ(احتاج) وجملة (احتاج) من الفعل والفاعل : صلة لـ(ما) إن قلنا : (ما) موصولة ، تقديره : والنظري هو الذي احتاج إلى التأمل ، أو صفة لـ(ما) إن قلنا : (ما) نكرة موصوفة ، تقديره : والنظري شيء محتاج إلى التأمل .

(**وعكسه**) أي : عكس النظري ، وهو الذي لا يحتاج إلى التأمل (**هو**) المسمىٰ عندهم بالضروري الجلي ؛ أي : بالضروري الواضح .

(**وعكسه**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**عكس**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخرِه ، وهو مضاف ، **والهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**هو**) : ضمير فصل ، حرف لا محل له من الإعراب على الأصح ، مبني على الفتح .

(**الضروريُّ**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فيِ آخره .

(**الجليْ**) : صفة لـ(الضروري) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على (الياء) المحذوفة لضرورة الروي ؛ لأن الروي على (اللام) ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من (جلا ، يجلو ، جَلاء) إذا وضح ، لٰكنه علىٰ زنة (فعيل) ، والجملة من المبتدأ والخبر : معطوفة علىٰ جملة قوله : (والنظري) علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً بيانياً .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَمَـا بِـهِ إِلَـىٰ تَصَـوُّرٍ وُصِـلْ يُـدْعَـىٰ بِقَـوْلٍ شَـارِحٍ فَلْتَبْتَهِـلْ
وَمَـا لِتَصْـدِيـقٍ بِـهِ تُـوُصِّـلاَ بِحُجَّـةٍ يُعْـرَفُ عِنْـدَ ٱلْعُقَـلاَ

وقوله : (**وما به إلىٰ تصور وصل**) فـ(ما) اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) أي : والقول الذي يوصل به ، أو شيء يوصل به إلىٰ تصور ، وجملة (وصل) علىٰ صيغة المبني للمجهول : صلة لـ(ما) أو صفة لها ، وكلٌّ من قوله : (به) ، وقوله : (إلىٰ تصور) : متعلق بـ(وصل) .

والمعنىٰ : والقول الذي وصل به إلىٰ تصور ، وذلك كقولك في حد الإنسان : حيوان ناطق ، وفي رسمه : حيوان ضاحك (**يدعىٰ**) أي : يسمىٰ عند المناطقة : (**بقول شارح**) أي : يسمىٰ بذلك ، ويسمىٰ أيضاً : معرِّفاً وتعريفاً .

و(القول) بمعنى (المقول) من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ؛ فهو مجاز مرسل علاقته التعلق ، وكذا (التعريف) بمعنى (المعرَّف به) بفتح الراء .

وإسناد الشرح إلى القول في قولهم : (شارح) : مجاز عقلي ، من إسناد الشيء إلىٰ آلته .

وكذا إسناد التعريف إليه في قولهم : (معرِّف) بكسر الراء .

وهـٰذا كله بقطع النظر عن العلَمية ، وإلا . . فلا تجوز أصلاً ؛ لأن الأعلام المنقولة من باب الحقيقة .

ووجه تسمية ذلك قولاً شارحاً : أنه في الأغلب مركب ، والقول عندهم يرادف المركب .

وأما تسميته شارحاً . . فلأنه يشرح الماهية ؛ إما بالكنه والحقيقة كما في

الحد ، وإما بالوجه والاعتبار كما في الرسم .

والمعنىٰ : والقول الذي وصل به إلىٰ تصور المعرَّف : يسمىٰ بالقول الشارح في اصطلاح المناطقة .

وقوله : (**فلتبتهل**) أي : فلتجتهد في تعلم قواعد المناطقة وقوانينهم فتكونَ من رجالهم ، كمل به البيت . انتهىٰ « قويسني » .

أو فلتجتهد في البحث عما يحتاج من ذلك ، أو فلتتأمل في ذلك .

ويحتمل علىٰ بعد : أن يكون من الابتهال المأخوذ من (بهله) أي : خلاه مع رأيه ، كما يؤخذ من « القاموس » و« المختار » .

وعليه فالمعنىٰ : فلتترك المناطقة مع رأيهم ، ولا تعترض عليهم ، بل سلم لهم ما قالوا .

وعلىٰ كل حال فهو تكملة للبيت ، فليس مقصوداً بمعناه . انتهىٰ « باجوري » .

(**وما لتصديق به توصلا**) أي : والقول الذي توصل به للتصديق ، وهو القياس في مثل قولنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث (**بحجة يعرف**) أي : يسمىٰ عند العقلاء بالحجة ؛ أي : بالدليل .

سمي حجة : لأن من تمسك به حج خصمه ؛ أي : غلبه .

وقوله : (**ما لتصديق به توصلا**) (ما) : موصولة أو موصوفة في محل الرفع مبتدأ ، خبره : جملة (يعرف) .

وكل من قوله : (به) وقوله : (لتصديق) : متعلق بـ(توصلا) .

والمعنىٰ : والقياس الذي توصل به إلىٰ تصديق النسبة ، أو شيء توصل به إلىٰ تصديق النسبة . . يسمىٰ عند العقلاء من المناطقة بحجة ؛ وذلك كقولك في

الاستدلال علىٰ أن العالم حادث : العالم متغير ، وكل متغير حادث ؛ فإنه توصل به إلى التصديق بنسبة الحدوث إلى العالم ، وإنما سمي حجة ؛ لأن من تمسك به حج خصمه وغلبه .

و(أل) في قوله : (**عند العقلا**) للعهد ، والمعهود : أرباب هـٰذا الفن .

وبهـٰذا يندفع ما قد يقال : إن العوام لا يعرفون أن الموصل إلى التصديق يسمىٰ حجة ، مع أنهم عقلاء . انتهىٰ « باجوري » .

واعلم : أن حاصل ما ذكره الناظم في هـٰذا الباب : أن العلم ينقسم إلىٰ تصور وتصديق ، وكل منهما إلىٰ ضروري وإلىٰ نظري ، فالأقسام أربعة :

فإن كان إدراك معنىً مفرد . . فهو تصور ؛ كإدراك معنىٰ زيد ، وهو الذات المسمىٰ به . وإن كان إدراك وقوع نسبة أو عدم وقوعها . . فهو تصديق ؛ كإدراك وقوع القيام في قولنا : زيد قائم ، أو عدم وقوعه في قولك : زيد ليس بقائم .

وهـٰذا معنىٰ قولنا : (إدراك مفرد . . .) البيت .

فـ(زيد قائم) اشتمل علىٰ أربع تصورات :

تصور الموضوع : وهو زيد .

وتصور المحمول : وهو قائم .

وتصور النسبة بينهما : وهو تعلق المحمول بالموضوع .

وتصور وقوعها أو عدم وقوعها .

فالتصور الرابع يسمىٰ : تصديقاً ، والثلاثة قبله شروط له ، وهـٰذا مذهب **الحكماء** .

ومذهب الإمام الرازي : أن التصديق : هو التصورات الأربعة ؛ فيكون **التصديق** بسيطاً علىٰ مذهب الحكماء ، ومركباً علىٰ مذهب الإمام .

والناظم ماشٍ علىٰ مذهب الحكماء ، وهو الراجح ، ولـٰكن بتقدير مضاف بين (إدراك) وبين (مفرد) تقديره : وإدراك معنىً مفرد يسمىٰ تصوراً .

وبين (درك) وبين (نسبة) تقديره : ودرك وقوع نسبة يسمىٰ تصديقاً .

وهـٰذا معنى البيت الأول .

ثم إنك إن أردت أن تكتب التصور والتصديق ، أو تعلُّمَهما ، أو تعليمَهما . . فالمراد بـ(الوضع) في كلامه : ما يشمل ذلك المذكور من الكتابة أو التعلم أو التعليم ؛ فقدم التصور الذي هو الأول على التصديق الذي هو الثاني ؛ لأن التصور مقدم على التصديق طبعاً ، فيقدم عليه وضعاً ؛ لأن الوضع تابع للطبع ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (وقدم الأول . . .) البيت الثاني .

ثم بين أن النظريَّ من كل من التصور والتصديق : ما احتاج للتأمل ، والضروريَّ منهما عكسُه ؛ أي : خلافُ معنى النظري : وهو ما لا يحتاج إلىٰ ذلك التأمل ، فالأقسام أربعة كما تقدم :

فمثال التصور الضروري : إدراك معنىٰ لفظ : الواحد نصف الاثنين .

ومثال التصور النظري : إدراك معنىٰ لفظ : الواحد عُشر عُشر المئة ، أو نصف سدس الاثني عشر .

ومثال التصديق الضروري : إدراك وقوع النسبة في قولنا : الواحد نصف الاثنين .

ومثال التصديق النظري : إدراك وقوع النسبة في قولنا : الواحد نصف سدس الاثني عشر ، أو نصف خُمس عشر المئة ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (والنظري ما احتاج . . .) البيت الثالث .

وبما تقرر : علم انحصار العلوم في التصورات والتصديقات ، ولكل منهما مبادٍ ومقاصد :

فمبادي التصورات : الكليات الخمس الآتية في قوله : (والكليات خمسة دون انتقاص . . .) إلخ .

ومقاصدها : القول الشارح الآتي في محله .

ومبادي التصديقات : القضايا وأحكامها ، كما ستأتي أيضاً .

ومقاصدها : القياس بأقسامه ، كما سيأتي أيضاً .

فانحصر فن المنطق في هـٰذه الأبواب الأربعة ، وأما بحث الدلالات ، ومباحث الألفاظ . . إنما ذكروها في كتب المنطق ؛ لتوقف بحث الكليات الخمس عليه ، ومن نظر إلىٰ أقسام القياس الخمسة . . عد الأبواب في المنطق ثمانية ، ومن عد معها مبحث الألفاظ مستقلاً . . كانت الأبواب عنده تسعة .

ثم إن المناطقة اصطلحوا علىٰ تسمية اللفظ المفاد به معنىً مفرد بـ(القول الشارح) ، وتقدمت علة تسميته بذلك ؛ وذلك كقولهم في تعريف الإنسان : حيوان ناطق ، للتوصل به إلىٰ معرفة معنىً مفرد ، وهو معنى الإنسان ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (وما به إلىٰ تصور وصل . . .) البيت الرابع .

واصطلحوا علىٰ تسمية المفيد للتصديق (حجةً) أي : قياساً ؛ كقولك : العالم متغير ، وكل متغير حادث ، المتوصَّل به إلى النتيجة ، وهي : العالم حادث ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (وما لتصديق به توصلا . . .) البيت الخامس .

هـٰذا حاصل معنىٰ ما ذكره الناظم في هـٰذا الباب . انتهىٰ من « الإيضاح » بتصرف وزيادة .

قال الناظم في « شرحه » : (قولنا : « والنظريْ » : نسبة إلى النظر ، والياء فيه للنسبة ، ولـٰكن سكنت لضرورة النظم .

والنظر : هو ترتيب أمور معلومة علىٰ وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم ؛ كالنتيجة .

والنظري : هو ما يحصل بالنظر والاستدلال ؛ كالعلم بأن الواحد عشر عشر المئة ، وبأن العالم حادث .

واعلم : أن الموصل إلى التصورات يدعىٰ بـ« القول الشارح » كالحد والرسم والمثال ، وسيأتي بيانه في فصل المعرِّفات إن شاء الله تعالىٰ .

والموصلَ إلى التصديقات يسمىٰ (حجة) كالقياس والاستقراء والتمثيل .

و« ما » في البيتين : موصولة ، عائدها : الضمير المجرور بالباء .

و« به » في البيت الأول : يتعلق بـ« وصل » ، وفي الثاني بـ« توصلا » وهو بضم التاء والواو وكسر الصاد المشددة ، مبني للمجهول) انتهىٰ منه .

إعراب البيتين

(**وما به إلىٰ تصور وصل**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) ، في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على السكون .

(**به**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد إلىٰ (ما) في محل الجر بـ(الباء) مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بـ(وصل) الآتي ، أو نائب فاعل له ، قدمه لضرورة النظم .

(**إلىٰ**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**تصور**) : مجرور بـ(إلىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(وصل) الآتي .

(**وصِلْ**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من

ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ (ما) ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة لـ(ما) إن قلنا : (ما) موصولة ، تقديره : والقول الذي يوصل به إلىٰ تصور كالحد والرسم ، أو صفة لـ(ما) إن قلنا : (ما) نكرة موصوفة ، تقديره : وقول موصول به إلىٰ تصور .

(**يدعىٰ بقول شارح**) : **يدعىٰ** : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بـ(الألف) ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ (ما) الموصولة ، أو (ما) الموصوفة .

(**بقول**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**قول**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يدعىٰ) لأنه فعل مضارع .

(**شارح**) : صفة لـ(قول) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ، لأنه اسم فاعل من (شرح) الثلاثي ، وجملة (يدعىٰ) من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : والقول الذي وصل به إلىٰ تصور مدعو عندهم بقول شارح ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**فلتبتهل**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن ما يوصل به إلىٰ تصور يدعىٰ بالقول الشارح ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : اجتهد في البحث عن ذلك القول الشارح ؛ لتكون من رجال هـٰذا الفن ، **واللام** : حرف جزم وأمر ، مبني على السكون ؛ لوقوعه بعد الفاء ، (**تبتهل**) : فعل مضارع مجزوم بـ(لام)

الأمر ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وما لتصديق به توصلا**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) ، في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً .

(**لتصديق**) : **اللام** : حرف جر بمعنىٰ (إلىٰ) مبني على الكسر ، (**تصديق**) : مجرور بـ(اللام) ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(توصلا) الآتي .

(**به**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بـ(الباء) مبني على الكسر ، الجار والمجرور : في محل الرفع نائب لـ(توصل) قدم عليه لضرورة النظم .

(**توصلا**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، وجملة (توصلا) من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة لـ(ما) الموصولة ، أو صفة لـ(ما) الموصوفة ، والتقدير : والقول الذي توصل به إلىٰ تصديق ، أو قول متوصل به إلىٰ تصديق .

(**بحجة**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**حجة**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يعرف) المذكور بعده .

(**يعرف**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ (ما) الموصولة ، أو (ما) الموصوفة .

(**عند العقلا**) : **عند** : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (عند) : مضاف .

(**العقلا**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي ، والظرف : متعلق بـ(يعرف) ، وجملة (يعرف) من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع ، خبر المبتدأ الذي هو (ما) الموصولة أو النكرة الموصوفة ، والتقدير : والقول الذي توصل به إلىٰ تصديق معروف بحجة ؛ أي : مسمىً بها عند العقلاء من أهل هـٰذا الفن ، والجملة الاسمية : معطوفة علىٰ جملة قوله : وما به وصل إلىٰ تصور ، علىٰ كونها مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فصل : في أنواع الدلالة ـ اللفظية ـ الوضعية

والدلالة لغةً : مصدر سماعي لـ(دل) الثلاثي ، من باب (شد) ، إذ قياس مصدر الفعل الثلاثي المتعدي : فَعْل ، بفتح الفاء وسكون العين ، كما قال ابن مالك :

فَعْـلٌ قيـاس مصـدر المعـدَّىٰ   مـن ذي ثـلاثـةٍ كـرَدَّ ردَّا

واصطلاحاً : كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر ، سواء فهم بالفعل أم لا ، والأمر الأول : دالّ ، والثاني : مدلول .

والدال ينقسم إلىٰ غير لفظ وإلىٰ لفظ :

فغير اللفظ : إما دال بالعقل ؛ كدلالة التغير على الحدوث .

أو بالعادة ؛ كدلالة المطر على النبات ، والحمرة على الخجل ؛ أي : الحياء ؛ والصفرة على الوجل ؛ أي : الخوف .

أو بالوضع ؛ كدلالة الإشارة باليد مثلاً علىٰ معنىٰ : نعم أو لا .

واللفظ أيضاً : إما دال بالعقل ؛ كدلالة اللفظ علىٰ وجود اللافظ من وراء جدار .

أو بالعادة ؛ كدلالة (أح) علىٰ وجع الصدر .

أو بالوضع ؛ كدلالة الأسد على الحيوان المفترس ، **وهـٰذه هي المعتبرة عند المناطقة** ؛ ولذا ترجم الناظم بها فقط فقال : (أنواع الدلالة ـ اللفظية ـ الوضعية) ، فخرج بـ(اللفظية) : دلالة غير اللفظ كما مر آنفاً ،

وبـ(الوضعية) : دلالة اللفظ غير الوضعية ؛ فلا يعتبر شيء من الخمسة الباقية عند المناطقة ، وقد تقدم تمثيلها آنفاً .

وعبارة البيجوري : (واعلم : أن الدلالة ستة أقسام ؛ لأنها إما وضعية ، أو عقلية ، أو عادية ، وعلىٰ كل منها الدالّ : إما لفظ أو غيره ، « اثنين في ثلاثة بستة » .

فدلالة اللفظ الوضعية : كدلالة الأسد على الحيوان المفترس .

والعقلية : كدلالة اللفظ علىٰ وجود لافظه أو حياته .

والعادية : كدلالة « أخ » ـ بفتح الهمزة وبالخاء المعجمة ـ على الوجع مطلقاً .

و« أح » ـ بضم الهمزة وفتحها وبالحاء المهملة ـ علىٰ وجع الصدر .

ودلالة غير اللفظ الوضعية : كدلالة الإشارة بالرأس إلىٰ أسفل علىٰ معنىٰ : نعم ، وإلىٰ أعلىٰ علىٰ معنىٰ : لا .

والعقلية : كدلالة تغير العالم علىٰ حدوثه .

والعادية : كدلالة الحمرة على الخجل ؛ أي : الحياء ، والصفرة على الوجل ؛ أي : الخوف .

والمناطقة إنما يبحثون عن القسم الأول من هـٰذه الأقسام ، وهو مراد الناظم وإن لم يصرح بالتقييد بـ« اللفظية » في الترجمة ؛ لأخذه من قوله : « دلالة اللفظ » في النظم ، فيكون قد حذفه في الترجمة وأثبته فيما يأتي من النظم ، كما أنه حذف في النظم قيد « الوضعية » وأثبته هناك ؛ ففي كلامه من المحسنات البديعية : النوع المسمىٰ بـ« الاحتباك » ، وهو أن يحذف من كلا الكلامين ما أثبته في الآخر .

ثم هٰذا القسم الذي ذكره الناظم لكونه من مباحث المناطقة وهو دلالة اللفظ الوضعية . . علىٰ ثلاثة أقسام ؛ لأن اللفظ :

إما أن يدل على المعنى الموضوع له ، فتكون مطابقةً .

أو علىٰ جزئه ، فتكون تضمناً .

أو علىٰ خارجه ، فتكون التزاماً) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

دِلاَلَـةُ ٱللَّفْـظِ عَلَـىٰ مَـا وَافَقَـهْ	يَـدْعُـونَهَـا دِلاَلَـةَ ٱلْمُطَـابَقَـةْ
وَجُـزْئِـهِ تَضَمُّنـاً وَمَـا لَـزِمْ	فَهْـوَ ٱلْتِـزَامٌ إِنْ بِعَقْـلٍ ٱلْتُـزِمْ

(**دلالة اللفظ**) أي : الوضعية ، أخذاً من الترجمة (**علىٰ ما**) أي : على المعنى الذي (**وافقه**) أي : وافق ذلك المعنى اللفظَ ؛ لكون ذلك اللفظ وضع له ؛ أي : لذلك المعنىٰ ، لا لأقل منه ، ولا لزائد عليه .

وقوله : (**علىٰ ما وافقه**) أي : علىٰ معنىً وافق ذلك اللفظَ ؛ فـ(ما) : نكرة موصوفة ، أو معرفة موصولة ، والضمير المستتر في (وافقه) : راجع لـ(ما) ، والبارز للفظ .

والعكس ـ أي : عود المستتر للفظ والبارز للمعنىٰ ، وإن كان صحيحاً باعتبار المعنىٰ ؛ لأن كلاً منهما موافق لصاحبه ـ : يلزم عليه جريان الصلة أو الصفة علىٰ غير ما هي له مع عدم الإبراز ، وهو ممنوع اتفاقاً عند خوف اللبس كما هنا ، وكذا عند أمن اللبس ، علىٰ ما قاله البصريون خلافاً للكوفيين .

(**يدعونها**) أي : يسمونها ؛ أي : تسمي المناطقة تلك الدلالة على المعنى الموضوع له اللفظُ (**دلالةَ المطابقة**) أي : يسمونها بذلك ؛ لمطابقة المعنىٰ للفظه أو لوضعه .

والإضافة في قوله : (دلالة المطابقة) : من إضافة المصاحب إلى المصاحب .

وسميت الدلالة على الموضوع له بتمامه دلالةَ المطابقة ؛ لمطابقة الدال للمدلول ، من قولهم : طابق النعلُ النعلَ ؛ إذا توافقا ، والدال والمدلول

متطابقان ومتوافقان ؛ بحيث لا يفهم من اللفظ زيادةٌ على المعنىٰ ، ولا يفهم من المعنىٰ أقل من اللفظ ، وذلك كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق .

(و) دلالة اللفظ علىٰ (**جزئه**) أي : علىٰ جزء المعنى الذي وافق اللفظ ؛ كدلالة الإنسان على الحيوان ، أو على الناطق فقط . . يدعونها (**تضمناً**) أي : دلالةَ تضمن ؛ لتضمن المعنىٰ لجزئه ، فالضمير راجع (لما وافقه) .

(**وجزئه**) بالجر : معطوف علىٰ (ما) المجرورة بـ(علىٰ) .

وقوله : (**تضمناً**) : معطوف علىٰ (دلالة المطابقة) المنصوبة بـ(يدعونها) ، وهو علىٰ تقدير مضاف ، والأصل : دلالةَ تضمن ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ، فانتصب انتصابه ؛ ففي كلامه العطفُ علىٰ معمولين لعاملين مختلفين ؛ لأن قوله : (جزئه) : معطوف علىٰ قوله : (ما وافقه) المعمول لـ(علىٰ) ، وقوله : (تضمناً) : معطوف علىٰ قوله : (دلالة المطابقة) المعمول لـ(يدعون) .

وهو جائز عند الأخفش والكسائي والفراء والزجاج ومن وافقهم ، نظير قولهم : في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو ، كما في كتب النحو وإن كان ممنوعاً عند الجمهور .

والإضافة في قوله : (دلالة تضمن) : من إضافة المسبب إلى السبب .

وسميت بذلك ؛ لتضمن المعنىٰ لجزئه ؛ لأن القاعدة : أن الكل يتضمن الجزء ؛ كما إذا شككت في شبح : هل هو حيوان أو لا ، فقيل لك : هو إنسان ، فهمت أنه حيوان ؛ لأنه مقصودك ، ولم تلتفت إلىٰ كونه ناطقاً ، وإن كان يقع في الذهن أولاً المعنىٰ بتمامه .

قال الملوي : (فهـٰذا مثال يظهر فيه الانتقال من معنى اللفظ إلىٰ جزئه ؛ إذ لا مانع من أن يفهم المعنىٰ إجمالاً ، ثم ينتقل الذهن إلىٰ جزئه) انتهىٰ .

(و) دلالة اللفظ علىٰ (**ما**) أي : على الشيء الذي (**لزم**) معناه الأصليَّ (**فهو**) أي : ما ذكر من الدلالة (**التزام**) أي : دلالة التزام ؛ لالتزام المعنىٰ أي : استلزامه له ؛ أي : استلزام المعنىٰ ذلك اللازم .

وقولنا : (لالتزام المعنىٰ) : علة لمحذوف لعلمه من السياق ؛ أي : وسميت الدلالة المذكورة دلالةَ التزام ؛ لالتزام المعنىٰ .

وقوله : (**وما لزم**) معطوف أيضاً علىٰ (ما) الموصولة في قوله : (ما وافقه) علىٰ كونه مجروراً ، والتقدير : دلالة اللفظ علىٰ ما وافقه مطابقة ، ودلالته علىٰ جزئه تضمناً ، ودلالته علىٰ ما لزم معناه التزاماً ؛ أي : دلالةَ التزام .

و(**الفاء**) في قوله : (فهو) : زائدة ، زيدت لضرورة النظم .

وهـٰذا ؛ أي : كونه معطوفاً علىٰ ما قبله : أولىٰ وأوضح مما أشار إليه الشيخ الملوي من أن (الفاء) واقعة في جواب (أما) المحذوفة ، والتقدير : وأما ما لزم ؛ أي : وأما دلالة اللفظ علىٰ ما لزم معناه . . فهو التزام ؛ أي : دلالة التزام ؛ لأنه يصير الكلام عليه مستأنفاً غير متعلق بما قبله ، فيفوت حسن سبك التقسيم .

و(**ما**) في قوله : (وما لزم) : واقعة علىٰ شيء ، لا علىٰ لازم ، وإلا . . لضاع قوله : (لزم) .

والإضافة في قوله : (دلالة التزام) : من إضافة المسبب إلى السبب .

وذكَّر الضمير في قوله : (فهو التزام) رعايةً للخبر . انتهىٰ « باجوري » .

مثالها : كدلالة الأربعة على الزوجية ، وهي الانقسام إلىٰ متساويين صحيحين كما في « الصبان » ، ودلالة العمىٰ على البصر .

وقول الناظم : (**إن بعقل التزم**) شرط حذف جوابه لدلالة قوله : (فهو التزام) عليه .

والمعنىٰ : أن الدلالة على اللازم تسمى التزاماً ، إن التزم ذلك اللازمُ الملزومَ في العقل ؛ أي : في الذهن ؛ بأن لزم من تصور الملزوم في الذهن تصورُ ذلك اللازم فيه ، سواء لزم مع ذلك في الخارج ؛ كالزوجية للأربع ، أو لم يلزمه في الخارج ، بل كان منافياً له فيه ؛ كالبصر للعمىٰ .

وخرج بذلك القيد : اللازمُ في الخارج فقط دون الذهن ؛ كالسواد للغراب ، فلا يسمىٰ دلالةُ لفظ الغراب على السواد دلالةَ التزام ؛ لعدم لزوم السواد له في العقل وإن لزمه في الخارج . انتهىٰ « قويسني » .

وعبارة البيجوري هنا : (وأشار الناظم بقوله : « إن بعقل التزم » إلىٰ أنه يشترط في دلالة الالتزام : أن يكون ذلك اللازم لازماً ذهنياً ، وهو المسمىٰ بـ « اللازم البين بالمعنى الأخص » في اصطلاح بعض المناطقة .

وضابطه : أن يلزم من تصور الملزوم تصورُ لازمه ، سواء كان لازماً في الذهن والخارج معاً ؛ كالزوجية للأربعة المتصورة بمفهومها المخصوص ، وهو عدد ذو زوجين .

أو في الذهن فقط ؛ كالبصر بالنسبة للعمىٰ ، فإنه يلزم من تصور العمىٰ تصورُ البصر ، فهو لازم في الذهن له ، وليس لازماً له في الخارج ، بل مناف له .

وخرج بهـٰذا الشرط : **اللازم غير البين** .

وضابطه : ألا يلزم من فهم الملزوم واللازم الجزمُ باللزوم بينهما ، بل يتوقف على الدليل ؛ كالحدوث اللازم للعالم .

وكذلك : **اللازم البين بالمعنى الأعم** .

وضابطه : أن يلزم من فهم الملزوم واللازم الجزمُ باللزوم بينهما ، سواء كان يلزم من تصور الملزوم تصورُ اللازم ؛ كالزوجية بالنسبة للأربعة .

أو لم يلزم ؛ كمغايرة الإنسان للفرس مثلاً ، فإنه لا يلزم من تصور الإنسان

تصورُ المغايرة المذكورة ، لـٰكن إذا فُهم الإنسانُ وفُهمت المغايرةُ المذكورةُ . . جُزم باللزوم بينهما .

فتحصل : أن اللازم ينقسم إلىٰ بيِّن وغير بيِّن ، والأول : ينقسم إلىٰ لازم بيِّن بالمعنى الأخص ، وإلىٰ لازم بيِّن بالمعنى الأعم .

ووجه تسميتها بذلك : أن الأول فرد من الثاني ، فهو أخص منه ، وهـٰذه إحدىٰ طريقتين في التقسيم .

ثانيتهما وهي غير منافية للأولىٰ : أن اللازم ينقسم إلىٰ لازم في الذهن والخارج معاً ؛ كالشجاعة للأسد .

وإلىٰ لازم في الذهن فقط ؛ كالبصر للعمىٰ .

وإلىٰ لازم في الخارج فقط ؛ كالسواد للغراب .

وما تقدم من اشتراط اللازم البين بالمعنى الأخص : هو الراجح .

وذهب الفخر الرازي ككثير من المتأخرين : إلىٰ أنه يكفي اللازمُ البينُ بالمعنى الأعم ، كما تقدم) انتهىٰ منه .

وعبارة الناظم في « شرحه » : (هـٰذا الفصل معقود لذكر أنواع الدلالة اللفظية الوضعية ، وهي التي يكون للوضع فيها مدخل ، وهي أنواع ثلاثة ؛ لأن اللفظ :

إما أن يدل علىٰ جميع المعنى الموضوع له ؛ فحينئذ : الدلالة دلالة المطابقة ، سميت بذلك ؛ لمطابقة الدال للمدلول .

أو يدل علىٰ جزء معناه ؛ فحينئذ : الدلالة دلالة التضمن ، سميت بذلك ؛ لدلالة اللفظ علىٰ جزء معناه .

أو يدل علىٰ لازم معناه الذهني ، سواء لزم مع ذلك في الخارج ؛ كالزوجية للأربعة ، أم لا ؛ كالعمىٰ للبصر ، سميت بدلالة الالتزام ؛ لدلالة اللفظ علىٰ لازم معناه .

فالأولىٰ : كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ؛ إذ هو موضوع لذلك المعنىٰ .

والثانية : كدلالة الإنسان على الحيوان فقط .

والثالثة : كدلالة الإنسان علىٰ قابل العلم ، وهـٰذا لازم ذهناً وخارجاً ، ولا يشترط فيه اللزوم الخارجي ؛ لحصول الفهم بدونه ؛ كدلالة العمىٰ على البصر ، وهو لازم له في الذهن لا في الخارج ؛ أي : مهما ذكر العمىٰ . . ذكر معه البصر ، وهو ؛ أي : البصر . . مناف له في الخارج .

ودلالة المطابقة : نقلية اتفاقاً .

وفي الأخيرين : أقوال ؛ ثالثها : الالتزامية : عقلية . والتضمنية : نقلية .

وأولها : هما عقليتان . وثانيها : هما نقليتان .

والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة ، دون العكس ، خلافاً للإمام الرازي .

وقولنا : (**دلالة اللفظ** . . .) البيت ؛ أي : دلالة اللفظ على المعنى الذي وافقه لكونه موضوعاً له تدعىٰ : دلالة المطابقة في اصطلاحهم .

وقولنا : (**وجزئه تضمناً**) مجرور معطوف علىٰ (ما وافقه) أي : دلالة اللفظ علىٰ جزء المعنى الموضوع له تسمىٰ : تضمناً .

وقولنا : (**وما لزم**) معطوف أيضاً علىٰ (ما وافقه) أي : ودلالة اللفظ علىٰ ما لزم معناه تسمى : التزاماً .

وقولنا : (**إن بعقل التزم**) أي : يشترط في الدلالة الالتزامية : أن يكون اللزوم ذهنياً ، سواء لزم مع ذلك في الخارج ؛ كالأربعة للزوجية .

أو عقلياً خاصةً كما في الضدين ؛ كالعمىٰ والبصر .

أما إذا كان اللزوم خارجياً فقط ؛ كالسواد للغراب . . فليس بدلالة الالتزام .

وترتيب هـٰذه الدلالات في القوة بحسب ترتيبها في الذكر والبداءة ، فالأولىٰ أقواها ، وهلم جراً . انتهىٰ منه مع زيادة وتصرف فيه .

وقوله : (هلم جراً) إن أردت بيان معناه وإعرابه . . فراجع رسالتنا « هدية أولي العلم والإنصاف » التي طبعت مع « الباكورة الجنية » انتهىٰ مؤلفه .

تمرينات في الترجمة

(**وإذا سئلت**) : كم أقسام الدلالة في كلام العرب ؟

(**فالجواب**) : **أقسامها ستة** :

الأولى : الدلالة اللفظية الوضعية .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها : كدلالة الأسد على الحيوان المفترس ، وهي المقصودة عند المناطقة ، والتي ترجم لها الناظم .

والثانية : الدلالة اللفظية العقلية .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها : كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار علىٰ وجود لافظه وحياته ، هـٰذا في العصر الأول ، لا في عصرنا هـٰذا الفاسد بالملاهي والمغنيات .

والثالثة : الدلالة اللفظية العادية .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها : كدلالة (أح) بالمهملة علىٰ وجع الصدر ، وهـٰذه الثلاثة **كلها** لفظية .

والرابعة : الدلالة غير اللفظية الوضعية .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها : كدلالة الإشارة بالرأس إلىٰ أسفل علىٰ معنىٰ : نعم ، وإلىٰ أعلىٰ علىٰ معنىٰ : لا .

والخامسة : الدلالة غير اللفظية العقلية .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها : كدلالة تغير العالم علىٰ حدوثه .

والسادسة : الدلالة غير اللفظية العادية .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : مثالها : كدلالة الحمرة على الخجل ، والصفرة على الوجل .

(س) : ما التي هي المقصودة عند المناطقة من هٰذه الستة ، وللناظم بوضع هٰذه الترجمة ؟

(ج) : المقصودة منها : هي الأولىٰ من هٰذه الستة ، وهي الدلالة اللفظية الوضعية .

(س) : كم أقسام هٰذه المقصودة هنا ؟

(ج) : **أقسامها ثلاثة : دلالة المطابقة ، ودلالة التضمن ، ودلالة الالتزام .**

(س) : ما ضابط دلالة المطابقة ؟

(ج) : هي دلالة اللفظ علىٰ جميع المعنى الموضوع له .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق .

(س) : ما ضابط دلالة التضمن ؟

(ج) : هي دلالة اللفظ علىٰ بعض معناه .

(س) : ما مثالها ؟

(ج) : كدلالة الإنسان على الحيوان فقط ، أو على الناطق فقط ، كما تقدم .

(س) : ما ضابط دلالة الالتزام ؟

(ج) : هي دلالة اللفظ علىٰ لازم معناه ؛ كدلالة الأربعة على الزوجية ، والعمىٰ على البصر .

(س) : ما ترتيب هـٰذه الثلاثة في القوة ؟

(ج) : أقواها : دلالة المطابقة ؛ ثم دلالة التضمن ، ثم دلالة الالتزام ، كما رتبها الناظم في نظمه هـٰكذا .

إعراب البيتين

(**دلالة اللفظ علىٰ ما وافقه**) : **دلالة** : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (دلالة) : مضاف .

و(**اللفظ**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**علىٰ**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) لا يتم معناه إلا بصلة وعائد ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) في محل الجر بـ(علىٰ) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، الجار والمجرور : متعلق بـ(دلالة) لأنه مصدر سماعي لـ(دلّ) الثلاثي .

(**وافقه**) : **وافق** : فعل ماض ، مبني على الفتح ، **الهاء** : ضمير متصل عائد على (اللفظ) في محل النصب على المفعولية ، مبني على الضم ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائب ، تقديره : هو ، يعود على المعنىٰ ، مبني على الفتح ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة لـ(ما) إن قلنا : (ما) موصولة ، تقديره : دلالة اللفظ على المعنى الذي وافق ذلك المعنى اللفظَ ، أو صفة لـ (ما) إن قلنا : (ما) نكرة موصوفة .

(**يدعونها دلالة المطابقة**) : **يدعون** : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، **والواو** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين ، عائد على المناطقة في محل الرفع ، فاعل ، مبني على السكون ، **والهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل النصب ، مفعول أول ، مبني على السكون .

(**دلالة**) : مفعول ثان لـ(يدعون) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (دلالة) : مضاف .

(**المطابقة**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل الرفع خبر المبتدأ ، ولٰكنه خبر سببي ، تقديره : دلالة اللفظ علىٰ ما وافقه داعون إياها دلالة المطابقة ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وجزئه تضمناً**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (جزء) : معطوف علىٰ (ما) الموصولة في قوله : (علىٰ ما وافقه) علىٰ كونه مجروراً بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (جزء) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر .

(**تضمناً**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (دلالة المطابقة) علىٰ كونه مفعولاً

ثانياً لـ(يدعون) والتقدير : ودلالة اللفظ علىٰ جزء معناه يدعونها تضمناً ، ولـٰكنه علىٰ حذف مضاف كما مر ؛ أي : يدعون تلك الدلالة دلالة تضمن .

(**وما لزم**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) ، لا يتم معناه إلا بصلة وعائد في محل الجر ، معطوف علىٰ (ما) الموصولة في قوله : (ما وافقه) علىٰ كونه مجروراً بـ(علىٰ) .

(**لزم**) : فعل ماض ، مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ما) ، ومفعول (لزم) : محذوف ، تقديره : علىٰ ما لزم معناه .

(**فهو التزام**) : **الفاء** : زائدة ، زيدت لضرورة النظم ، (**هو**) : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على الفتح .

(**التزام**) : خبره مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب ، معطوفة علىٰ (دلالة المطابقة) علىٰ كونه مفعولاً ثانياً لـ(يدعون) والتقدير : ودلالة اللفظ علىٰ ما لزم معناه يدعونها دلالة التزام .

(**إن بعقل التزم**) : **إن** : حرف ربط ووصل ، مجرد عن معنى الشرط ، يجزم فعلاً واحداً ، مبني على السكون .

(**بعقل**) : **الباء** : حرف جر بمعنىٰ (في) مبني على الكسر ، (**عقل**) بمعنىٰ : ذهن : مجرور بـ(الباء) ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(التزم) المذكور بعده .

(**التزم**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه يعود على (اللازم) ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الجزم بـ(إن)

الرابطة ، وجملة (إن) الرابطة : جملة تقييدية لا محل لها من الإعراب .

والمعنىٰ : ودلالة اللفظ علىٰ ما لزم معناه يدعونها دلالة التزام ، إن لزم ذلك اللازم معناه في العقل والذهن ، لا في الخارج فقط .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فصل : في مباحث الألفاظ

أي : المسائل التي يبحث فيها عن الألفاظ ؛ من حيث الإفراد والتركيب وما يلائمهما ؛ كالكلية والجزئية .

فـ(المباحث) بمعنى : المسائل المذكورة ؛ لأنها جمع (مبحث) بمعنىٰ : مكان البحث ، وهو في الأصل : التفتيش عن باطن الشيء حساً ، ثم استعمل عرفاً في بيان الشيء والكشف عنه .

وقولهم : (مبحث كذا) بمعنىٰ : مكان بيانه والكشف عنه ، وذلك المكان : كناية عن المسائل التي يبحث فيها عنه .

واعلم : أن المنطقي لا بحث له إلا عن المعاني ، لـٰكن لما كانت المعاني مفتقرة في فهمها إلى الألفاظ . . عقد المنطقيون لها باباً ، وقسموا المستعمل منها إلى المركب والمفرد ، **كما قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :**

مُسْتَعْمَلُ ٱلأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ   إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ
فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَىٰ   جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلاَ

(**مستعمل الألفاظ**) أي : المستعمل من الألفاظ العربية ، فخرج بالمستعمل : المهمل ؛ كديز ، فلا ينقسم إلىٰ ذلك ؛ لأنه لا معنىٰ له ، حتىٰ يقالُ فيه : المركب : ما يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ، والمفرد : ما لا يدل جزؤه . . . إلخ .

والإضافة علىٰ معنىٰ (من) البيانية ؛ أي : المستعمل منها باعتبار دلالته التركيبية والإفرادية ، لا باعتبار إعرابه وبنائه ؛ لأنه من مباحث النحاة ، ولا باعتبار أصالة حروفه وزيادتها ؛ لأنه من مباحث الصرفيين ، ولا باعتبار كونه بليغاً أو غيره ؛ لأنه من مباحث أهل المعاني ، ولا باعتبار الحقيقة والمجاز ؛ لأنه من مباحث أهل البيان. . . إلىٰ غير ذلك (**حيث يوجد**) أي : في أي مكان وتركيب وجد فيه اللفظ المستعمل وينطق به. . فهو قسمان : إما مركب. . . إلخ ؛ فهي حيثية إطلاق .

(**إما مركب**) كزيد قائم ، (**وإما مفرد**) كزيد .

ودخل تحت الـ(مركب) : المركبُ الإضافيُّ ؛ كغلام زيد ، والتقييديُّ ؛ كحيوان ناطق ، والإسناديُّ ؛ كزيد قائم ، وتحت الـ(مفرد) : الاسمُ والفعلُ والحرفُ . انتهىٰ « باجوري » .

و(**الفاء**) في قوله : (**فأول**) : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن مستعمل الألفاظ قسمان : مركب ومفرد ، وأردت بيان حد كل منهما. . فأقول لك : أول منهما. . . إلخ .

وسوغ الابتداء بالنكرة : وقوعُه في معرض التفصيل ومقامه ، وبحث في هاذه العلة ؛ بأن قوله : (فأولٌ. . .) إلخ ليس مفصَّلاً ، وإنما هو بيان للمفصل إليه ، فهو لم يقع في معرض التفصيل ، والذي وقع في معرض التفصيل إنما هو قوله : (مستعمل الألفاظ) ، وأجيب عنه : بأن المراد بوقوعه في معرض التفصيل وقوعُه في مقام التفصيل وإن لم يقع مفصلاً نفسُه ، بل وقع عنواناً لأحد أقسام المفصل ، علىٰ أنه يمكن أن يراد بالتفصيل التبيين ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ .

* * *

فإن قيل : كان المناسب للناظم تقديم تعريف المفرد علىٰ تعريف المركب ؛ لأن المفرد جزء والمركب كل ، والجزء سابق على الكل .

أجيب : بأن تعريف المركب بالإيجاب ، وتعريف المفرد بالسلب ، والإيجاب أشرف من السلب ، وأيضاً : لا يتصور سلب شيء إلا بعد تعقله .

وبعضهم قدم تعريف المفرد علىٰ تعريف المركب ؛ نظراً لسبق العدم على الوجود ، والنِّكات لا تتزاحم . انتهىٰ « باجوري » .

أي : فالأول الذي هو المركب : هو (**ما**) أي : اللفظ الذي (**دل جزؤه**) أو لفظ دل جزؤه . . . إلخ ، فـ(ما) موصولة أو موصوفة .

وخرج بقوله : (ما دل جزؤه) : ما ليس كذلك ؛ بأن لم يكن له جزء أصلاً ؛ كـ(باء) الجر و(لامه) ، أو له جزء لـٰكن لا يدل ؛ كزيد .

واعترض على الناظم : بأن هـٰذا التعريف غير مانع ؛ لشموله نحو : عبد الله ، والحيوان الناطق ، وحجة الإسلام عَلَماً ، مع قصد الواضع في الأخير أن المسمىٰ : حُجة في الدين .

وأجيب : بأن المراد : ما دل جزؤه دلالةً مقصودةً بالأصالة ، ولا كذلك الدلالة فيما ذكر ؛ لأنها فيما عدا الأخيرَ غيرُ مقصودة ، وفي الأخير غير مقصودة بالأصالة ، بل بالتبع .

وأجاب الشيخ الملوي : بأن ما عدا الأخيرَ لا يدل جزؤه حال العلمية ، فهو خارج بقوله : (دل جزؤه) ، وأما ما يتوهم من دلالته . . فإنما هو قبل العلمية .

واختار : أن الأخير مركب لا مفرد ، فلا يصح إخراجه ؛ لوجوب إدخاله حينئذ .

واختار بعض المحققين : أنه مفرد باعتبار قصد الواضع المعنى العَلَمي ، ومركب باعتبار قصده المعنى التركيبي ، فليتأمل .

والحاصل : أنه خرج بقوله : (ما دل جزؤه) ـ وذلك كـ : رامي الحجارة ، فإن الرامي يدل علىٰ ذاتِ مَن له الرمي ، والحجارةَ علىٰ جسم معين ـ : ما لا جزء له ؛ كـ(باء) الجر و(لامه) و(كافه) ، و : ما له جزء لا يدل ؛ كزيد وعبد الله وتأبط شراً والحيوان الناطق أعلاماً ، وما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة . . فإنما كان ذلك قبل جعلها أعلاماً ، أما بعده . . فصارت أجزاؤها كـ(زاي) زيد ، لا تدل علىٰ شيء ، ودلالتها السابقة صارت نسياً منسياً ، فالدالُّ بعدها على الذات : مجموع العلم .

وقولنا : (أعلاماً) : راجع للثلاثة قبله ، ما عدا زيداً ؛ فإن حاله غير مختلف بالعلمية وبدونها .

وقوله : (**علىٰ جزُء معناه**) بضم الزاي لغة فيه ، كما قرىء به في السبع ، في قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزُءٗا ﴾ .

متعلق بـ(دلّ) ، فهو تتميم وتكملة للتعريف ، فلا يخرج به شيء .

وقوله : (**بعكس**) الجار والمجرور : حال من (المركَّب) أي : حالة كون المركب متلبساً بعكس (**ما**) أي : بعكس المفرد الذي (**تلا**) المركبَ في الذكر ؛ أي : تبعه ، فالمفرد : ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ بأن لم يكن له جزء ؛ كـ(باء) الجر ، أو له جزء لا يدل علىٰ معنىً ؛ كالأعلام المتقدمة آنفاً . انتهىٰ « قويسني » .

وعبارة البيجوري : (قوله : « بعكس ما تلا » يعني : أن المركب ملتبس بعكس ما تلاه ؛ أي : بعكس المفرد الذي ، أو بعكس مفرد تلاه في الذكر .

والضمير المستتر في « تلا » : يرجع لـ« ما » ، والضمير المقدر المنصوب : يرجع لـ« المركب » ، هـٰذا هو الأقرب الموافق لما هو الواقع من تبعية المفرد للمركب .

وأما ما يصرح به كلام الناظم في « شرحه » من أن الضمير المستتر يرجع للمركب ، والضمير المقدر المنصوب يرجع للمفرد . . فهو مبحوث فيه ؛ بأن الذي تلا إنما هو المفرد لا المركب ، وبأنه لو كان كذلك . . لوجب إبراز الضمير ؛ لجريان الصلة أو الصفة علىٰ غير ما هي له ، مع خوف اللبس .

وأجيب : بأنه أراد بالتلو الاتصالَ مجازاً مرسلاً لعلاقة اللزوم ، وبأن اللبس هنا غير مضرٍّ ؛ لصحة اتصاف كل من المفرد والمركب بالتلو بهـٰذا المعنىٰ .

لـٰكن قد يعكر علىٰ صدر الجواب : أن الناظم نفسه فسر « تلا » بـ« تبع » ، إلا أن يقال : أراد بـ« تبع » : اتصل .

ولا يخفىٰ أن المراد بـ« العكس » هنا : معناه اللغوي ، الذي هو الخلاف ، وإنما كان المركب ملتبساً بعكس ما تلاه ، الذي هو المفرد ؛ لأنهم قد عرفوا المفرد : بأنه ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ، وقد عرف هو ؛ أي : الناظمُ المركبَ : بأنه ما دل جزؤه علىٰ جزء معناه ، ولا ريب أنه عكس ذلك .

* * *

لا يقال : يرد علىٰ تعريف المفرد بما ذكر : أن « الزاي » من زيد قائم مثلاً لا تدل علىٰ جزء معناه ، فيلزم أن يكون زيد قائم مفرداً .

لأنا نقول : أن المراد بالجزء في قولنا : « ما لا يدل . . . » إلخ : الجزءُ القريب ، ولا كذلك « الزاي » من زيد قائم مثلاً ، فإنها جزء بعيد ؛ لأنها إنما كانت جزءاً بواسطة أنها جزء من زيد ، وهو جزء من ذلك ، والقاعدة : أن جزء جزء الشيء : جزء لذلك الشيء .

هـٰذا ؛ ومن نكَّر الجزء بأن قال : لا يدل جزء منه . . . إلخ . . لا يرد عليه ذلك ؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم ، فيخرج نحو المركب المذكور ؛ لأن بعض أجزائه يدل ، فليتأمل) انتهىٰ منه .

(**مستعمل الألفاظ حيث يوجد**) أي : في أي تركيب وجد فيه . . فهو قسمان : إما مركب . . . إلخ .

(**مستعمل**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الألفاظ**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**حيث**) : ظرف مكان مضمن معنى الشرط ، ولٰكن لا تجزم لعدم اتصال (ما) الزائدة بها ، في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنى الشرط ، أو شبهاً افتقارياً لافتقارها إلى الجملة التي تضاف إليها ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضماً ؛ تشبيهاً لها بأسماء الغايات .

(**يوجد**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ مستعمل الألفاظ ، والجملة الفعلية : في محل الجر مضاف إليه لـ(حيث) ، والظرف : متعلق بالجواب المحذوف المعلوم من السياق ، تقديره : فهو قسمان ، وجملة (حيث) من فعل شرطها وجوابها : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : مستعمل الألفاظ قسمان في أي مكان وجد فيه ، أو مخبر عنه بكونه قسمين ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**إما مركب وإما مفرد**) : **إما** : حرف تفصيل ، مبني على السكون .

(**مركب**) : بدل من (قسمان) المقدر في جواب (حيث) بدلَ بعض من

كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**وإما**) : **الواو** : عاطفة (إما) علىٰ (إما) الأولىٰ ، مبنية على الفتح ، (**إما**) الثانية : عاطفة ما بعدها ؛ أعني : لفظ (**مفرد**) علىٰ (مركب) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**فأولٌ ما دل جزؤه**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن مستعمل الألفاظ قسمان مركب ومفرد ، وأردت بيان حد كل منهما . . فأقول لك : (**أولٌ**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعُها في معرض التفصيل ، وإنما نون ؛ لأنه منصرف ، لعدم وصفيته أو لضرورة النظم .

(**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، مبني على السكون .

(**دل**) : فعل ماض ، مبني على الفتح .

(**جزؤه**) : **جزؤ** فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (جزؤ) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، والجملة الفعلية : صلة لـ(ما) إن قلنا : (ما) : موصولة ، تقديره : فأولٌ اللفظ الذي دل جزؤه علىٰ جزء معناه ، أو صفة لـ(ما) إن قلنا : (ما) : نكرة موصوفة ، تقديره : فأولٌ لفظ دالٌّ جزؤه علىٰ جزء معناه ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**علىٰ جزُء معناه**) : **علىٰ** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**جزء**) : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (جزء) : مضاف .

(**معنا**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (معنا) : مضاف ، **الهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**بعكس ما تلا**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**عكس**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من خبر المبتدأ ، تقديره : فأولٌ ما دل جزؤه حالة كونه ملتبساً بعكس المفرد الذي تلاه في الذكر في تعريفه ، (عكس) : مضاف .

(**ما**) : اسم موصول ، أو نكرة موصوفة ، واقعة على المفرد في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**تلا**) : فعل ماض ، مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بـ(الألف) ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ما) الواقعة على المفرد ، ومفعوله : محذوف ، تقديره : تلاه ، الهاء : ضمير متصل عائد على المركب في محل النصب ، مفعول (تلا) مبني على الضم ، وجملة (تلا) من الفعل والفاعل : صلة لـ(ما) الموصولة ، تقديرها : حالة كونه ملتبساً بعكس المفرد الذي تلاه ، أو صفة لـ(ما) الموصوفة ، تقديرها : حالة كونه ملتبساً بعكس مفرد تال هو ؛ أي : ذلك المفردُ إياه ؛ أي : المركب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَهْوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ أَعْنِي ٱلْمُفْرَدَا	كُلِّـيٌّ أَوْ جُـزْئِـيٌّ حَيْـثُ وُجِـدَا
فَمُفْهِـمُ ٱشْتِـرَاكٍ ٱلْكُلِّـيُّ	كَـأَسَـدٍ وَعَكْسُـهُ ٱلْجُـزْئِـيُّ
وَأَوَّلاً لِلـذَّاتِ إِنْ فِيهَـا ٱنْـدَرَجْ	فَـٱنْسُبْـهُ أَوْ لِعَـارِضٍ إِذَا خَـرَجْ

(**وهو**) أي : اللفظ الذي تلا المركب مشتمل (**علىٰ قسمين أعني**) وأقصد بمصدوق الضمير ومرجعه (**المفردا**) بألف الإطلاق .

وقوله : (**علىٰ قسمين**) ظاهره : أن التقسيم إلى القسمين المذكورين جار في المفرد الشامل للفعل والحرف ، وليس كذلك ، فيخص المقسَّمُ بالاسم .

وعن السنوسي : أن الفعل كلي أبداً؛ لوقوعه محمولاً ، ولا يحمل إلا الكلي .

وظاهره : أن المركب لا ينقسم إلىٰ هـٰذين القسمين ؛ حيث خص التقسيم إليهما بالمفرد ، وليس كذلك ، بل ينقسم المركب إليهما كالمفرد .

فالمركب الكلي : كحيوان ناطق ، والجزئي : كرأس زيد بجعل الإضافة للعهد ، ولهـٰذا قال بعضهم : تخصيص المفرد بالذكر ليس للاحتراز عن المركب ؛ بل لأن الكلام هنا توطئة للكليات الخمس ، وهي مفردات ، وهـٰذا إنما هو باعتبار كلية المعنىٰ وجزئيته ؛ لأنه هو الذي يتصف بالكلية والجزئية حقيقة .

وأما وصف اللفظ بهما . . فهو مجاز ، من وصف الدال بما للمدلول ، كما أن التركيب والإفراد وصفان للفظ حقيقة .

وأما وصف المعنىٰ بهما . . فهو مجاز ، من وصف المدلول بما للدال ، فتأمل .

قوله : (**أعني المفردا**) هـٰذا المقام ليس للعناية ؛ لأنه لا يؤتىٰ بها إلا إذا كان هناك خفاء ، وما هنا ليس كذلك ؛ لأن رجوع الضمير (لما تلا) الذي هو المفرد . . معلوم من قاعدة : أن الضمير يرجع لأقرب مذكور . كذا يؤخذ من كلام بعض المحققين .

وقد يقال : لما كان قد يتوهم أن الضمير عائد إلى المركب لأنه هو المحدث عنه في قوله : (فأول . . .) إلخ . . أتى الناظم بالعناية ؛ لما في المقام من الخفاء بهـٰذا الاعتبار .

قوله : (**كلي أو جزئي**) بالجر فيهما علىٰ أنهما بدلان من (قسمين) ، وبإسقاط همزة (أو) بعد نقل حركتها للساكن قبلها الذي هو التنوين ، وبحذف تنوين (جزئي) لضرورة الوزن .

والكلي : نسبة للكل الذي هو الجزئي .

والجزئي : نسبة للجزء الذي هو الكلي .

وذلك لأن القاعدة : أن كل كلي : جزء من جزئيِّه ، وكل جزئي : كل لكليِّه ؛ لأن حقيقة الجزئي : مركبة من الكلي ومن التشخص ، فالجزئي : كل للكلي ، والكلي : جزء للجزئي .

مثلاً : حقيقة (زيد) : مركبة من الإنسان والتشخص ؛ فالإنسان كلي وهو جزء من جزئيِّه كزيد ، وزيد جزئي وهو كل لكليِّه ، فليتأمل .

(**حيث وجدا**) أي : في أي تركيب وجد فيه المفرد . . فهي حيثية إطلاق كما مر آنفاً في نظيره ، والألف فيه للإطلاق .

(**فمفهم اشتراك الكلي**) **الفاء** : للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر ، و(**مفهم اشتراك**) : خبر مقدم ، و(**الكلي**) : مبتدأ مؤخر ويجوز العكس ، لـٰكن الأول أولىٰ ؛ لأن (الكلي) : هو المعرَّف ، و(مفهم اشتراك) : هو

التعريف ، واللائق حمل التعريف على المعرَّف ، لا العكس ، ومثل ذلك يجري في قوله : (**وعكسه الجزئي**) .

والمعنىٰ : إذا عرفت انقسام المفرد إلىٰ كلي وجزئي ، وأردت بيان حد كل منهما . . فأقول لك : الكلي هو مفهم اشتراك ؛ أي : فالكلي : ما أفهم اشتراكاً بين أفراده بمجرد تعقله ، وذلك كأسد وإنسان وحيوان ، وأقول لك : (**وعكسه الجزئي**) أي : وأقول لك : الجزئي عكسه ؛ أي : عكس الكلي ؛ أي : خلافه ، فهو ما لا يفهم الاشتراك بين أفراده ؛ كزيد ، فإنه موضوع لمعنىً مشخص لا يتناول غيره .

ولا يضر عروض الاشتراك اللفظي عند تعدد وضعه لأشخاص ؛ لأنه باعتبار كلِّ وضع لا يدل إلا علىٰ معين مشخص .

والمراد بالاشتراك : **الاشتراك المعنوي** ، وضابطه : أن يتحد اللفظ والوضع والمعنىٰ ، وتتعدد الأفراد المشتركة في ذلك المعنىٰ .

لا **الاشتراك اللفظي** ، وضابطه : أن يتحد اللفظ ، ويتعدد الوضع والمعنىٰ .

وقوله : (**وأولاً**) أي : من قسمي المفرد ، وهما الكلي والجزئي ، وذلك الأول هو الكلي ، وهو مفعول لمحذوف يفسره : (**انسبه**) الآتي ، فهو من باب الاشتغال ؛ أي : انسب أولاً وهو الكلي (**للذات**) أي : للماهية (**إن فيها اندرج**) أي : إن اندرج ودخل ذلك الأول الذي هو الكلي فيها ؛ أي : في الذات والماهية ؛ بأن كان ذلك الأول الكلي جزءاً لها جنساً ؛ كالحيوان للإنسان ، أو فصلاً ؛ كالناطق له ؛ بأن تقول له : كلي ذاتي (**أو**) انسب ذلك الكلي الأول (**لعارض إذا خرج**) ذلك الكلي عن الذات ، فلم يكن جزءاً لها ، بل كان خاصاً ؛ كالضاحك للإنسان ، أو كان عرضاً عاماً ؛ كالماشي له ؛ أي : فانسب ذلك الكلي الخارج عن الذات لعارض ؛ بأن تقول : كلي عرضي .

فعلم : أن ما كان جزء الماهية ، جنساً كان أو فصلاً . . فهو كلي ذاتي .

وما كان خارجاً عنها ، خاصة كان أو عرضاً عاماً . . فهو كلي عرضي .

وقضية ذلك : خروج النوع ؛ كالإنسان عن الذاتي والعرضي ، فيكون واسطة بينهما ، **وهو أحد أقوال ثلاثة** .

والقول الثاني : أن النوع ذاتي ، وفسر الذاتي بما ليس خارجاً عن الماهية ؛ بأن كان جزأها أو تمامها .

والقول الثالث : أن النوع عرضي ، وفسر العرضي بما ليس داخلاً فيها ؛ بأن كان تمامها أو خارجاً عنها . انتهىٰ « قويسني » .

واعلم : أن مراده بالأول : الكلي في قوله : (كلي أو جزئي) .

يعني : أن الكلي إن كان داخلاً في الذات والماهية ؛ بأن يكون جزءاً من المعنى المدلول للفظ . . يقال له : كلي ذاتي ؛ كالحيوان الناطق بالنسبة إلىٰ ماهية الإنسان .

وإن كان ذلك الكلي خارجاً عن الذات والماهية ؛ بأن لم يكن كذلك . . يسمىٰ : كلياً عرضياً ؛ كالماشي والضاحك بالنسبة له .

وإن كان ذلك الكلي عبارة عن الماهية ؛ كإنسان . . فهو ذاتي ؛ بناءً علىٰ أن الذاتي ما ليس بعرضي .

والكلي الذاتي : إما أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين غيرها ، أو مختصاً بها ؛ فالأول : يسمىٰ جنساً ؛ كالحيوان بالنسبة للإنسان ، والثاني : يسمىٰ فصلاً ؛ كالناطق بالنسبة له .

والكلي العرضي : إما أن يكون مشتركاً أو مختصاً ؛ فإن كان مشتركاً بين الماهية وغيرها . . يسمىٰ : عرضاً عاماً ؛ كالماشي بالنسبة للإنسان ، وإن كان

خاصاً بها . . يسمىٰ : خاصة ؛ كالضاحك بالنسبة له .

والكلي الذي هو عبارة عن نفس الماهية ؛ كالإنسان ، فإنه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق . . يسمىٰ : نوعاً .

فهـٰذه الكليات التي هي مبادىء التصورات ، المشار إليها بقوله : (والكليات . . .) .

ثم إن أولها وهو الجنس : ثلاثة أقسام ؛ قريب ، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان ، وبعيد ؛ كالجسم بالنسبة له ، ومتوسط ؛ كالنامي بالنسبة له .

وهو المشار إليه بقوله : (وأول . . .) البيت . انتهىٰ من « الإيضاح » .

تمرينات في هـٰذه الأبيات

(س) : كم أقسام اللفظ ؟

(ج) : هو قسمان : مهمل ؛ كديز وأسماء حروف الهجاء ، ومستعمل ؛ كزيد ، ولا عبرة بالمهمل ، ولذلك تركه الناظم .

(س) : كم أقسام اللفظ المستعمل ؟

(ج) : هو قسمان : مركب ومفرد .

(س) : ما حد المركب ؟

(ج) : المركب : هو ما دل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ كزيد قائم .

(س) : ما حد المفرد ؟

(ج) : المفرد : ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ كزيد وقام وهل .

والكلام على المركب سيأتي في أبواب المعرفات والقضايا والأقيسة ، والمقصود هنا في هـٰذا الفصل : المفرد .

(س) : كم أقسام المفرد ؟

(ج) : المفرد قسمان : جزئي وكلي .

(س) : ما حد الجزئي ؟

(ج) : الجزئي : هو ما يمنع نفسُ تصور معناه من وقوع الشركة فيه ؛ كزيد ، فإن ذاته يستحيل جعلها لغيره .

(س) : ما حد الكلي ؟

(ج) : الكلي : ما لا يمنع نفسُ تصور معناه من وقوع الشركة فيه ؛ كالأسد والإنسان .

(س) : كم أقسام الكلي ؟

(ج) : الكلي : قسمان ؛ ذاتي وعرضي .

(س) : ما حد الذاتي ؟

(ج) : الذاتي : هو ما له دخل في الماهية ؛ كالحيوان بالنسبة للإنسان .

(س) : ما حد العرضي ؟

(ج) : العرضي : هو ما لا دخل له في الماهية ؛ كالماشي والضاحك بالنسبة للإنسان .

فالله سبحانه وتعالىٰ منزه عن الجزئي والكلي ، والجزئية والكلية ، والجزء والكل ، تعالى الله عن صفات الحوادث وعما تقوله قدماء الفلاسفة والمناطقة علواً كبيراً ، ليس كمثله شيء ذاتاً وصفاتٍ وأفعالاً ، وهو السميع البصير العالي المتعالي ، وعلىٰ هـٰذه العقيدة السنية السلفية نرجو الموت إن شاء الله تعالىٰ .

(**وهو علىٰ قسمين أعني المفردا**) : **الواو** : استئنافية ، (**هو**) : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، عائد على (المفرد) كما فسره الناظم ، في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على الفتح .

(**علىٰ**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**قسمين**) : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره (الياء) نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من المثنى ، الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، **والنون** : عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : وهو كائن علىٰ قسمين ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**أعني**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على (الياء) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بـ(الياء) ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المتكلم ، تقديره : أنا .

(**المفردا**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، وجملة : (أعني) : جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب .

(**كلي**) : بالجر : بدل من (قسمين) ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل ، مبني على السكون .

(**جزئي**) : معطوف علىٰ (كلي) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**حيث وجدا**) : **حيث** : ظرف مكان مضمن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً .

(**وجدا**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (المفرد) ، والجملة الفعلية : في محل الجر ، مضاف إليه لـ(حيث) علىٰ كونها فعل شرط لها ، والظرف : متعلق بالجواب المحذوف جوازاً لعلمه من السياق ، تقديره : أي تركيب وجد فيه . . فهو علىٰ قسمين ، وجملة (حيث) من فعل شرطها وجوابها : جملة إطلاقية لا محل لها من الإعراب .

(**فمفهم اشتراك الكلي**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن المفرد علىٰ قسمين ، وأردت بيان حد كل منهما . . فأقول لك : مفهم اشتراك الكلي ، (**مفهم**) : خبر مقدم ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (مفهم) : مضاف .

(**اشتراك**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**الكلي**) : مبتدأ مؤخر ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ويجوز فيه العكس ، ولـٰكن هـٰذا الوجه أولىٰ منه لما تقدم في الحل ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**كأسد**) : **الكاف** : حرف جر وتمثيل ، مبني على الفتح ، (**أسد**) :

مجرور بالكاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك كائن كأسد ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً أو جملة معترضة لا محل لها من الإعراب .

(**وعكسه الجزئي**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**عكس**) : خبر مقدم ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (عكس) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**الجزئي**) : مبتدأ مؤخر ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ويجوز فيه العكس أيضاً ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فمفهم اشتراك الكلي) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة .

(**وأولاً للذات**) : **الواو** بمعنى (الفاء) التي للإفصاح ، بدليل إثباتها في المفسر الآتي ، ولو قال : (فأولاً) . . لكان أوضح ، مبنية على الفتح ، (**أولاً**) : مفعول لفعل محذوف وجوباً يفسره (انسبه) الآتي ، تقديره : فانسب أولاً من القسمين وهو الكلي للذات ، فقل له : كلي ذاتي .

(الفاء) : للإفصاح مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ضابط كل من الكلي والجزئي ، وأردت بيان أقسام الكلي بالنسبة إلىٰ ذاتي وعرضي . . فأقول لك : انسب أولاً . . . إلخ ، (انسب) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود إلى المخاطب .

(أولاً) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**للذات**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الذات**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(انسب) المقدر ، والجملة المقدرة : في محل النصب ، مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**إن فيها اندرج**) : **إن** : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، مبني على السكون .

(**فيها**) : **في** : حرف جر ، مبني على السكون ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة ، عائد على (الذات) في محل الجر بـ(في) مبني على السكون ، الجار والمجرور : متعلق بـ(اندرج) المذكور بعده .

(**اندرج**) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (الأول) أي : إن اندرج ودخل ذلك الأول في الذات والماهية .

وجواب (إن) الشرطية : محذوف جوازاً لعلمه من السياق ، تقديره : إن اندرج ذلك الأول في الذات . . فانسبه إلى الذات ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين الجملة المقدرة والجملة المفسرة ، التي هي قوله : (**فانسبه**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، (**انسب**) : فعل أمر ، مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، **والهاء** : ضمير متصل عائد علىٰ (أولاً) في محل النصب مفعول به ، مبني على الضم ، والجملة من الفعل والفاعل : جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب .

(**أو لعارض**) : **أو** : حرف عطف وتفصيل ، مبني على السكون .

(**لعارض**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**عارض**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : معطوف على الجار والمجرور في قوله : (للذات) علىٰ كونه متعلقاً بـ(انسب) المقدر ، والتقدير : وانسب أولاً للذات إن اندرج فيها ، أو انسب لعارض إذا خَرج منها ذلك الأول .

(**إذا**) : ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبني على السكون .

(**خرج**) : فعل ماض ، مبني على الفتح المقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (الأول الكلي) تقديره : إذا خرج ذلك الأول عن الذات ولم يدخل فيها ، والجملة الفعلية : في محل الخفض بإضافة (إذا) إليها علىٰ كونها فعل شرط لها ، والظرف : متعلق بالجواب المحذوف ، تقديره : إذا خرج ذلك الأول عن الذات والماهية . . فانسبه لعارض ، وجملة (إذا) : جملة تقييدية لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَٱلْكُلِّيَـاتُ خَمْسَـةٌ دُونَ ٱنْتِقَـاصْ   جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصْ
وَأَوَّلٌ ثَـلاَثَـةٌ بِـلاَ شَطَـطْ   جِنْسٌ قَـرِيـبٌ أَوْ بَعِيـدٌ أَوْ وَسَـطْ

(**والكليَات**) بتخفيف الياء لضرورة الوزن جمع : كلي (**خمسة دون انتقاص**) أي : من غير نقص عن هـٰذه الخمسة ؛ أي : ولا زيادة عليها ؛ ففي كلام المصنف : اكتفاء ، علىٰ حد قوله تعالىٰ : ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ أي : والبرد .

ووجه انحصار الكليات في الخمسة : أن الكلي ؛ إما جزء من الماهية وهو الجنس والفصل ، وإما تمامها ، وإما خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام .

أولها : (**جنس**) وهو كلي مقول علىٰ كثيرين مختلفين في الحقائق ، واقع في جواب : ما هو .

وذلك : كالحيوان ، فإنه يقال على الإنسان والفرس والحمار مثلاً .

ويصدق عليها في جواب قول القائل : ما الإنسان والفرس والحمار ؟ فيقال في الجواب : حيوان .

وإن شئت . . قلت في تعريف الجنس : هو جزء الماهية الصادق عليها وعلىٰ غيرها . فخرج بقولنا : (مختلفي الحقائق) : النوع ؛ لأنه مقول علىٰ كثيرين متفقين في الحقائق ؛ كالإنسان .

وخرج بقولنا : (في جواب ما هو) : الفصل ؛ كالناطق ، و : الخاصة ؛ كالضاحك ، و : العرض العام ؛ كالماشي والنامي .

فالأولان : إنما يقالان في جواب : أي شيء هو .

والثالث : لا يقال في الجواب أصلاً ؛ لأنه ليس ماهيةً لما هو عرض له حتىٰ يقال في جواب ما هو ؛ ولا مميزاً له حتىٰ يقال في جواب أي شيء هو . انتهىٰ « إيساغوجي » .

(و) ثانيها : (**فصل**) وهو جزء الماهية الصادق عليها ، الواقع في جواب : أيُّ شيء هو ، المميزُ لها عن غيرها ؛ كالناطق بالنسبة للإنسان .

فخرج بقولنا : (جزء الماهية) : النوع والخاصة مطلقاً ، قريبين كانا أم لا ، والعرض العام كذلك .

وقولنا : (الصادق عليها) : مخرج للجزء المادي ؛ كالسقف للبيت .

و : (في جواب : أيُّ) : مخرج للجنس .

مثاله : أي : مثال الفصل بالنسبة للإنسان : الناطقُ ؛ لأنه إذا سئل عن الإنسان بـ(أيُّ شيء هو في ذاته ؟) . . كان (الناطق) جواباً عنه ؛ لأنه يميزه عما يشاركه في الجنس .

وهو ـ أي : الفصل ـ قسمان : **قريب** ، وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب ؛ كالناطق للإنسان .

وبعيد : وهو ما يميز الشيء عن جنسه البعيد ؛ كالحساس للإنسان . انتهىٰ « باجوري » .

وثالثها : (**عرض**) **عام** ، وهو الكلي الخارج عن الماهية ، الصادق عليها وعلىٰ غيرها ؛ كالماشي بالنسبة للإنسان ، ولا يقع العرض العام في الجواب .

وقولنا : (الكلي) : جنس .

و : (الخارج عن الماهية) : مخرج للجنس والفصل والنوع .

وقولنا : (الصادق . . .) إلىٰ آخره : مخرج للخاصة .

ورابعها : (**نوع**) وهو كلي مقول علىٰ كثيرين متفقي الحقائق ؛ كالإنسان والفرس والبقر مثلاً للحيوان .

(و) خامسها : (**خاص**) أي : خاصة ، حذف التاء لضرورة النظم : وهو الكلي الخارج عن الماهية ، الخاص بها ؛ كالضاحك للإنسان .

(**وأول**) هـٰذه الكليات الخمس وهو الجنس : (**ثلاثة**) أقسام (**بلا شطط**) أي : بلا زيادة عليها .

أحدها : (**جنس قريب**) : وهو ما لا جنس تحته ، بل تحته الأنواع ؛ كالحيوان، فإنه لا جنس تحته، وإنما تحته الأنواع ؛ كالإنسان والفرس وغيرهما .

وقوله : (**أو**) بمعنى (الواو) أي :

وثانيها : جنس (**بعيد**) : وهو ما لا جنس فوقه ، وتحته الأجناس ، ويسمى : الجنس العالي ؛ كالجوهر .

وترك الجنس المنفرد ؛ لأنه لم يظفر له بمثال ، ومثل له بعضهم بـ(العقل) بناءً علىٰ جنسيته للإدراكات .

و(**أو**) بمعنى (الواو) أي :

وثالثها : جنس (**وسط**) أي : متوسط ، وهو ما فوقه جنس ، وتحته جنس ؛ كالجسم ، فإن فوقه الجوهر ، وتحته الحيوان .

تمرينات

(س) : ما معنى الكليات ؟

(ج) : هي الأمور الموصلة إلى التصورات .

(س) : ما معنى التصورات ؟

(ج) : هو إدراك المفردات ، وهي ضد التصديقات التي هي إدراك النسب وقوعاً أو لا وقوع .

(س) : كم أقسام الكليات ؟

(ج) : **أقسام الكليات خمسة** باستقراء العقل ، لا زائد عليها ؛ فالحصر عقلي .

(س) : ما الأول منها ؟

(ج) : **الأول منها : الجنس** .

(س) : ما حد الجنس ؟

(ج) : **حد الجنس** : ما صدق في جواب (ما هو) علىٰ كثيرين مختلفين في الحقائق .

فإذا قيل مثلاً : الإنسان ما هو ؟ . . صح أن يقال في جوابه : حيوان .

وإذا قيل : الفرس ما هو ؟ . . صح الجواب : بأنه حيوان . . . إلىٰ غير ذلك .

فالحيوان : كلي ، جنس وقع في جواب سؤال : ما الإنسان ، ما الفرس . . . إلىٰ غير ذلك .

وخرج بقولنا : (في جواب) بقطع النظر عن الإضافة إلىٰ (ما) العرض العام ؛ لأنه لا يقع في الجواب المصطلح عليه عند المناطقة ، وإن وقع في الجواب عن السؤال بـ(كيف) كأن يقال : كيف زيد ؟ فيقال : صحيح مثلاً .

ومع النظر إلى الإضافة إلىٰ (ما) : الفصل والخاصة ؛ لأن كلاً منهما لا يقع في جواب (ما) ، وإنما يقع في جواب : أي شيء ، كما يعلم مما سيأتي .

وبقولنا : (علىٰ كثيرين) : الحد ؛ لأنه لا يصدق في جواب (ما هو) علىٰ

كثيرين ، بل يصدق في جواب (ما هو) علىٰ واحد فقط ؛ كأن يقال : الإنسان ما هو ؟ فيقال : حيوان ناطق .

وبقولنا : (مختلفين بالحقيقة) : النوع ، فإنه وإن صدق في جواب (ما هو) علىٰ كثيرين ، لٰكن متفقين بالحقيقة ، كما سيأتي .

وأما الجزئي . . فلا حاجة لإخراجه ؛ لما علمت من أن (ما) : واقعة علىٰ كلي ، بواسطة أن الكلام ليس إلا في الكليات ، فافهم .

(**وإذا سئلت**) : كم أقسام الجنس ؟

(**الجواب**) : أقسامه بقطع النظر عن الجنس المنفرد ثلاثة ؛ لعدم الظفر بمثاله ، وإلا . . فمع النظر إليه أقسامه أربعة ، ومثل بعضهم للجنس المنفرد بـ(العقل) بناءً علىٰ جنسيته :

الأول : **الجنس القريب** : وهو ما لا جنس تحته ، وفوقه الأجناس ؛ كالحيوان .

والثاني : **المتوسط** : وهو ما فوقه جنس ، وتحته جنس ؛ كالجسم .

والثالث : **البعيد** : وهو ما لا جنس فوقه ، وتحته أجناس ؛ كالجوهر ، وهو : ما لا يقبل القسمة طولاً ولا عرضاً ؛ كالنقطة .

(س) : لم قدم الناظم البعيد على الوسط ، مع أن المعتبر في ترتيب الأجناس التصاعد ؟

(ج) : قدمه ؛ لأنه المتيسر له في النظم ؛ أي : قدمه لضرورة النظم . انتهىٰ « باجوري » .

(س) : لم قدم الجنس على الخاصة والعرض العام ، بل وعلىٰ سائر الكليات ؟

(ج) : قدمه على الخاصة والعرض العام ؛ لأنهما خارجان عن الماهية ، والجنس جزء لها ، فاستحق التقديم عليهما .

وقدمه على الفصل ؛ لاحتياجنا في معرفة الفصل القريب والبعيد إلى الجنس .

وقدمه على النوع أيضاً ؛ لتوقف معرفة قسم من النوع ، وهو النوع الإضافي على الجنس . انتهىٰ من « التذهيب » للخبيصي .

(س) : ما الثاني من الكليات ؟

(ج) : **الثاني منها : الفصل** .

(س) : ما حد الفصل ؟

(ج) : **الفصل** : هو ما صدق في جواب : أيُّ شيء هو في ذاته ؛ كالناطق ، فإنه يصدق في جواب ذلك .

فإذا قيل : مميز الإنسان : أيُّ شيء هو في ذاته ؛ أي : حال كونه مندرجاً في ذاته . . صلح لأن يحمل في جواب ذلك علىٰ ما ذكر في السؤال ؛ بأن يقال : ناطق .

وهـٰذا على القول بأن الناطق لا يقال إلا على الإنسان .

وأما علىٰ ما قاله بعضهم من أنه يقال على الملائكة والجن . . فليس الناطق فصلاً للإنسان بالنسبة للملائكة والجن .

و(ما) في قولنا : (ما صدق في جواب : أي شيء هو) : واقعة على الكل الشامل لجميع الكليات ، فهي جنس .

وخرج بقولنا : (في جواب) بقطع النظر عن الإضافة لـ(أيُّ) : العرض العام .

ومع النظر لها : الجنس والنوع ؛ لأن كلاًّ منهما لا يقع في جواب (أيُّ) ، وإنما يقع في جواب (ما) .

وبقولنا : (في ذاته) : الخاصة ؛ لأنها لا تصدق في جواب : أي شيء هو في ذاته ، بل في جواب : أي شيء هو في عرضه .

وأما الجزئي . . فلا حاجة لإخراجه ؛ لما علمت من أن (ما) : واقعة علىٰ كُلِّيٍّ ، بقرينة أن الكلام ليس إلا في الكليات .

(س) : كم أقسام الفصل ؟

(ج) : هو نوعان : **قريب وبعيد** :

فالقريب : ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه القريب ؛ كالناطق ، فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في جنسه القريب ، وهو الحيوان من الفرس والحمار ونحو ذلك .

والبعيد : ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد ؛ كالحساس بالنسبة للإنسان ، فإنه يميزه عما يشاركه في جنسه البعيد كالجسم من الحجر والشجر ونحو ذلك .

(س) : يلزم علىٰ ذلك كون الجنس غيرِ العالي فصلاً ؛ لأنه يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد ؛ كالحيوان بالنسبة للإنسان ، فإنه يميزه عما يشاركه في الجنس البعيد كالجسم من الحجر والشجر ونحو ذلك ؟

(ج) : إن الحيوان إذا وقع في جواب : أيُّ شيء هو ؛ كما إذا قيل : مميز الإنسان : أيُّ شيء هو في ذاته ؟ فقلت : حيوان . . كان فصلاً .

وإذا وقع في جواب : ما هو ؛ كما إذا قيل : الإنسان والفرس ما هو ؟ فقلت : حيوان . . كان جنساً ؛ فهو فصل باعتبار ، وجنس باعتبار آخر ، فليتأمل .

(س) : ما الثالث من الكليات ؟

(ج) : **الثالث منها : العرض العام** .

(س) : ما حد العرض العام ؟

(ج) : **العرض العام** : هو ما خرج عن الماهية ، وصدق عليها وعلىٰ غيرها ؛ كالمتحرك بالنسبة للإنسان ، فإنه خرج عن ماهيته ، ويصدق عليها وعلىٰ غيرها ؛ كأن يقال : الإنسان متحرك ، الفرس متحرك .

و(ما) : واقعة على الكلي الشامل لجميع الكليات ، فهي جنس .

وخرج بقولنا : (خرج عن الماهية) : الجنس والفصل والنوع ؛ فإنها ليست خارجة عنها ، بل الأولان جزآن منها ؛ والثالث تمامها .

وبقولنا : (وصدق عليها . . .) إلخ : الخاصة ؛ فإنها وإن خرجت عن الماهية تصدق عليها فقط .

(س) : كم أنواع العرض ؟

(ج) : **العرض نوعان** :

الأول : لازم ؛ كالمتنفس بالقوة .

والثاني : مفارق ؛ كالمتنفس بالفعل . انتهىٰ « باجوري » .

والمراد بقولهم : (بالقوة) : إمكان حصول الشيء مع عدمه أو وجوده ؛ فهي أعم مطلقاً من الفعل . انتهىٰ « صبان » .

(س) : ما الرابع من الكليات ؟

(ج) : **الرابع منها : النوع** .

(س) : ما حد النوع ؟

(ج) : **النوع** : هو ما صدق في جواب (ما هو) علىٰ كثيرين متفقين بالحقائق ؛ كالإنسان ، فإنه يصدق في جواب (ما هو) علىٰ كثيرين . . . إلخ .

فإذا قيل : زيد وعمرو ما هو ؟ . . صلح لأن يحمل في جواب ذلك علىٰ ما ذكر في السؤال ، بل لو قيل : زيد ما هو ؟ . . صلح لذلك ، فيقال : إنسان ؛ لأن المراد بصدقه هنا علىٰ كثيرين : حمله عليها وإن لم تجمع في السؤال ، بخلاف صدق الجنس علىٰ كثيرين فيما مر ، فإنه لا بد من جمعها في ذلك .

و(ما) : واقعة على الكلي الشامل لجميع الكليات ، فهي جنس .

وخرج بقولنا : (في جواب) بقطع النظر عن الإضافة لـ(ما) : العرض العام ، لما تقدم ، وبالنظر لها ؛ أي : للإضافة : الفصل والخاصة ؛ فإن كلاًّ منهما يصدق في جواب : أي شيء هو .

وبقولنا : (علىٰ كثيرين) : الحد ، لما مر .

وبالتقييد بـ : (المتفقين بالحقيقة) : الجنس ؛ فإنه يصدق في جواب (ما هو) على المختلفين بالحقيقة .

(س) : كم أنواع النوع ؟

(ج) : **النوع قسمان** :

حقيقي : وهو المعرف بما ذكر ؛ يعني : كلي مقول علىٰ كثيرين متفقين في الحقائق .

وإضافي : وهو ما صدق في جواب (ما هو) علىٰ كثيرين ، وقد اندرج تحت جنس .

وبينه وبين الحقيقي عموم وخصوص من وجه ؛ فيجتمعان في نحو : الإنسان ، وينفرد الإضافي في نحو : الحيوان ، والحقيقي في نحو : النقطة ؛

لعدم اندراجها تحت جنس ، وإلا . . لزم تركبها ، والفرض أنها بسيطة .

(س) : كم مراتب النوع الإضافي ؟

(ج) : **هي ثلاثة** :

الأول : **النوع العالي** : وهو ما لا نوع فوقه ، وتحته الأنواع ؛ كالجسم .

والثاني : **النوع السافل** : وهو ما لا نوع تحته ، وفوقه الأنواع ؛ كالإنسان .

والثالث : **النوع المتوسط** : وهو ما فوقه نوع ، وتحتهِ نوع ؛ كالحيوان .

وبقي نوع رابع : **وهو النوع المنفرد** : وهو ما لا نوع فوقه ، ولا نوع تحته ، ويمثل له بـ(العقل) بناءً علىٰ نوعيته . انتهىٰ « باجوري » .

(س) : ما الخامس من الكليات ؟

(ج) : **الخامس منها** : **الخاصة** .

(س) : ما حد الخاصة ؟

(ج) : **حدها** : ما صدق في جواب : أي شيء هو في عَرَضه ؛ كالضاحك، فإنه يصدق في جواب ذلك .

فإذا قيل : مميز الإنسان : أي شيء هو في عرضه ؛ أي : حال كونه مندرجاً في عرضه . . صلح لأن يحمل في جواب ذلك علىٰ ما ذكر في السؤال ؛ بأن يقال : ضاحك .

و(ما) : واقعة على الكلي الشامل لجميع الكليات ، فهي جنس .

وخرج بقولنا : (في جواب) بقطع النظر عن الإضافة لـ(أيٍّ) : العرض العام ، لما مر ، ومع النظر لها : الجنس والنوع ، لما تقدم .

وبقولنا : (في عرضه) : الفصل ؛ لأنه يصدق في جواب : أي شيء هو في ذاته ، كما علمت .

(**س**) : إلىٰ كم تنقسم الخاصة ؟

(**ج**) : تنقسم الخاصة إلىٰ نوعين :

ملازمة ؛ كالضاحك بالقوة .

ومفارقة ؛ كالضاحك بالفعل .

وجعل الضاحك من خواص الإنسان : مبني علىٰ ما ذهب إليه الحكماء ؛ من أن طبع الملائكة والجن لا يقتضي الضحك كما أنه لا يقتضي البكاء ، ووقوع ذلك منهم كما ورد في بعض الآثار : اتفاقي ليس باقتضاء الطبع .

وبهـٰذا يجاب عما حُكي : من أن النسناس يضحك إذا رأىٰ أو سمع ما يتعجب منه .

وأما علىٰ ما ذهب إليه بعضهم : من أن طبع الملائكة والجن يقتضي الضحك . . فليس الضاحك من خواص الإنسان بالنسبة إليهما . انتهىٰ « باجوري » .

إعراب البيتين

(**والكليات خمسة دون انتقاص**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**الكليات**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**خمسة**) : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**دون**) : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (دون) : مضاف .

(**انتقاص**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والظرف : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (خمسة) تقديره : حالة كونها موصوفةً بغير انتقاص ؛ أي : تامةً غير ناقصة .

(**جنس**) : بدل من (خمسة) بدل بعض من كل أو بدل تفصيل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ولم يذكر الرابط بين البدل والمبدل منه ؛ استغناءً عنه بذكر جميع المبدل منه .

(**وفصل**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**فصل**) : معطوف علىٰ (جنس) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**عرض**) : معطوف علىٰ (جنس) بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**نوع**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (جنس) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**وخاصْ**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**خاص**) : معطوف علىٰ (جنس) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على التاء المحذوفة لترخيم الشعر ؛ لأن أصله : خاصة ، ثم حذفت منه التاء للترخيم ، ثم سكنت الصاد لضرورة الروي ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه يصلح للنداء لو نزل منزلة العاقل ، فيكون داخلاً في قول ابن مالك :

ولاضطرار رخموا دون نِدا ... ما للندا يصلح نحو أحمدا

(**وأول**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**أول**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التقسيم ، وإنما أعرب ؛ لحذف المضاف إليه ونية لفظه ، لأنه في نية : وأولُها .

(**ثلاثة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ،

والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**بلا شطط**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**لا**) : اسم بمعنىٰ (غير) ، ولـٰكن نقل إعرابها إلىٰ ما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف ، مبني على السكون .

(**شطط**) : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (ثلاثة) تقديره : حالة كون تلك الثلاثة كائنة بغير شطط ولا زيادة .

(**جنس**) : بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، واستغنىٰ عن الرابط باستيفاء العدد .

(**قريب**) : صفة لـ(جنس) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل ، ولـٰكنه علىٰ زنة (فعيل) لأنه من (قرُب) المضموم .

(**أو**) : حرف بمعنى (الواو) مبنية على السكون .

(**بعيد**) : معطوف علىٰ (قريب) علىٰ كونه صفة لـ(جنس) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل ، ولـٰكنه علىٰ زنة (فعيل) لأنه من (بعُد) المضموم .

(**أو**) : حرف عطف ، مبني على السكون .

(**وسطْ**) : معطوف علىٰ (قريب) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ،

تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وهو مشتق ؛ لأنه مصدر بمعنى (اسم الفاعل) يقال : وَسَطَ بين الشيئين وَسْطاً وسِطَةً ، من باب : وعد يعد وَعْداً وعِدَةً ، فهو بمعنىٰ : متوسط بين البعيد والقريب .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فصل : في نسبة الألفاظ للمعاني

أي : نسبة معنىٰ لفظ إلىٰ معنىٰ لفظ آخر ، ونسبة لفظ إلىٰ لفظ آخر ، ليدخل فيه الترادف . انتهىٰ « قويسني » .

واعلم : أن النسب الخمس الآتية أربعة أقسام :

لأن ثنتين منها : بين معنى اللفظ وأفراده ، وهما : **التواطؤ** ، **والتشاكك** .

وواحدة : بين اللفظ ومعناه ، وهي : **الاشتراك** .

وواحدة : بين اللفظ ولفظ آخر ، وهي : **الترادف** .

وواحدة : بين معنىٰ لفظ ومعنىٰ لفظ آخر ، وهي : **التباين** .

وما يقع من الحكم بالتباين بين الألفاظ . . فهو بالنظر إلىٰ معانيها ، لا إليها نفسِها .

إذا علمت ذلك . . علمت أن في الترجمة قصوراً ؛ لأنها لا تفي إلا بنسبتين .

وبقي على الناظم : **التساوي** ، وهو : الاتحاد ما صدقاً ، والاختلاف مفهوماً ؛ كما في : الكاتب بالقوة ، والضاحك بالقوة .

والعموم والخصوص الوجهي ، وهو : اجتماع شيئين في مادة ، وانفراد كل منهما في أخرىٰ ؛ كما في الإنسان والأبيض .

والعموم والخصوص المطلق ، وهو : اجتماع شيئين في مادة ، وانفراد أحدهما فقط في أخرىٰ ؛ كما في : الإنسان والحيوان .

ويمكن إدراج هاتين النسبتين في التباين ؛ بأن يراد به ما يشمل التباين

الجزئي ، بل والتي قبلهما في الترادف ؛ بأن يراد به الاتحاد ما صدقاً ، سواء كان مع اتحاد المفهوم أو اختلافه . انتهىٰ « صبان » .

فهٰذه ثلاثة ، إذا وضعتها على الخمسة التي ذكرها الناظم . . تكون الجملة ثمانية أقسام .

وَنِسْبَــةُ ٱلأَلْفَــاظِ لِلْمَعَــانِــي	خَمْسَــةُ أَقْسَــامٍ بِــلاَ نُقْصَــانِ
تَــوَاطُــؤٌ تَشَــاكُــكٌ تَخَــالُــفُ	وَٱلِاشْتِــرَاكُ عَكْسُــهُ ٱلتَّــرَادُفُ

(**ونسبة الألفاظ للمعاني**) أي : مع المعاني ، علىٰ أن (اللام) بمعنىٰ : (مع) .

والمراد بـ(المعنىٰ) : ما يُعنىٰ ؛ أي : يقصد من اللفظ ، فيشمل الأفراد .

ومتعلِّق النسبة محذوف ؛ أي : لبعضها ؛ ففي الكلام حذف ؛ أي : ونسبة الألفاظ والمعاني بعضِها لبعض (**خمسة أقسام بلا نقصان**) .

واعلم : أن ما ذكره الناظم من النسب الخمسة :

منها : ما هو معتبر بين معنى اللفظ وأفراده، وذلك هو : **التواطؤ والتشاكك**.

ومنها : ما هو معتبر بين معنىٰ لفظ ومعنىٰ لفظ آخر ، وذلك هو : **التباين** .

وما يقع من الحكم بالتباين بين الألفاظ . . فهو بالنظر لمعانيها .

ومنها : ما هو معتبر بين اللفظ ومعناه ، وذلك هو : **الاشتراك** .

ومنها : ما هو معتبر بين لفظ ولفظ آخر ، وذلك هو : **الترادف** .

وظاهر قول الناظم : (ونسبة الألفاظ للمعاني) : لا يفي إلا بالذي بين اللفظ ومعناه ، وهو : الاشتراك .

وإذا كان كذلك . . فكيف يخبر عنه بقوله : (خمسة أقسام) ؟

وأجاب بعضهم : بأن في كلام الناظم اكتفاءً ، والتقدير : ونسبة الألفاظ للمعاني وللألفاظ ، ونسبة المعاني للمعاني وللأفراد .

وجعل الشيخ الملوي (اللامَ) في قوله : (للمعاني) بمعنىٰ : (مع) .

وجعل المراد من (المعاني) ما يشمل الأفراد .

وعليه ، فيصير كلام الناظم هـٰكذا : ونسبة الألفاظ مع نسبة المعاني ، ولا شك أن هـٰذا يصدق بنسبة الألفاظ للمعاني وللألفاظ ، ونسبة المعاني للمعاني ؛ إما حقيقة أو بمعنى الأفراد ، فليتأمل . انتهىٰ « باجوري » .

قوله : (**خمسة أقسام بلا نقصان**) أي : وبلا زيادة .

وذلك أن اللفظ : إما كلي أو جزئي ، والأول : إن كان معناه واحداً ؛ فإن كان مستوياً في أفراده . . فالنسبة بينه وبين أفراده : (**تواطؤ**) أي : توافق ، وهـٰذا هو **القسم الأول** من الأقسام الخمسة .

كالإنسان ؛ فإن معناه ـ أعني : الحيوان الناطق ـ لا يختلف في أفراده .

ويسمىٰ ذلك المعنىٰ : متواطئاً ؛ لتواطؤ أفراده ؛ أي : توافقها فيه ؛ فإن أفراد الإنسان كلها متوافقة في معناه ؛ من الحيوانية والناطقية ، غيرُ متفاوتة فيه ، فإن الاختلاف بينها واقع بعوارض خارجية ؛ كالبياض والسواد والطول والقصر .

ويسمى اللفظ فيه : متواطئاً ، كمعناه .

فإن كان معناه ؛ أي : معنى اللفظ الكلي مختلفاً في أفراده ؛ كالنور ؛ فإن معناه في الشمس أقوىٰ منه في القمر ، وكالبياض ؛ فإن معناه في العاج أقوىٰ منه في الثوب . . فالنسبة بينه وبين أفراده : (**تشاكك**) ، وهـٰذا هو **القسم الثاني** من الأقسام الخمسة .

ويقال للمعنىٰ : مشكِّك ؛ لأن الناظر إذا نظر في الأفراد باعتبار أصل المعنىٰ . . ظنه متواطئاً ؛ أي : متوافقاً ، وإذا نظر فيها باعتبار التفاوت . . ظنه مشتركاً ، فحصل له التشكك .

فيسمى اللفظ في هٰذا القسم الثاني : مشكِّكاً ، كمعناه .

وإذا نظر بين معنى اللفظ وبين معنىً لفظ آخر ؛ فإن لم يصدق أحدهما علىٰ شيء مما صدق عليه الآخر . . فالنسبة بينهما : (تخالف) أي : تباين ؛ كالإنسان والفرس ، ويسمىٰ معناهما : متباينين كلفظيهما ، وهٰذا هو **القسم الثالث** من الأقسام الخمسة .

(و) اللفظ المفرد إن تعدد معناه ؛ كعين ، للباصرة ، والجارية ، والجاسوس ، وكمِخْفَد بوزن مِنْبَر ، لطرف الثوب ، وللقَدْح الذي يكال به . . فالنسبة بينه وبين ما له من المعاني : (**الاشتراك**) لاشتراك المعنيين في اللفظ الواحد ، وهٰذا هو **القسم الرابع** من الأقسام الخمسة .

وإن تعدد اللفظ واتحد المعنىٰ ؛ كالإنسان والبشر . . فالنسبة بين اللفظين : (**الترادف**) كما قال الناظم : (**عكسه**) أي : وعكس الاشتراك ؛ وهو تعدد اللفظ مع اتحاد المعنى : (الترادف) لترادف اللفظين على المعنى الواحد ، وهٰذا هو **القسم الخامس** من الأقسام الخمسة .

واعلم : أن بعض هٰذه النسب يختص بالكلي ، وهو : التواطؤ والتشاكك كما هو ظاهر ، وأما الباقي . . فهو غير مختص به ، بل يكون في الجزئي أيضاً ، ومثال التباين فيه : زيد ، وواشق اسمَ كلب .

ومثال الاشتراك : زيد اسماً لابن عمرو ، وزيد اسماً لابن بكر .

ومثال الترادف : زيد وأبو عبد الله .

وبهٰذا التحقيق يعلم رد ما قيل : من أن الجزئي من قبيل المتباين ، فافهم .

قوله : (**خمسة أقسام**) بقي عليه ثلاثة أخر كما مر ؛ وهي : التساوي ، والعموم والخصوص من وجه ، والعموم والخصوص المطلق ؛ فتكون النسب ثمانية ، كما مر آنفاً .

تمرينات

(س) : ما معنى النسبة ؟

(ج) : النسبة ، بضم النون وكسرها مع سكون السين فيهما : وهي **لغة** : المناسبة والمماثلة والمشابهة بين شيئين مطلقاً ، حسية كانت أو معنويةً .

واصطلاحاً : المماثلة بين الألفاظ والمعاني ، أو بين اللفظين ، أو بين المعنيين .

(س) : كم جملة أقسام النسبة التي يبحث عنها عند المناطقة ؟

(ج) : **أقسامها عندهم ثمانية** ، ذكر الناظم منها خمسةً وترك ثلاثة :

الأول منها : **التواطؤ** .

(س) : ما معناه ؟

(ج) : معناه استواء الأفراد الكثيرة في معنى اللفظ الواحد بلا تفاوت بينها في معناه . مثاله : كالإنسان ؛ فإن معناه الذي هو الحيوانية والناطقية لا يختلف في أفراده ، فالسلطان والزبال : مستويان في الحيوانية والناطقية ، التي هي معنى الإنسان .

(س) : لم سمي ذلك الاستواء تواطؤاً ؟

(ج) : سمي بذلك ؛ لتواطؤ وتوافق أفراده في إطلاق معناه عليها بلا تفاوت بينها في معناه .

والثاني منها : التشاكك .

(س) : ما معناه ؟

(ج) : معناه : استواء الأفراد الكثيرة في معنى اللفظ الواحد مع تفاوت بينها فيه قوةً وضعفاً .

مثاله : كالنور ؛ فإنه أقوىٰ في الشمس منه في غيرها من النجوم والقمر والمصابيح .

(س) : لم سمي بذلك ؟

(ج) : سمي بذلك ؛ لأنه يدخل الشكَّ على الناظر فيه ؛ لأنه إن نظر إلىٰ جهة الاشتراط . . خيل له هـٰذا النظرُ : أنه متواطىء ؛ لتواطؤ أفراده فيه ، وإن نظر إلىٰ جهة الاختلاف والتفاوت . . خيل له هـٰذا النظرُ : أنه مشترك .

فالنظر فيه يشكك الناظر : هل هو متواطىء أو مشترك ؟ كذا في « شرح القطب على الرسالة الشمسية » .

والثالث منها : التخالف .

(س) : ما معناه ؟

(ج) : هو : تباين معنى اللفظين وتخالفه .

كـ : معنى الإنسان ومعنى الفرس ؛ فإن معنى الإنسان : حيوان ناطق ، ومعنى الفرس : حيوان صهيل .

(س) : لم سمي بذلك ؟

(ج) : سمي بذلك ؛ لتباين معناهما كتباين لفظيهما .

والرابع منها : الاشتراك .

(س) : ما معناه ؟

(ج) : هو : اتحاد اللفظ وتعدد المعنىٰ .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله : كلفظ (العين) فإنه يطلق على : الباصرة ، وعلى : الجارية من الماء ، وعلى : الذهب ، وعلىٰ : ذات الشي ، وعلىٰ : خيار الشيء ، وعلىٰ : حرف الهجاء المخصوص ، وعلى : الشمس ، وعلىٰ غير ذلك ، كما يعلم من « القاموس » وغيره .

والخامس منها : الترادف .

(س) : ما معناه ؟

(ج) : معناه : تعدد اللفظ مع اتحاد المعنىٰ .

مثاله : كالإنسان والبشر ؛ فإن معنىٰ كل منهما حيوان ناطق .

(س) : لم سمي بذلك ؟

(ج) : سمي بذلك ؛ لتوارد وترادف وتعاقب اللفظين على المعنى الواحد .

وهٰذه الخمسة : هي التي اقتصر عليها الناظم ، ونكمل عليها ما ترك منها ، وهي الثلاثة التي ذكرناها سابقاً علىٰ سبيل العد المذكور ، فنقول : **والسادس منها : التساوي** .

(س) : ما ضابطه ؟

(ج) : ضابطه : أن يتحد اللفظان ما صدقاً ويختلفا مفهوماً .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله : كالضاحك والكاتب .

والسابع منها : العموم والخصوص من وجه .

(س) : ما ضابطه ؟

(ج) : ضابطه : أن يجتمع اللفظان في مادة ، وينفرد كل منهما في مادة أخرىٰ .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله : كالإنسان والأبيض .

والثامن منها : العموم والخصوص المطلق .

(س) : ما ضابطه ؟

(ج) : ضابطه : أن يجتمع اللفظان في مادة، وينفرد أحدهما في مادة أخرىٰ .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله : كالإنسان والحيوان .

وهٰذه الأقسام تقع كلها في الكلي والجزئي ، إلا التواطؤ والتشاكك ، فإنهما مختصان بالكلي ، والباقي منها ستة ؛ فإذا ضربنا الاثنين اللذين هما الكلي والجزئي في ستة . . كان الحاصل اثنتي عشرة صورة .

فإذا وضعنا عليها التواطؤ والتشاكك . . كانت الجملة أربعَ عشرةَ صورة .

أما مثال التباين في الجزئي . . زيد ، وواشق اسمَ كلب .

ومثال الاشتراك في الجزئي . . زيد اسماً لابن عمرو ، وزيد اسماً لابن بكر .

ومثال الترادف فيه . . زيد وأبو عبد الله .

إعراب البيتين

(**ونسبة الألفاظ للمعاني**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**نسبة**) : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (نسبة) : مضاف .

(**الألفاظ**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**للمعاني**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**المعاني**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور : متعلق بـ(نسبة) لأنه مصدر لـ(نسب) الثلاثي ، ولـٰكنه سماعي .

(**خمسة**) : خبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**أقسام**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**بلا نقصان**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**لا**) : اسم بمعنىٰ (غير) في محل الجر بـ(الباء) ولـٰكنه نقل إعرابها إلىٰ ما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف ، مبني على السكون .

(**نقصان**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (الخمسة) تقديره : حالة كون تلك الخمسة واقعة تامة بغير نقصان ولا زيادة عليها ، والله أعلم .

(**تواطؤ**) : بدل من (خمسة) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**تشاكك**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (تواطؤ) علىٰ كونه بدلاً من (خمسة) والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**تخالف**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (تواطؤ) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**والاشتراك**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**الاشتراك**) : معطوف علىٰ (تواطؤ) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**عكسه**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (تواطؤ) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (عكس) : مضاف ، **والهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**الترادف**) : بدل من (عكسه) بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

واعلم : أن المتبادر إلى الوهم في إعراب (عكسه الترادف) : أن يكون مبتدأ وخبراً ، وهو لا يناسب إعراب قوله : (تواطؤ . . .) إلخ بدلاً من (خمسة) كما في نظائره .

فالأحسن : أن يجعل قوله : (عكسه) معطوفاً علىٰ ما قبله علىٰ حذف العاطف ، وقوله : (الترادف) بدلاً أو عطف بيان .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَٱللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ ... وَأَوَّلٌ ثَلاَثَةٌ سَتُذْكَرُ
أَمْرٌ مَعَ ٱسْتِعْلاَ وَعَكْسُهُ دُعَا ... وَفِي ٱلتَّسَاوِي فَٱلْتِمَاسٌ وَقَعَا

(**واللفظ**) المعهود ؛ لأن (أل) فيه للعهد الذكري ، وهو المستعمل ؛ لسبقه في أول الترجمة السابقة .

(**إما طلب**) وهو : ما دل على الطلب النفسي ؛ أي : بذاته ، فعلاً كان أو تركاً ؛ نحو : اضرب ، ولا تقم .

(**أو خبر**) وهو : ما احتمل الصدق والكذب ؛ كزيد قائم ، وقام زيد .

أو تنبيه وهو : ما دل علىٰ تمنٍّ أو ترج أو نحو ذلك .

ولا يرد على الأول قولُك لمن معه ماء : أنا عطشان ، ونحوه ؛ لأن دلالته على الطلب ليست بذاته ، بل بقرينة المقام ؛ فالأقسام ثلاثة ، وتَرَكَ الناظم الثالث ، كما في « البيجوري » .

(**وأول**) من الأقسام الثلاثة ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل .

(**ثلاثة**) خبر المبتدأ ، ولا يخفىٰ أن الأول في كلامه هو الطلب ، وهو يشمل : طلب الفعل ؛ كـ : اضرب ، وطلب الترك ؛ كـ : لا تضرب .

وظاهر سياق الناظم : أن هـٰذا التقسيم جارٍ في كل منهما ، لـٰكن قد يمنع من ذلك قوله : (أمر مع استعلا) لأنه لا يظهر إلا في طلب الفعل ؛ إذ طلب الترك لا يسمىٰ أمراً ، إلا أن يقال : إنه مبني علىٰ أن طلب الترك طلب فعل الضد . انتهىٰ « بيجوري » .

وقوله : (**ستذكر**) في البيت التالي : جملة فعلية ، صفة لـ(ثلاثة) .

والمعنىٰ : وأولٌ من القسمين المذكورين وهو الطلب : منقسم إلىٰ **ثلاثة أقسام** مذكورة قريباً في البيت التالي لهٰذا البيت .

الأول منها : (**أمر**) وهو : ما دل علىٰ طلب الفعل بذاته ؛ كـ : اضرب .

(**مع استعلا**) قصره للضرورة ؛ أي : مصحوب بطلب العلو ، إن قلنا : إن السين والتاء للطلب ؛ أي : أمر مقرون بإظهار الآمر العلو والارتفاع على المأمور .

أو أمر مقرون بعلو الطالب على المطلوب منه ، إن قلنا : إنهما زائدتان .

وعلى الأول : يكون الناظم قد جرىٰ على القول باشتراط العلو في نفس الأمر مع قصد إظهاره ، ويحتمل : أن يكون جارياً على القول باشتراط إظهار العلو وإن لم يكن عالياً في نفس الأمر .

وعلى الثاني : يكون قد جرىٰ على القول باشتراط العلو في نفس الأمر وإن لم يظهره .

فتلخص : أن كلام الناظم محتمل لثلاثة أقوال ، وبقي رابع ، وهو : القول بأنه لا يشترط شيء من ذلك ، وهٰذا هو القول الراجح ؛ لأن الأمر كما عند النحاة الطلب من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ، سواء كان العلو حقيقة أو ادعاءً ، قصد إظهاره أم لا ، فيكون ما جرىٰ عليه الناظم طريقةً مرجوحةً .

(**وعكسه**) أي : والأمر مع عكس الاستعلاء ؛ أي : مع خضوع وتذلل وإظهار الآمر الانخفاض عن المأمور ، وهو المعروف عندهم : بأنه الطلب من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ (**دعا**) قصره للضرورة ؛ أي : يسمىٰ دعاء في الاصطلاح ؛ كقول العبد لربه : رب اغفر لي وارحمني ، وكقول الخادم لسيده : أعطني درهماً .

(**و**) الأمر (**في**) حالة (**التساوي**) أي : تساوي الآمر والمأمور .

و(**الفاء**) في قوله (**فالتماس**) : زائدة ، زيدت لاستقامة الوزن .

و(**الألف**) في قوله : (**وقعا**) : للإطلاق ؛ أي : يسمى التماساً وقع وثبت من أحد المتساويين من الآخر ؛ كقول بعض الخدمة لبعض : أعطني عمامتي .

قوله : (**وعكسه دعا**) يجري فيه الأقوال المذكورة فيما مر ، والراجح : عدم اشتراط شيء ؛ لأن الدعاء مطلق الطلب من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ، وهٰكذا يقال في قوله : (**وفي التساوي**) لأن الالتماس مطلق طلب المساوي من مساويه . انتهىٰ « بيجوري » .

وخرج بقولنا في الأمر : (ما دل علىٰ طلب الفعل بذاته) : دلالة المركب على الطلب في قولك لصاحب الماء : أنا عطشان ؛ فإن دلالة هٰذا المركب علىٰ طلب فعل المواساة بالماء : ليست من ذاته ؛ أي : من جهة وضعه ؛ إذ الذي يدل عليه هٰذا المركب بحسب الوضع ـ إن قلنا : إن المركبات موضوعة لمعنىً ـ إنما هو حصول العطش ، وإنما دل على الطلب بطريق الكناية ، بقرينة وجود الماء مع المخاطب ، فلا يسمىٰ بهٰذا الاعتبار أمراً ولا دعاءً ولا التماساً .

أي : ليس أمراً علىٰ تقدير أن المتكلم بالمركب المذكور مستعلٍ ، ولا دعاءً ؛ أي : علىٰ تقدير : أنه خاضع ، ولا التماساً ؛ أي : علىٰ تقدير أنه مساوٍ . انتهىٰ من « الملوي مع الصبان » .

تَنْبِيهٌ

وبقي على الناظم قسم آخر ، ليس بطلب ولا خبر ، كما أشرنا إليه سابقاً في محله ؛ كالتمني والترجي ، لأن لفظهما موضوع لكيفية يلزمها الطلب .

والقسم وحده بدون جوابه ؛ أي : الجملة الأولىٰ من جملتي القسم ، وأما الثانية وهي جواب القسم . . فخبرية ؛ لأن الجملة الأولىٰ إنما أتي بها لتأكيد الجواب.

وكالنداء ؛ لأن حرف النداء موضوعه الأصلي : الرغبة في الإقبال ، ويلزمها طلب الإقبال ، ولـٰكن ظاهر كلام النحاة يخالفه .

وكصيغ العقود ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، وجملة (نعم وبئس) ونحوهما ، و(كم) الخبرية ، و(ربَّ) ، والتعجب وقيل : إنه خبر .

ويسمىٰ هـٰذا القسم المذكور بسائر أنواعه : **تنبيهاً** ؛ أي : وإنشاءً ، كما في « الكبير » فالقسمة علىٰ ما ذكره الملوي : ثلاثية ؛ طلب ، وخبر ، وتنبيه ، كما ذكرنا سابقاً ، ويقال له : إنشاء .

وبعض أهل هـٰذه الطريقة جعل الاستفهام من الطلب ؛ حيث قال : الطلب ؛ إما طلب فعل وهو الأمر ، أو طلب كفٍّ وهو النهي ، أو طلب علم وهو الاستفهام ، وجعل كثير منهم القسمة ثنائية ؛ خبراً وإنشاء ، كما جرىٰ عليه الناظم .

فالخبر : ما قصد به حكاية ما في الخارج .

والإنشاء : هو ما لم يقصد فيه ذلك .

فأدرجوا الطلب والتنبيه في الإنشاء . انتهىٰ من « الصبان مع الملوي » .

إعراب البيتين

(**واللفظ إما طلب أو خبر**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**اللفظ**) : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**إما**) : حرف تفصيل ، مبني على السكون .

(**طلب**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل ، مبني على السكون .

(**خبر**) : معطوف علىٰ (طلب) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وأول ثلاثة ستذكر**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح (**أول**) : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التقسيم .

(**ثلاثة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية : معطوفة على الجملة التي قبلها علىٰ كونها مستأنفة .

(**ستذكر**) : **السين** : حرف استقبال ، مبني على الفتح ، (**تذكر**) : فعل مضارع مغير الصيغة لضم أوله وفتح ما قبل آخره مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على (الثلاثة) ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع صفة لـ(ثلاثة) تقديرها : وأول ثلاثة مذكورة قريباً .

(**أمر مع استعلا وعكسه دعا**) : **أمر** : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : أولها أمر ، والخبر : مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الرفع بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل .

(**مع**) : منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (مع) : مضاف .

(**استعلا**)ءٍ : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة النظم ، والظرف : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(أمر) تقديره : أولها أمر مصحوب باستعلاء الطالب على المطلوب منه .

(**وعكسه**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**عكس**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وثانيها عكسه ؛ أي : أمر مقرون بعكس الاستعلاء وهو الانخفاض ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (عكس) : مضاف ، **والهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**دعا**)ء : بدل من (عكسه) بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الرفع ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (أمر مع استعلا) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة) .

(**وفي التساوي فالتماس وقعا**) : **الواو** : عاطفة مبنية ، (**في**) : حرف جر ، مبني بسكون على (الياء) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**التساوي**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور : متعلق بـ(وقع) الآتي في آخر البيت .

(**فالتماس**) : **الفاء** : زائدة ، زيدت لضرورة استقامة الوزن ، (**التماس**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وثالثها التماس ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة : معطوفة علىٰ جملة قوله : (أولها أمر) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة) بدل بعض من كل .

(**وقعا**) : **وقع** : فعل ماض ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (التماس) ، والجملة الفعلية : في محل الرفع ، صفة (التماس) والتقدير : وثالثها التماس واقع في التساوي ، والجملة الاسمية : في محل الرفع ، معطوفة

علىٰ جملة قوله : (أولها أمر) علىٰ كونها بدلاً من (الثلاثة) والتقدير : أولها : أمر مصحوب بقصد العلو وإظهاره ، وثانيها : أمر مقرون بضد الاستعلاء ، وهو المسمىٰ بالدعاء ؛ لأنه هو الطلب من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ، وثالثها : التماس واقع في حالةِ تساوي الآمر والمأمور .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فصل : في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

ولما ذكر الناظم أولاً **الكليَّ** : وهو كل لفظ أفهم الاشتراك ؛ كالأسد والفرس ، **والجزئيَّ** : وهو كل لفظ لا يفهم الاشتراك ؛ كزيد وعمرو . . استطرد بذكر ما يشاركهما في المادة ، **وهو الكل والكلية** : وهما يشاركان الكلي في المادة ، **والجزء والجزئية** : وهما يشاركان الجزئي .

فجملة الألفاظ المشتركة في المادة : ستة ؛ اثنان منها قد سبقا ، وذكر هنا أربعة :

الأول منها : **الكل** : وهو المجموع المحكوم عليه بالإيجاب ؛ كقولك : أهل الأزهر علماء ؛ إذ فيهم من لم يشم للعلم رائحة ، والمعنىٰ : أي : بعضهم علماء .

أو بالسلب ؛ كقولك : ما أعطيت كل العشرة ، فلا ينافي ثبوت الإعطاء في البعض .

والكلية : هي الحكم علىٰ كل فرد من الأفراد بالإيجاب ؛ كقولك : كل إنسان قابل للفهم .

أو بالنفي ؛ كقولك : كل حمار غير قابل للفهم .

والجزئية : الحكم علىٰ بعض الأفراد بالإيجاب ؛ كقولك : بعض أهل الأزهر علماء .

أو بالنفي ؛ كقولك : بعض أهل الأزهر ليسوا علماء .

والجزء : ما تركب منه ومن غيره الكل ؛ كـ : السُّمار ـ بضم السين ـ وهو

خوص النخل ، والخيطِ ، للحصير ؛ فكل منهما جزء للحصير ، والحصير كل لهما .

فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

اَلْكُـلُّ حُكْمُنَـا عَلَـى ٱلْمَجْمُـوعِ	كَكُـلُّ ذَاكَ لَيْـسَ ذَا وُقُـوعِ
وَحَيْثُمَـا لِكُـلِّ فَـرْدٍ حُكِمَـا	فَـإِنَّـهُ كُلِّيَّـةٌ قَـدْ عُلِمَـا
وَٱلْحُكْـمُ لِلْبَعْـضِ هُـوَ ٱلْجُـزْئِيَّةْ	وَٱلْجُـزْءُ مَعْـرِفَتُـهُ جَلِيَّـةْ

أي : فقال : (**الكل حكمنا**) يا معاشر المناطقة (**على المجموع**) أي : علىٰ جملة الأفراد المجتمعة من حيث كونها مجموعة ؛ بحيث لا يستقل فرد منها بالحكم .

كقولهم : كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة ؛ أي : هيئتهم المجتمعة من الأفراد ، لا كل فرد منهم علىٰ حدته .

ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ ﴾ ، فإنه حكم بالحمل على الهيئة المركبة من كل من الثمانية مجتمعين ، لا علىٰ كل منهم باستقلاله .

وهـٰذان المثالان ، للحكم على المجموع بالإيجاب .

قوله : ﴿ وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ ﴾ أي : فوق الثمانية ، فالضمير عائد على الثمانية ؛ فهو من باب : عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً متقدم رتبة ؛ لأن (ثمانية) فاعل الحمل ؛ أي : حالة كون العرش فوق الثمانية يوم القيامة ؛ لثقله يومئذ لمزيد الجلال والهيبة ، بخلاف الدنيا ؛ فإن الحامل له أربعة .

قوله : (ثمانية) أي : ثمانية أملاك ، وقيل : ثمانية صفوف .

ومثل الناظم للحكم على المجموع بالسلب بقوله : وذلك الحكم بالسلب

على المجموع (كـ) قوله صلى الله عليه وسلم لذي اليدين حين قال له : يا رسول الله ؛ أقصرت الصلاة أم نسيت : (**كل ذاك**) الذي ذكرته من القصر والنسيان (**ليس ذا وقوع**) أي : صاحبَ وقوع وحصول مني ، وهـٰذا من رواية الحديث بالمعنىٰ ؛ بناءً علىٰ جوازه ، خصوصاً لضرورة النظم .

وأما لفظه كما في « الصحيحين » عن أبي هريرة رضي الله تعالىٰ عنه . . قال : صلىٰ بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر ، فسلم من ركعتين ، فقام ذو اليدين فقال : يا رسول الله ؛ أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل ذلك لم يكن » ، فقال ذو اليدين : بل بعض ذلك قد كان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أصدق ذو اليدين ؟ » ، فقال الناس : نعم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى اثنتين أخريين ثم سلم ، ثم كبر فسجد سجوده أو أطول ثم رفع .

قال بعضهم : **فإن قلت** : إن المعصية لا تقع من الأنبياء عمداً ولا نسياناً ، والسلام من ركعتين معصية وقعت نسياناً .

فالجواب : أن محل ذلك ما لم يترتب علىٰ وقوعها حكم شرعي ، وهنا ترتب عليه حكم شرعي وهو السجود للسهو ، ودلالة الفعل على التشريع أقوىٰ ، والنسيان إنما يستحيل على الأنبياء إذا كان من الشيطان ، وهـٰذا النسيان من الله تعالىٰ ، لا دخل للشيطان فيه . انتهىٰ من « الدروي على القويسني » .

قوله : (ذو اليدين) لقب به الصحابي المذكور ؛ لطول يديه ، واسمه : الخرباق بن عمرو ، بخاء معجمة مكسورة ، فراء ساكنة ، فموحدة ، فقاف . انتهىٰ منه .

وكون الحديث من باب الكل يقتضي أن يكون المقصود نفيَ القصر والنسيان مجتمعين ، لا نفيَ كل علىٰ حدته ، **وهـٰذا تأويل مرجوح** .

والراجح : أن المقصود نفي كل من القصر والنسيان علىٰ حدته ، فيكون سلباً كلياً ؛ لأن السؤال بـ(أم) عن أحد الأمرين لطلب التعيين ، فجوابه : إما بالتعيين ، وإما بنفي كل منهما ، لا بنفي اجتماعهما ؛ لأن السائل لم يعتقد الاجتماع ، وإنما اعتقد ثبوت واحد منهما ، ولأنه قد روي : أن ذا اليدين قال له : (بل بعض ذلك قد كان) ، وهـٰذا إنما يناقض نفي كل منهما ، لا نفي اجتماعهما ؛ لما تقرر : من أن الموجبة الجزئية إنما تناقض السالبة الكلية ، ولأن القاعدة الغالبة : أن كلاً إذا تقدمت على النفي . . كان الكلام من عموم السلب ، و(كل) متقدمة هنا في قوله صلى الله عليه وسلم : « كل ذلك لم يكن » ، فيكون السلب عاماً لكل فرد بحسب الظن ، لا بحسب الواقع ؛ فلا كذب .

وحينئذ : تمثيل الناظم لـ(الكل) بهـٰذا المثال : غير صحيح . انتهىٰ « قويسني » .

أي : بل هو من باب الكلية ، وهي القضية المحكوم فيها علىٰ كل فرد ؛ كقولك : كل إنسان قابل للفهم ، ومنه هـٰذا الحديث . انتهىٰ « سحيمي » .

وقال بعضهم : البحث في المثل ليس من دأب الفحل ، وينبغي أن يقال : إن محله إذا لم يترتب على التمثيل ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أو كلام رسوله صلى الله عليه وسلم كما هنا ، فاحفظه . انتهىٰ « بيجوري » .

ثم ذكر الناظم الكلمة الثانية من الكلمات الأربع فقال :

(**وحيثما لكل فرد**) أي : علىٰ كل فرد من أفراده ، فـ(اللام) بمعنىٰ (علىٰ) ، وهي متعلقة بقوله : (**حكما**) بألف الإطلاق .

(**فإنه**) أي : فإن ذلك الحكم المفهوم من (حكما) ، فالضمير عائد على الحكم المفهوم من قوله : (حكما) ، فهو نظير قوله تعالى : ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ .

وكما يسمى الحكم المذكور كلية . . تسمى القضية المشتملة عليه كلية .

(**فإنه**) أي : فإن ذلك الحكم المذكور ، أو القضية المشتملة عليه ، وذكَّر الضمير حينئذ ؛ لتأويلها بالقول (**كلية قد علما**) بألف الإطلاق ؛ أي : قد علم ذلك الحكم المذكور عندهم بتسميته كليةً ، والغرض منه : تكميل البيت .

وذلك كقولك : كل بني تميم يأكل الرغيف ، وقوله تعالىٰ : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ ، هٰذا مثاله في الإيجاب .

ومثاله في السلب : قولنا في الكلمة المشرفة : لا إلـٰه إلا الله ؛ بناء علىٰ أنها سالبة كلية ؛ لعموم السلب فيها لجميع أفراد الإلـٰه ، غير الذات العلية المستثناة استثناءً متصلاً ؛ لدخول المستثنىٰ في المستثنىٰ منه بحسب الوضع ، وإن كان خارجاً عنه بحسب الإرادة ؛ لأنه يجب على المتكلم بالكلمة المشرفة : أن يريد بالمنفي غيرَ الذات العلية من الآلهة ، وإلا . . لزم الكفر والعياذ بالله تعالىٰ .

ثم ذكر الناظم الكلمة الثالثة من الكلمات الأربع المذكورة هنا فقال :

(**والحكم للبعض**) أي : علىٰ بعض الأفراد ؛ فـ(اللام) بمعنىٰ (علىٰ) أيضاً ، إيجاباً أو سلباً (**هو**) أي : ذلك الحكم هو (**الجزئية**) أي : المسمىٰ عندهم بالجزئية .

وكما يسمى الحكم المذكور جزئية . . تسمى القضية المشتملة عليه جزئية .

مثاله كما في قولك : بعض الحيوان إنسان ، وبعض الإنسان كاتب .

ولا فرق في ذلك البعض : بين أن يكون واحداً ، أو أكثر .

هٰذا في الإيجاب ، وتقول في السلب : ليس بعض الإنسان بكاتب .

ثم ذكر الناظم الرابع من الكلمات الأربع بقوله :

(**والجزء معرفته جلية**) أي : واضحة ، وإنما وصف المعرفة بكونها جلية ،

مع أنه لا يتصف بذلك إلا معنى (الجزء) : وهو ما تركب منه ومن غيره الكل ، محسوساً كان ؛ كالسمار بالنسبة للحصير ، أو معقولاً ؛ كالحيوان بالنسبة للإنسان ؛ إذ المعرفة هي الإدراك ، ولا معنىً لاتصافه بذلك . . مبالغةً في ظهور معنى الجزء .

وقد يقال : المراد : إنها جلية من حيث متعلَّقها .

ويمكن أن يقال : مراده بكونها جلية : حصولها من غير احتياج إلىٰ فكر وتأمل .

تمرينات في الكلمات الأربع المتحدة في المادة

(س) : ما حد الكل ؟

(ج) : الحكم على الأفراد المجتمعة إيجاباً أو سلباً .

(س) : ما مثال الإيجاب فيه ؟

(ج) : مثال الإيجاب : بنو تميم يحملون الصخرة العظيمة .

(س) : ما مثال السلب فيه ؟

(ج) : مثاله نحو قولك : ما أعطيت كل العشرة .

(س) : ما ضابط الكلية ؟

(ج) : ضابطه : الحكم علىٰ كل الأفراد ، فرداً فرداً ، إيجاباً وسلباً .

(س) : ما مثاله في الإيجاب ؟

(ج) : مثاله في الإيجاب نحو قولك : كل إنسان قابل للفهم .

(س) : ما مثاله في السلب ؟

(ج) : مثاله في السلب نحو قولك : كل حمار غير قابل للفهم .

(س) : ما حد الجزئية ؟

(ج) : حد الجزئية : الحكم علىٰ بعض الأفراد ، إيجاباً أو سلباً .

(س) : ما مثاله في الإيجاب ؟

(ج) : مثاله في الإيجاب نحو قولك : بعض أهل الأزهر علماء .

(س) : ما مثاله في السلب ؟

(ج) : مثاله نحو قولك : بعض أهل الأزهر ليسوا علماء .

(س) : ما حد الجزء ؟

(ج) : حده : هو ما تركب منه ومن غيره الكل .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله : كالخيط وخوص النخل بالنسبة إلى الحصير ؛ فإن الحصير كل ما تركب من الخيط والخوص .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**الكل**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**حكمنا**) : حكم : خبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، ونا : ضمير لجماعة المتكلمين في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**على المجموع**) : علىٰ : حرف جر ، مبني بسكون على (الألف) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**المجموع**) : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(الحكم) لأنه مصدر لـ(حكم) الثلاثي .

(**ككل ذاك ليس ذا وقوع**) : **الكاف** : حرف جر وتمثيل ، مبني على الفتح ، (**كل ذاك ليس ذا وقوع**) : مجرور محكي بـ(الكاف) لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ عين (وقوع) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : مثاله كائن كقوله صلى الله عليه وسلم : « كل ذاك ليس ذا وقوعْ » ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

وإن شئت . . قلت : **الكاف** : حرف جر وتمثيل ، مبني على الفتح ، (**كل**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (كل) : مضاف ، (**ذا**) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر المتوسط أو البعيد ، في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ، **الكاف** : حرف دال على الخطاب ، مبني على الفتح ، (**ليس**) : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (كل) ، (**ذا**) : خبر (ليس) منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، (ذا) : مضاف ، (**وقوع**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الجر بـ(الكاف) .

(**وحيثما**) : اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاءه ، في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (إن) الشرطية ، والظرف : متعلق بفعل الشرط ، أو بالجواب ، أو هما ، والأول أولىٰ وأرجح كما عند النحاة ، كما في « أبي النجا » .

(**لكل فرد حكما**) : **اللام** : حرف جر بمعنىٰ (علىٰ) مبني على الكسر ، (**كل**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (كل) : مضاف .

(**فرد**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : في محل الرفع ، نائب فاعل لـ(حكما) قدم عليه لضرورة النظم .

(**حكما**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، وجملة (حكم) من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الجزم بـ(حيثما) علىٰ كونها فعل شرط لها .

(**فإنه كلية**) : **الفاء** : رابطة لجواب (حيثما) وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، (**إن**) : حرف نصب وتوكيد ، مبني على الفتح ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، عائد على الحكم المفهوم من (حكما) في محل النصب ، اسم (إن) مبني على الضم .

(**كلية**) : خبر (إن) مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها : في محل الجزم بـ(حيثما) علىٰ كونها فعل شرط لها .

(**قد**) : حرف تحقيق ، مبنية على السكون .

(**علما**) : فعل ماض بمعنىٰ : سمي أو عرف ، يتعدىٰ لواحد ، مغير الصيغة ، مبني على الفتح ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : هو ، يعود على الحكم المفهوم من (حكما) ، **والألف** : في (علما) : حرف إطلاق ، والجملة الفعلية : في محل الرفع صفة لـ(كلية) ، وذكَّر الضمير في (علما) مع كون الجملة صفة لـ(كلية) نظراً إلىٰ كونها بمعنى الحكم ، والغرض منه : تكميل البيت ، أو حذف التاء ؛ لضرورة الروي ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها : في محل الجزم بـ(حيثما) علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (حيثما) من فعل شرطها وجوابها : معطوفة علىٰ جملة قوله : (الكل حكمنا على المجموع) علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، **والمعنىٰ** : وأي تركيب حكم فيه علىٰ كل فرد : فذلك الحكم كلية معلومة

عندهم ؛ أي : فذلك الحكم يسمىٰ عندهم : كلية .

(**والحكم للبعض**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح (**الحكم**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**للبعض**) : **اللام** : حرف جر بمعنىٰ (علىٰ) مبني على الكسر ، (**البعض**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ أي : والحكم على البعض بالإيجاب أو السلب .

(**هو**) : ضمير فصل ، حرف لا محل له من الإعراب على الأصح ، مبني على الفتح .

(**الجزئية**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من المبتدأ والخبر : معطوفة علىٰ جملة قوله : (الكل حكمنا على المجموع) .

(**والجزء معرفته جلية**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**الجزء**) : مبتدأ أول مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**معرفته**) : **معرفة** : مبتدأ ثان مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **والهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**جلية**) : خبر المبتدأ الثاني مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره : في محل الرفع ، خبر المبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره : معطوفة علىٰ جملة قوله : (الكل حكمنا على المجموع) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فصل : في المعرِّفات

مُعَــرِّفٌ عَلَــىٰ ثَــلاثَــةٍ قُسِــمْ　　　حَــدٌّ وَرَسْمِــيٌّ وَلَفْظِــيٌّ عُلِــمْ
فَـٱلْحَـدُّ بِـٱلْجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَـا　　　وَٱلـرَّسْـمُ بِـٱلْجِنْسِ وَخَـاصَـةٍ مَعَـا

لما قدم الناظم الكلام علىٰ مبادىء التصورات والتصديقات ، وعلى الكليات الخمس . . شرع يتكلم علىٰ مقاصدها ، وهي المعرفات ، فقال :

(**فصل في المعرِّفات**) : وهي جمع : معرِّف ، بكسر الراء المشددة ، ويسمىٰ : **تعريفاً** ؛ لتعريفه المخاطب بالماهية ، **وقولاً شارحاً** ؛ لشرحه الماهية . انتهىٰ « قويسني » .

وعبارة البيجوري : (والمعرِّفات : جمع معرف ، بكسر الراء فيهما ، وهو ما يقتضي تصورُه ؛ أي : إدراكُه تصورَ المعرَّف ، بفتح الراء ؛ أي : إدراكَ ماهيته ، أو امتيازَه عن غيره ؛ فالأول : الحد التام ، والثاني : ما عداه مما سيأتي .

والمراد بالتصور الأول : الخطور بالبال ، لا الحصول عن جهل ؛ لأن المعرِّف ـ بكسر الراء ـ يجب أن يكون معلوماً للمتكلم حال التعريف به ، وإلا . . لزم التعريف بالمجهول .

وبالتصور الثاني : الحصول عن جهل ، لا الخطور بالبال ؛ لأن المعرَّف ـ بفتح الراء ـ يجب أن يكون مجهولاً حال تعريفه ، وإلا . . لزم تحصيل الحاصل .

وعلم من التعريف المذكور : أن المعرِّف ـ بالكسر ـ غير المعرَّف ـ بالفتح ـ وهو ظاهر بالنسبة للفظ ، وكذا بالنسبة للمعنىٰ ، باعتبار الإجمال والتفصيل في

الحد والرسم ، وباعتبار الظهور والخفاء في التعريف اللفظي ، وهو التعريف بالمرادف فليتأمل) انتهىٰ منه .

(**مُعرف**) مبتدأ ، والمسوغ لوقوعه مبتدأ : وقوعه في معرض التفصيل .

وقال الناظم في « شرحه » : (هو مبتدأ حذفت منه « أل » لضرورة الوزن) .

والجار والمجرور في قوله : (علىٰ ثلاثة) : متعلق بقوله : (قسم) قدمه لضرورة النظم .

والمعنىٰ : والمعرِّف عندهم ينقسم علىٰ ثلاثة أقسام .

وزاد بعضهم : التعريف بالمثال ؛ كقولهم : العلم كالنور ، والجهل كالظلمة ، وكقولهم : الاسم كزيد ، والفعل كضرب .

وأخذ من تمثيله بـ(العلمُ كالنور ، والجهلُ كالظلمة) : أن المراد بالمثال : ما يعم المشبه به ، لا خصوص جزئي الشيء . انتهىٰ « صبان » .

والتحقيق : أن كلاً من المثالين الأولين : كالتعريف اللفظي ، داخل في الرسم ؛ لأنه من التعريف بالخاصة ، فإن مشابهة العلم بالنور خاصةٌ من خواصه ، وكذا مشابهة الجهل بالظلمة ، وانقسام الشيء إلىٰ أقسامه خاصةٌ من خواصه ، وكذلك لفظ القمح مثلاً في تعريف البر : بأنه القمح .

وعلىٰ هـٰذا القول المحقق : فالمُعرِّفُ علىٰ قسمين فقط ؛ حد ، ورسم ؛ فتكون القسمة ثنائية لا ثلاثية ، كما قاله الناظم ، فافهم .

والحاصل : أن المعرفات : جمع معرف : وهو ما يميز الشيء عما عداه .

وهو خمسة أقسام : حد تام ، وحد ناقص ، ورسم تام ، ورسم ناقص ، وتعريف لفظي .

فهـٰذه خمسة ، وزاد بعضهم سادساً : وهو التعريف بالمثال ؛ نحو : العلم

كالنور ، وسابعاً : وهو التعريف بالتقسيم ؛ نحو : العلم إما تصور أو تصديق ، وهـٰذان الأخيران : داخلان في الرسم .

الأول منها : (**حد**) : وهو ما أنبأ عن الشيء بماهيته .

وهو قسمان : تام وناقص .

واعلم : أن الحد في اللغة : المنع ، أطلق علىٰ ما يأتي ؛ لمنعه من دخول أفراد غير المعرَّف فيه ، ومن خروج أفراده منه ؛ فشرطه : أن يكون مانعاً جامعاً .

ولا يقال : ينبغي أن يسمى الرسم حداً ؛ لمنعه من ذلك .

لأنا نقول : منع الرسم ضعيف ، فلا يعتبر ، علىٰ أن وجه التسمية لا يوجبها ، كما هو مشهور عندهم .

(و) الثاني من الثلاثة المذكورة في كلام الناظم : (**رسمي**) ويقال له : رسم أيضاً ، بإسقاط ياء النسبة منه ؛ أي : معرف منسوب إلى الرسم اللغوي : وهو أثر الشيء ؛ كرسم الدار .

فإن قيل : يلزم علىٰ ذلك نسبة الشيء إلىٰ نفسه ؛ لأنه منسوب إلى الرسم الذي هو هو ؟

أجيب : بأنه منسوب إلى الرسم اللغوي وهو الأثر ، لا المصطلح عليه حتىٰ يلزم ما ذكر .

وضابطه : هو ما أنبأ عن الشيء بلوازمه .

وهو أيضاً قسمان : تام وناقص .

(و) الثالث منها : (**لفظي**) أي : تعريف لفظي ؛ أي : منسوب للَّفظ المطلق ، وهو من نسبة الخاص إلى العام .

وهو : ما أنبأ عن الشيء بمرادفه ؛ كتعريف البر بالقمح .

وقد عرفت أنه لا حاجة إلىٰ زيادة ذلك ، على القول المحقق ، لدخوله في الرسم ، فلا تغفل .

وقوله : (**علم**) : صفة لـ(لفظي) أي : تعريف باللفظ الذي علم أنه بمعنى المعرَّف بفتح الراء ، وكأنه نبه به علىٰ أنه لا بد أن يكون اللفظ المعرف به علم معناه عند المخاطب ، وإنما جهل كونه مسمىً باللفظ الآخر . أفاده ابن يعقوب .

والغرض منه : تكملة البيت .

❊ ❊ ❊

ثم بين الناظم الأقسام الثلاثة بقوله : (**فالحد**) : الفاء فيه للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت الأقسام الثلاثة ، وأردت بيان كل منها (**فـ**) أقول لك : (**الحد** . . .) إلخ ، ومراده : بيان الحد التام .

وأراد (**بالجنس**) : الجنس القريب ، كما يؤخذ من قوله الآتي : (وناقص الحد . . .) إلخ . والمراد بقوله : (**وفصل**) : الفصل القريب ؛ لأن ذكر البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد ؛ لأنه إما أعم منه ، أو مساوٍ له ؛ كالنامي والحساس بالنسبة للحيوان .

ويشترط في تمام الحد زيادة علىٰ ما فهم مما مر : تقديم الجنس على الفصل ، وإلا . . كان حداً ناقصاً .

وقوله : (**وقعا**) خبر عن قوله : (فالحد) ، والألف فيه للإطلاق ، والتقدير : فالحد التام واقع بذكر الجنس القريب والفصل القريب ؛ كقولك : الإنسان حيوان ناطق .

وقوله : (**والرسم**) أي : التام ، وهو مبتدأ .

وقوله : (**بالجنس**) أي : القريب ، خبر المبتدأ ؛ أي : والرسم التام يكون بذكر الجنس القريب (و) بذكر (**خاصة**) بتخفيف الصاد للوزن ؛ أي : وبذكر

خاصة شاملة لازمة حالة كونهما (**معاً**) أي : مجتمعين ، كالحيوان الضاحك بالقوة في تعريف الإنسان .

وسمي التعريف الأول حداً ، لأن الحد لغةً : هو المنع ، وهو هنا مانع من دخول أفراد غير المعرف فيه .

وسمي التعريف الثاني رسماً ؛ لأن الرسم : هو الأثر ، والخاصة أثر من آثار المعرف . وخرج بتقييدنا (الخاصةَ) بـ(شاملة لازمة) : غيرُ الشاملة ؛ كالعلم بالنسبة للإنسان ، فلا يعرف بها ؛ لخروج كثير من الأفراد عنها .

وخرج أيضاً : غيرُ اللازمة ؛ كالمتنفس بالفعل بالنسبة للحيوان ، فلا يعرف بها ؛ لخروج أفراد المحدود عنها حال المفارقة .

ويشترط في تمام الرسم زيادةً علىٰ ما ذكر : تقديم الجنس على الخاصة ، وإلا . . كان رسماً ناقصاً . أفاده بعض المحققين .

تمرينات في المعرِّفات

والمعرِّفات : جمع معرِّف ، بكسر الراء فيهما ، ويقال له : تعريفٌ ، وقولٌ شارحٌ .

(س) : ما حد المعرف ؟

(ج) : المعرِّف : هو ما كانت معرفته سبباً في معرفة المعرَّف ، بفتح الراء .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله : كـ(الحيوان الناطق) في تعريف الإنسان ؛ فإن معرفته سبب في معرفة الإنسان .

(س) : كم أقسام المعرِّف ، بكسر الراء ؟

(ج) : أقسامه خمسة : حد تام ، وحد ناقص ، ورسم تام ، ورسم ناقص ، وتعريف باللفظ .

(س) : ما ضابط الحد التام ؟

(ج) : الحد التام : هو التعريف بالجنس والفصل القريبين .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله : كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق .

(س) : ما ضابط الحد الناقص ؟

(ج) : الحد الناقص : هو التعريف بالفصل وحده ؛ كتعريفه بالناطق فقط ، أو التعريف بالفصل مع الجنس البعيد ؛ كتعريفه بالجسم الناطق .

(س) : ما ضابط الرسم التام ؟

(ج) : الرسم التام : هو التعريف بالجنس القريب والخاصة .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله : كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك .

(س) : ما حد الرسم الناقص ؟

(ج) : الرسم الناقص : هو التعريف بالخاصة وحدها ؛ كتعريفه بالضاحك ، أو تعريفه بالخاصة والجنس البعيد ؛ كتعريفه بالجسم الضاحك .

(س) : ما حد التعريف باللفظ ؟

(ج) : التعريف باللفظ : هو أن تبدل اللفظ المعرَّف ـ بفتح الراء ـ بلفظ مرادف له ، أشهرَ منه عند المخاطب ، أو عند الناس .

(س) : ما مثاله ؟

(ج) : مثاله : كتعريف البر بالقمح ، وتعريف الغضنفر بالأسد .

وزاد بعضهم علىٰ هـٰذه الخمسة : اثنتين :

إحداهما : التعريف بالمثال ؛ كقولهم : العلم كالنور ، والجهل كالظلمة .

وثانيتهما : التعريف بالتقسيم ؛ كقولهم : العلم : إما تصور أو تصديق .

والتحقيق : أن كلاًّ منهما : كالتعريف اللفظي ، داخل في الرسم ، كما تقدم آنفاً .

والحق : أن المعرِّف قسمان : الحد ، والرسم ؛ فيكون التقسيم ثنائياً لا ثلاثياً ، كما قال الناظم ، ولا سباعياً كما قال بعضهم ، ولا خماسياً كما قال الدمنهوري .

إعراب البيتين

(**معرف**) : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التقسيم ، وقال الناظم في « شرحه » : (هو معرف بـ« أل » حذفت منه لضرورة النظم) ، فكأنه قال : المعرِّف .

(**علىٰ**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**ثلاثة**) : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بقوله : (قسم) .

(**قسم**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (معرف) ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : المعرف منقسم علىٰ ثلاثة أقسام ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**حد**) : بالرفع خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : الأول منها حد ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الجر ، بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، وبالجر بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والجر أولىٰ من الرفع ؛ لعدم التقدير فيه .

(**ورسمي**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**رسمي**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : والثاني رسمي ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية : في محل الجر ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول حد) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة) ، ويجوز الجر فيه أيضاً ، وهو أولىٰ لما تقدم .

(**ولفظي**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، (**لفظي**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : والثالث لفظي ، والجملة في محل الجر ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول حد) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة) ، ويجوز الجر فيه أيضاً علىٰ كونه بدلاً من (ثلاثة) ، وهو أولىٰ لما مر .

(**علم**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (لفظي) ، وجملة (علم) : في محل الرفع أو في محل الجر ، صفة للفظي ، تقديره : ولفظي معلوم أشهر عند المخاطب أو عند الناس من المعرَّف بفتح الراء ، فلو كان اللفظ المرادف أخفىٰ من الأول أو مساوياً له عند المخاطب . . فلا يصح التعريف به ؛ لعدم إفادته .

(**فالحد**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن المعرفات ثلاثة ، وأردت بيان حد كل

منها . . فأقول لك : الحد . . . إلخ ، (**الحد**) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

(**بالجنس**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الجنس**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(وقع) المذكور بعده .

(**وفصل**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**فصل**) : معطوف على (الجنس) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**وقعا**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو يعود على (الحد) ، والجملة الفعلية : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : فالحد واقع حاصل بذكر الجنس القريب والفصل القريب ؛ كقولك في تعريف الإنسان : الإنسان حيوان ناطق ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب ، مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**والرسم**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**الرسم**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره . (**بالجنس**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الجنس** :) مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**وخاصة**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**خاصة**) بتخفيف الصاد لضرورة الوزن : معطوف على (الجنس) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : والرسم حاصل بالجنس القريب

وبالخاصة ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالحد بالجنس) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة .

(معاً) منصوب على الحالية من (الجنس والخاصة) ولٰكن مع تأويله بالمشتق ، والتقدير : والرسم واقع بالجنس القريب والخاصة حالة كونهما مجتمعين ؛ كقولك في تعريف الإنسان : الإنسان حيوان ضاحك .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَنَـاقِـصُ ٱلْحَـدِّ بِفَصْـلٍ أَوْ مَعَـا	**جِنْـسٍ بَعِيـدٍ لاَ قَـرِيـبٍ وَقَعَـا**
وَنَـاقِصُ ٱلـرَّسْـمِ بِخَـاصَـةٍ فَقَـطْ	**أَوْ مَـعَ جِنْـسٍ أَبْعَـدٍ قَـدِ ٱرْتَبَـطْ**
وَمَـا بِلَفْظِـيٍّ لَـدَيْهِـمْ شُهِـرَا	**تَبْـدِيـلُ لَفْـظٍ بِـرَدِيـفٍ أَشْهَـرَا**

وقوله : (**بفصل**) : جار ومجرور متعلق بـ(وقع) المذكور في آخر البيت .

(**أو معا**) بزيادة ألف الإطلاق في (مع) الظرفية ، و(مع) : مضاف إلىٰ قوله : (جنس بعيد) ، وكلمة : (**أو**) عاطفة لمحذوف علىٰ قوله : (بفصل) .

وقوله : (**لا قريب**) معطوف علىٰ (بعيد) .

وجملة (**وقعا**) بألف الإطلاق : خبر المبتدأ ، والتقدير : والحد الناقص يقع بفصل فقط ، أو يقع بفصل مع جنس بعيد ، لا مع جنس قريب ، فقد ذكر الناظم للحد الناقص صورتين :

الأولىٰ : أن يكون بالفصل وحده ؛ كأن يقال : الإنسان ناطق .

الثانية : أن يكون بالفصل مع الجنس البعيد ؛ كأن يقال : الإنسان جسم ناطق .

وبقيت صورة ثالثة : وهي أن يأتي بالجنس القريب والفصل ، لـٰكن مع تأخير الجنس عن الفصل ؛ كأن يقال : الإنسان ناطق حيوان .

وما ذكره الناظم هنا من كون الحد الناقص يكون بالفصل وحده . . مبني علىٰ جواز التعريف بالمفرد ، وهو مذهب المتأخرين من المناطقة ، وكذا ما ذكره بعدُ من كون الرسم الناقص يقع بالخاصة وحدها ، كما لا يخفىٰ .

ومقابله : قول الزركشي : والأصح خلافه ؛ ولذلك عدوا التعريف من الأقوال المؤلفة . انتهىٰ من الناظم .

وقوله : (**أو معا**) معطوف علىٰ محذوف ، والتقدير : يقع بفصل وحده ، أو بفصل مع جنس بعيد .

وقوله : (**لا قريب**) تأكيد لما قبله .

وقوله : (**وقعا**) خبر عن قوله : وناقص الحد ، والألف للإطلاق . انتهىٰ « باجوري » .

(**وناقص الرسم**) من إضافة الصفة إلى الموصوف أيضاً ، وهو مبتدأ ، خبره : الجار والمجرور في قوله : (**بخاصة فقط**) أي : وحدها ؛ أي : والرسم الناقص يقع بخاصة وحدها ، ولا بد أن تكون تلك الخاصة شاملة لازمة لما تقدم ، مثاله : كأن يقال : الإنسان ضاحك .

وقوله : (**أو مع جنس**) معطوف علىٰ محذوف ، تقديره : والرسم الناقص يقع بخاصة وحدها ، أو يقع بخاصة مع جنس .

(**أبعدٍ**) بالتنوين لضرورة النظم ، والمراد به : الجنس البعيد ؛ لأن (أفعل) ليس علىٰ بابه ، وذلك كأن يقال : الإنسان جسم ضاحك .

فهاتان صورتان في الرسم الناقص ، وبقيت صورة ثالثة ، وهي : أن يأتي بالجنس القريب والخاصة ، لٰكن مع تأخير الجنس عن الخاصة كما يعلم مما تقدم ؛ كأن يقال : الإنسان ضاحك حيوان .

وقوله : (**قد ارتبط**) ذلك الجنس الأبعد بالخاصة ، صفة ثانية لـ(جنس) أي : بينه وبين الخاصة ارتباط وعلقة ومناسبة ، فلا يقال : الإنسان ضاحك جوهر .

تتمة

بقي التعريف بالعرض العام مع الخاصة أو مع الفصل ؛ كأن يقال : الإنسان ماش ضاحك ، أو ماش ناطق .

وكذا التعريف بالفصل مع الخاصة ؛ كأن يقال : الإنسان ناطق ضاحك .

والصواب كما قاله السيد : أن الأول : رسم ناقص ، وهو أقوىٰ من الخاصة وحدها .

وأن كلاًّ من الثاني والثالث : حد ناقص ، وهو أكمل من الفصل وحده .

وظاهر كلامهم : أن العرض العام وحده لا يقع معرِّفاً .

و(**ما**) في قوله : (**وما بلفظي**) : مبتدأ ، الجار والمجرور : متعلق بـ(**شهرا**) .

والظرف في قوله : (**لديهم**) أي : عندهم : متعلق بـ(شهرا) ، وهو صلة لـ(ما) الموصولة .

وقوله : (**تبديل لفظ**) : خبر المبتدأ (**برديف**) متعلق بـ(تبديل) ، وهو (فعيل) بمعنىٰ : مرادف ، والمعنىٰ : والمعرِّف الذي شهر عند المناطقة بالمعرف اللفظي : هو تبديل لفظ المعرَّف ـ بفتح الراء ـ بلفظ مرادف له في المعنىٰ (**أشهرا**) وأوضح ذلك المرادف عند السامع من المعرَّف بفتحها أيضاً ، والألف في : (أشهرا) للإطلاق ، كقولنا في تعريف البر : هو القمح ؛ فإنه مرادف للبر وأشهر منه ؛ لشهرة استعماله في ألسنة العامة والخاصة .

وقوله : (**تبديل. . .**) إلخ : فيه تسامح ؛ لأن المعرِّف اللفظي ليس نفس التبديل ، بل هو اللفظ الذي أُتي به بدلاً ؛ إذ التعاريف من قبيل الألفاظ .

وقوله : (**برديف**) أي : بمرادف ، فهو (فعيل) بمعنىٰ (مفاعل) .

وقوله : (**أشهرا**) أي : عند السامع ، واحترز بذلك عن الرديف الأخفىٰ ؛ كالسمراء ، أو المساوي ؛ كالحنطة كما هو ظاهر . انتهىٰ « باجوري » بزيادة وتصرف .

وعبارة الناظم في « شرحه » : (**اعلم : أن المعرِّف ثلاثة أقسام : حقيقي ، ورسمي ، ولفظي** .

فالحقيقي قسمان : تام ، وناقص .

فالتام : ذكر الجنس القريب والفصل ؛ كالحيوان الناطق للإنسان .

والناقص : ذكر الفصل فقط ، أو مع جنس بعيد .

وسمي هٰذا النوع حقيقياً ؛ لأنه مشتمل على الأوصاف الذاتية التي تركبت منها الحقيقة ، فنسب للحقيقة لهٰذا المعنىٰ .

والرسمي قسمان أيضاً : تام ، وناقص .

فالتام : ذكر الجنس القريب والخاصة ؛ كالحيوان الضاحك للإنسان .

والناقص : ذكر الخاصة وحدها ، أو مع جنس بعيد ؛ كالضاحك بالقابلية لا بالفعل .

والخاصة : معنىً كلي يلزم الشيء ولا يوجد في غيره ، وهي خارجية .

بخلاف الجنس والفصل ، فإنهما ذاتيان ، ويعرف ذلك : بوضع اللغة وفرض العقل .

واللفظي : تبديل لفظ بلفظ مرادف له ، أشهر منه عند السامع ؛ كالقمح للبر .

والتقييد بـ : « السامع » : زاده العراقي .

تَنْبِيهٌ

الحد لغة : المنع .

والرسم : العلامة ، ومنه قول جميل بن معمر :

رســـمِ دار وقفــت فــي طللــهْ كـدت أقضـي الحيـاة مـن جللـهْ

أي : علاماتِها وآثارِها من رماد ونحوه .

وسمي الحد التام تاماً ؛ لكونه بالذاتيات .

والناقص منه ؛ أي : من الحد : ما كان ببعض الأجزاء .

وسمي ناقصاً ؛ لنقص بعضها .

فالتام : هو الكاشف للحقيقة كلها .

والرسم : إنما هو باللوازم الخارجية .

وسمي بذلك ؛ لكونها علامةً على الحقيقة ، لا كاشفةً لها .

وقولنا : « **معرِّف** » في البيت الأول : مبتدأ ، وحذفت « أل » منه ؛ للضرورة .

وقولنا : « **ناقص الحد وناقص الرسم** » دليل علىٰ أن المراد بهما في البيت الثاني : « الحد التام والرسم التام » وهـٰذا من الحذف من الأوائل ؛ لدلالة الأواخر عليه ، وهو واقع في العربية كعكسه .

وأزلنا تضعيف الصاد من « الخاصة » في الموضعين للضرورة .

وقولنا : « **جنس أبعد** » صُرف أبعد للضرورة .

وقولنا : « **قد ارتبط** » معناه : اقترن .

وقولنا : « **وما بلفظي . . .** » البيت ، « ما » : موصولة ، مبتدأ ، صلتها : « شهر » .

وفصل بين الصلة والموصول بالظرف والمجرور ؛ لأن العرب توسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتوسع في غيرهما ، والخبر : « **تبديل** » .

و« رديف » : صفة لموصوف محذوف ؛ أي : بلفظ رديف ، و« **أشهر** » : صفة لـ« رديف » ، وحذف منه لفظة « منه » للعلم به .

وتقدير البيت : والمعرِّف الذي اشتهر في اصطلاحهم باللفظي . . هو تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه) انتهىٰ منه .

إعراب الأبيات الثلاثة

(**وناقص الحد**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**ناقص**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الحد**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**بفصل**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**فصل**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(وقع) الآتي .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل ، مبني على السكون .

(**معا**) : **مع** : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، **والألف** : حرف إطلاق ، زيدت لضرورة الروي ، مبنية على السكون ، (مع) : مضاف .

(**جنس**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والظرف : معطوف على الجار والمجرور قبله ؛ أعني : (بفصل) ، أو معطوف علىٰ محذوف ، حال من (فصل) تقديره : وناقص الحد

واقع بفصل حالة كونه وحده ، أو حالة كونه مع جنس بعيد ، أو صفة لـ(فصل) .

(**بعيد**) : صفة لـ(جنس) مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل علىٰ زنة (فعيل) من (بعُد) المضموم .

(**لا**) : عاطفة مبنية على السكون .

(**قريب**) : معطوف علىٰ (بعيد) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**وقعا**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ناقص الحد) ، والجملة الفعلية : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : وناقص الحد واقع بفصل وحده ، أو واقع بفصل مع جنس بعيد لا قريب ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالحد بالجنس) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة .

(**وناقص الرسم**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**ناقص**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الرسم**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**بخاصة**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**خاصة**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : وناقص الرسم واقع بخاصة فقط ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالحد بالجنس) علىٰ كونه مقولاً لجواب : (إذا) المقدرة .

(**فقط**) : **الفاء** : زائدة ، زيدت لتحسين اللفظ ، مبنية على الفتح ،

(**قط**) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ (يكفي) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائب ، تقديره : هو ، يعود على (الرسم بالخاصة) أي : يكفي في الرسم الناقص : الرسمُ بالخاصة ، وجملة اسم الفعل لا محل لها من الإعراب .

(**أو مع جنس أبعد**) : **أو** : حرف عطف وتفصيل ، مبني على السكون .

(**مع**) : منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**جنس**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**أبعد**) : بمعنىٰ (بعيد) : صفة لـ(جنس) مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وإنما صرف لضرورة النظم كما مر في الحل ، والظرف : متعلق بمحذوف معطوفٍ علىٰ محذوف ، علىٰ كونه صفة لـ(خاصة) تقديره : وناقص الرسم يقع بخاصة منفردة ، أو بخاصة مقترنة بجنس بعيد .

(**قد ارتبط**) : **قد** : حرف تحقيق ، مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين .

(**ارتبط**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (جنس) ، والجملة الفعلية : في محل الجر ، صفة ثانية لـ(جنس) تقديره : مع جنس بعيد مرتبط بتلك الخاصة .

(**وما بلفظي لديهم شهرا**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على السكون .

(**بلفظي**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**لفظي**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(شهرا) الآتي .

(**لديهم**) : **لدىٰ** : ظرف مكان بمعنىٰ (عند) منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لاتصالها بالضمير ، (لدىٰ) : مضاف ، **الهاء** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الياء ، **والميم** : حرف دال على الجمع ، مبني على السكون ، والظرف متعلق بـ(شهرا) أيضاً .

(**شهرا**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ما) ، وجملة (شهر) من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة لـ(ما) الموصولة ، الواقعةِ مبتدأ ، والتقدير : والمعرف الذي شهر عند المناطقة باللفظي .

(**تبديل**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالحد بالجنس) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة ، (تبديل) : مضاف .

(**لفظ**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**برديف**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**رديف**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**أشهرا**) : صفة لـ(رديف) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف : علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهما الوصفية ووزن الفعل ؛ فالوصفية : علة ترجع إلى المعنىٰ ، ووزنُ الفعل : علة ترجع إلى اللفظ ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَشَـــرْطُ كُــلٍّ أَنْ يُــرَىٰ مُطَّــرِدَا   مُنْعَكِســـاً وَظَـــاهِــراً لاَ أَبْعَـــدَا
وَلاَ مُسَـــاوِيـــاً وَلاَ تَجَـــوُّزَا   بِـــلاَ قَـــرِينَـــةٍ بِهَـــا تُحُـــرِّزَا
وَلاَ بِمَـــا يُـــدْرَىٰ بِمَحْــدُودٍ وَلاَ   مُشْتَـــرَكٍ مِـــنَ ٱلْقَـــرِينَـــةِ خَـــلاَ
وَعِنْـدَهُـــمْ مِـــنْ جُمْلَـــةِ ٱلْمَـــرْدُودِ   أَنْ تَـدْخُـلَ ٱلأَحْكَـامُ فِـي ٱلْحُـدُودِ
وَلاَ يَجُــوزُ فِـــي ٱلْحُــدُودِ ذِكْــرُ أَوْ   وَجَائِزٌ فِي ٱلرَّسْمِ فَأَدْرِ مَا رَوَوْا

(وشرط) صحة (كل) واحد من المعرفات ، سواء كان حداً أو رسماً أو غيرهما (أن يرىٰ) ويوجد ذلك المعرِّف بكسر الراء (مطرداً) أي : مانعاً من دخول أفراد غير المحدود فيه ؛ أي : في المحدود ، فلو كان التعريف غير مانع ؛ كتعريف الإنسان بالحيوان . . لم يصح ذلك التعريف ؛ لعدم كونه مانعاً .

وأن يرىٰ ذلك التعريف (منعكساً) أي : جامعاً لأفراد المحدود ؛ بحيث لا يخرج عنه منها شيء ، فلو كان غير جامع ؛ كتعريف الحيوان بالناطق . . لم يصح ذلك التعريف ؛ لعدم كونه جامعاً ، لخروج سائر الحيوانات إلا الإنسان .

(و) أن يرىٰ ذلك التعريف (ظاهراً) أي : واضحاً للسامع ؛ كتعريف الحنطة بالقمح .

وقوله : (لا أبعدا) أي : لا يرىٰ أخفىٰ من المحدود ؛ كتعريف النار بأنها : جسم كالنفس بسكون الفاء ، (ولا مساوياً) أي : لا يرىٰ مساوياً للمحدود في الخفاء ؛ كتعريف المتحرك بأنه : ما ليس بساكن . . تصريحٌ بالمفهوم .

والمراد : ألا يكون أبعد من الذهن ؛ وهو الأخفىٰ ، وذلك كتعريف الأسد بالغضنفر ، وتعريف النار بأنها جسم كالنفس بسكون الفاء ، ووجه الشبه : أن كلاً

منهما جسم لطيف ، له اتصال بغيره ، وإنما كان أخفىٰ من النار ؛ لشدة خفاء النفس ، بدليل كثرة الخلاف فيها .

والتعريف الصحيح للنار : هو جسم لطيف ، شديد الحرارة ، محرق . انتهىٰ « صبان » .

وألا يكون مساوياً للمحدود في الخفاء ؛ كقولك في تعريف المتحرك : هو ما ليس بساكن ؛ إذا استوىٰ كل منهما عند السامع ، وكتعريف العدد الزوج بـ : ما ليس بفرد .

أما إذا كان أبعد من المعرَّف بفتح الراء ، أو مساوياً له في الخفاء كما مثل . . فلا يصح التعريف ؛ لعدم ظهوره ووضوحه عند السامع .

(**ولا**) أن يرى التعريف (**تجوزاً**) بضم الواو المشددة ؛ أي : لفظاً تجوز به عن الحقيقة ؛ أي : ولا يرىٰ لفظاً مجازياً استعمل في غيرما وضع له ، إذا كان (**بلا قرينة**) معينة للمراد (**بها**) أي : بتلك القرينة (**تحرزا**) بالبناء للمجهول ؛ أي : تحفظ بها عن إرادة غير المعنى المراد ؛ يعني : محلُّ امتناع التعريف بالمجاز : إذا كان خالياً عن القرينة المعينة للمراد ، التي يحترز بها عن إرادة غير المراد ، وذلك كتعريف العالِم بأنه : بحر يدخل الحمام ، أو يصلي ويصوم ، فيمتنع هـٰذا التعريف ؛ لعدم وجود القرينة المعينة للمراد الذي هو العالِم ، وإن كانت فيه قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي الذي هو البحر ؛ لالتباس المراد بغيره ، لاحتماله الجواد .

فإن كان مع المجاز قرينة تعين المراد ؛ كأن تقول في تعريف العالم : هو بحر يظهر الدقائق والنِّكات ، ويحل المشاكل . . فيقبل ؛ لأنه تعريف صحيح ؛ لعدم الالتباس حينئذ .

فالمراد بالقرينة المنفية في قوله : (**بلا قرينة بها تحرزا**) : إنما هي القرينة المعينة للمراد ، لا القرينة المانعة عن إرادة المعنى الأصلي .

وبذلك اندفع الاعتراض على المؤلف : بأن المجاز لا يتحقق إلا بالقرينة ، فكيف يقول الناظم : (ولا تجوزا بلا قرينة . . .) إلخ .

(**ولا**) يكون ذلك التعريف (**بما**) أي : بلفظ (**يدرىٰ**) أي : يعلم معناه (**بمحدود**) أي : بمعرَّف بفتح الراء ؛ بأن يتوقف معرفة ذلك التعريف علىٰ معرفة المعرَّف بفتح الراء ، وإنما امتنع ذلك ؛ لأداء ذلك إلى الدور ؛ كتعريف العلم : بأنه معرفة المعلوم ، مع أن المعلوم تتوقف معرفته علىٰ معرفة العلم لاشتقاقه منه .

وأجيب عنه : بأن المعلوم مراد منه : الذات ، بقطع النظر عن وصفها بالمعلومية ، فكأنه قيل : العلم إدراك الشيء .

ومثل له الملوي بقوله : (كتعريف الشمس بأنها كوكب نهاري ، مع أن النهار يتوقف معرفته علىٰ معرفة الشمس ؛ لأنهم عرفوه بأنه : ما بين طلوع الشمس وغروبها) .

(**ولا**) يرى التعريف بلفظ (**مشترك من القرينة**) متعلق بـ(**خلا**) أي : وألا يكون التعريف بلفظ مشترك لفظي بين المعرَّف ـ بفتح الراء ـ وغيره ، خالٍ ـ ذلك المشترك ـ من القرينة المعينة للمراد منه ، وذلك كتعريف الشمس بأنها : عين ؛ كأن تقول في تعريفها : هي عين .

ولو وجدت القرينة المعينة ؛ كأن تقول في تعريفها : هي عين تضيء في الآفاق . . لم يمتنع التعريف به .

ومحل الامتناع : إذا لم يرد بذلك المشترك جميع المعاني التي وضع لها ، وإلا . . جاز التعريف به ، وذلك كتعريف القضية بأنها : قول احتمل الصدق والكذب لذاته ، والقول مشترك بين المعقول والملفوظ ، والمراد في التعريف المذكور كلٌّ منهما . انتهىٰ « باجوري » .

(**وعندهم**) أي : عند المناطقة ، وإنما خصهم بالذكر ؛ لأنهم الباحثون عن ذلك أولاً ، وإلا . . فعند غيرهم كذلك ، ويحتمل أن المراد : جميع العلماء مطلقاً .

والظرف علىٰ كل من الاحتمالين : متعلق بقوله : (المردود) ، وقدمه عليه ، مع كون العامل فيه مضافاً إليه ، وصلة لـ(أل) للضرورة .

والجار والمجرور في قوله : (**من جملة المردود**) : خبر مقدم .

والمبتدأ هو قوله : (**أن تدخل الأحكام في الحدود**) والتعاريف ؛ لتأوله بمصدر منسبك من (أن) وما دخلت عليه ، والتقدير : ودخول الأحكام في التعاريف : كائن من جملة المردود عندهم .

قوله : (**أن تدخل**) بفتح التاء وضم الخاء : بالبناء للفاعل ، أو بالعكس : بالبناء للمفعول ، من (دخل) الثلاثي ، أو بضم التاء وكسر الخاء ، من (أدخل) الرباعي .

و(الأحكام) : بالرفع على الأولين ، وبالنصب على الثالث . انتهىٰ « صبان » .

أي : فالأحكام بالرفع على الفاعلية على الأول ، وعلى النيابة عن الفاعل على الثاني ، وبالنصب على المفعولية على الثالث . انتهىٰ « باجوري » .

وقوله : (**في الحدود**) أراد بها هنا : الرسوم مجازاً ، إما بمرتبة ، إن أريد بها الرسوم من أول الأمر ، لعلاقة التضاد .

أو بمرتبتين ، إن أريد بالحدود التعاريف ، ثم أريد بالتعاريف الرسوم ، لعلاقة الخصوص والعموم ، والقرينة : أنه لا يتوهم إمكان دخولها في الحدود حتىٰ يحتاج للتنبيه على انتفائه ؛ لأن الحكم ليس جزءاً من الماهية ، بخلاف الرسوم ؛ فإنه قد يتوهم دخولها فيه ، فاحتاج للتنبيه على انتفائه . أفاده الملوي

في « كبيره » . انتهىٰ « باجوري » .

ودخول الحكم في التعريف : كقولهم : الفاعل هو الاسم المرفوع .

فالرفع حكم من أحكام الفاعل ، والحكم على الشيء متوقف علىٰ تصوره ، فإذا أُخذ الحكمُ جزءاً في التعريف . . توقف المعرَّف عليه ، وحصل الدور ، الذي هو توقف كل من الشيئين على الآخر .

قلت : لا دور من أصله ؛ لأن المحكوم عليه بالحكم المذكور في التعريف : ليس هو المعرَّف ، الذي هو (الفاعل) ، بل المحكوم عليه بالرفع : هو المأخوذ جنساً في التعريف ؛ أعني : (الاسمَ) .

ألا ترىٰ أن المحكوم بالرفع في هـٰذا المثال : هو (الاسم) المأخوذ جنساً ، لا الفاعل الذي هو المعرَّف ، فالحكم بالرفع إنما يتوقف علىٰ تصور مطلق الاسم ، لا علىٰ تصور خصوص الفاعل حتىٰ يلزم الدور . انتهىٰ « صبان » . انتهىٰ تقرير الدروي .

(**ولا يجوز في الحدود**) الحقيقية بخلاف الرسوم كما ستأتي (**ذكر أو**) التي للتقسيم ؛ لأن الماهية المحدودة شيء معين لا يتنوع .

(**وجائز**) أي : وذكر (أو) التقسيميةِ جائز (**في الرسم**) أي : في التعريف الرسمي ؛ كقولهم في تعريف المعرِّف للشيء : هو ما يقتضي تصورَه أو امتيازَه عن غيره .

وقيدنا (أو) بالتي للتقسيم ؛ لأنها التي وقع فيها التفصيل ، فمنعت في الحد وأجيزت في الرسم .

أما التي للشك أو للتشكيك . . فلا يجوز دخولها في الحدود ولا في الرسوم .

والفرق بين المعرِّف الحقيقي ـ وهو الحد ـ والرسمي : أن النوع الواحد لا يكون له فصلان ، ويكون له خواص كثيرة . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

وعبارة البيجوري : (والفرق بين الحدود والرسوم : إنما هو في « أو » التي للتقسيم ، وأما التي للشك أو للإبهام . . فهي ممتنعة فيهما .

ولم يتعرضوا لـ« أو » التي للتخيير ، واستظهر بعض المحققين جوازها في الرسوم ؛ كأن تقول : الإنسان حيوان ضاحك أو كاتب ؛ بمعنىٰ : أنك مخير بين التمييز بالخاصة الأولىٰ ، والتمييز بالخاصة الثانية .

وما ذكره الناظم من عدم جواز « أو » التي للتقسيم في الحدود وجوازِها في الرسوم . . لم ينفرد به ، بل صرح به الأصبهاني حيث قال : « وتجوز « أو » في الرسم ، بخلاف الحد ؛ لأن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البدل ، بخلاف الخاصتين على البدل » انتهىٰ .

وخالف شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ؛ فجوزها في الحدود ، واستند إلىٰ تعريفهم « النظر » : بأنه الفكر المؤدي إلىٰ علم أو غلبة ظن ؛ بمعنىٰ : أن النظر قسمان ؛ أحدهما : يؤدي إلى العلم ؛ كقولك : العالم حادث ، وكل حادث لا بد له من محدِث ، وثانيهما : يؤدي إلىٰ غلبة ظن ؛ كقولك : زيد يطوف ليلاً بالسلاح ، وكل من هو كذلك . . فهو لص .

وقد يمنع كون ذلك التعريف حداً ، وعلىٰ تسليم ذلك : فهو في الحقيقة حدان ، والمنع إنما هو في الحد الواحد . أفاده الملوي مع زيادة .

قوله : « **فادر ما رووا** » أي : فاعلم الذي رووه من عدم الجواز في الأول ، والجوازِ في الثاني) انتهىٰ « باجوري » .

إعراب الأبيات الخمسة

(**وشرط كل أن يرىٰ مطرداً منعكساً**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**شرط**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**كل**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**أن**) : حرف نصب ومصدر ، مبني بسكون على (النون) المدغمة في ياء (يرىٰ) .

(**يرىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة ، منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (كل) ، وهو المفعول الأول لـ(يرىٰ) لأنها علمية هنا .

(**مطرداً**) : مفعول ثان لـ(يرىٰ) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**منعكساً**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (مطرداً) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة (يرىٰ) من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية ، تقديره : وشرط كل من الحد والرسم رؤيتُه مطرداً منعكساً ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وظاهراً لا أبعدا**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**ظاهراً**) : معطوف علىٰ (مطرداً) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**لا**) : عاطفة مبنية على السكون .

(**أبعدا**) : معطوف علىٰ (ظاهراً) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ أي : وشرط كل من الحد والرسم أن يرىٰ ظاهراً واضحاً ، لا أخفىٰ من المعرَّف بفتح الراء ؛ كتعريف النار بأنها جسم ؛ كالنفس والروح ، كما مر في محل الحل .

(**ولا مساوياً**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**لا**) : زائدة ، زيدت لتأكيد نفي (لا) الأولىٰ ، مبنية على السكون .

(**مساوياً**) : معطوف علىٰ (أبعدا) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ أي : ولا مساوياً للمعرَّف في الخفاء ؛ كتعريف المتحرك بأنه ما ليس بساكن .

(**ولا تجوزاً**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**لا**) : زائدة ، زيدت لتأكيد نفي(لا) الأولىٰ ، مبنية على السكون .

(**تجوزاً**) : معطوف علىٰ (أبعدا) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ أي : ولا أن يرىٰ لفظاً مجازياً تجوز به عن الحقيقة .

(**بلا قرينة**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**لا**) : اسم بمعنىٰ (غير) ، ولـٰكن نقل إعرابها إلىٰ ما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف ، مبني على السكون .

(**قرينة**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(تجوزا) تقديره : ولا تجوزاً كائناً بلا قرينة .

(**بها تحرزا**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة ، في محل الجر بـ(الباء) مبني على السكون ، الجار والمجرور : نائب فاعل لـ(تحرزا) المذكور بعده ، قدم عليه لضرورة النظم .

(**تحرزا**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، وجملة (تحرز) من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الجر صفة لـ(قرينة) تقديره : بلا قرينة متحرز بها عن غير المراد .

(**ولا بما يدرىٰ بمحدود**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**لا**) : زائدة ، زيدت لتأكيد نفي (لا) الأولىٰ ، مبنية على السكون .

(**بما**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) في محل الجر بـ(الباء) مبني على السكون ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(يكون) المحذوفة ، واسم (يكون) المحذوفة : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ كل من الحد والرسم ، والتقدير : ولا يكون كل منهما كائناً بما يدرىٰ .

(**يدرىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة ، مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بـ(**الألف**) ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ما) الموصولة أو الموصوفة .

(**بمحدود**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**محدود**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة لـ(ما) الموصولة إن قلنا (ما) موصولة ، تقديره : ولا يكون كل منهما كائناً بالمعرِّف ـ بكسر الراء ـ الذي يدرىٰ معناه بذكر محدود ، أو صفة لـ(ما) إن قلنا (ما) نكرة موصوفة ، تقديره : ولا يكون كل منهما كائناً بمعرف معلوم معناه بذكر محدود ، وجملة (يكون) المحذوفة : في محل الرفع ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (أن يرىٰ مطردا) علىٰ كونها خبر المبتدأ ، والتقدير : وشرط كل من الحد والرسم رؤية كل منهما مطرداً منعكساً ، وعدم كون كل منهما بمعرف يعلم معناه بذكر محدود .

(**ولا مشترك من القرينة خلا**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**لا**) : زائدة ، زيدت لتأكيد (لا) الأولىٰ ، مبنية على السكون .

(**مشترك**) بالجر : معطوف علىٰ (ما) الموصولة في قوله : (ولا بما يدرىٰ)، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والتقدير : ولا يكون كل منهما بلفظ مشترك بين المحدود وغيره .

(**من**) : حرف جر ، مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين .

(**القرينة**) : مجروربـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(خلا) المذكور بعده .

(**خلا**) : فعل ماض ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه معتل بالألف ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (مشترك) ، وجملة (خلا) من الفعل والفاعل : في محل الجر ، صفة لـ(مشترك) تقديره : ولا يكون كل منهما بلفظ مشترك بين المحدود وغيره ، خال ـ ذلك المشترك ـ عن القرينة التي تعين المراد من ذلك المشترك ، وذلك المراد منه هو المحدود ؛ كتعريف الشمس بأنها عين مضيئة ، والقرينة التي تعين المراد منها لفظ (مضيئة) .

(**وعندهم**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**عند**) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (عند) : مضاف ، **الهاء** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين ، في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، **والميم** : حرف دال على الجمع ، مبني على السكون ، والظرف : متعلق بـ(المردود) المذكور بعده .

(**من**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**جملة**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (جملة) : مضاف .

(**المردود**) : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً للمبتدأ المنسبك من قوله : (أن تدخل الأحكام في الحدود) .

(**أن**) : حرف نصب ومصدر ، مبني على السكون .

(**تدخل**) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**الأحكام**) : فاعل لـ(تدخل) ، والفاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**في الحدود**) : **في** : حرف جر ، مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الحدود**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(تدخل) ، وجملة (تدخل) من الفعل والفاعل : صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً للجار والمجرور قبله ، تقديره : ودخول الأحكام في الحدود والتعاريف كائن من جملة الحكم المردود عند المناطقة ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**ولا يجوز في الحدود ذكر أو**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**لا**) : نافية مبنية على السكون .

(**يجوز**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**في الحدود**) : **في** : حرف جر ، مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الحدود**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يجوز) .

(**ذكر**) : فاعل (يجوز) مرفوع به ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (ذكر) : مضاف .

(**أو**) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والجملة من الفعل والفاعل : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وجائز في الرسم**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**جائز**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً لعلمه من السياق ، تقديره : وذكر (أو) جائز في الرسم ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**في الرسم**) : **في** : حرف جر ، مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الرسم**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(جائز) ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : معطوفة علىٰ جملة قوله : (ولا يجوز ذكر أو) عطفَ اسمية علىٰ فعلية ، وعطفَ موجبة علىٰ سالبة .

(**فادر ما رووا**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت المعرفات المذكورة وشروطها ، وأردت تطبيق قانونهم . . فأقول لك : ادر ما رووا ، (**ادر**) : فعل أمر ، مبني علىٰ حذف حرف العلة ، وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت .

(**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) في محل النصب ، مفعول به ، مبني على السكون .

(**رووا**) : فعل وفاعل ، وحد الفعل : رویٰ ، (**رویٰ**) : فعل ماض ، مبني علىٰ فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، **والواو** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين ، في محل الرفع فاعل ، مبني على السكون ، **والألف** : تكتب للفرق بين (واو) الضمير ، و(واو) جزء الكلمة ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة لـ(ما) الموصولة ، أو صفة لـ(ما) الموصوفة ، والعائد محذوف ، تقديره : ما رووه .

والمعنىٰ : فادر القانون الذي روته المناطقة ، وأتقنه ؛ لتتبع نظامهم .

وجملة قوله : (**فادر**) من الفعل والفاعل : في محل النصب ، مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

باب : في القضايا وأحكامها

مَا ٱحْتَمَلَ ٱلصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَىٰ   بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا

ولما فرغ الناظم من مبادىء التصورات ؛ وهي الكليات الخمس ، ومن مقاصدها ؛ وهي المعرفات . . أخذ يتكلم علىٰ مبادىء التصديقات ؛ وهي القضايا وأحكامها ، وسيأتي الكلام إن شاء الله تعالىٰ علىٰ مقاصد التصديقات وهي القياس وما يتعلق به .

و(**القضايا**) : جمع قضية ، مشتقة من القضاء : وهو الحكم ؛ لاشتمالها عليه ، لأنه جزء منها ، لٰكن الحكم هنا بمعنى : النسبة بين الطرفين ؛ لأنه هو الجزء من القضية ، لا بمعنى الإيقاع والانتزاع ؛ أي : إدراك الوقوع وعدم الوقوع ؛ لأنه ليس جزءاً من القضية ، بل هو قائم بنفس المدرك . انتهىٰ « قويسني » .

وهي (فعيلة) بمعنىٰ (مفعولة) أي : مقضي فيها ، أو بمعنىٰ (فاعلة) أي : قاضية ، على الإسناد المجازي .

واعلم : أن وزن (قضايا) باعتبار الأصل : (فعائل) ، إذ الأصل : (قضايي) بياءين ، فأبدلت الأولىٰ همزةً على القياس في نحو صحائف ورسائل ، ثم فتحت الهمزة للتخفيف والتوصل إلىٰ قلب الثانية ألفاً ، ثم قلبت الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين ، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات ؛ إذ الهمزة تشبه الألف من جهة المخرج ، فصار قضايا بعد أربعة أعمال .

(**وأحكامها**) : بالجر عطفاً على القضايا ؛ أي : أحكام القضايا ، التي هي التناقض : وهو اختلاف القضيتينِ إيجاباً وسلباً ، والعكس المستوي : وهو قلب جزأي القضية ، بجعل المحمول موضوعاً ، والموضوع محمولاً ، كما سيأتي بسط الكلام عليهما في محلهما .

وإنما جمع الناظم الأحكام في الترجمة ، مع أن حكم القضية اثنان فقط ؛ لأن الجمع يطلق على الاثنين كثيراً ، خصوصاً في هـٰذا الفن ، أو لأنه اعتبر الأفراد .

و(ما) في قوله : (**ما احتمل الصدق لذاته**) : واقعة على اللفظ الشامل لجميع الألفاظ الصادرة من اللسان ، أو الملحوظة في الذهن ؛ ليشمل التعريف القضية الملفوظة ؛ كزيد قائم ، والقضيةَ المعقولة ؛ كالقول المعقول ، وهو النتيجة ، فهي جنس للإدخال .

وخرج بقوله : (**احتمل الصدق**) والكذب : ما لا يحتملهما ؛ كزيد وعمرو من سائر المفردات ، أو كغلام زيد من سائر المركبات الإضافية ، أو كالحيوان الصاهل من سائر المركبات التقييدية ، أو لا ولا ؛ كمجموع المتعاطفين . انتهىٰ « صبان » .

وإنما لم يذكر الناظم (الكذب) لضيق النظم ، أو للعلم به من المذكور ؛ لأنه ضده ؛ إذ يلزم من كونه محتملاً للصدق : كونُه محتملاً للكذب .

وأيضاً في اقتصاره على (الصدق) : تأدب في حق كلام الله تعالىٰ وكلام رسله ، أو لقبحه .

ومعنى الصدق : هو مطابقة النسبة المفهومة من الكلام للنسبة الخارجية ، والكذب عدمها .

وخرج به أيضاً : ما لا يحتملهما من الإنشاءات ؛ كاضرب ، فلا يسمىٰ قضيةً وخبراً .

وخرج بقوله : (**لذاته**) : ما احتمل الصدق والكذب للازمه ؛ كاسقني الماء ، فإنه وإن احتمل الصدق والكذب لـٰكن لا لذاته ، بل لما استلزمه من قولك : أنا طالب السقيا منك .

ودخل بهـٰذا القيد : ما قطع بصدقه أو بكذبه ؛ فالأول : كأخبار الله تعالىٰ وأخبار رسله ؛ فإنها مقطوع بصدقها بالنظر لقائلها ، وكالأخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل ؛ نحو : الواحد نصف الاثنين .

والثاني : كأخبار مسيلِمة الكذاب في دعواه النبوة ؛ فإنها مقطوع بكذبها بالنظر لقائلها .

والأخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل : نحو : الواحد نصف الأربعة ؛ فإن ذلك يحتمل الصدق والكذب لذاته ، وإن قطع صدقه أو كذبه بالنظر لقائله أو بضرورة العقل ، وبهـٰذا تعلم أن القيد المذكور يكون للإخراج وللإدخال . انتهىٰ « باجوري » بتصرف وزيادة .

و(**ما**) في قوله : (ما احتمل الصدق) : مبتدأ ، خبره جملة قوله : (**جرىٰ بينهم**) ، و(جرىٰ) هنا بمعنىٰ : (سُمي) ، و(بينهم) بمعنىٰ : (عندهم) ، والضمير : للمناطقة .

وقوله : (**قضيةً وخبراً**) : مفعول ثان لـ(لجرىٰ) بمعنىٰ (سمي) .

والمعنىٰ : واللفظ الذي احتمل الصدق والكذب لذاته : سمي عند المناطقة قضيةً وخبراً ؛ أي : يسمىٰ بهـٰذين الاسمين ، ويصح إبقاء (جرىٰ) علىٰ معناه ، ويكون (قضيةً وخبراً) منصوبين على الحال من الضمير المستتر في (جرىٰ) بناء على التحقيق : من أنه لا يشترط في الحال الاشتقاق . قاله الملوي في « كبيره » .

والمعنىٰ حينئذ : واللفظ الذي احتمل الصدق والكذب لذاته : جرىٰ ووقع بينهم حالة كونه قضيةً وخبراً ؛ أي : مسمىً بهما .

وعلم من كلامه : أن القضية والخبر بمعنىً واحد ، وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته ، لـٰكن تسميته قضيةً : من حيث اشتماله على الحكم ، وتسميته خبراً : من حيث احتماله الصدق والكذب .

وفي « التلويح » : (**واعلم** : أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب : يسمىٰ من حيث اشتماله على الحكم : **قضيةً** .

ومن حيث احتماله الصدق والكذب : **خبراً** .

ومن حيث إفادته الحكم : **إخباراً** .

ومن حيث كونه جزءاً من الدليل : **مقدمة** .

ومن حيث كونه يطلب بالدليل : **مطلوباً** .

ومن حيث كونه يحصل من الدليل : **نتيجة** .

ومن حيث كونه يقع في العلم ويسأل عنه : **مسألة** .

فالذات واحدة ، واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات) انتهىٰ منه .

قال الغنيمي : (وهـٰذا يدل علىٰ أن النتيجة : اسم للَّفظ المركب .

وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس : بأنه قول مؤلَّف من قضايا ، متىٰ سلمت . . لزم عنها لذاتها قول آخر ؛ بأن المراد بالقول الآخر : هو القول المعقول ؛ إذ هو الذي يلزم ، بخلاف الملفوظ) انتهىٰ .

وقد يقال : لا بعد في تسمية الملفوظ نتيجةً ؛ باعتبار دلالته على المعقول .

وزاد الشارح : أنها تسمىٰ دعوىٰ ؛ من حيث افتقارها إلىٰ دليل ، كما سيأتي .

وزاد بعضهم : أنها تسمىٰ مبحثاً ؛ من حيث إنها محل للبحث . انتهىٰ « صبان » .

إعراب البيت

(**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً .

(**احتمل**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ (ما) .

(**الصدق**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (**والكذب**) : معطوف على (الصدق) وحذفه من باب الاكتفاء ، وهو ؛ أي : الاكتفاء عند البديعيين : ذكر أحد المتقابلينِ وحذف الآخر لعلمه من المذكور ، وهو من المحسنات البديعية اللفظية ، فلا ضرورة إلى الاعتراض على الناظم والجواب عنه .

(**لذاته**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**ذات**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (ذات) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكرالغائب ، في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بـ(احتمل) ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة لـ(ما) إن قلنا : (ما) موصولة ، والتقدير : واللفظ الذي احتمل الصدق والكذب لذاته جرىٰ علىٰ ألسنتهم ، حالة كونه مسمىً بقضية وخبر .

(**جرىٰ**) : فعل ماض ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ما) .

(**بينهم**) : **بين** : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **والهاء** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين ، في

محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، **والميم** : حرف دال على الجمع المذكر ، مبني على السكون ، والظرف : متعلق بـ(جرىٰ) .

(**قضية**) : حال من الضمير المستتر في (جرىٰ) ، والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**وخبراً**) : معطوف علىٰ (قضية) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل الرفع خبر المبتدأ ، والتقدير : واللفظ التام الذي احتمل الصدق والكذب بالنظر إلىٰ ذاته ، لا بالنظر إلىٰ قائله ، ولا بالنظر إلىٰ لازمه . . جار علىٰ ألسنتهم ، حالة كونه مسمىً عندهم باسم قضية وخبر .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

ثم بعدما عرَّف القضية . . شرع الناظم في تقسيمها ، رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين ، فقال :

ثُمَّ ٱلْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَٱلثَّانِي
كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَٱلأَوَّلُ ... إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ

قوله : (**ثم**) للترتيب الذكري ؛ أي : الإخباري لا المعنوي (**القضايا**) جمع : قضية ، كما مر آنفاً (**عندهم**) أي : عند المناطقة (**قسمان**) لا ثالث لهما ، بدليل الاستقراء .

الأول منهما : (**شرطية**) أي : منسوبة إلى الشرط ، وهو إرادة التعليق ؛ لذكر أداة الشرط فيها ؛ نحو : (كلما ، وإن) في المثالين الآتيين .

وضابطها : هي ما ليس طرفاها مفردين ، أو ما حكم فيها علىٰ وجه الشرط ؛ نحو : كلما كانت الشمس طالعة . . كان النهار موجوداً ، وإن جئتني . . أكرمك .

والثاني : (**حملية**) وهي ما كان طرفاها مفردين ؛ نحو : زيد قائم ، أو في قوتهما ؛ نحو : زيد قام أبوه ، فالجملة الواقعة خبراً : في تأويل مفرد .

والحملية : نسبة إلى الحمل ، باعتبار طرفها المحكوم به ؛ لأنه يسمىٰ محمولاً ، تشبيهاً له بالشيء الذي حمل علىٰ غيره .

وقوله : (**شرطية حملية**) بدلان من (قسمان) بدل تفصيل من مجمل .

(**والثاني**) من القسمين ، وهو الحملية ، وإنما قال : (والثاني) ولم يقل : (والثانية) مع أنه عبارة عن الحملية ؛ نظراً لكونها بمعنى القِسْم .

وسيأتي الكلام على الأول وهي الشرطية في قوله : (وإن على التعليق . . .) إلخ .

وإنما أخرها ؛ لطول الكلام عليها بكثرة تقاسيمها .

أي : والثاني من القسمين الأولين وهو الحملية في نفسها : قسمان :

القسم الأول منها : (**كلية**) : وهي ما موضوعها كلي ، سواء كانت مسورة بسور كلي ، ويقال لها حينئذ : **قضية حملية كلية** ؛ كقولك : كل إنسان حيوان .

أو مسورة بسور جزئي ، ويقال لها حينئذ : **قضية حملية جزئية** ؛ كقولك : بعض الحيوان إنسان .

أو كانت مهملة ؛ أي : فارغة من السور ، ويقال لها حينئذ : **قضية حملية مهملة** ؛ كقولك : الإنسان حيوان .

فهٰذه الثلاثة : كلية حملية .

والثاني من القسمين في الحملية : (**شخصية**) وتسمىٰ مخصوصة : وهي ما موضوعها مشخص معين ؛ كقولك : زيد كاتب .

فإذا وضعت هٰذه على الثلاثة المذكورة في الكلية . . كانت الصور أربعة ، وعلىٰ كل منها : فالقضية إما موجبة أو سالبة ، اضربهما في الأربعة المذكورة . . تخرج بثمانية صور .

(**والأول**) من القسمين المذكورين في الحملية ، الذي هو الكلية بالمعنى الذي أراده الناظم منها فيما تقدم آنفاً ، وهو ما موضوعها كلي ، ولم يقل هنا : (والأولىٰ) مع أنه عبارة عن الحملية ؛ نظراً إلىٰ كونها بمعنى القِسْم ، كما تقدم في قوله : (والثاني) أي : والقسم الأول من الحملية ، وهي الكلية المفسرة بقولنا : هي ما موضوعها كلي ، سواء كانت مسورة أم لا . . (**إما مسور**) بالسور

الكلي أو بالسور الجزئي (**وإما مهمل**) أي : خالٍ عن السور ، كما تقدمت أمثلتها .

والسور : هو ما دل على الإحاطة بجميع الأفراد أو ببعضها في الحملية ؛ كـ(كل ، وبعض) كما سيذكره الناظم ، وما دل على الإحاطة بجميع الأوضاع ، أي : الأحوال الممكنة أو ببعضها في الشرطية ؛ كـ(كلما ، وقد يكون) كما سيأتي في مبحث الشرطية .

وسمي بالسور : تشبيهاً له بسور البلد المحيط بكلها أو ببعضها ، بجامع الإحاطة في كل ، فهو استعارة باعتبار اللغة ، وإن كان حقيقةً باعتبار اصطلاح المناطقة . انتهىٰ « باجوري » .

والذي يتحصل من كلام الناظم في هـٰذا المقام : أن الحملية أربعة أقسام ، كما بينا أمثلتها آنفاً :

الأول : **الحملية الشخصية** : وهي ما كان موضوعها مشخصاً معيناً ؛ كقولك : زيد قائم .

لـٰكن يمتنع إطلاق الشخصية علىٰ نحو قولنا : الله قادر ؛ لما فيه من إيهام تشخص الموضوع تشخصاً جسمانياً تعالى الله عنه .

والثاني : **الحملية المهملة** : وهي ما كان موضوعها كلياً وأهملت من السور ؛ كقولك : الإنسان حيوان ، إذا جعلت (أل) للجنس في ضمن الأفراد ، بقطع النظر عن الكلية والجزئية .

والثالث : **الحملية الكلية** : المسورة بالسور الكلي ؛ كقولك : كل إنسان حيوان .

والرابع : **الحملية الجزئية** : المسورة بالسور الجزئي ؛ كقولك : بعض الحيوان إنسان .

وهٰذان القسمان الأخيران ، وإن لم يصرح الناظم بهما : لٰكنهما مأخوذان من قوله الآتي قريباً : (والسور كلياً وجزئياً) فإنه يؤخذ منه : أن المسورة بالسور الكلي تسمىٰ : كلية ، والمسورة بالسور الجزئي تسمىٰ : جزئية .

ولم يتعرض الناظم للطبيعية : وهي ما كان المحكوم عليه فيها الطبيعةَ ، بقطع النظر عن الأفراد ؛ كقولك : الحيوان جنس .

وقد جرىٰ فيها خلاف ؛ قيل : إنها داخلة في الشخصية ، وقيل : داخلة في المهملة ، وقيل : إنها غير معتبرة عندهم ؛ لعدم دخولها في العِلْم . انتهىٰ « باجوري » .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَٱلسُّــورُ كُلِّيّـاً وَجُـزْئِيّـاً يُـرَىٰ	وَأَرْبَـعٌ أَقْسَـامُـهُ حَيْـثُ جَـرَىٰ
إِمَّـا بِكُـلٍّ أَوْ بِبَعْـضٍ أَوْ بِـلاَ	شَـيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضٌ ٱوْ شِبْهٍ جَلاَ

ثم ذكر الناظم السور بقوله : (**والسور**) : وهو الشيء الدال علىٰ كمية أفراد الموضوع كلها أو بعضها ، سواء كان ذلك الدال لفظاً ؛ نحو : كل وبعض ، أو لا ؛ ككون النكرة في سياق النفي في نحو : لا رجل في الدار .

وهٰذا ؛ أي : قوله : (والسور) : في الحملية ، وأما السور في الشرطية . . فسيأتي تعريفه في محلها ، وهو مبتدأ .

(**كلياً**) : وهو ما دل على الإحاطة بجميع أفراد الموضوع ، وهو مفعول ثان لـ(يرى) الآتي ، مقدم عليه لضرورة النظم .

وقوله : (**وجزئياً**) معطوف علىٰ (كلياً) : وهو ما دل على الإحاطة ببعض أفراد الموضوع .

وقوله : (**يرىٰ**) بالبناء للمفعول : خبر المبتدأ ، وهي علمية تتعدىٰ إلىٰ مفعولين ، كما أشرنا إليه آنفاً ؛ أي : والسور في القضية الحملية يرىٰ ويعلم ؛ إما كلياً ، وإما جزئياً ؛ وكل منهما ؛ إما موجب أو سالب ، فصارت أقسام السور في الحملية أربعة ، كما ذكره بقوله : (**وأربع أقسامه**) أي : أقسام السور في القضية الحملية أربعة .

(**حيث جرىٰ**) أي : في أي مكان وتركيب وقع فيه ذلك السور .

وحذف الناظم (التاء) من اسم العدد ، مع أن المعدود مذكر مذكور ؛ لضرورة النظم ؛ كما قاله الناظم في « شرحه » ، أو علىٰ مذهب من يجوز ذلك .

وذلك ؛ لأن التسوير (إما) أن يقع (بـ) لفظ (**كل**) ونحوه من الألفاظ الدالة على الإحاطة بجميع الأفراد في الإيجاب ؛ كـ(جميع ، وعامة ، وطراً ، وقاطبة ، وكافةٍ ، وأجمعين) وتوابعِه ؛ نحو : كل إنسان حيوان .

وتسمى القضية بهٰذا الاعتبار : **مسورة** ، **وكلية** .

(**أو**) إما أن يقع التسوير (بـ) لفظ (**بعض**) ونحوه مما يدل على الإحاطة ببعض الأفراد في الإيجاب ؛ كـ(واحد واثنين وثلاثة) نحو : بعض الإنسان كاتب ، واثنان من الإنسان قائمان ، وثلاثة من الرجال قائمون . كذا في « الكبير » للملوي .

وتسمى القضية بهٰذا الاعتبار : **مسورة** ، **وجزئية** .

(**أو**) إما أن يقع التسوير (بـ) لفظ (**لا شيء**) ونحوه مما يدل على الإحاطة بجميع الأفراد في السلب ؛ كـ(لا واحدَ ، ولا ديَّارَ) وسائرِ النكرات في سياق النفي ؛ نحو : لا شيءَ من الإنسان بحجر .

وتسمى القضية بهٰذا الاعتبار : **مسورة** ، **وكلية أيضاً** ، كما مر .

و(**الواو**) في قوله : (**وليس بعض**) : بمعنىٰ (أو) التقسيمية ؛ لذكر (إما) فيما سبق .

والمعنىٰ : (أو) إما يقع التسوير بلفظ (**ليس بعض**) ونحوه مما يدل على الإحاطة ببعض الأفراد في السلب ؛ نحو : ليس بعض الحيوان بإنسان ، وليس كل حيوان بفرس ، وليس كل حيوان بناهق ، وبعض الحيوان ليس بنابح .

وتسمى القضية بهٰذا الاعتبار أيضاً : **مسورة** ، **وجزئية** ، كما مر .

وإلىٰ بقية الأسوار أشار بقوله : (**أو**) إما يقع التسوير بـ(**شبه**) ما تقدم من الأسوار ؛ من (كل وبعض) وغيرهما (**جلا**) وأظهر ذلك الشبهُ الإحاطةَ بجميع

الأفراد ، أو الإحاطةَ ببعضها ؛ فشبه (كل) : جميع ، وعامة ؛ نحو : جميع الإنسان حيوان ، وعامة الإنسان حيوان .

وشبه (بعض) : فريق ؛ نحو : فريق من الإنسان كاتب .

وشبه (لا شيء) : لا أحد ، ولا ديار ؛ نحو : لا أحد من الإنسان بفرس .

وشبه (ليس بعض) : ليس كل ، فهي من أسوار السلب الجزئي ؛ لأنها رفع للإيجاب الكلي ؛ نحو : ليس كل حيوان بفرس . انتهىٰ « قويسني » .

واعلم : أنه يصح قراءة (كل) في كلام الناظم بالجر ، وهو الظاهر ، وبالرفع على الحكاية للفظ (كل) الواقع مبتدأ في القضية .

وكذا يقال في لفظ (بعض) في قوله : (أو ببعض) .

وجوز الملوي في « كبيره » أيضاً جرَّ لفظ (شيء) في قوله : (أو بلا شيء) ، وفتحَه على الحكاية للواقع في نحو قولك : لا شيء من الإنسان بحجر .

قال : وأما (بعض) في قوله الآتي : (وليس بعض) .. فيتعين فيه الحكاية ؛ لأن المعطوف هو مجموع (ليس بعض) انتهىٰ .

قال بعضهم : والظاهر أنه يتعين أيضاً في لفظ (شيء) في قوله : (أو بلا شيء) : الحكايةُ ؛ لأن المعطوف هو مجموع (لا شيء) فتأمل . انتهىٰ « باجوري » .

وحاصل الأقسام الأربعة في السور :

أن الأول : **السور الكلي الإيجابي** ، وهو (كل) وما أشبهه ؛ كـ(جميع ، وعامة) كما في قولك : كل إنسان حيوان ، أو جميع الإنسان ، وهٰكذا .

والثاني : **السور الجزئي الإيجابي** ، وهو (بعض) وما أشبهه ؛ كـ(واحد ،

واثنين ، وثلاثة) كما في قولك : بعض الحيوان إنسان ، أو واحد من الحيوان إنسان ، وهٰكذا .

والثالث : **السور الكلي السلبي** ، وهو (لا شيء) وما أشبهه ؛ كـ(لا واحد ، ولا ديار) كما في قولك : لا شيء من الإنسان بحجر ، ولا واحد من الإنسان بحجر ، وهٰكذا .

والرابع : **السور الجزئي السلبي** ، وهو (ليس بعض) وما أشبهه ؛ كـ(ليس كل ، وليس بعض) كما في قولك : ليس بعض الحيوان بإنسان ، أو ليس كل حيوان بإنسان ، وهٰكذا ، كما بينه الناظم بقوله : (إما بكل . . . أو شبه) ، **وإما** (ببعض . . . أو شبهٍ) وهٰكذا ، فافهم .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَكُلُّهَـا مُـوجَبَـةٌ وَسَـالِبَـةْ	فَهْـيَ إِذَنْ إِلَـى ٱلثَّمَـانِ آيِبَـةْ
وَٱلْأَوَّلُ ٱلْمَـوْضُـوعُ فِـي ٱلْحَمْلِيَّةْ	وَٱلْآخِـرُ ٱلْمَحْمُـولُ بِـٱلسَّـوِيَّـةْ

(**وكلها**) أي : وكل تلك القضايا الأربع المعلومة مما تقدم ؛ وهي الشخصية ؛ والكلية المسورة بالسور الكلي ، والمسورة بالسور الجزئي ، والمهملة ؛ إذ تقدم التصريح بها في قوله : (كلية شخصية) .

والأول ؛ إما مسور أو مهمل ؛ أي : مع قوله : (والسور كلياً وجزئياً يرىٰ)

وإنما قلنا : (إذ تقدم التصريح بها) للبعد بينها وبين الضمير .

إما (**موجبة**) بفتح الجيم كما هو الشائع ، وعليه : فالأصل : موجب فيها ، فدخله الحذف والإيصال ؛ أعني : حذف الجار والمجرور ، وإيصال الضمير .

ويصح قراءتها بكسرها على الإسناد المجازي ، وهـٰذا هو المناسب للمقابلة بالسالبة . وإما (**سالبة فهي**) أي : فجملة القضايا (**إذن**) أي : إذا كانت منقسمة إلىٰ موجبة وسالبة (**إلى الثمان آيبة**) أي : راجعة إلىٰ ثمانية أقسام ؛ بضرب اثنين في أربعة .

وقوله : (**إلى الثمان**) بحذف الياء للتخفيف ، وجعل الإعراب مقدراً عليها أو ظاهراً على النون ، كما في قول الشاعر :

لهـا ثنـايـا أربـعٌ حسـانُ	وأربـع فثغـرهـا ثمـانُ

فالأولىٰ من تلك الثمانية : **الشخصية الموجبة** ؛ نحو : زيد كاتب .

والثانية منها : **الشخصية السالبة** ؛ نحو : زيد ليس بكاتب .

والثالثة منها : **الكلية الموجبة** ؛ نحو : كل إنسان حيوان .

والرابعة منها : **الكلية السالبة** ؛ نحو : لا شيء من الإنسان بحجر .

والخامسة منها : **الجزئية الموجبة** ؛ نحو : بعض الإنسان كاتب .

والسادسة منها : **الجزئية السالبة** ؛ نحو : بعض الإنسان ليس بكاتب .

والسابعة منها : **المهملة الموجبة** ؛ نحو : الحيوان إنسان .

والثامنة منها : **المهملة السالبة** ؛ نحو : الحيوان ليس بإنسان .

والمهملة في قوة الجزئية ، فلذلك صدق قولنا : الحيوان إنسان ، والحيوان ليس بإنسان ؛ لأنه في قوة قولنا : بعض الحيوان إنسان ، وبعض الحيوان ليس بإنسان .

* * *

واعلم : أن للقضية ثلاثة أجزاء ، أشار إلى اثنين منها بقوله : (**والأول**) في الرتبة ؛ أي : من أجزاء القضية ، وهو المحكوم عليه وإن ذكر آخراً (**الموضوع**) أي : الجزء المحكوم عليه ، وينحصر في ثلاثة ، وهي : المبتدأ ، والفاعل ، ونائبه .

سمي موضوعاً : تشبيهاً له بشيء وضع ليحمل عليه ؛ كزيد في قولنا : زيد قائم ، أو قام زيد ، فزيد موضوع في المثالين ، وإن كان مؤخراً في المثال الثاني .

(**في**) القضية (**الحملية**) .

(**والآخر**) في الرتبة وإن ذكر أولاً ، كما في : قام زيد ؛ أي : والثاني هو (**المحمول**) أي : المحكوم به .

سمي محمولاً : لأنه محمول علىٰ غيره ؛ فشبه بالسقف الذي حمل على الجدار مثلاً . وينحصر في اثنين ، وهما : الخبر ، والفعل .

وعبارة البيجوري : (قوله : « الموضوع » : خبر عن الأول ، وإنما سمي بذلك ؛ لأنه يتخيل أنه كشيء وضع ليحمل عليه غيره . كما قاله ابن يعقوب .

والمسمىٰ بذلك : الأولُ في الرتبة وإن ذكر آخراً ، كما أن المسمىٰ بالمحمول : الآخرُ في الرتبة وإن ذكر أولاً ، كما إذا كان فعلاً .

وإنما كان الموضوع أولاً في الرتبة ، والمحمول آخراً فيها ؛ لأن الموضوع محكوم عليه بالمحمول ، والمحكوم به : وصف محكوم عليه في المعنىٰ ، والموصوف سابق علىٰ صفته ، ولهٰذا جعل النحاة رتبة المبتدأ التقدم ، ورتبة الخبر التأخر .

وإنما جعلوا رتبة الفاعل التأخر عن الفعل ، مع أنه موصوف في المعنىٰ ؛ لأمر لفظي ، وهو : أن الفعل عامل فيه ، ورتبة العامل التقدم علىٰ معموله ، فليتأمل) انتهىٰ منه .

قوله : (**في الحملية**) متعلق بمحذوف صفة لـ(الأول) والتقدير : والأول الكائن في الحملية هو الموضوع .

قوله : (**والآخر**) بكسر الخاء ، بمعنى : المتأخر في الرتبة ، لا بفتحها ، بمعنى : المغاير ، بدليل مقابلته بـ(الأول) ، والمراد : الآخر في الرتبة وإن ذكر أولاً ، كما قد علمت .

قوله : (**المحمول**) خبر عن (الآخر) ، وإنما سمي بذلك ؛ لأنه يتخيل أنه كشيء حمل علىٰ غيره ، كما يؤخذ من عبارة ابن يعقوب .

قوله : (**بالسوية**) متعلق بمحذوف حال من الموضوع والمحمول ، تقديره : حالة كونهما ملتبسين بالسوية ، بمعنى الاستواء في الذكر ؛ بحيث لا يذكر أحدهما إلا مع الآخر . انتهىٰ « باجوري » .

وترك الناظم الجزء الثالث من القضية ، **وهو النسبة** ؛ أي : ثبوت المحمول للموضوع ؛ كثبوت القيام لزيد مثلاً .

ويسمى اللفظ الدال عليها : **رابطة** ؛ لدلالته على النسبة الرابطة بين الجزأين .

والرابطة ؛ إما غير زمانية ؛ كـ(هو) في قولنا : زيد هو قائم .

أو زمانية ؛ كـ(كان) وأخواتها في قولنا : كان زيد قائماً .

ولم يذكر الناظم الرابطة ؛ لعدم لزومها في القضية ؛ إذ كثيراً ما يستغنىٰ عنها في لغة العرب بالإعراب والرابط اللفظي .

وتسمى القضية الحملية عند عدم الرابطة : **ثنائية** ؛ لتركبها من جزأين ، وعند ذكر الرابطة : **ثلاثية** ؛ لتركبها من ثلاثة أجزاء . انتهىٰ « قويسني » .

* * *

واعلم : أن القضية قسمان : **شرطية** ، **وحملية** .

والأولىٰ : يأتي الكلام عليها في المتن .

والثانية ، **وهي الحملية** ـ أي : ما اشتملت علىٰ موضوع ومحمول ؛ كـ : زيد كاتب ـ إما أن يكون موضوعها كلياً ؛ كالإنسان حيوان ، أو جزئياً ؛ كزيد كاتب .

فالثانية تسمىٰ : شخصية ؛ والأولىٰ :

إن كانت مهملة من السور . . سميت مهملة ؛ كالإنسان حيوان .

وإن كانت مسورة ؛ فإن كان السور كلاًّ أو ما في معناه ؛ كـ(جميع) . . فالقضية كلية ؛ كـ : كل إنسان أو عامة الإنسان : حيوان .

وإن كان السور بعضاً أو ما في معناه . . فجزئية ؛ كـ : بعض الإنسان أو واحد من الإنسان : حيوان .

فتلخص مما ذكرنا : أن القضية الحملية أربعة :

شخصية : إن كان موضوعها جزئياً ؛ كـ : زيد كاتب .

ومهملة : إن كان كلياً ولم تسور ؛ كـ : الإنسان حيوان .

وكلية : إن سورت بالسور الكلي ؛ كـ : كل إنسان حيوان .

وجزئية : إن سورت بالسور الجزئي ؛ كـ : بعض الإنسان حيوان .

وكل من هـٰذه الأربعة ؛ إما أن يكون **موجباً** كما تقدم ، أو **سالباً** :

كـ : زيد ليس بكاتب .

والإنسان ليس بحجر .

ولا شيء من الإنسان بحجر .

وبعض الإنسان ليس بحجر .

فتكون الأقسام ثمانيةً .

والأول في كل منها : يسمىٰ موضوعاً ، والثاني : يسمىٰ محمولاً ، وهو المشار إليه بقوله : (والأول . . .) البيت . انتهىٰ « دمنهوري » .

❊ ❊ ❊

واعلم : أن هـٰذه الثمانية تنقسم إلىٰ معدولة المحمول فقط ، أو معدولة الموضوع فقط ، أو معدولتهما ؛ فهـٰذه ثلاثة .

وإلىٰ محصلة الموضوع ، وإلىٰ محصلة المحمول ، وإلىٰ محصلتهما ؛ فهـٰذه ثلاثة أيضاً .

فالمجموع ستة ، فإذا ضربتها في الثمانية السابقة . . كان المجموع ثمانية وأربعين ، قائمة من ضرب ثمانية في ستة .

ومعدولة المحمول فقط : هي ما جعلت أداة النفي جزءاً من محمولها دون موضوعها . مثالها موجبة نحوُ قولك : كل إنسان هو لا حجر .

وسالبة نحوُ قولك : زيد ليس هو لا عالم .

وسميت بذلك ؛ لأنه عدل فيها بأداة النفي عن أصل وضعها ، وهو رفع النسبة ، فهو ـ أي : قولهم : معدولة المحمول مثلاً ـ على الحذف والإيصال ، وهـٰكذا يقال فيما بعد .

ومعدولة الموضوع فقط : هي ما جعلت أداة النفي جزءاً من موضوعها دون محمولها .

مثالها موجبة نحوُ قولك : كل لا حيوان جماد .

وسالبة نحوُ قولك : لا شيء من لا حيوان بإنسان .

ومعدولتهما : هي ما جعلت أداة النفي جزءاً منهما .

مثالها موجبة نحوُ قولك : كل لا حيوان هو لا إنسان .

وسالبة نحوُ قولك : لا شيء من لا حيوان لا بجماد .

ومحصلة المحمول فقط : هي ما لم تجعل أداة النفي جزءاً من محمولها ، مع جعلها جزءاً من موضوعها ، فهي عين معدولة الموضوع فقط .

وسميت بذلك ؛ لأنه جعل المحمول فيها محصلاً ؛ أي : ثبوتياً لا سلبياً ، فهو على الحذف والإيصال ، وهـٰكذا يقال فيما بعد .

ومحصلة الموضوع فقط : هي ما لم تجعل أداة النفي جزءاً من موضوعها ، مع جعلها جزءاً من محمولها ، فهي عين معدولة المحمول فقط .

ومحصلتهما : هي ما لم تجعل أداة النفي جزءاً منهما .

مثالها موجبة نحوُ : كل إنسان حيوان .

وسالبة نحوُ : لا شيء من الإنسان بحجر .

وبهـٰذا يعلم : أن بعض الثمانية والأربعين المذكورة : مكرر ، وهو ستة

عشر ؛ لأن محصلة المحمول فقط : هي عين معدولة الموضوع فقط ، ومحصلة الموضوع فقط : هي عين معدولة المحمول فقط ، فليتأمل . انتهىٰ « باجوري » .

إعراب الأبيات الستة

(**ثم**) : للترتيب الذكري ؛ أي : ثم بعدما ذكرنا ضابط القضية نذكر أقسامها .

ويحتمل كونها للترتيب الرتبي ؛ لأن مرتبة التقسيم بعد مرتبة التعريف ، فتقول في إعرابها : (**ثم**) : حرف عطف وترتيب ، مبني على الفتح .

(**القضايا**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر .

(**عندهم**) : **عند** : منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (عند) : مضاف ، **الهاء** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، **الميم** : حرف دال على الجمع ، مبني على السكون ، والظرف : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(القضايا) تقديره : والقضايا المبحوث عنها عند المناطقة ، أو حال من (القضايا) بناءً علىٰ مذهب سيبويه ؛ أي : حالة كونها ملحوظة عندهم .

(**قسمان**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنى ، الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، **والنون** : عوض عن التنوين والحركة .

* * *

فإن قلت : شرط صحة الإخبار عن المبتدأ : توافقهما إفراداً وضداً ، فلم تحصل الموافقة بينهما هنا .

قلت : الكلام علىٰ تقدير مضاف ؛ إما في الأول ، أو في الآخر ، فبه تحصل المطابقة ، فلا اعتراض .

* * *

والجملة من المبتدأ والخبر : معطوفة علىٰ جملة قوله : (ما احتمل الصدق لذاته) علىٰ كونها مستأنفة .

(**شرطية**) : بدل من (قسمان) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**حملية**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (شرطية) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**والثاني**) : **الواو** : استئنافية أو عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**الثاني**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل .

(**كلية**) : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة أو معطوفة على الجملة التي قبلها لا محل لها من الإعراب .

(**شخصية**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (كلية) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**والأول**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**الأول**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**إما**) : حرف تفصيل ، مبنية على السكون .

(**مسور**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية : مستأنفة .

(**وإما مهمل**) : **الواو** : عاطفة (إما) علىٰ (إما) مبنية على الفتح ، (**إما**) : عاطفة ما بعدها علىٰ ما قبلها ، مبنية على السكون .

(**مهمل**) : معطوف علىٰ (مسور) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**والسور**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**السور**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**كلياً**) : مفعول ثان لـ(يرى) المذكور بعده ، مقدم عليه لضرورة النظم ، والمفعول منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**وجزئياً**) : **الواو** : عاطفة ، (**جزئياً**) : معطوف علىٰ (كلياً) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**يرىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (السور) ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : والسور مرئي كلياً أو جزئياً ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وأربع**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**أربع**) : خبر مقدم لضرورة النظم ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وذكَّر اسم العدد مع أن المعدود مذكر ؛ لضرورة النظم .

(**أقسامه**) : **أقسام** : مبتدأ مؤخر مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **والهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ،

مبني على الضم ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم : معطوفة علىٰ جملة قوله : (والسور) علىٰ كونها مستأنفة .

(**حيث جرىٰ**) : **حيث** : ظرف مكان في محل النصب على الظرفية ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، وكانت الحركة ضمة ؛ تشبيهاً له بأسماء الغايات .

(**جرىٰ**) : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : هو ، يعود على (السور) ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل الجر بإضافة (حيث) إليها ، والظرف : متعلق بالنسبة الكائنة بين المبتدأ والخبر ، والمعنىٰ : وأقسامه مخبر عنها بالأربعية حيث وقع .

(**إما**) : حرف تفصيل ، مبني على السكون .

(**بكل**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**كل**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بمحذوف جوازاً ، تقديره : إما أن يقع ذلك السور بلفظ (كل) ، والجملة المحذوفة : في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه بدلاً من (أربع) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، والتقدير : وأقسامه أربع ؛ إما وقوعه بلفظ (كل) ، ويجوز قراءة لفظ (كل) على الحكاية للفظ (كل) الواقع في القضية ، وكذا يقال في لفظ (بعض) في قوله : (أو ببعض) كما مر في مبحث الحل .

(**أو ببعض**) : **أو** : حرف عطف وتفصيل ، مبني على السكون .

(**ببعض**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**بعض**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بمحذوف جوازاً ، تقديره : أو إما أن يقع بلفظ (بعض) ، والجملة المحذوفة :

معطوفة على الجملة المقدرة في قوله : (إما بكل) علىٰ كونها في تأويل مصدر مرفوع على البدلية من (أربع) تقديره : وأقسامه أربعة ؛ إما وقوعه بلفظ (كل) ، أو وقوعه بلفظ (بعض) .

(**أو بلا شيء**) : **أو** : حرف عطف وتفصيل ، مبني على السكون .

(**بلا شيء**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**لا شيء**) : مجرور محكي بـ(الباء) لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وجوز الملوي الجر في (شيء) عطفاً علىٰ (كل) ، والظاهر : أنه يتعين فيه وفيما بعده الفتح على الحكاية ؛ لأن المعطوف هو مجموع (لا شيء) .

(**وليس بعض**) : **الواو** : عاطفة بمعنىٰ (أو) مبنية على الفتح ، (**ليس بعض**) : معطوف محكي علىٰ قوله : (بكل) لأن التقدير : أو إما أن يقع بلفظ (ليس بعض) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**أو شبه**) : **أو** : حرف عطف وتفصيل ، مبني على السكون .

(**شبه**) : معطوف علىٰ (كل) وعلىٰ جميع ما بعده ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه في تقدير : أو إما أن يقع ذلك السور بشبه كل من الأربعة السابقة ، فشبه (كل) : كلفظ جميع وعامة ، وشبه (بعض) : كفريق ، وشبه (لا شيء) : كلا أحد ، وشبه (ليس بعض) : كليس كل .

(**جلا**) : فعل ماض مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (شبه) أي : أظهر ذلك الشبهُ الإحاطةَ بجميع الأفراد أو ببعضها ، والجملة من

الفعل والفاعل : في محل الجر ، صفة لـ(شبه) تقديره : أو إما أن يقع ذلك السور بشبه ما ذكر من الأربعة المذكورة ، جالٍ ذلك الشبهُ ؛ أي : مظهر الإحاطةَ بجميع الأفراد أو ببعضها .

(**وكلها**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**كل**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (كل) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**موجبة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**وسالبة**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**سالبة**) : معطوف علىٰ (موجبة) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ؛ أي : وجميع القضايا الأربعة المذكورة ؛ من الشخصية ، والكلية المسورة بالسور الكلي ، والكلية المسورة بالسور الجزئي ، ومن المهملة . . إما موجبة ، وإما سالبة ، فإذا ضربت اثنين في أربعة . . كانت ثمانية ، ولذلك قال الناظم : (فهي) أي : فهـٰذه القضايا الأربعة المذكورة (إذن) أي : إذا كانت إما موجبة أو سالبة (إلى الثمان آيبة) أي : راجعة إلى الثمان ؛ أي : تصير ثمانَ صور ، بضرب اثنين في أربع .

(**فهي**) : **الفاء** : حرف عطف وتفريع ، مبني على الفتح ، (**هي**) : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الرفع مبتدأ ، مبني على الفتح .

(**إذن**) : حرف نصب وجواب ، مبني على السكون ، ولـٰكنها مهملة ؛ لعدم تصدرها ، ولكون مدخولها المقدر ماضياً، تقديره : إذا كانت إما موجبة أو سالبة .

(**إلى الثمان**) : **إلىٰ** : حرف جر ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الثمان**) : مجرور بـ(إلىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، أو مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور : متعلق بقوله : آيبة ؛ لأنه اسم فاعل من (آب ، يؤوب) بمعنىٰ : (رجع) .

(**آيبة**) : خبر المبتدأ ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من المبتدأ والخبر : معطوفة علىٰ جملة قوله : (وكلها) علىٰ كونها مستأنفة .

(**والأول**) من الجزأين في القضية الحملية . . يسمى (الموضوع) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**الأول**) : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**الموضوع**) : خبر المبتدأ ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية : مستأنفة .

(**في الحملية**) : **في** : حرف جر ، مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الحملية**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(الأول) تقديره : والأول الكائن في الحملية هو الموضوع .

(**والآخر**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**الآخر**) : بكسر الخاء المعجمة ، مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**المحمول**) : خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره ، والجملة من

المبتدأ والخبر : معطوفة علىٰ جملة قوله : (والأول) علىٰ كونها مستأنفة .

(**بالسوية**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**السوية**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الموضوع والمحمول ، تقديره : حالة كون كل من الموضوع والمحمول ملتبسين بالسوية ؛ أي : بالاستواء في كون كل منهما جزءاً من القضية ؛ بحيث لا يذكر أحدهما دون ذكر الآخر .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

مبحث القضية الشرطية

ولما فرغ الناظم من الكلام على القضية الحملية . . أخذ يتكلم على القضية الشرطية ؛ لأن الأولىٰ كالجزء من الثانية ، والجزء مقدم على الكل طبعاً ، فقدمها عليها وضعاً .

وهي ؛ أعني : الشرطية : ما تركبت من قضيتين ، ربطت إحداهما بالأخرىٰ بأداة شرط ؛ نحو : إن كانت الشمس طالعة . . فالنهار موجود .

أو ربطت إحداهما بالأخرىٰ بالتنافي والعناد ؛ نحو : العدد ؛ إما زوج ، وإما فرد .

وتسمى الأولىٰ : شرطية متصلة ؛ لاشتمالها علىٰ أداة الشرط لفظاً .

والثانية : شرطية منفصلة ؛ لاشتمالها علىٰ أداة الشرط تقديراً ؛ لأن قولنا : العدد إما زوج وإما فرد : في قوة قولنا : إن كان العدد زوجاً . . فلايكون فرداً ، وإن كان فرداً . . فلا يكون زوجاً .

فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَإِنْ عَلَى ٱلتَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ ... فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ

أَيْضاً إِلَىٰ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةْ ... وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةْ

جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي ... أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ ٱلِٱتِّصَالِ

ولفظة (علىٰ) في قوله : (**وإن على التعليق فيها قد حكم**) : بمعنى (الباء) ، متعلقة بـ(حكم) .

والمعنىٰ عليه : وإن قد حكم فيها ؛ أي : في القضية بالتعليق والربط لإحدى القضيتين بالأخرىٰ .

ويحتمل : كون (علىٰ) باقيةً علىٰ معناها ، والمعنىٰ حينئذ : وإن حكم فيها حكماً كائناً علىٰ وجه التعليق والربط ، لا علىٰ وجه الحمل كما في الحملية .

واقتصر على المعنى الأول الشيخ الملوي ، وتبعه غيره .

* * *

فإن قيل : لا يخفىٰ أن التعليق توقيف شيء علىٰ شيء آخر ، وهـٰذا خاص بالشرطية المتصلة ، مع أن الناظم سيقسم الشرطية إلىٰ شرطية متصلة وإلىٰ شرطية منفصلة .

أجيب عنه : بأن المراد بالتعليق في كلامه : الربط بين الجزأين ، ولو علىٰ وجه العناد والتنافي .

أو بأن المراد : ما يشمل التعليق لفظاً صريحاً كما في المتصلة ، أو استلزاماً كما في المنفصلة ؛ لأنها تستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر ، أو توقف انتفاء أحدهما علىٰ ثبوت الآخر ، فكأنه قيل : إن انتفىٰ هـٰذا . . ثبت هـٰذا ، وإن ثبت هـٰذا . . انتفىٰ هـٰذا ، كما هو ظاهر من مثالها .

* * *

والمعنىٰ : أي : وإن قد حكم فيها بربط إحدى القضيتين بالأخرىٰ لفظاً ؛ أي : بذكر أداة الشرط فيها لفظاً ؛ نحو : كلما كانت الشمس طالعة . . كان النهار موجوداً .

(**فإنها**) أي : فإن تلك القضية (**شرطية**) متصلة ؛ لاشتمالها علىٰ أداة الشرط لفظاً ، أو حكم فيها بربط إحدى القضيتين بالأخرىٰ تقديراً ؛ أي : بذكر أداة الشرط فيها تقديراً ؛ بأن وجد التنافي والعناد بينهما ؛ نحو : العدد ؛ إما

زوج ، أو فرد ، فإنها شرطية منفصلة ؛ لعدم ذكر أداة الشرط فيها لفظاً ؛ لأن قولنا : العدد إما زوج أو فرد : في قوة قولنا : إن كان العدد زوجاً . . فلا يكون فرداً ، وإن كان فرداً . . فلا يكون زوجاً .

سميت الأولىٰ متصلة ؛ لحصول الربط فيها بين القضيتين لفظاً ؛ بذكر أداة الشرط ، والثانية منفصلة ؛ لحصول الربط فيها بين القضيتين معنىً لا لفظاً ؛ لما بينهما من التنافي والعناد في المعنىٰ ، فكانت علىٰ تقدير أداة الشرط ، كما بيناه آنفاً .

(**وتنقسم**) الشرطية (**أيضاً**) أي : كما انقسمت الحملية إلىٰ كلية وشخصية ، وهو في الأصل : مصدر (آض ، يئيض) إذا رجع ؛ والمعنىٰ : رجوعاً إلى الانقسام السابق في الحملية . انتهىٰ « باجوري » .

(**وإلىٰ شرطية متصلة**) نحو : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

وسميت شرطية ؛ لأنه حكم فيها علىٰ وجه الشرط والتعليق ، كما تقدم .

ومتصلة ؛ لاتصال طرفيها ، فإنه كلما تحقق أحدهما . . تحقق الآخر .

(و) إلىٰ (**مثلها**) فهو بالجر عطفاً علىٰ مدخول (إلىٰ) ، والمراد : أنها مثلها في أصل الربط ، وإن كان الربط في المتصلة علىٰ وجه التلازم ، وفي المنفصلة علىٰ وجه التعاند والتنافي ، ولا حاجة إلىٰ زيادة قوله : (مثلها) من حيث المعنىٰ ؛ لأن المماثلة فيما ذكر متحققة ؛ من جعل المنفصلة قسماً من الشرطية ؛ أي : وتنقسم الشرطية أيضاً إلىٰ شرطية متصلة ، وإلىٰ (**شرطية منفصلة**) نحو : العدد ؛ إما زوج ، أو فرد ، كما مر .

وسميت شرطية ؛ لأنه حكم فيها علىٰ وجه الشرط والتعليق ، علىٰ ما مر .

ومنفصلة ؛ لانفصال طرفيها ؛ لأنه كلما تحقق أحدهما . . انتفى الآخر ، أو كلما انتفىٰ أحدهما . . تحقق الآخر .

واعلم : أن الناظم قسم الشرطية إلىٰ متصلة ومنفصلة ، وكل منهما ينقسم إلىٰ : مخصوصة وكلية ، وجزئية ومهملة .

فالأولىٰ : ما حكم فيها علىٰ وضع معين من الأوضاع الممكنة ؛ أي : حال معين من الأحوال الممكنة .

مثالها متصلة نحو : إن جئتني الآن . . أكرمتك .

ومنفصلة نحو : زيد الآن ؛ إما كاتب ، أو غير كاتب .

والثانية : ما ذكر فيها ما يدل علىٰ تعميم جميع الأوضاع .

مثالها متصلة : كلما كانت الشمس طالعةً . . فالنهار موجود .

ومنفصلة : دائماً إما أن يكون زوجاً ، أو فرداً .

والثالثة : ما ذكر فيها ما يدل علىٰ تعميم بعض الأوضاع .

مثالها متصلة : قد يكون ؛ إذا كان هـٰذا حيواناً . . كان إنساناً .

ومنفصلة : قد يكون ؛ إما أن يكون الشيء حيواناً ، أو فرساً .

والرابعة : ما لم يذكر فيها شيء من ذلك .

مثالها متصلة : إن كان هـٰذا إنساناً . . كان حيواناً .

ومنفصلة : إما أن يكون زوجاً ، أو فرداً ، فتنبه . انتهىٰ « باجوري » .

فإذا ضربت هـٰذه الأربعة في اثنين من المتصلة والمنفصلة . . كان الحاصل ثمانيةً .

وفي قوله : (**إلىٰ مثلها**) إشارة إلىٰ أن تسميتها شرطية : تجوز ، باعتبار الربط الواقع بين طرفيها بالعناد ، أو هي حقيقة اصطلاحية .

وتسميتها منفصلةً ؛ لوجود حرف الانفصال فيها ، وهو (إما) مثلاً الذي

يصير القضيتين قضيةً واحدةً ، والانفصال عدم الاجتماع في الصدق ، أو في الكذب ، أو فيهما معاً .

وقولنا : (**عدم الاجتماع في الصدق**) هـٰذا في المنفصلة المانعة الجمع .

وقولنا : (**أو في الكذب**) هـٰذا في مانعة الخلو .

وقولنا : (**أو فيهما معاً**) في مانعتهما .

وفي قولنا : (**مثلاً**) إشارة إلىٰ أن أداة الانفصال لا تنحصر في (إما) ، بل مثلها لفظ : (تارةً) ، و(أو) ونحوهما . انتهىٰ « صبان مع الملوي » .

(**جزآهما**) الضمير عائد إلى الشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة ؛ أي : جزآ القضيتين المتصلة والمنفصلة ؛ الأول منهما : في الرتبة أو في الذكر (**مقدم**) لتقدم رتبته في المتصلة ، ولتقدم ذكره في المنفصلة (و) الثاني منهما : في الرتبة أو في الذكر (**تالي**) لتلوه ؛ أي : لتبعيته ؛ لأنه جواب في المتصلة ، رتبتهُ التأخير ، ولتأخره في الذكر في المنفصلة . انتهىٰ « قويسني » .

وصريح كلام الناظم : أن جزأي المنفصلة يقال لهما : مقدم وتالٍ ، وهو ما صرح به السيد الشريف في « شرح الخونجي » ، وبعض شراح « إيساغوجي » و« القطب » ، لـٰكن ظاهر كلام السنوسي في « شرح مختصره » خلافه ، بل صرح بذلك في « شرح إيساغوجي » ، وقد صرح به أيضاً ابن يعقوب حيث قال : (المشهور في الاصطلاح : أن المقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة ، والتالي ما علق علىٰ مدخولها .

وأما المنفصلة . . فلا مقدم لها ولا تالي ؛ لأن المعنىٰ لا يختلف فيها بالتقديم والتأخير . انتهى) انتهىٰ « باجوري » .

قوله : (**مقدم وتالي**) يعني : أن الجزء الأول يسمىٰ مقدماً ، والجزء الثاني يسمىٰ تالياً ، ولا يرد نحو قولك : النهار موجود إن كانت الشمس طالعة ؛ لأن

المذكور في ذلك أولاً ليس تالياً ، وإنما هو دليله ؛ لأن مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية : أن جواب الشرط أبداً متأخر ، والمذكور أولاً دليله ، كذا يؤخذ من القطب ، وبه صرح ابن مرزوق في « شرح الجمل » ، لٰكن ذكر السعد : (أن المذكور في ذلك أولاً هو التالي ، وهو وإن تقدم في الذكر : تالٍ في الرتبة) .

قال : (والقول بحذف الجزاء في مثل هٰذا : إنما هو اصطلاح النحاة) انتهىٰ .

وهو متعين يجب المصير إليه ، إن كان ـ يعني : السعد ـ قد علمه من اصطلاح المناطقة .

ووجهه بعضهم : بأن مقصود المناطقة المعاني ، فلا حاجة إلىٰ تقدير شيء يتم المعنىٰ بدونه ، فليتأمل . انتهىٰ « باجوري » .

* * *

(**أما بيان**) القضية الشرطية (**ذات الاتصال**) أي : المتصلة . . **فهي ما ذكره بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :**

مَـا أَوْجَبَـتْ تَـلاَزُمَ ٱلْجُـزْأَيْـنِ	**وَذَاتُ ٱلإِنْفِصَـالِ دُونَ مَيْـنِ**
مَـا أَوْجَبَـتْ تَنَـافُـراً بَيْنَهُمَـا	**أَقْسَـامُهَـا ثَـلاَثَـةٌ فَلْتُعْلَمَـا**
مَـانِـعُ جَمْـعٍ أَوْ خُلُـوٍّ أَوْ هُمَـا	**وَهْـوَ ٱلْحَقِيقِـيُّ ٱلأَخَـصُّ فَـٱعْلَمَـا**

أي : أما القضية الشرطية المتصلة . . فهي (**ما**) أي : القضية التي (**أوجبت**) أي : اقتضت (**تلازم**) أي : تصاحب (**الجزأين**) أي : المقدم والتالي في الوجود لزوماً ؛ بأن كان لعلاقة ، أو اتفاقاً ؛ بأن كان لا لعلاقة ، فشمل الاتفاقية . انتهىٰ « قويسني » .

وقولنا : (تصاحب الجزأين) سواء كان تصاحبهما علىٰ وجه اللزوم ، وتسمى : **اللزومية** : وهي التي يحكم فيها بصدق قضية علىٰ تقدير صدق أخرىٰ لعلاقة ؛ أي : لملاحظة علاقة بينهما ، توجب صدق قضية علىٰ تقدير صدق أخرىٰ ، وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالي ؛ كالسببية ، بأن يكون المقدم سبباً ؛ أي : علةً في التالي ؛ نحو : كلما كانت الشمس طالعة . . فالنهار موجود .

أو مسبباً عنه ؛ أي : معلولاً له ، كما لو عكست هـٰذا التالي ، بأن تقول : كلما كان النهار موجوداً . . كانت الشمس طالعة ؛ فإن وجود النهار معلول لطلوع الشمس . انتهىٰ « سحيمي » .

أو يكونا مسببين عن سبب آخر ؛ نحو : إن كان النهار موجوداً . . فالعالم مضيء ؛ إذ وجود النهار وإضاءة العالم : مسببان عن طلوع الشمس . انتهىٰ من « الصبان » . انتهىٰ « دروي » .

أو كان تصاحبهما اتفاقاً ؛ بأن كان لا لعلاقة ؛ أي : لا لملاحظة علاقة ؛ نحو : إن كان الإنسان ناطقاً . . فالحمار ناهق ؛ إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار ، بل لمجرد اتفاق الطرفين في الصدق ؛ أي : في الوجود . انتهىٰ « قويسني » .

وقوله : (**ما أوجبت تلازم الجزأين**) أي : فهي ما اقتضت واستلزمت ذلك .

والتلازم هنا ليس من الجانبين ؛ لأن القضية إنما تدل علىٰ لزوم التالي للمقدم دون العكس ، وإن كان متحققاً في بعض المواد . . فهو بمعنى اللزوم .

وإضافته إلى الجزأين : لملابسته لهما ، بسبب كونه نسبةً بينهما .

واعترض على الناظم : بأن ذلك ظاهر في المتصلة اللزومية ، وهي التي حكم فيها بصدق قضية علىٰ تقدير صدق أخرىٰ ، لعلاقة بينهما ، توجب ذلك كالسببية ؛ نحو قولك : كلما كانت الشمس طالعة . . فالنهار موجود .

دون الاتفاقية : وهي التي حكم فيها بذلك ، لا لعلاقة توجبه ، بل لاتفاق أن جزأيها وجدا معاً ؛ نحو قولك : إن كان الإنسان ناطقاً . . فالحمار ناهق ؛ إذ لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار ، حتىٰ يستلزم أحدهما الآخر ، بل اتفق أنهما وجدا معاً .

وأجيب : بأن المراد بتلازم الجزأين تصاحبهما ، سواء كان علىٰ وجه اللزوم كما في اللزومية ، أو علىٰ وجه الاتفاق ، كما في الاتفاقية .

ويحتمل كما قاله بعضهم : أن الناظم نزل الاتفاقية ، منزلة العدم لعدم إنتاجها في الأقيسة ، فيكون التلازم بمعنىٰ : عدم صحة الانفكاك عقلاً . أفاده الملوي في « كبيره » . انتهىٰ « باجوري » .

(**و**) القضية (**ذات الانفصال**) أي : صاحبة الانفصال .

وقوله : (**دون مين**) أي : دون كذب ، وهو مقدم من تأخير ، والأصل :

وذات الانفصال (**ما**) أي : القضية التي (**أوجبت**) أي : اقتضت (**تنافراً**) أي : تعانداً وتنافياً (**بينهما**) أي : بين جزأيها المقدم والتالي في الصدق والوجود ، أو في الكذب والانتفاء ، أو فيهما .

قوله : (**ما أوجبت تنافراً بينهما**) أي : ما اقتضت واستلزمت تنافياً وعناداً بين الجزأين .

واعترض على الناظم : بأن ذلك ظاهر في المنفصلة العنادية ، وهي التي حكم فيها بالمعاندة بين الطرفين لذاتهما ؛ نحو قولك : العدد ؛ إما زوج ، أو فرد .

دون الاتفاقية ، وهي التي حكم فيها بتلك المعاندة لمجرد الاتفاق ؛ نحو قولك في شخص أسود كاتب : هـٰذا ؛ إما أبيض ، أو كاتب .

وأجيب : بأن المراد بالتنافر بينهما : عدم تصاحبهما ، ولو لمجرد الاتفاق .

أو أن الناظم نزل الاتفاقية منزلة العدم ، كما تقدم في المتصلة . انتهىٰ « باجوري » .

(**أقسامها**) أي : أقسام القضية المنفصلة (**ثلاثة فلتعلما**) بصيغة المضارع المبني للمجهول المسند إلى الغائبة ؛ أي : فلتعلم تلك الثلاثة ، و(الفاء) فيه زائدة ، و(اللام) للأمر ، و(تعلم) مضارع مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً ؛ لضرورة الروي .

أحدها ؛ أي : أحد تلك الأقسام الثلاثة (**مانع جمع**) وكان مقتضى الظاهر أن يقال : (مانعة جمع) لـٰكن الناظم ذكَّر باعتبار كون القضية خبراً ، ولا حاجة إلىٰ قول بعضهم : حذف التاء لضرورة النظم ؛ أي : قضية مانعة جمع بين طرفيها ، فلا يجتمعان في الوجود ، ويمكن ارتفاعهما ، وتتركب من الشيء والأخص من نقيضه ؛ كقولك : هـٰذا الشيء ؛ إما أسود ، أو أبيض .

فالسواد والبياض لا يجتمعان في المحل الواحد ، ويمكن ارتفاعهما ؛

كأن يكون أحمر . انتهىٰ « قويسني » .

وعبارة السحيمي : (قوله : « مانعة جمع » أي : قضية منفصلة مانعة جمع ، وهي ما دلت علىٰ عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالي في الصدق ؛ أي : في الثبوت فقط) .

وعبارة البيجوري : (واختلف في تفسير « مانعة الجمع » فقيل وهو المشهور : هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين صدقاً وكذباً ، أو صدقاً فقط .

فالأول : إذا كانت مركبةً من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه ؛ نحو قولك : العدد ؛ إما زوج ، أو لا زوج ، وقولك : العدد ؛ إما زوج ، أو فرد .

والثاني : إذا كانت مركبة من الشيء والأخص من نقيضه ؛ نحو قولك : هـٰذا ؛ إما أبيض ، أو أسود ؛ فإن أسود : أخص من نقيض أبيض ، وهو لا أبيض ؛ لشموله الأسود والأحمر وغيرهما .

وقيل : هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين صدقاً فقط ؛ بأن كانت مركبةً من الشيء والأخص من نقيضه ، نحو ما ذكر) انتهىٰ .

(**أو**) بمعنى (الواو) أي : وثانيها : مانع (**خلو**) أي : قضية منفصلة مانعة خلو عن طرفيها ، فلا يمكن ارتفاعهما معاً ، ويمكن اجتماعهما ، وتتركب من الشيء والأعم من نقيضه ؛ كقولنا : هـٰذا ؛ إما غير أسود ، أو غير أبيض ، فيمكن اجتماعهما في الأحمر ، ولا يمكن ارتفاعهما .

واختلف أيضاً في تفسير (مانعة الخلو) فقيل وهو المشهور : هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين كذباً وصدقاً ، أو كذباً فقط .

فالأول : إذا كانت مركبة من الشيء ونقيضه ، أو المساوي لنقيضه ، نحو ما تقدم .

والثاني : إذا كانت مركبة من الشيء والأعم من نقيضه ؛ نحو قولك : هـٰذا ؛

إما غير أبيض ، أو غير أسود ، فإن غير أسود : أعم من نقيض غير أبيض ، وهو أبيض ؛ لكونه فرداً .

وقيل : هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين كذباً فقط ؛ بأن كانت مركبةً من الشيء والأعم من نقيضه ، نحو ما ذكر .

(**أو**) بمعنى (الواو) أيضاً ؛ أي : وثالثها : مانعتـ(**هما**) أي : مانعة الجمع والخلو ، فهو معطوف علىٰ (مانع) ، فالضمير في الأصل مضاف إليه ، فلما حذف المضاف . . انفصل الضمير ، وقام مقام المضاف .

ومانعتهما : هي ما حكم فيه بالتنافي بين الجزأين صدقاً وكذباً ؛ بأن كانت مركبة من الشيء ونقيضه ، أو المساوي لنقيضه ، نحو ما تقدم . انتهىٰ « باجوري » .

وعبارة القويسني : (أي : قضيةٌ منفصلةٌ مانعة جمع وخلو ، فلا يمكن اجتماع طرفيها ؛ كمانعة الجمع ، ولا يمكن ارتفاعهما ؛ كمانعة الخلو ، وتتركب من الشيء ونقيضه ؛ كقولنا : هـٰذا ؛ إما حيوان ، أو غير حيوان .

أو من الشيء والمساوي لنقيضه ؛ كقولنا : هـٰذا العدد ؛ إما زوج ، أو فرد ، فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في العدد المعين ، ولا يمكن ارتفاعهما معاً) .

(**وهو**) أي : مانع الجمع (**الحقيقي**) أي : أحق باسم الانفصال من قسيميه ؛ أي : ومانعة الجمع والخلو : هي الحقيقة في الانفصال (**الأخص**) من قسيميه ؛ أي : أخص من مانعة الجمع ؛ لمنعه الخلو ، ومن مانعة الخلو ؛ لمنعه الجمع ، فبينه وبين كل منهما : العموم والخصوص المطلق .

وقوله : (**فاعلما**) الألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة ؛ أي : فاعلمن أيها المنطقي كونَ مانع الخلو والجمع هو الحقيقي الأخص ، والغرض منه : تكملة البيت .

وقوله : (**الحقيقي**) أي : لأن التنافي فيه أتم منه في الآخرين ، فإنه فيه من جانبي الصدق والكذب ، بخلافه فيهما .

وقوله : (**الأخص**) أي : من مانع الجمع ومن مانع الخلو ، فالنسبة بين مانعتهما ومانعة الجمع : العموم والخصوص المطلق ، لاجتماعهما في المركبة من الشيء ونقيضه ؛ كقولك : العدد ؛ إما زوج ، أو لا زوج .

أو من الشيء والمساوي لنقيضه ؛ كقولك : العدد ، إما زوج ، أو فرد .

وانفراد مانعة الجمع في المركبة من الشيء والأخص من نقيضه ؛ كقولك : هـٰذا ؛ إما أبيض ، أو أسود ، فإن أسود : أخص من نقيض أبيض ، وهو لا أبيض ؛ لشموله الأسود والأحمر وغيرهما .

وكذلك النسبة بين مانعتهما ومانعة الخلو ؛ لاجتماعهما في المركبة من الشيء ونقيضه ؛ كقولك : العدد ؛ إما زوج ، أو لا زوج .

أو من الشيء والمساوي لنقيضه ؛ كقولك : العدد ؛ إما زوج ، أو فرد .

وانفراد مانعة الخلو في المركبة من الشيء والأعم من نقيضه ؛ كقولك : هـٰذا ؛ إما غير أبيض ، أو غير أسود ، فإن غير أسود : أعم من نقيض غير أبيض ، وهو أبيض ؛ لكونه فرداً منه .

وأما النسبة بين مانعة الجمع ومانعة الخلو . . فالعموم والخصوص من وجه ؛ لاجتماعهما في المركبة من الشيء ونقيضه ؛ كقولك : العدد ؛ إما زوج ، أو لا زوج ، أو من الشيء والمساوي لنقيضه ؛ كقولك : العدد ؛ إما زوج ، أو فرد .

وانفراد مانعة الجمع في المركبة من الشيء والأخص من نقيضه ؛ كقولك : هـٰذا ؛ إما أبيض ، أو أسود ، فإن أسود : أخص من نقيض أبيض ، وهو لا أبيض ؛ لشموله الأسود والأحمر وغيرهما ، كما مر .

وانفراد مانعة الخلو في المركبة من الشيء والأعم من نقيضه ؛ كقولك : هٰذا ؛ إما غير أبيض ، وإما غير أسود ، فإن غير أسود : أعم من نقيض غير أبيض ، وهو أبيض ؛ لكونه فرداً منه .

وهٰذا كله على القول الأول المشهور ، في كل من مانعة الجمع ، ومانعة الخلو .

وأما على القول الثاني في ذلك . . فالنسبة في ذلك كله : التباين ، فليتأمل . انتهىٰ « بيجوري » بزيادة .

ولم يبين الناظم أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ولا أسوارها كما في الحملية تقريباً للمبتدي ، وذلك في المطولات . انتهىٰ « دمنهوري » .

مبحث إعراب الأبيات الستة

(**وإن على التعليق فيها قد حكم**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**إن**) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، مبني على السكون .

(**علىٰ**) : حرف جر بمعنى (الباء) مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**التعليق**) : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(حكم) قدم عليه لضرورة النظم .

(**فيها**) : **في** : حرف جر ، مبني على السكون ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر بـ(في) مبني على السكون ، الجار والمجرور : في محل الرفع نائب فاعل لـ(حكم) قدم عليه لضرورة النظم أيضاً .

(**قد**) : حرف تحقيق ، مبني على السكون .

(**حكم**) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ؛ أي : وإن قد حكم فيها بالتعليق .

(**فإنها شرطية**) : **الفاء** : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية مبنية على الفتح ، (**إن**) : حرف نصب وتوكيد ، مبني على الفتح ، **الهاء** : ضمير متصل في محل النصب اسمها ، مبني على السكون .

(**شرطية**) : خبرها مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها : في محل الجزم بإن الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وتنقسم أيضاً**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**تنقسم**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على القضية الشرطية ، والجملة من الفعل والفاعل : معطوفة علىٰ جملة (إن) الشرطية علىٰ كونها مستأنفة .

(**أيضاً**) : منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوباً ، تقديره : إضت أيضاً ؛ أي : رجعت إلىٰ تقسيم الشرطية بعدما قسمت الحملية ، إضت : فعل وفاعل ، وحد الفعل : إض ، إض : فعل ماض مبني بسكون على الضاد المدغمة في تاء المتكلم ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، وتاء المتكلم : في محل الرفع ، فاعل مبني على الضم ، أيضاً : مفعول مطلق منصوب بـ(إضت) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة (إضت) من الفعل والفاعل : جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين الجار ومتعلقه .

(**إلىٰ شرطية متصلة**) : **إلىٰ** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**شرطية**) : مجرور بـ(إلىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(تنقسم) .

(**متصلة**) : صفة لـ(شرطية) والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**ومثلها شرطية منفصلة**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**مثل**) : معطوف علىٰ مدخول (إلىٰ) أعني : لفظ (شرطية) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (مثل) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**شرطية**) : بدل من (مثلها) بدل كل من كل ، أو عطف بيان له ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**منفصلة**) : صفة لـ(شرطية) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**جزآهما مقدم وتالي**) : **جزآ** : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الألف نيابةً عن الضمة ؛ لأنه من المثنى ، الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، وحذفت النون للإضافة ، (جزآ) : مضاف ، **والهاء** : ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، **والميم** : حرف عماد ؛ لأنه يعتمد عليها في ذكر ألف بعدها ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف دال على التثنية ، مبني على السكون .

(**مقدم**) وما عطف : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**وتالي**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**تالي**) : معطوف علىٰ (مقدم) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، المعادة لضرورة الروي لأنه اسم منقوص ، عومل معاملة (قاض) ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو في محل الجر صفة لـ(شرطية متصلة) ، و(شرطية منفصلة) .

(**أما بيان ذات الاتصال**) : **أما** : حرف شرط وتفصيل ، مبنية على السكون .

(**بيان**) : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**ذات**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (ذات) : مضاف .

(**الاتصال**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**ما أوجبت**) : **ما** : اسم موصول بمعنى (الذي) لا يتم معناه إلا بصلة وعائد ، أو (ما) : نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) : في محل الرفع ، خبر لمبتدأ محذوف جوازاً مع (الفاء) الرابطة لجواب (أما) الشرطية ، تقديره : فهي ما أوجبت ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ؛ أعني : بيان ذات الاتصال ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره : جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**أوجبت**) : فعل ماض مبني على الفتح ، **التاء** : علامة تأنيث الفاعل ،

مبنية على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ (ذات الاتصال) ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة لـ(ما) الموصولة ، أو صفة لـ(ما) الموصوفة لا محل لها من الإعراب .

(**تلازم**) : مفعول (أوجبت) والمفعول منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (تلازم) : مضاف .

(**الجزأين**) : مضاف إليه مجرور بـ(الياء) لأنه من المثنى ، الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، **والنون** : عوض عن التنوين أو الحركة الذين كانا في الاسم المفرد .

(**وذات الانفصال**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**ذات**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**ذات**) : مضاف .

(**الانفصال**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**دون**) : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (دون) : مضاف .

(**مين**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والظرف : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من فاعل (أوجبت) الآتي ، تقديره : وذات الانفصال ما أوجبت تنافراً بدون مين ؛ أي : حالة كون إيجابها التنافر كائناً بدون مين وكذب ، أو لوقوعه حالاً من المبتدأ علىٰ رأي سيبويه .

(**ما أوجبت تنافراً بينهما**) **ما** : اسم موصول ، أو نكرة موصوفة في محل الرفع خبر المبتدأ ، مبني على السكون ، والجملة من المبتدأ والخبر : معطوفة علىٰ جملة (أما) لا محل لها من الإعراب .

(**أوجبت**) : **أوجب** : فعل ماض مبني على الفتح ، **والتاء** : علامة تأنيث

الفاعل ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ (ذات الانفصال) .

(**تنافراً**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة لـ(ما) إن قلنا : (ما) موصولة ، أو صفة لـ(ما) إن قلنا : (ما) نكرة موصوفة .

(**بينهما**) : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (بين) : مضاف ، **الهاء** : ضمير متصل للمثنى الغائب في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الضم ، **والميم** : حرف عماد ، **والألف** : حرف دال على التثنية ، مبنية على السكون ، والظرف : متعلق بواجب ؛ لوقوعه صفة لـ(تنافراً) تقديره : تنافراً كائناً بين الجزأين .

(**أقسامها ثلاثة**) : **أقسام** : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (أقسام) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**ثلاثة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**فلتعلما**) : بالبناء للمفعول : **الفاء** : زائدة ، زيدت لضرورة استقامة الوزن ، مبنية على الفتح ، **واللام** : لام الأمر ، مبنية على السكون ، (**تعلما**) : فعل مضارع مغير الصيغة في محل الجزم بلام الأمر ، مبني على الفتح ؛ لاتصاله بـ(نون) التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لضرورة الروي ، **والألف** : بدل من (نون) التوكيد ، مبنية على السكون ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ (ثلاثة) ، والعلم هنا : بمعنى العرفان ، تتعدىٰ إلىٰ واحد ، وذلك الواحد هنا نائب فاعل للعلم ، والجملة من الفعل المغير ونائب

فاعله : في محل الرفع صفة لـ(ثلاثة) ، والتقدير : أقسام القضية المنفصلة : ثلاثة معلومة عندهم ، مفصلة في البيت التالي لهـٰذا البيت .

(**مانع جمع**) : **مانع** : بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (مانع) : مضاف .

(**جمع**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وحذف تاء التأنيث من لفظ (مانع) لضرورة النظم ؛ لأن الأصل مانعة جمع ، ومانعة خلو ، ومانعتهما معاً ، باعتبار كون القضية خبراً .

(**أو**) : حرف عطف بمعنى (الواو) مبنية على السكون .

(**خلو**) : معطوف علىٰ (جمع) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**أو**) : حرف عطف بمعنى (الواو) مبنية على السكون .

(**هما**) : **الهاء** : ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الجر ، معطوف علىٰ (جمع وخلو) مبني على الضم ، **الميم** : حرف عماد ، **والألف** : حرف دال على التثنية ، مبنية على السكون ، والتقدير : ومانعتهما .

(**وهو**) : **الواو** : استئنافية ، **هو** : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، عائد علىٰ مانعتهما ؛ أي : مانعة الخلو والجمع ، في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على الفتح .

(**الحقيقي**) : خبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**والأخص**) : صفة لـ(الحقيقي) والصفة تتبع الموصوف ، وعلامة رفعه

ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**فاعلما**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من أحكام القضايا ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : اعلما ما ذكرته لك من أن القضية المنفصلة تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام ، (**اعلما**) : فعل أمر ، مبني على الفتح ؛ لاتصاله بـ(نون) التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لضرورة الروي ، **والألف** : بدل من نون التوكيد الخفيفة ، مبنية على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، والمراد منه : تكميل البيت .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

فصل : في التناقض

أي : في تعريفه وأحكامه ، وقد أشار إلى الأول بالبيت الأول ، وإلى الثاني بما بعده ، وإنما قدمه على العكس ؛ لأنه يعم سائر القضايا الحملية والشرطية ، بخلاف العكس ، فإنه لا يعم سائر القضايا ؛ لأنه ليس للشرطية المنفصلة عكس أصلاً على الصحيح ، ولا للسالبة الجزئية ، ولا للسالبة المهملة ، كما سيأتي .

ومعنى التناقض لغةً : إثبات الشيء ورفعه ؛ أي : إثباته ونفيه .

فيشمل التناقض بين المفردين ؛ كزيد لا زيد ، وإنسان لا إنسان ؛ لأنهما اختلفا إيجاباً وسلباً ، فإن مفهوم (زيد) إيجابي ، ومفهوم (لا زيد) سلبي ، فاختلافهما في ذلك لا يسمىٰ في الاصطلاح تناقضاً ؛ لأن أهل هـٰذا الفن لا غرض لهم أصالةً في المفردات ، فلهـٰذا خص التناقض في اصطلاحهم بما بين القضايا ، وكون اختلاف المفردين السابق لا يسمى اصطلاحاً تناقضاً : هو ما صرح به في « الكبير » .

وفي كلام بعضهم ما يفيد : أنه يسمىٰ تناقضاً اصطلاحاً .

وإنما أخرجوه هنا من تعريف التناقض ؛ لأن الكلام هنا في أحكام القضايا ، ولأنها مطمح نظرهم أصالةً . انتهىٰ « صبان » .

واصطلاحاً : ما ذكره بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

تَنَـاقُـضٌ خُلْـفُ ٱلْقَضِيَّتَيْـنِ فِـي ... كَيْـفٍ وَصِـدْقُ وَاحِـدٍ أَمْـرٌ قُفِـي

فَـإِنْ تَكُـنْ شَخْصِيَّـةً أَوْ مُهْمَلَـةْ ... فَنَقْضُهَـا بِـٱلْكَيْـفِ أَنْ تُبَـدِّلَـهْ

(**تناقض**) مبتدأ ، وسوغ الابتداء به : قصد الجنس الشامل للتناقض الحاصل

في الحملية أو في الشرطية ، وتقدم لك أن الحملية : ما تركب من الموضوع والمحمول ، والشرطية : ما تركب من المقدم والتالي ، وخبر المبتدأ : قوله : (**خلف القضيتين**) .

والخلف : اسم مصدر بمعنى : الاختلاف ، وهو جنس دخل فيه جميع الاختلافات ، وخرج بإضافته إلى (القضيتين) : خلف غيرهما من المركبات الإنشائية ؛ كقولهم : قم ، لا تقم ، أو المركبات الإضافية ؛ كغلام زيد ، لا غلام زيد ، والمفردات : كزيد ، لا زيد .

ومقتضىٰ ذلك : أن اختلاف المفردات لا يسمىٰ تناقضاً في اصطلاح المناطقة ، وهو ما صرح به الملوي في « كبيره » كما مر آنفاً ، لٰكن في كلام بعضهم ما يفيد : أنه يسمىٰ بذلك في اصطلاحهم .

وعليه ، فتخصيص الناظم القضيتين بالذكر ؛ لكون القضايا هي المقصودة لهم بالأصالة ، لا للاحتراز عن المفردين .

ودخل في اختلافهما : الاختلاف في الموضوع ؛ كزيد قائم ، عمرو قائم .

وفي المحمول ؛ كزيد قائم ، زيد كاتب .

وفي الزمان ؛ كزيد جالس اليوم ، زيد جالس غداً .

وفي المكان ؛ زيد جالس في المسجد ، زيد جالس في السوق .

وفي القوة والفعل ؛ كقولنا : الخمر في الدن مسكر بالقوة ، والخمر في الجوف مسكر بالفعل .

وفي الآلة ؛ كزيد كاتب بالقلم الحديد ، زيد كاتب بالقلم غير الحديد .

وفي الجزء والكل ؛ كقولك : زيد حسن وجهاً ، زيد حسن كلاً .

وفي المفعول ؛ نحو : ضرب زيد عمراً ، ضرب زيد بكراً .

وفي الحال ؛ كقولك : جاء زيد راكباً ، جاء زيد ضاحكاً .

وفي التمييز ؛ نحو : طاب محمد نفساً ، طاب محمد علماً .

. . . إلىٰ غير ذلك ، فأخرج جميع ذلك من الاختلاف في الموضوع إلىٰ هنا بقوله : (**في كيف**) أي : في إيجاب وسلب .

وكذا اختلافهما في الكم ؛ أعني : الجزئية والكلية إن كانت القضية الأصلية مسورة ، كما ذكر الناظم بقوله : (وإن تكن محصورةً بالسور) .

وإنما اقتصر الناظم علىٰ ذكر الكيف هنا دون الكم ؛ لاطراده في جميع القضايا ، حتى الشخصية والمهملة ، بخلاف الكم ، كما هو ظاهر .

وقوله : (وصدقُ واحد) مبتدأ ، وذكَّر واحداً ؛ أي : أتىٰ به لفظاً مذكراً والقياس تأنيثه ؛ لوقوعه علىٰ إحدى القضيتين ؛ نظراً إلىٰ كون القضيتين بمعنى : القولين .

وفي كلامه اكتفاء ؛ أي : وكذب الآخر ، و(الواو) فيه للحال .

وقوله : (**أمر قفي**) خبر المبتدأ ، والجملة حال من (القضيتين) .

وقوله : (**قفي**) أي : تُبع دائماً ؛ يعني : أن يكون ذلك أمراً دائماً مطرداً .

ومعنى البيت : والتناقض المصطلح عليه عند المناطقة : هو اختلاف القضيتين في كيف ؛ أي : في إيجاب وسلب ، والحال أن صدق إحداهما وكذب الأخر : أمر قفي ؛ أي : أمر اتبع واطرد ؛ أي : أمر مطرد لازم شائع .

وخرج بقوله : (وصدق إحداهما وكذب الأخرىٰ أمر مطرد) : ما إذا كانت القضيتان مختلفتين في الكيف ؛ أي : في الإيجاب والسلب وليستا بهٰذه الحالة ؛ أي : بحالة صدق إحداهما وكذب الأخرىٰ .

ودخل في هٰذا النفي أربعة أقسام :

الأول : ما احتمل صدقهما وكذبهما ؛ بأن اختلفا في الموضوع ، أو في المحمول ، أو نحوهما ؛ نحو : زيد قائم ، عمرو ليس بقائم .

الثاني : ما وجب كذبهما ؛ نحو : كل حيوان إنسان ، ولا شيء من الحيوان بإنسان .

الثالث : ما وجب صدقهما ؛ نحو : بعض الحيوان إنسان ، بعض الحيوان ليس بإنسان .

الرابع : ما كان صدق إحداهما وكذب الأخرىٰ ليس باطراد ، بل كان اتفاقياً ، ومثلوا له بثلاثة أمثلة :

كليتين ؛ كقولنا : كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الإنسان بحيوان .

وجزئيتين ؛ كقولنا : بعض الإنسان حيوان ، بعض الإنسان ليس بحيوان .

وشخصيتين ؛ كقولنا : زيد إنسان ، زيد ليس بناطق . انتهىٰ « صبان » .

واعلم : أنه لا يكون صدق إحداهما وكذب الأخرىٰ مطرداً . . إلا عند ثبوت الوحدات المشهورة ، وهي : وحدة الموضوع ، ووحدة المحمول ، ووحدة الزمان ، ووحدة المكان ، ووحدة الإضافة ، ووحدة الشرط ، ووحدة القوة أو الفعل ، ووحدة الكل أو الجزء . . . إلىٰ غير ذلك مما ذكرناه في الاختلافات .

ألا ترىٰ أنه ليس كذلك في نحو قولنا : زيد قائم ، عمرو ليس بقائم .

وقولنا : زيد قائم ، زيد ليس بكاتب .

وقولنا : زيد صائم اليوم ، زيد ليس بصائم أمس .

وقولنا : زيد جالس في المسجد ، زيد ليس بجالس في السوق .

وقولنا : زيد أب لعمرو ، زيد ليس بأب لبكر .

وقولنا : الزكاة واجبة في مال الصبي إذا بلغ نصاباً ، الزكاة ليست واجبة في مال الصبي إذا لم يبلغ نصاباً .

وقولنا : الخمر في الدن مسكر بالقوة ، الخمر في الدن ليس بمسكر بالفعل .

وقولنا : الزنجي أسود ؛ أي : جزؤه ، الزنجي ليس بأسود ؛ أي : كله .

وقولنا : زيد كاتب بالقلم الحديد ، زيد ليس بكاتب بغير القلم الحديد .

وبذلك علم : أن قول الناظم : (وصدق واحد . . .) إلخ : مغن عن اشتراط الوحدات المذكورة ، فليتأمل . انتهىٰ « باجوري » .

(**فإن تكن**) : **الفاء** ؛ إما تفريعية ، أو فصيحية ، والضمير في (**تكن**) يرجع إلى القضية من حيث هي ؛ أي : فإن تكن القضية (**شخصية**) وهي ما كان موضوعها مشخصاً معيناً ؛ نحو : زيد قائم .

(**أو**) كانت القضية (**مهملة**) وهي التي خلت عن السور ؛ بأن لم تسور بسور كلي ولا جزئي ؛ نحو : الإنسان حيوان (**فنقضها بـ**) حسب (**الكيف أن تبدله**) أي : أن تبدل كيفها ، فنقيض الأولىٰ : زيد ليس بقائم ، ونقيض الثانية : الإنسان ليس بحيوان .

وهـٰذا في المهملة ضعيف ، والصحيح : أن نقيض المهملة : كلية تخالفها في الكيف ؛ فنقيض : الإنسان حيوان ، لا شيء من الإنسان بحيوان .

وقوله : (**فنقضها**) أي : بإبقاء المصدر علىٰ معناه بدون تأويل .

أو (نقيضها) علىٰ أن المصدر بمعنى : اسم الفاعل .

أو (منقوضها) علىٰ أنه بمعنى : اسم المفعول ، وهو الأشهر .

واعلم : أن التناقض حكم من أحكام القضايا ، كالعكس الآتي ، ذكرهما الناظم هنا للاحتياج إليهما .

ومعنى التناقض في الأصل : ثبوت الشيء وسلبه ؛ كزيد ولا زيد ، وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب .

ومعناه هنا : اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب ؛ بحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرىٰ .

فخرج بـ(اختلاف القضيتين) : اختلاف المفردين ؛ كزيد ولا زيد .

وبـ(الايجاب والسلب) المعبر عنه عندهم بالكيف : اختلافهما بالكم ، المعبر عنه عندهم بالكلية والجزئية ؛ كـ : كل إنسان حيوان ، وبعض الإنسان حيوان .

وبحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرىٰ : قولنا : زيد فاضل ، زيد ليس بفاسق ؛ لاتفاقهما على الصدق .

مثال ما انطبق عليه تعريف الناظم : زيد عالم ، زيد ليس بعالم .

* * *

وهـٰذا بالنسبة لغير المسورة ، أما هي . . فلا بد فيها من الاختلاف في الكم أيضاً ، **وذكرها بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :**

وَإِنْ تَكُــنْ مَحْصُــورَةً بِــالسُّــورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ
فَــإِنْ تَكُــنْ مُــوجَبَــةً كُلِّيَّــةْ نَقِيضُهَــا سَــالِبَــةٌ جُــزْئِيَّــةْ
وَإِنْ تَكُــنْ سَــالِبَــةً كُلِّيَّــةْ نَقِيضُهَــا مُــوجَبَــةٌ جُــزْئِيَّــةْ

(**وإن تكن**) القضية (**محصورة**) أي : مسورة (**بالسور**) الكلي والجزئي ، الموجب أو السالب ؛ أي : سواء كانت القضية كلية أو جزئية ، وسواء كانت موجبة أو سالبة ، فدخل في كلام الناظم جميع القضايا ، فليتأمل .

(**فانقض**) أي : فانقضها (**بضد سورها المذكور**) أولاً في القضية الأولىٰ بعد تبديل كيفها ، فسور الإيجاب الكلي : ضده سور السلب الجزئي ، وبالعكس .

وسور السلب الكلي : ضده سور الإيجاب الجزئي ، وبالعكس .

فحينئذ يتفرع علىٰ ذلك : ما ذكره بقوله رحمه الله تعالىٰ : (**فإن تكن**) الفاء ؛ إما تفريعية ، أو فصيحية ، نظير ما مر .

(**فإن تكن**) القضية (**موجبة كلية**) نحو : كل إنسان حيوان . . فـ(**نقيضها**) أي : فنقيض الموجبة الكلية (**سالبة جزئية**) نحو : ليس بعض الإنسان بحيوان ؛ أي : وبالعكس .

وفي كلام الناظم اكتفاء ، للعلم بذلك مما ذكره ؛ يعني : أن السالبة الجزئية : نقيضها موجبة كلية .

ومثال العكس المذكور : ليس بعض الحيوان بإنسان ، نقيضه : كل الحيوان إنسان .

والمراد بالعكس هنا : عكس القاعدة المذكورة في كلام الناظم ؛ يعني : قوله : (فإن تكن موجبة كلية . . .) إلخ .

وإنما لم يكن نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية ؛ لأنه لو كان كذلك . . لجاز كذبهما معاً ؛ كما في قولك : كل حيوان إنسان ، لا شيء من الحيوان بإنسان ، والنقيضان لا يكذبان معاً كما يعلم مما مر في كلام الناظم : (وصدق واحد أمر قفي) .

(**وإن تكن**) القضية (**سالبة كلية**) نحو : لا شيء من الحيوان بإنسان . . فـ(**نقيضها موجبة جزئية**) نحو : بعض الحيوان إنسان .

وبالعكس أيضاً ؛ ففي كلام الناظم اكتفاء ، لما مر ؛ يعني : أن الموجبة الجزئية : نقيضها سالبة كلية ؛ مثاله ؛ أي : مثال العكس المذكور : بعض الحيوان إنسان ، نقيضه : لا شيء من الحيوان بإنسان .

وإنما لم يكن نقيض السالبة الكلية موجبةً كلية ؛ لأنه لو كان كذلك . . لجاز كذبهما معاً ، والنقيضان لا يكذبان معاً ، وذلك نحو : لا شيء من الحيوان بإنسان ، وكل حيوان إنسان .

إعراب الأبيات الخمسة

(تناقض خلف القضيتين في كيف) : تناقض : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة : قصدُ الجنس .

(**خلف**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (خلف) : مضاف .

(**القضيتين**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره (الياء) لأنه من المثنى ، الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بـ(الياء) ، **والنون** : عوض عن التنوين أو الحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**في**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**كيف**) مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(خلف) لأنه اسم مصدر من (اختلف) الخماسي .

(**وصدق واحد أمر قفي**) : **الواو** : حالية مبنية على الفتح ، (**صدق**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة : تخصصُه بالإضافة إلىٰ نكرة ، وهو مضاف .

(**واحد**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وحذف (تاء) التأنيث منه ؛ لضرورة النظم ؛ لأن الأصل : وصدق واحدة من القضيتين وكذب الأخرىٰ منهما : أمر قفي واتبع لزوماً واطرد .

وفي كلامه حذف العاطف مع ما عطف ، كما قدرنا آنفاً بقولنا : وصدق واحدة من القضيتين وكذب الأخرىٰ ، أمر لازم في صحة التناقض ، واتبع وقفي لأهل هـٰذا الفن ، وجعل مطرداً عندهم .

وحينئذ فنقول في إعرابه : **الواو** : في قوله : (وكذب الأخرىٰ) : عاطفة مبنية على الفتح ، (كذب) : معطوف علىٰ (صدق) ، و(الأخرىٰ) : مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة لأنه اسم لا ينصرف .

(**أمر**) : خبر عنهما مرفوع بالضمة الظاهرة .

ويرد عليه حينئذ : أن الخبر لم يطابق المبتدأ ؛ لأنه مفرد ، مع أن المبتدأ مثنىً .

وأجيب عنه : بأن المبتدأ وإن تعدد لفظاً . . فهو مفرد في الحقيقة ؛ لأن المقصود منه مجموع صدق إحداهما وكذب الأخرىٰ ؛ أي : الهيئة المجتمعة منهما . انتهىٰ « صبان » .

(قفي) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ؛ لأنه فعل معتل بـ(الياء) يظهر فيه الفتح ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (أمر) ؛ أي : أمر قفي واتبع لأهل هـٰذا الفن وجوباً عندهم ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع صفة لـ(أمر) تقديره : أمر مقْفوٌّ عندهم ؛ أصله : مَقْفُويٌ ؛ لأنه من باب (دعا) ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب حال من (القضيتين) ، والتقدير : والتناقض خلف القضيتين في كيف ، حالة كون إحداهما صادقة والأخرىٰ كاذبة أمراً لازماً مقفواً متبعاً عندهم .

(**فإن تكن شخصية أو مهملة**) : **الفاء** ؛ إما تفريعية ، وهي التي كان ما قبلها علة لما بعدها ، أو فصيحية ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن التناقض خلف القضيتين بالشرط المذكور ، وأردت بيان كيفية التناقض . . فأقول لك : (إن تكن القضية شخصية . . .) إلخ ، (**إن**) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، مبني على السكون .

(**تكن**) : فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه السكون الظاهرة في آخره ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على القضية .

(**شخصية**) : خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل ، مبني على السكون .

(**مهملة**) : معطوف علىٰ (شخصية) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ،

تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**فنقضها**) : **الفاء** : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، مبنية على الفتح ، (**نقض**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **والهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ، وهو من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله ، والضمير : عائد إلى القضية ، والأشهر : أنه مصدر بمعنى : اسم المفعول .

(**بالكيف**) : **الباء** : حرف جر بمعنىٰ (في) مبني على الكسر ، (**الكيف**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بقوله المذكور بعده .

(**أن تبدله**) : **أن** : حرف نصب ومصدر ، مبني على السكون .

(**تبدل**) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، عائد على النقض في محل النصب ، مفعول به ، مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ ، تقديره : فنقضها تبديله ؛ أي : تبديل ذلك المنقوض وتغييره عن هيئة القضية في الكيف ؛ أي : في الإيجاب والسلب ؛ أي : فمنقوض تلك القضية حاصل بتبديله وتغييره عن أصل القضية في الكيف ؛ أي : في الإيجاب والسلب ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية

من فعل شرطها وجوابها : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وإن تكن**) القضية (**محصورة**) مسورة (**بالسور**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**إن**) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، مبني على السكون .

(**تكن**) : فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، هي فعل من الأفعال الناقصة ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هي ، يعود إلى القضية : أي : وإن تكن القضية .

(**محصورة**) : خبر (تكن) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**بالسور**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**السور**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(محصورة) .

(**فانقض**) أي : فاجعل نقيض القضية ملتبساً (**بـ**) سور (**ضد سورها**) أي : بضد سور القضية (**المذكور**) ذلك السور في القضية المذكورة أولاً .

(**فانقض**) : **الفاء** : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة طلبيةً ، (**انقض**) : فعل أمر ، مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب .

(**بضد**) : **الباء** : حرف جر وملابسة ، مبني على الكسر ، (**ضد**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**سور**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، (سور) : مضاف ،

الهاء : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**المذكور**) : صفة لـ(السور) وصفة المجرور مجرور مثله ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول من (ذكر) الثلاثي ، الجار والمجرور في قوله : (بضد) : متعلق بـ(انقض) .

والمعنىٰ : أي : فاجعل نقيض تلك القضية ملتبساً بسور ضد سور تلك القضية المذكور ذلك السور فيها ، كما بينه في البيتين الآتيين ، وجملة (انقض) من الفعل والفاعل المستتر فيه : في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن تكن شخصية) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة .

(**فإن تكن موجبة كلية**) : **الفاء** : تفريعية ؛ لكون ما قبلها علة لما بعدها ، أو فصيحية ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما قلت لك من قولي : فانقض بضد سورها المذكور ، وأردت بيان كيفية نقضها . . فأقول لك : إن تكن القضية موجبة كلية . . . إلخ ، (**إن**) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، مبني على السكون .

(**تكن**) : فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، وعلامة جزمه السكون الظاهرة في آخره ، هي فعل من الأفعال الناقصة والناسخة ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على القضية .

(**موجبة**) : خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**كلية**) : صفة لـ(موجبة) ، وصفة المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه

فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**نقيضها**) أي : فنقيضها ، الفاء : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، وإنما حذف (الفاء) من الجواب مع كونها واجبة الذكر ؛ لضرورة النظم ؛ كقول حسان رضي الله تعالىٰ عنه :

من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلانِ

فكان من حقه أن يقول : فالله ، لٰكن حذف (الفاء) للضرورة .

وورد حذفها نثراً ؛ كما في الصحيح : « فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها » ؛ أي : فاستمتع .

(**نقيض**) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **والهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**سالبة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**جزئية**) : صفة لـ(سالبة) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وإن تكن سالبة كلية**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين .

(**تكن**) : فعل مضارع مجزوم علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، هي فعل من الأفعال الناقصة والناسخة ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هي ، يعود على القضية .

(**سالبة**) : خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**كلية**) : صفة لـ(سالبة) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

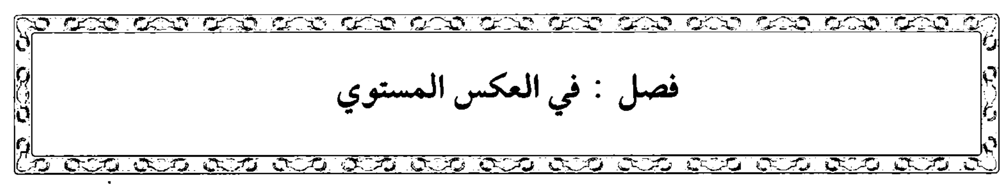
(**نقيضها**) حذف منه (الفاء) الرابطة ؛ لضرورة النظم ، نظير ما قبله ، (**نقيض**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (نقيض) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**موجبة**) : خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

(**جزئية**) : صفة لـ(موجبة) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن تكن موجبة كلية) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :



فصل : في العكس المستوي

أي : في تعريفه وأحكامه .

وهو لغةً : التبديل والقلب ، وهو جعل السابق لاحقاً ، وجعل اللاحق سابقاً .

واصطلاحاً : ما ذكره الناظم ، وهو ثلاثة أقسام :

عكس نقيض موافق ، وعكس نقيض مخالف ، وعكس مستوٍ ، وهو الذي اقتصر عليه الناظم ؛ لأنه أكثر استعمالاً ، ولذا قيده بقوله : (المستوي) . انتهىٰ « صبان » .

فقال :

اَلْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ ٱلْقَضِيَّةْ	مَعَ بَقَاءِ ٱلصِّدْقِ وَٱلْكَيْفِيَّةْ
وَٱلْكَمِّ إِلاَّ ٱلْمُوجَبَ ٱلْكُلِّيَّةْ	فَعَوْضُهَا ٱلْمُوجَبَةُ ٱلْجُزْئِيَّةْ
وَٱلْعَكْسُ لاَزِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ	بِهِ ٱجْتِمَاعُ ٱلْخِسَّتَيْنِ فَٱقْتَصِدْ

و(أل) في قوله : (**والعكس**) للعهد ؛ أي : العكس المعهود ، وهو العكس المستوي ؛ أي : المساوي للأصل ، وهو احتراز عن عكس النقيض والعكس المخالف ، كما سيأتيان ، بدليل تقييده في الترجمة بـ(المستوي) ؛ لأنه المنصرف إليه اللفظ عند الإطلاق ، ومن هـٰذا يُعلم : أن تقييد الناظم بذلك في الترجمة ؛ للإيضاح .

هو (**قلب جزأي**) أي : طرفي (**القضية**) بجعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً في الحملية ، وبجعل المقدم تالياً والتالي مقدماً في الشرطية المتصلة ، حالة كون ذلك القلب (**مع بقاء الصدق**) في العكس ؛ أي : إن كان الأصل صادقاً . . لزم صدق العكس .

(و) حالة كونه مع بقاء (**الكيفية**) التي كانت في الأصل في العكس ، وهي الإيجاب والسلب ، فإن كان الأصل موجباً . . فالعكس موجب ، وإن كان الأصل سالباً . . فالعكس سالب .

(و) حالة كونه مع بقاء (**الكم**) وهو الكلية والجزئية ؛ أي : إن كان الأصل كلياً . . فالعكس كلي ، وإن كان جزئياً . . فالعكس جزئي ، وسيأتي أمثلة ذلك كله ، واستثنى الناظم من بقاء الكم قوله : (**إلا الموجب**) بحذف التاء ؛ لضرورة النظم ؛ أي : إلا القضية الموجبة (**الكلية**) . . فلا يبقىٰ فيها الكم ، بل تنعكس موجبة جزئية ؛ أي : فلا يبقىٰ في عكسها الكم ، بل تبدل كليتها ؛ نحو : كل إنسان حيوان ، موجبة جزئية ، فتقول في عكسها : بعض الحيوان إنسان .

كما أشار إليه الناظم بقوله : (**فعوضها**) بفتح العين وسكون الواو ؛ أي : فعوض الموجبة الكلية ؛ أي : عكسها وبدلها (**الموجبة الجزئية**) كما مثلنا آنفاً .

وفي بعض النسخ : (فعوَّضُوها الموجب الجزئية) بفتح العين وتشديد الواو المفتوحة بعدها ضاد مضمومة وواو ساكنة ، ماضٍ أسند إلىٰ ضمير الغائبين ، من باب (فعَّل) المضعف ، من عوَّضه تعويضاً : إذا أعطاه العوض ، كما في « المختار » .

وبحذف التاء من (الموجبة) ونصبها على المفعولية ؛ أي : عوضت المناطقة عن الموجبة الكلية الموجبةَ الجزئية في عكسها ؛ أي : في عكس الموجبة الكلية ؛ أي : أبدلت الكلية في عكسها بالموجبة ، كما مثلنا آنفاً .

والمعنىٰ : أنه يشترط بقاء الكم في العكس كما كان في الأصل ، إلا في الموجبة الكلية ؛ نحو : كل إنسان حيوان ، وكلما كان هـٰذا إنساناً كان حيواناً . . فلا يبقىٰ فيهما الكم في العكس ، بل تعكسهما جزئيتين ، فتقول في عكس الأولىٰ : بعض الحيوان إنسان .

وفي عكس الثانية : قد يكون : إذا كان هـٰذا حيواناً . . كان إنساناً .

ولا يصح عكسهما كليتين .

تَنْبِيهٌ

علم من كلام الناظم : أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ؛ فتقول في عكس كل إنسان حيوان : بعض الحيوان إنسان .

ومثلها الشخصية الموجبة إن كان محمولها كلياً ؛ فتقول في عكس زيد حيوان : بعض الحيوان زيد .

فإن كان محمولها جزئياً . . انعكست كنفسها ، فتقول في عكس هـٰذا زيد : زيد هـٰذا .

وعلم منه أيضاً : أن السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية ؛ فتقول في عكس لا شيء من الحيوان بحجر : لا شيء من الحجر بإنسان .

ومثلها الشخصية السالبة إن كان محمولها كلياً ؛ فتقول في عكس ليس زيد بحجر : لا شيء من الحجر بزيد .

فإن كان محمولها جزئياً . . انعكست كنفسها ؛ فتقول في عكس ليس زيد بعمرو : ليس عمرو بزيد .

وعلم منه أيضاً : أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية ؛ فتقول في عكس

بعض الحيوان إنسان : بعض الإنسان حيوان .

ومثلها المهملة الموجبة ؛ فتقول في عكس الإنسان حيوان : بعض الحيوان إنسان ، ويصح أيضاً عكسها كنفسها ؛ فتقول في عكس المثال المذكور : الحيوان إنسان .

وأما الجزئية السالبة . . فلا عكس لها ؛ فلا تقول في بعض الحيوان ليس بإنسان : بعض الإنسان ليس بحيوان .

ومثلها المهملة السالبة ؛ فلا تقول في الحيوان ليس بإنسان : بعض الإنسان ليس بحيوان ، ولا الإنسان ليس بحيوان ، كما نبه علىٰ ذلك الناظم في « شرحه » فليتأمل . انتهىٰ « بيجوري » .

واعلم : **أن العكس لغةً** : مطلق التبديل والقلب ؛ بأن يجعل السابق لاحقاً واللاحق سابقاً ، كما مر .

واصطلاحاً : **يطلق بإطلاقين** ؛ **أحدهما** : إطلاقه على القضية التي وقع التحويل إليها ، **وثانيهما** : إطلاقه على المعنى المصدري .

وعلىٰ كل من الإطلاقين : فهو ثلاثة أقسام :

الأول : عكس مستو ، ويقال له : عكس مستقيم ؛ لاستواء طرفيه واستقامتهما بسبب سلامة كل منهما من التبديل بالنقيض ، وهـٰذا هو الذي اقتصر عليه الناظم .

ويعرَّف على الإطلاق الأول : بأنه القضية التي تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بالآخر .

وعلى الإطلاق الثاني : بأنه قلب جزأي القضية . . . إلىٰ آخر ما ذكره الناظم .

والثاني : عكس نقيض موافق ؛ لموافقته لأصله في الكيف .

ويعرَّف على الإطلاق الأول : بأنه القضية التي تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر ، مع بقاء الصدق والكيفية .

وعلى الإطلاق الثاني : بأنه تبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر ، مع القيد المذكور ؛ كما في قولك في عكس كل إنسان حيوان : كل ما لا حيوان لا إنسان .

الثالث : عكس نقيض مخالف ؛ لمخالفته الأصل في الكيف .

ويعرَّف على الإطلاق الأول : بأنه القضية التي تركبت بتبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني منها، وتبديل الثاني بعين الأول، مع بقاء الصدق دون الكيف .

وعلى الإطلاق الثاني : بأنه تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني . . . إلخ ؛ كما في قولك في عكس المثال المذكور : لا شيء مما لا حيوان بإنسان .

وإنما اقتصر الناظم على الأول ؛ لأنه أكثر دوراناً على الألسنة من غيره ، فافهم .

ولا يخفىٰ أنه يخرج بإضافة القلب إلى الجزأين : كل من عكس النقيض الموافق ، وعكس النقيض المخالف ؛ لأنه ليس فيهما قلب الجزأين ، بل الأول قلب نقيضهما ، والثاني قلب أحدهما ونقيض الآخر ، كما علم مما مر .

وبإضافة الجزأين إلى القضية : قلب جزأي غيرها كالمركب الإضافي ؛ كأن تقول في عكس ضارب غلام : غلام ضارب .

وبقوله : (مع بقاء الصدق) : ما إذا لم يبق الصدق ؛ كأن تقول في عكس كل إنسان حيوان : كل حيوان إنسان .

وبقوله : (الكيفية) : ما إذا لم تبق الكيفية ؛ كأن تقول في عكس بعض الإنسان حيوان : ليس بعض الحيوان بإنسان .

وبقوله : (والكم) : ما إذا لم يبق الكم إلا فيما استثناه الناظم ؛ كأن تقول في عكس بعض الإنسان حيوان : الحيوان إنسان .

* * *

فإن قيل : لا يتأتىٰ قلب جزأي القضية في نحو قولك : زيد قام ؛ لأن الفعل لا يصح جعله موضوعاً .

أجيب : بأنه وإن لم يصح جعله بذاته موضوعاً . . يجعل في محله ما يصح أن يكون موضوعاً ؛ كبعض القائم ، أو بعض من قام .

ويرتكب هـٰذا في قولك : قام زيد ؛ فيقال : بعض القائم أو بعض من قام زيد .

لا يقال : لم يحصل قلب لجزأي القضية المذكورة حتىٰ يسمىٰ ذلك عكساً .

لأنا نقول : المدار في مثل ذلك علىٰ نية المتكلم ؛ بأن ينوي أن ما كان موضوعاً يصير محمولاً وبالعكس ، وإن لم يحصل تقديم وتأخير في اللفظ ، فليتأمل . انتهىٰ « باجوري » .

قوله : (**مع بقاء الصدق**) أي : علىٰ وجه اللزوم ؛ ليخرج ما لم يكن علىٰ وجه اللزوم ، بل علىٰ وجه الاتفاق ؛ كما في قولك في عكس كل إنسان ناطق : كل ناطق إنسان .

فإن بقاء الصدق في ذلك ليس علىٰ وجه اللزوم ، بل أمر اتفق من مساواة المحمول للموضوع ، بدليل تخلفه في قولك : كل إنسان حيوان لو عكس كلية .

ولم يقل الناظم : (مع بقاء الصدق والكذب) لأنه لا يلزم من كذب الأصل كذب العكس ؛ فإن قولك : كل حيوان إنسان . . كاذب مع صدق عكسه ، وهو بعض الإنسان حيوان ، وبذلك يعلم أن المراد ببقاء الصدق وجوده وإن لم يكن موجوداً في الأصل كما لا يخفى . انتهىٰ « باجوري » .

ثم اعلم : أن القضايا : شخصية ، وكلية ، وجزئية ، ومهملة ، وهي ؛ إما موجبات ، أو سوالب .

فالموجبات الأربع تنعكس إلىٰ موجبة جزئية ؛ كقولك : زيد حيوان ، عكسه : بعض الحيوان زيد .

وقولك : كل إنسان حيوان ، أو بعض الإنسان حيوان ، أو الإنسان حيوان .

عكس هـٰذه الثلاثة : بعض الحيوان إنسان .

والسوالب لا ينعكس منها إلا الكلية ؛ نحو : لا شيء من الإنسان بحجر .

وعكسها كنفسها : وهو لا شيء من الحجر بإنسان .

والشخصية ؛ نحو : ليس زيد بحجر .

وعكسها كلية ؛ نحو : لا شيء من الحجر بزيد .

وهـٰذا إذا كان محمولها كلياً ؛ فإن كان محمولها جزئياً . . انعكست كنفسها ؛ نحو : ليس زيد بعمرو ، ينعكس إلىٰ قولنا : عمرو ليس بزيد .

وإلىٰ هـٰذا أشار الناظم بقوله : (**والعكس لازم** . . .) إلخ .

و(أل) فيه : للعهد ، والمعهود إنما هو العكس المستوي .

وخرج به : عكس النقيض الموافق ، وعكس النقيض المخالف ؛ فإنهما لازمان لما وجد فيه اجتماع الخستين ، وهي السالبة الجزئية .

فمثال الأول : أن يقال في عكس بعض الحيوان ليس بإنسان : بعض ما لا إنسان ليس لا حيوان .

ومثال الثاني : أن تقول في عكس المثال المذكور : بعض ما لا إنسان حيوان .

ومثل ما وجد فيه اجتماع لخستين المهملة السالبة ؛ أي : والعكس لازم

(لـ) كل قضية (**غير ما وجد به**) الضمير لما ذكر باعتبار لفظ (ما) ، وإن كانت واقعة علىٰ قضية ، وأنثه في قوله الآتي : (ومثلها) نظراً لمعناها .

و(الباء) في قوله : (به) بمعنىٰ (في) أي : والعكس المستوي لازم لكل قضية غير التي وجد وحصل فيها (**اجتماع الخستين**) أي : السلب والجزئية ؛ نحو : بعض الحيوان ليس بإنسان ، فلا عكس لها ؛ لأنه يصح سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ، ولا يصح سلب الأعم عن بعض الأفراد الأخص ، فيصدق قولنا : بعض الحيوان ليس بإنسان ، ولا يصدق : بعض الإنسان ليس بحيوان .

وعبارة البيجوري : (وإنما لم يكن لها عكس ؛ لأنه لا يبقىٰ فيه الصدق علىٰ وجه اللزوم ، وإن كان قد يبقى اتفاقاً في بعض المواد ؛ كما في قولك في بعض الإنسان ليس بحجر : بعض الحجر ليس بإنسان .

فإنه قد بقي الصدق اتفاقاً ؛ لخصوص المادة ، بدليل تخلفه في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول ، فيصدق سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ، ولا يصدق سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص ؛ فإنه يصدق أن يقال : بعض الحيوان ليس بإنسان ، ولا يصدق أن يقال : بعض الإنسان ليس بحيوان ، كما لا يخفى) انتهىٰ منه .

قوله : غير ما وجد فيه (**اجتماع الخستين**) هما الجزئية والسلب ؛ فالجزئية : خسة بالنظر إلى الكلية ؛ لأنها أشرف منها ، والسلب : خسة بالنظر إلى الإيجاب ؛ لأنه أشرف منه .

وقوله : (**فاقتصد**) تكميل للبيت ؛ أي : توسط في الأمور كلها ؛ لأن خير الأمور أوسطها : مأخوذ من الاقتصاد ، الذي هو التوسط في الأمور ، ومنه قولهم : (ولا عال من اقتصد) أي : ولا افتقر من توسط بين التقتير والإسراف . انتهىٰ منه .

والمعنىٰ : والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان ، وهما السلب والجزئية ، فتخرج السالبة الجزئية ، والمهملة السلبية ؛ لأنها في حكمها ، ويبقى الشخصية بقسميها ؛ أعني : الموجبة والسالبة والكلية ، كذلك والجزئية الموجبة والمهملة الموجبة .

فالشخصية الموجبة نحو : زيد كاتب ، عكسها : بعض الكاتب زيد .

والسالبة إن كان محمولها جزئياً . . انعكست كنفسها ؛ كقولنا : زيد ليس بعمرو ، عكسه : عمرو ليس بزيد .

وإن كان كلياً . . انعكست إلىٰ سالبة كلية ؛ نحو : زيد ليس بحمار .

عكسه : لا شيء من الحمار بزيد .

والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة ؛ نحو : كل إنسان حيوان .

عكسه : بعض الحيوان إنسان .

والسالبة تنعكس كنفسها ؛ نحو : لا شيء من الإنسان بحجر .

عكسه : لا شيء من الحجر بإنسان .

والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها ؛ نحو : بعض الإنسان حيوان .

عكسه : بعض الحيوان إنسان .

والمهملة الموجبة تنعكس كنفسها ، أو إلى الموجبة الجزئية ؛ نحو : الإنسان حيوان .

عكسه : الحيوان إنسان ، أو بعض الحيوان إنسان .

وأما الجزئية السالبة ؛ نحو : بعض الحيوان ليس بإنسان ، والمهملة السالبة ؛ نحو : الحيوان ليس بإنسان . . فلا عكس لهما كما تقدم .

ثـم إن العكـس لا يكـون إلا فـي القضـايـا ذات التـرتيـب الطبيعـي ، وهـي الحمليات ، والشرطيات المتصلة .

وأما القضايا المرتبة بحسب الوضع فقط ، وهي الشرطيات المنفصلة . . فلا عكس لها ، وهو معنىٰ قوله : (وليس في مرتب بالوضع) انتهىٰ « دمنهوري » .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَمِثْلُهَـــا ٱلْمُهْمَلَـــةُ ٱلسَّلْبِيَّـــةْ	لِأَنَّهَـــا فِـــي قُـــوَّةِ ٱلْجُـــزْئِيَّـــةْ
وَٱلْعَكْـسُ فِـي مُـرَتَّـبٍ بِـٱلطَّبْـعِ	وَلَيْـسَ فِـي مُـرَتَّـبٍ بِـٱلْـوَضْـعِ

(**ومثلها**) أي : ومثل السالبة الجزئية في عدم لزوم العكس لها : القضية (**المهملة السلبية**) كقولنا : الحيوان ليس بإنسان، فإنه صادق ، ولا يصدق عكسه وهو : الإنسان ليس بحيوان ، لما تقدم في قولنا : (لأنه يصح سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ، ولا يصح . . .) إلخ . . من بيان صحة نفي الأخص عن بعض أفراد الأعم ، وعدم صحة نفي الأعم عن بعض أفراد الأخص ، وقد أشار إلىٰ ذلك بقوله : (**لأنها**) أي : لأن المهملة السلبية (**في قوة**) السالبة (**الجزئية**) وحكمها ، فكما لا تنعكس الجزئية السالبة . . لا تنعكس المهملة السالبة .

وعبارة البيجوري : (« ومثلها » أي : ومثل ما وجد فيه اجتماع الخستين .

وأنث الضمير ؛ نظراً لمعنىٰ « ما » كما مر ؛ لأنها بمعنى : القضية .

وقوله : « **المهملة السلبية** » أي : نحو قولك : الحيوان ليس بإنسان .

وإنما لم يكن لها عكس ؛ لأنه لم يبق فيه الصدق علىٰ وجه اللزوم ، وإن كان قد يبقى اتفاقاً في بعض المواد ؛ كما قولك : الإنسان ليس بحجر ، الحجر ليس بإنسان ، أو بعض الحجر ليس بإنسان ؛ فإنه قد بقي اتفاقاً ؛ لخصوص المادة ، بدليل تخلفه في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول ، فيصدق سلب الأخص عن أفراد الأعم ، ولا يصدق سلب الأعم عن أفراد الأخص ؛ فإنه يصدق أن يقال : الحيوان ليس بإنسان ، ولا يصدق أن يقال : الإنسان ليس بحيوان) انتهىٰ منه .

ثم إن العكس لا يكون إلا في الحمليات والشرطيات المتصلة كما تقدم تمثيل ذلك كله ، وأشار إليه بقوله : (**والعكس**) أي : بأقسامه الثلاثة كما قاله الشيخ الملوي في « كبيره » ، وإن كان ظاهر سياق كلام الناظم أن المراد العكس المستوي ؛ لأنه بصدده (**في مرتب**) أي : ثابت في قضية مرتبة (**بالطبع**) أي : الذي هو كل من الحملية والشرطية المتصلة .

والترتيب الطبيعي : هو ما اقتضاه المعنىٰ ؛ بحيث يتغير المعنىٰ بتغير الترتيب .

ألا ترىٰ : أن معنى القضية الحملية : ثبوت مفهوم المحمول لأفراد الموضوع ، فإذا غير ترتيبها . . أفادت ثبوت مفهوم الموضوع لأفراد المحمول .

ومعنى الشرطية المتصلة : لزوم التالي للمقدم ، فإذا غير الترتيب . . أفادت لزوم المقدم للتالي ، هـٰذا هو المرتب بالطبع .

وعبارة البيجوري : (وإنما كان كل من الحملية والشرطية المتصلة مرتباً بالطبع ؛ لأن ترتيبه اقتضاه الطبع ؛ لكونه لو أزيل . . تغير المعنىٰ ؛ إذ بتأخير الموضوع عن المحمول في الحملية ، وتأخير المقدم عن التالي في الشرطية المتصلة . . يتغير المعنىٰ .

ألا ترىٰ : أنك إذا قلت في عكس كل إنسان حيوان : بعض الحيوان إنسان . . يصير المعنىٰ : ثبوت الإنسانية لبعض أفراد الحيوان ، بعد أن كان ثبوت الحيوانية لكل إنسان .

وأنك إذا قلت في عكس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود : قد يكون إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة . . يصير المعنىٰ : ثبوت لزوم طلوع الشمس لوجود النهار ، بعد أن كان ثبوت لزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فتأمل) انتهىٰ منه .

وأما المرتب بالوضع . . فهو الشرطية المنفصلة ؛ لأن ترتيبها ذكري ؛ بحيث لا يتغير معناها بتغير طرفيها ، فقولك : العدد ؛ إما زوج ، أو فرد ، لو قدمت فيه الثاني على الأول وقلت : العدد ؛ إما فرد ، أو زوج . . لا يتغير معناه ، فعلم أن الترتيب إنما هو في مجرد الوضع والذكر ، وهـٰذا معنىٰ قول الناظم : (**وليس**) أي : العكس ثابتاً (**في مرتب بالوضع**) وذلك هو القضية الشرطية المنفصلة ، فلا عكس لها .

وإنما كانت مرتبة بالوضع فقط ؛ لأن ترتيبها لم يقتضه الطبع ؛ لكونه لو أزيل . . لم يتغير المعنىٰ ؛ إذ بتأخير المقدم عن التالي فيها لا يتغير المعنىٰ .

ألا ترىٰ : أنك إذا قلت في قولهم إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون العدد فرداً : إما أن يكون العدد فرداً وإما أن يكون زوجاً . . لم يختلف المعنىٰ ، بل هو شيء واحد بدل أو لم يبدل ؛ إذ المعنىٰ علىٰ كل : ثبوت العناد بينهما ، ولذلك لم يكن الترتيب في ذلك إلا بالوضع . انتهىٰ « باجوري » .

وقد علم من تقييد الناظم العكس بالمستوي : أن كلامه قيد فقط ، أي : لا مفهوم له .

وخرج به : عكس النقيض الموافق ؛ وهو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر ، مع بقاء الكم و الكيف ؛ فقولنا : كل إنسان حيوان ، عكس نقيضه الموافق : كل ما ليس بحيوان هو ليس بإنسان .

وسمي موافقاً : لموافقة الأصل للعكس في الكيف .

وخرج به أيضاً : عكس النقيض المخالف ؛ وهو تبديل الأول بنقيض الثاني ، والثاني بعين الأول ، مع الاختلاف في الكيف ؛ فقولنا : كل إنسان حيوان ، عكس نقيضه المخالف : لا شيء مما ليس بحيوان إنسان .

وسمي مخالفاً : لمخالفة العكس للأصل في الكيف .

(**العكس قلب جزأي القضية**) : **العكس** : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**قلب**) : خبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (قلب) : مضاف .

(**جزأي**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره (الياء) المتحركة بالكسرة لضرورة التخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه من المثنى ، الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، وحذفت النون للإضافة ، (جزأي) : مضاف .

(**القضية**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**مع بقاء الصدق والكيفية**) : **مع** : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (مع) : مضاف .

(**بقاء**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والظرف : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (قلب) تقديره : حالة كون ذلك القلب واقعاً مع بقاء الصدق ، (بقاء) : مضاف .

(**الصدق**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**والكيفية**) : **الواو** : عاطفة ، (**الكيفية**) : معطوف على (الصدق) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**والكم**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**الكم**) : معطوف على

(الصدق) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**إلا**) : أداة استثناء ، مبنية على السكون .

(**الموجب**) : منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على (التاء) المحذوفة لترخيم الضرورة .

(**الكلية**) : صفة لـ(الموجبة) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون ضرورة الروي .

(**فعوضها**) : **الفاء** : تعليلية ، مبنية على الفتح ، (**عوضها**) : **عوض** : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (عوض) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**الموجبة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**الجزئية**) : صفة لـ(الموجبة) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، المدلول عليها بـ(الفاء) التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً ، تقديره : وإنما استثنى الموجبة الكلية ؛ لكون عوضها وعكسها الموجبةَ الجزئيةَ ، والجملة المحذوفة : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**والعكس لازم لغير ما وجد**) : **الواو** : استئنافية ، مبنية على الفتح ، (**العكس**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**لازم**) : خبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في

آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**لغير**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**غير**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(لازم) ، (غير) : مضاف .

(**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**وجد**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي .

(**به**) : **الباء** : حرف جر بمعنىٰ (في) مبني على الكسر ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، في محل الجر بـ(الباء) مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بـ(وجد) لأنه فعل ماض .

(**اجتماع**) : نائب فاعل لـ(وجد) ، والنائب مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (اجتماع) : مضاف .

(**الخستين**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره (الياء) نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من المثنى ، الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، **والنون** : عوض عن التنوين أو الحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، والجملة الفعلية من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة لـ(ما) الموصولة إن قلنا : (ما) موصولة ، والعائد : ضمير (به) ، ولـٰكن الكلام علىٰ حذف مضاف ، تقديره : والعكس لازم لقضية غير ما وجد فيه اجتماع الخستين ؛ السلب والجزئية .

أو صفة لـ(ما) ، إن قلنا : (ما) نكرة موصوفة ، والرابط : ضمير (به) ، والتقدير : والعكس لازم لقضية غير ما وجد فيه اجتماع الخستين .

قوله : (**فاقتصد**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت

عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من أحكام العكس ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : اقتصد ؛ أي : اطلب القصد والوسط من الأمور ، أو اطلب القصد والصواب ؛ أي : اطلب ما هو الصواب عند المناطقة في اصطلاحاتهم .

(**اقتصد**) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والجملة الفعلية : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**ومثلها**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ؛ **مثل** : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**المهملة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

ويجوز العكس في الإعراب .

(**السلبية**) : صفة لـ(المهملة) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة الاسمية : معطوفة علىٰ جملة قوله : (والعكس لازم) .

(**لأنها في قوة الجزئية**) : **اللام** : حرف جر وتعليل ، مبني على الكسر (**أن**) : حرف نصب ومصدر ، مبني على الفتح ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل النصب اسمها ، مبني على السكون .

(**في**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**قوة**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الجزئية**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(أن) تقديره : لأنها كائنة في قوة الجزئية ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها : في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام) تقديره : لكونها في قوة السالبة الجزئية ، الجار والمجرور : متعلق بمعلول محذوف جوازاً ، تقديره : وإنما كانت المهملة السلبية مثل السالبة الجزئية ؛ لكونها في قوتها وحكمها ، والجملة المحذوفة : جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب .

(**والعكس في مرتب بالطبع**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**العكس**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**في**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**مرتب**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : والعكس ثابت في مرتب بالطبع ، والجملة الاسمية : مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**بالطبع**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الطبع**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(مرتب) ، لأنه اسم مفعول من (رتَّب) الرباعي .

(**وليس في مرتب بالوضع**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**ليس**) : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (العكس) .

(**في**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**مرتب**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(ليس) تقديره : وليس

العكس ثابتاً في مرتب بالوضع ، وجملة (ليس) : معطوفة علىٰ جملة قوله : (والعكس في مرتب بالطبع) .

(**بالوضع**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الوضع**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(مرتب) ، لأنه اسم مفعول من (رتَّب) الرباعي .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

باب : في القياس

إِنَّ ٱلْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا مُسْتَلْزِماً بِٱلذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا

ثُمَّ ٱلْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَىٰ بِٱلِاقْتِرَانِي

وَهْوَ ٱلَّذِي دَلَّ عَلَى ٱلنَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَٱخْتَصَّ بِٱلْحَمْلِيَّةِ

ولما فرغ الناظم من الكلام علىٰ ما يتعلق بمبادىء التصديقات وهو القضايا . . شرع يتكلم هنا علىٰ مقاصد التصديقات وهي القياس وما يتعلق به ، فقال : (باب في القياس) ؛ أي : في تعريفه ، وأحكامه ، وأقسامه ، وما يتعلق بذلك .

واعلم : أن القياس في اللغة : تقدير شيء علىٰ مثال شيء آخر ؛ كتقدير نحو القماش على الآلة الحسية ، التي هي مثال للذراع الكلي ، وهو ـ أي : الذراع الكلي ـ ما في الذهن ، والذي في الخارج مثال له .

وفي اصطلاح الأصوليين : حمل شيء علىٰ شيء آخر في الحكم ، بجامع بينهما ؛ كحمل النبيذ على الخمر في الحرمة ، بجامع الإسكار فيهما .

وفي اصطلاح المناطقة : قول مؤلف من قضيتين فأكثر ، مستلزم بذاته قولاً آخر : **مثال المركب من قضيتين** : كقولنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث ، يلزم منهما قول آخر ، وهو : العالم حادث ، وهو النتيجة .

ومثال المؤلف من أكثر : كقولنا : النباش آخذ للمال خفية ، وكل آخذ للمال خفية سارق ، وكل سارق تقطع يده .

فهٰذا من ثلاث قضايا ، يلزم عنها قول آخر ، وهو : النباش تقطع يده .

ويسمى الأول ؛ أي : المؤلف من قضيتين فقط : **بسيطاً** ؛ لأنه قياس واحد غير مركب في المعنىٰ من أقيسة متعددة .

ويسمى الثاني ؛ أي : المركب من ثلاث قضايا : **مركباً** ؛ لتركبه من أقيسة متعددة .

والنباش : هو الذي ينبش القبور لأخذ أكفان الموتىٰ ، أو ما هو أعم من ذلك .

وقولنا : (قول) : جنس خرج به المفرد ؛ لأن القول عند المناطقة خاص بالمركب .

وقولنا : (مؤلف من قضيتين فأكثر) : ما ليس كذلك ؛ كالقضية الواحدة .

وبقولنا : (مستلزم) : ما ليس كذلك ؛ كالضروب العقيمة ، لأنها لا تستلزم قولاً آخر .

وقولنا : (بذاته) : خرج به قياس المساواة ، وهو ما تركب من قضيتين ، متعلِّق ـ بكسر اللام ـ محمول أولاهما موضوع أخراهما ، وإن لم يكن من مادة المساواة ؛ نحو : زيد مساو لعمرو ، وعمرو مساو لبكر ، فإنه وإن استلزم قولاً آخر ، وهو زيد مساوٍ لبكر ، لـٰكن لا لذاته ، بل لمقدمة أجنبية ، وهي في المثال المذكور مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء ، بدليل تخلف ذلك في نحو قولك : الإنسان مباين للفرس ، والفرس مباين للناطق ، فإنه لا يستلزم : أن الإنسان مباين للناطق ؛ لأنه لا يلزم صدق أن يقال : مباين المباين لشيء مباين لذلك الشيء .

وخرج بقولنا : (قولاً آخر) : نحو قولك : كل إنسان حيوان ، وكل حجر جسم ؛ لأنه لا يستلزم قولاً آخر ، وإنما يستلزم إحدىٰ مقدمتيه استلزام الكل لجزئه . انتهىٰ « باجوري » .

وعرفه الناظم بقوله : (**إن القياس**) المصطلح عليه عند المناطقة .

والجار في قوله : (**من قضايا**) متعلق بقوله : (**صورا**) ، والألف فيه : حرف إطلاق ، والجملة الفعلية : صفة لخبر (إن) المحذوف ؛ لضرورة النظم .

والمعنىٰ : إن القياس عندهم قول صُوِّر من قضايا ؛ أي : قول ركب من قضيتين فأكثر تركيباً خاصاً ، حالة كون ذلك المركب (**مستلزماً بالذات**) فهو حال من ضمير (صور) أي : حال كونه مستوجباً بذاته (**قولاً آخر**) والمراد به : النتيجة ؛ لأنها قول مغاير لقضيتي القياس .

فقولنا : (قول) : جنس يخرج به المفرد ؛ فإنه لا يسمىٰ قولاً عند المناطقة ؛ لأن القول عندهم خاص بالمركب .

وقوله : (**صورا من قضايا**) : يخرج القضية الواحدة .

والمراد بالقضايا : قضيتان فأكثر ؛ ليشمل القياس البسيط وهو المركب من قضيتين ؛ كقولنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث .

والقياس المركب من أكثر منهما ؛ كقولنا : النباش آخذ للمال خفية . . . إلخ ما تقدم .

وقوله : (**مستلزماً**) : خرج به ما صور من قضيتين ولم يستلزم قولاً آخر ؛ كالقضيتين المركبتين علىٰ وجه لا ينتج ؛ لعدم تكرر الحد الوسط ؛ كقولنا : كل إنسان حيوان ، وكل فرس صهال .

وكالقضيتين المركبتين من ضرب لا ينتج ؛ كقولنا : لا شيء من الإنسان بحجر ، وكل حجر جسم ، لا يستلزم شيئاً ؛ لعدم إيجاب الصغرىٰ .

وقوله : (**بالذات**) : خرج به ما يستلزم لا لذاته ؛ كقياس المساواة ، وهو المركب من قضيتين ، متعلِّق محمول إحداهما موضوع الأخرىٰ ؛ كقولنا : زيد

مساو لعمرو ، وعمرو مساو لبكر ؛ فإنه يستلزم : زيد مساو لبكر ، لٰكن هٰذا الاستلزام ليس لذات القياس ، بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية ، وهي أن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء .

ألا ترىٰ : أنك لو قلت : الإنسان مباين للفرس ، والفرس مباين للناطق . . لم يلزم منه : أن الإنسان مباين للناطق ؛ لأن مباين المباين لشيء : لا يلزم أن يكون مبايناً لذلك الشيء .

وقوله : (**قولاً آخرا**) المراد به : النتيجة ؛ فإنها قول مغاير لقضيتي القياس .

فيخرج به : القضيتان المستلزمتان إحداهما الأخرىٰ ؛ كقولنا : زيد قائم ، وعمرو جالس ، هاتان القضيتان يستلزمان إحداهما الأخرىٰ ، ولا يسميان قياساً ؛ لأن إحداهما ليس قولاً آخر .

والمراد بقوله : (**مستلزماً بالذات قولاً آخرا**) أن القياس متىٰ سلم . . استلزم النتيجة ، سواء كان صادقاً كما مر ، أو كاذباً ؛ كقولنا : كل إنسان حمار ، وكل حمار صهال ؛ فإنه يستلزم بحيث لو سلم : أن كل إنسان صهال . انتهىٰ « قويسني » .

قول الناظم : (**إن القياس**) إنما أتىٰ بـ(إن) المفيدة للتوكيد ؛ لأن المقام مقام أن يتردد في معنى القياس ، هل هو المعنى الأصولي ؟ أو المنطقي ؟

وحينئذٍ فالمخاطب ؛ إما متردد في ذلك ، أو منزل منزلة المتردد ، فحسن التوكيد بـ(إن) .

وقوله : (**قولاً آخرا**) أي : مغايراً لكل من المقدمتين .

واعترض : بأن النتيجة لا بد أن تكون مركبة من أجزاء المقدمتين ، وحينئذ فلا تكون مغايرة لهما .

وأجيب : بأن المراد بمغايرة النتيجة لهما : كونها ليست عين واحدة منهما لا كون أجزائها غير أجزائهما .

فإذا قلت مثلاً : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم . . أنتج : أن كل إنسان جسم ، وهـٰذه النتيجة مغايرة للمقدمتين بالمعنى المذكور ، فافهم . انتهىٰ « باجوري » .

(**ثم**) للترتيب الذكري (**القياس**) المصطلح عليه (**عندهم**) أي : عند المناطقة (**قسمان**) لا ثالث لهما ، هما : الاقتراني ويقع في الحملية ، والشرطي .

سمي به : لاشتمال القضية الأولى المسماة بالكبرىٰ على الشرط ؛ نحو : إن كانت الشمس طالعة . . فالنهار موجود ، لـٰكن الشمس طالعة ، ينتج : فالنهار موجود .

فهـٰذه النتيجة ذكرت في القياس بمادتها وهيئتها ، وهو قسمان :

قياس شرط متصل .

وقياس شرط منفصل .

فالأول : ما ركب من القضايا المتصلة ؛ نحو : لو كان هـٰذا إنساناً . . لكان حيواناً ، لـٰكنه إنسان ، ينتج : فهو حيوان ، فاستثناء عين المقدم وهو إنسان : ينتج عين التالي وهو حيوان .

والثاني : ما ركب من القضايا المنفصلة ؛ نحو قولك : العدد ؛ إما زوج أو فرد ، لـٰكنه زوج ، ينتج : أنه ليس بفرد ، ولـٰكنه فرد ، ينتج : أنه ليس بزوج . انتهىٰ « سحيمي » .

ثم ذكر الناظم الاقتراني بقوله : (**فمنه**) أي : فمن القياس المصطلح عندهم (**ما**) أي : قسم (**يدعىٰ**) بالبناء للمجهول ؛ أي : يسمىٰ (**بـ**) القياس

(**الاقتراني**) سمي بذلك : لاقتران حدوده الثلاثة فيه ؛ الأصغر والأوسط والأكبر ؛ أي : لعدم الفصل بينها بأداة استثناء ؛ كقولنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث .

وسميت حدوداً : لأنها أطراف ؛ والحد لغةً : الطرف ؛ يعني : أن من القياس قسماً يسمىٰ بالاقتراني ؛ لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض ، من غير فصل بينها بأداة الاستثناء ، التي هي (لـٰكن) ، وسيأتي قسيم ذلك بقوله : (ومنه ما يدعىٰ بالاستثنائي . . .) إلخ .

وعرفه الناظم بقوله : (**وهو**) أي : القياس الاقتراني : هو القياس (**الذي دل على النتيجة بقوة**) أي : بالمعنىٰ ؛ بأن كانت فيه متفرقة الأجزاء .

ألا ترىٰ أن قولنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث . . يدل على النتيجة ، وهي العالم حادث ، لـٰكن بالقوة ؛ بمعنىٰ : أن أجزاءها متفرقة فيه ؛ لأن موضوعها موضوع الصغرىٰ ، ومحمولها محمول الكبرىٰ .

وإنما كانت دلالة الاقتراني على النتيجة بالقوة لا بالفعل ؛ لأنها لا تذكر فيه بصورتها وهيئتها وإن ذكرت فيه مفرقة ، (**واختص**) القياس الاقتراني (**بـ**) القضايا (**الحملية**) فلا يركب إلا منها ، لا من الشرطية ، وهـٰذا رأي مرجوح ؛ يعني : أنه مقصور على الحملية ولا يتعداها إلىٰ غيرها ، فـ(الباء) داخلة على المقصور عليه ، وإن كان خلاف الغالب علىٰ ما تقدم في أوائل الكتاب .

وهـٰذا ما ذهب إليه الناظم كابن الحاجب ، والصحيح الذي عليه الجمهور : أن القياس الاقتراني يتركب من القضايا الحمليات ، كما تقدم .

ويتركب من القضايا الشرطيات ؛ كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة . . كان النهار موجوداً ، وكلما كان النهار موجوداً . . كانت الأرض مضيئةً ؛ فينتج : كلما كانت الشمس طالعة . . كانت الأرض مضيئة .

ويحتمل : أن الناظم كابن الحاجب لم يكترث بالمركب من الشرطية ؛ لقلة جدواه .

وعبارة الدمنهوري : (ثم إن القياس ينقسم إلىٰ قسمين : اقتراني وشرطي .

والثاني يأتي في قوله : « ومنه ما يدعىٰ بالاستثنائي » .

والأول : هو ما دل على النتيجة بالقوة ؛ أي : بالمعنىٰ ؛ بأن تكون النتيجة مذكورة فيه بمادتها لا بصورتها ؛ كالعالم حادث ، فيما تقدم .

وخرج بذلك : القياس الشرطي ؛ فإنه دال على النتيجة بالفعل ؛ أي : ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها ؛ كقولنا : لو كان هـٰذا إنساناً . . لكان حيواناً ، لـٰكنه إنسان ، ينتج : فهو حيوان ، وهـٰذه النتيجة ذكرت في القياس بمادتها وهيئتها ، كذا قالوا .

والذي يظهر : أن هـٰذا بحسب الظاهر ؛ لأن النتيجة لازم القياس ، ولا يصح أن يكون اللازم جزءاً من الملزوم ، بل هو مغاير له ، فافهم .

ويتركب هـٰذا القياس الاقتراني : من الحمليات ومن الشرطيات ، وأما قول الناظم : « واختص بالحملية » . . فجَرْيٌ على الغالب) انتهىٰ منه .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فَـإِنْ تُـرِدْ تَـرْكِيبَـهُ فَـرَكِّبَـا	مُقَـدِّمَـاتِـهِ عَلَـىٰ مَـا وَجَبَـا
وَرَتِّـبِ ٱلْمُقَـدِّمَـاتِ وَٱنْظُـرَا	صَحِيحَهَـا مِـنْ فَـاسِـدٍ مُخْتَبِـرَا
فَـإِنَّ لاَزِمَ ٱلْمُقَـدِّمَـاتِ	بِحَسَـبِ ٱلْمُقَـدِّمَـاتِ آتِ

(**فإن ترد**) أيها المنطقي (**تركيبه**) ، مقتضى السياق : أن الضمير راجع إلى القياس الاقتراني ؛ لأن كلام المصنف بصدده ، لـكن الذي قاله بعضهم : إنه راجع إلى القياس من حيث هو ؛ لأن ما سيذكره المصنف غير مختص بالاقتراني ، وفيه بعد لا يخفى . انتهىٰ « باجوري » .

أي : فإن ترد أيها المخاطب تركيب القياس الاقتراني من مقدمتين أو أكثر (**فركبا**) ، فعل أمر أكد بـ(نون) التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لضرورة الروي ؛ أي : فركب (**مقدماته**) أي : مقدمتيه ؛ أي : مقدمتي القياس الاقتراني إن كانتا اثنتين ، أو مقدماته إن كانت أكثر منهما (**علىٰ ما**) أي : على الوجه الذي (**وجبا**) بألف الإطلاق ، أي : على الوجه الذي وجب في تركيبها من الإتيان بوصف جامع ؛ أي : مناسب بين طرفي النتيجة ، وهو الحد المكرر ، وبه حصلت المقدمتان ؛ إحداهما مشتملةً علىٰ موضوع النتيجة أو مقدّمها ، والأخرىٰ مشتملةً علىٰ محمولها أو تاليها ، ومن اندراج الأصغر الذي هو موضوع النتيجة ، تحت الأوسط الذي هو أوسط الكبرىٰ في الاقتراني كما سيأتي .

مثلاً إذا قلت : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم .

الأصغر هو (إنسان) ، وقد اندرج في (الحيوان) لينسحب عليه ؛ أي : على الأصغر الذي هو إنسان : حكمُ الأوسط الذي هو حيوان . انتهىٰ « دروي » .

قوله : (**فركبا مقدماته**) المراد بالجمع هنا وفيما بعد : ما فوق الواحد .

قوله : (**علىٰ ما وجبا**) أي : على الوجه الذي وجب عندهم ، ولا يخفىٰ أن ذلك شامل لجميع ما وجب ، فقوله : (**ورتب المقدمات**) من ذكر الخاص بعد العام .

ويحتمل : تخصيص ما هنا بغير ما صرح به بعد ؛ كالإتيان بالحد الأوسط .

وقوله أيضاً : (**ورتب المقدمات**) أي : جنس المقدمات الصادق باثنتين فأكثر ؛ أي : بأن تقدم الصغرىٰ على الكبرىٰ في القياس الاقتراني ؛ كما في قولك : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، وبأن تقدم الكبرىٰ على الصغرىٰ في الاستثنائي ؛ لأن الكبرىٰ فيه هي الشرطية ، والصغرىٰ هي الاستثنائية كما سيأتي .

(**وانظرا**) فعل أمر أكد بـ(نون) التوكيد المنقلبة ألفاً لضرورة الروي ؛ أي : وانظرن أيها المنطقي (**صحيحها**) أي : صحيح المقدمات ليتميز (**من فاسد**) ها ، من جهة النظم ؛ بأن كانتا سالبتين أو جزئيتين ؛ إذ لا إنتاج لسالبتين أو جزئيتين .

ومن جهة المادة ؛ بأن كانتا كاذبتين ، أو إحداهما كاذبة حالة كونك (**مختبرا**) للمقدمات بالاستدلال عليها إن كانت نظرية ، هل هي يقينية أو لا ؟

والمعنىٰ : أي : انظر الصحيح من المقدمات من الفاسد ، والأول لا بد أن يكون صحيحاً من جهة المادة ؛ بأن يكون صادقاً ، ومن جهة النظم ؛ بأن يكون مستجمعاً لشروط الإنتاج .

وبذلك يعلم : أن الفاسد شامل للفاسد من جهة المادة ؛ بأن كان كاذباً ، وللفاسد من جهة النظم ؛ بأن كان غير مستجمع لشرط الإنتاج .

قوله : (**مختبرا**) أي : حال كونك مختبراً لها ومتأملاً فيها ، هل هي يقينية

أو ظنية ؟ وهل هي علىٰ تأليف منتج أو لا ؟ كذا قال الشيخ الملوي ، ولا حاجة كما قال بعض المحققين ؛ لقوله : (وهل هي علىٰ تأليف منتج . . .) إلخ ؛ لأنه معلوم من قوله : (وانظرا صحيحها من فاسدها) فليتأمل . انتهىٰ « باجوري » .

قوله : (**فإن لازم المقدمات** . . .) إلخ : تعليل لمضمون البيتين قبله .

وقوله : (**بحسب المقدمات آتٍ**) أي : آت بطبقها من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده ؛ فإن كانت المقدمات مطردة الصدق . . كان لازمها كذلك ، وإن لم تكن مطردة الصدق . . كان لازمها كذلك . انتهىٰ « باجوري » .

أي : فإن لازم المقدمات ، وهو النتيجة . . آت بحسبها ؛ فإن كانت المقدمات صحيحة صادقة . . كانت النتيجة صادقة ، وإن كانت المقدمات فاسدة أو كاذبة . . لم يلزم صدق النتيجة ، بل تضطرب ؛ فتصدق تارة وتكذب أخرىٰ ؛ مثلاً إذا قلنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث . . فهـٰذا قياس صحيح ، مقدمتاه صادقتان ، فنتيجته كذلك .

وإن قلت : كل إنسان فرس ، وكل فرس صهال . . فهو قياس كاذبُ إحدى المقدمتين ، فلا يلزم صدق النتيجة ، بل تكذب تارة ، كهـٰذا المثال ؛ فإن نتيجته : كل إنسان صهال ، وهي كاذبة .

وتصدق تارةً ؛ كما لو أبدلت الكبرىٰ بقولك : كل فرس ناطق ؛ فإن نتيجته : كل إنسان ناطق ، وهي صادقة ، لـٰكن صدقها اتفاقي ، لا لذات المقدمتين . انتهىٰ « قويسني » .

وبتقدير كلام الناظم علىٰ هـٰذا الوجه : اندفع ما قد يقال : مقتضىٰ كلامه : أنه يلزم من كذب المقدمات كذبُ لازمها ، وليس كذلك ، بل قد يصدق اللازم مع كذب المقدمات ؛ كما في قولك : كل إنسان جماد ، وكل جماد ناطق ؛ فإن لازمها وهو كل إنسان ناطق . . صادق .

ووجه الاندفاع : أن المراد : أنه يلزم من اطرادها صدقاً : اطرادُه صدقاً ، ومن عدم اطرادها صدقاً : عدمُ اطراده صدقاً ، وهٰذا لا ينافي أنه قد يصدق اتفاقاً ، كما في المثال المذكور ، ومثله قولك : كل إنسان جماد ، وكل جماد حمار ، فهاتان كاذبتان ، ونتيجتهما كاذبة ، وهي كل إنسان حمار ، فإذا أبدلت الكبرىٰ بقولك : كل جماد ناطق . . كانت النتيجة صادقة ، وهي كل إنسان ناطق ، مع كذب المقدمتين . انتهىٰ « دروي » .

ومعنىٰ هٰذه الأبيات : فإن أردت تركيب القياس الاقتراني . . فركبه على الوجه الذي يعتبر عندهم من الإتيان بوصف جامع ؛ أي : مناسب بين طرفي المطلوب ، كالتغير في المثال السابق ، ومن ترتيب المقدمات ، جمع مقدمة ؛ أي : القضية التي هي جزء دليل ، سميت بذلك ؛ لتقدمها على المطلوب ، فإن لم تكن جزء دليل . . فلا تسمىٰ مقدمة ؛ بأن تقدم المقدمة الصغرىٰ على الكبرىٰ ، ومن تمييز الصحيح من الفاسد ؛ لأن النتيجة لازم ، واللازم بحسب ملزومه : إن صحيحاً . . فصحيح ، وإن فاسداً . . ففاسد ؛ فالنتيجة صحيحة إن كان كل من المقدمتين صحيحاً ، وإلا . . ففاسدة ، ومن اندراج المقدمة الصغرىٰ في الكبرىٰ ، كما سيأتي قريباً . انتهىٰ « دمنهوري » .

و(الفاء) في قوله : (**فإن ترد** . . .) إلخ : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا أردت أن تعلم كيفية تركيب القياس . . فأقول لك : ركب مقدماته علىٰ ما يجب من اندراج الصغرىٰ تحت الكبرىٰ ، كما سيأتي في كلامه ، ومن دلالتها على النتيجة ، وتأمل تلك المقدمات : هل هي صحيحة أم لا ؛ لئلا يفسد القياس ؛ فإن اللازم بحسب ملزومه . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

واعلم : أنه كان ينبغي للناظم أن يبين الحد الأصغر والأكبر والأوسط أولاً ،

قبل أن يبين الصغرىٰ والكبرىٰ في الأبيات الآتية ، ثم يبين الصغرىٰ والكبرىٰ ، ثم يحكم بوجوب الاندراج ؛ لأن صنيعه مع قصوره فيه الحكم قبل التصور ، ولذلك مهد الشيخ الملوي لكلام الناظم الآتي ببيان ذلك حيث قال : (واعلم : أن موضوع النتيجة يسمىٰ حداً أصغر ، ومحمولها يسمىٰ حداً أكبر ، والمكرر في المقدمتين يسمىٰ حداً أوسط ، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرىٰ ، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى) . انتهىٰ بتصرف .

وسمي الأول حداً أصغر ؛ لكونه في الغالب أقل أفراداً من الأكبر .

وسمي الثاني حداً أكبر ؛ لكونه في الغالب أكثر أفراداً من الأصغر .

وسمي الثالث حداً أوسط ؛ لتوسطه بين طرفي المطلوب ؛ بمعنىٰ : أنه واسطة في النسبة بينهما ، لا بمعنىٰ : أنه متوسط بينهما لفظاً ؛ لأنه إنما يظهر في الشكل الأول ، كما يظهر من كلام الشيخ الملوي في « كبيره » .

وقال بعضهم : يمكن التزام أن التوسط لفظي في جميع الأشكال ، إلا أنه في بعضها بالفعل وهو الأول ، وفي بعضها بالقوة وهو البقية ؛ لرجوعها إلى الأول .

وسميت المقدمة التي فيها الأصغر صغرىٰ ؛ لاشتمالها على الحد الأصغر .

وسميت المقدمة التي فيها الأكبر كبرىٰ ؛ لاشتمالها على الحد الأكبر . انتهىٰ « باجوري » .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين في « شرحه » :

واعلم : أنه لا بد من أن يشتمل القياس علىٰ مقدمتين ؛ صغرىٰ وكبرىٰ ، ومن كون الصغرىٰ مندرجة في الكبرىٰ ؛ أي : داخلة فيها ، وإلىٰ هـٰذا المعنىٰ أشرنا بقولنا :

وَمَا مِنَ ٱلْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَىٰ	فَيَجِبُ ٱنْدِرَاجُهَا فِي ٱلْكُبْرَىٰ
وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا	وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا
وَأَصْغَرٌ فَذَاكَ ذُو ٱنْدِرَاجِ	وَوَسَطٌ يُلْغَىٰ لَدَى ٱلإِنْتَاجِ

قوله : (**وما من المقدمات صغرىٰ**) ما : موصولة بمعنى (التي) في محل الرفع مبتدأ ، خبره قوله : الآتي (فيجب اندراجها . . .) إلخ .

و(**صغرىٰ**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، أو وجوباً لضرورة النظم ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة .

و(**من المقدمات**) : حال من المبتدأ المحذوف ، والتقدير : والقضية التي هي صغرىٰ حالة كونها من المقدمات (**فيجب**) أي : يجب اندراج تلك القضية المسماة بالصغرىٰ ؛ أي : اندراج أصغرها ، الذي هو موضوع المطلوب ودخوله (**في**) أوسط (**الكبرىٰ**) مثلاً إذا قلنا : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم .

الأصغر هو الإنسان ، وقد اندرج في الحيوان ؛ لينسحب عليه حكمه .

و(الفاء) في قوله : (فيجب) : رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً ؛ لما في المبتدأ من العموم ، أو زائدة لضرورة النظم .

وقوله : (**فيجب اندراجها في الكبرىٰ**) هـٰكذا عبارة القوم ، ولا يخفىٰ ما فيها من التسامح ؛ لأنها تقتضي : أن الصغرىٰ بصورتها يجب اندراجها في

الكبرىٰ بصورتها ، وليس بمراد ، بل المراد : أن الأصغر الذي اشتملت عليه الصغرىٰ يجب اندراجه في الأوسط الذي اشتملت عليه الكبرىٰ ، وذلك كما في قولك : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم .

وهـٰذا الاندراج متحقق في الاستثنائي أيضاً بتأويله بالاقتراني ؛ بأن يقال في نحو قولك : لو كان هـٰذا إنساناً . كان حيواناً ، لـٰكنه إنسان : هـٰذا إنسان ، وكل إنسان حيوان ، كذا قيل .

وبحث فيه بعض المحققين : بأنه لا حاجة إلىٰ ذلك ؛ لأن مدار الإنتاج في الاستثنائي ليس علىٰ هـٰذا ، بل علىٰ أنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوتُ لازمه ، أو نحو ذلك كما سيأتي . انتهىٰ « باجوري » .

(**وذات حد أصغرٍ**) بالتنوين لضرورة النظم .

وكذا قوله الآتي : (**وذات حد أكبرٍ**) بالتنوين للضرورة .

واعلم : أنه قد جرىٰ علىٰ ألسنتهم : أصغر وصغرىٰ ، وأكبر وكبرىٰ ، بالتنوين فيهما ، وليس بلحن ؛ لأنهم لا يريدون تفضيلاً علىٰ معنىٰ (من) ، وإنما يريدون معنىٰ : فاعل وفاعلة ؛ كما في قول النحويين : (جملة صغرىٰ ، وجملة كبرىٰ) .

وقول العروضيين : (فاصلة صغرىٰ ، وفاصلة كبرىٰ) .

وكما في قول ابن هانىء :

كأن صغرىٰ وكبرىٰ من فقاقعها ... حصباء در علىٰ أرض من الذهب

أفاده الشيخ الملوي في « كبيره » . انتهىٰ « باجوري » .

وقوله : (**وذات حد أصغر**) : خبر مقدم لقوله : (**صغراهما**) أي : الصغرىٰ من المقدمتين هي ذات ـ أي : صاحبة ـ الحد الأصغر ، الذي هو

موضوع المطلوب ؛ كقولنا في المثال المتقدم : كل إنسان حيوان ؛ فإنها مشتملة على الحد الأصغر وهو إنسان ، الذي يكون موضوعاً في النتيجة .

(**وذات حد أكبر**) : خبر مقدم لقوله : (**كبراهما**) أي : وكبرى المقدمتين ، هي المقدمة المشتملة على الحد الأكبر ، الذي هو محمول النتيجة ؛ كقولنا في المثال السابق : وكل حيوان جسم ؛ فإنها مشتملة على الحد الأكبر وهو جسم ، الذي يكون محمولاً في النتيجة .

وسمي موضوع النتيجة أصغر ؛ لأنه أقل أفراداً غالباً من **محمولها الذي سمي أكبر** ؛ لكثرة أفراده .

وسمي كل منهما حداً ؛ لأنه طرف القضية .

وقولنا : (لأنه أقل أفراداً. . .) إلخ ؛ كالإنسان بالنسبة إلى الأجسام ، وكالعالم بالنسبة للحوادث .

واعلم : أن موضوع النتيجة يسمىٰ أصغر ؛ لكونه في الغالب أقل أفراداً من الأوسط والأكبر ، ومحمولها يسمىٰ أكبر ؛ لكونه في الغالب أكثر أفراداً .

والمكرر في المقدمتين يسمىٰ أوسط ووسطاً ؛ لتوسطه وجمعه بين الطرفين .

ومثل الموضوع والمحمول في الحملية : المقدم والتالي في الشرطية .

والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرىٰ ؛ لاشتمالها على الأصغر .

والتي فيها الأكبر تسمى الكبرىٰ ؛ لاشتمالها على الأكبر . انتهىٰ « صبان » .

(و) حد (**أصغرٌ**) بالصرف للضرورة ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التفصيل ، أو محمول علىٰ أنه حذف (أل) منه لضرورة النظم (**فذاك**) الأصغر (**ذو اندراج**) في الأكبر ، كما صرح به الناظم في « شرحه » .

ويحمل الاندراج هنا على اندراج الأصغر في الأكبر ، مع حمله فيما سبق على

اندراجه في الأوسط : اندفع ـ كما قاله بعض المحققين ـ الاعتراض على الناظم ؛ بأن في كلامه تكراراً .

* * *

فإن قيل : اندراج الأصغر في الأكبر لا يتأتىٰ في السلب ؛ نحو : كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الحيوان بحجر ؛ لأن الحد الأكبر مباين للأصغر .

أجيب عنه بما قاله بعضهم : بأن معنى اندراجه فيه في صورة السلب : انسحاب سلب الأكبر عليه ، فتأمل .

* * *

والمعنىٰ : فالأصغر مندرج في مفهوم الأكبر ؛ بسبب اندراجه في الأوسط كما تقدم .

(**و**) حد (**وسط يلغىٰ**) ويترك (**لدى الإنتاج**) أي : عند ذكر الإنتاج ؛ أي : عند الوصول إلى النتيجة ؛ أي : الحدُّ الوسطُ وهو المكرر في المقدمتين ، سواء كان موضوعاً أو محمولاً ، أو مقدماً أو تالياً : يترك عند الإنتاج ؛ فهو كالآلة ، يؤتىٰ به عند الاحتياج إليه في التوصل إلى المطلوب ، ويترك عند حصوله ؛ أي : المطلوب .

إعراب الأبيات التسعة في الباب من أوله

(**إن القياس**) : إن : حرف نصب وتوكيد ، مبني على الفتح .

(**القياس**) : اسمها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وخبرها محذوف جوازاً ، تقديره : إن القياس قول صور وركب من قضايا متعددة ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**من قضايا صورا**) : **من** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**قضايا**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره فتحة مقدرة على الأخير نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، الجار والمجرور : متعلق بـ(صور) المذكور بعده .

(**صورا**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (القياس) ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع ، صفة للخبر المحذوف ، تقديره : إن القياس قول مصور ؛ أي : مركب من قضايا ؛ أي : من قضيتين فأكثر .

(**مستلزماً**) : حال من الضمير المستتر في (صورا) ، والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**بالذات**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، **الذات** : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(مستلزماً) .

(**قولاً**) : مفعول (مستلزماً) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**آخرا**) : صفة (قولاً) ، والصفة تتبع الموصوف ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

والمعنىٰ : إن القياس قول مصور من قضايا ، حالة كونه مستلزماً لذاته قولاً آخرا ، وهو النتيجة .

(**ثم القياس عندهم قسمان**) : **ثم** : حرف عطف وترتيب للترتيب الذكري ، مبني على الفتح .

(**القياس**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**عندهم**) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (عند) : مضاف ، **والهاء** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، **والميم** : حرف دال على الجمع ، مبني على السكون ، والظرف : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(قسمان) المذكور بعده ، قدم عليه لضرورة النظم .

(**قسمان**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه (الألف) ، لأنه من المثنى ، الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ؛ **والنون** : عوض عن التنوين والحركة ، والتقدير : ثم القياس قسمان كائنان عندهم ، والجملة من المبتدأ والخبر : معطوفة علىٰ جملة قوله : (إن القياس) علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**فمنه**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن القياس قسمان عندهم ، وأردت بيان كل من القسمين . . فأقول لك : منه ما يدعىٰ بالاقتراني ، (**منه**) : **من** : حرف جر ، مبني على السكون ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بـ(من) مبني على الضم ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً لـ(ما) الموصولة ، تقديره : فما يدعىٰ بالاقتراني كائن منه .

(**ما**) : اسم موصول في محل الرفع ، مبتدأ مؤخر ، مبني على السكون .

(**يدعىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ما) .

(**بالاقتراني**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الاقتراني**) :

مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة علىٰ (ياء) النسبة ، المحذوفة لضرورة الروي ، والجملة الفعلية : صلة لـ(ما) الموصولة لا محل لها من الإعراب ، وتقدير الكلام : والقياس الذي يدعىٰ ويسمىٰ بالقياس الاقتراني : كائن منه ؛ أي : من قسمي القياس ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وهو الذي دل على النتيجة بقوة**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**هو**) : ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد على (الاقتراني) في محل الرفع مبتدأ ، مبني على الفتح .

(**الذي**) : اسم موصول ، لا يتم معناه إلا بصلة وعائد ، في محل الرفع خبر ، مبني على السكون ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**دل**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الموصول .

(**علىٰ**) : حرف جر ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**النتيجة**) : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(دل) .

(**بقوة**) : **الباء** : حرف جر، مبني على الكسر ، (**قوة**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(دل) أيضاً ، وجملة (دل) من الفعل والفاعل : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(**واختص بالحملية**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ،

(**اختص**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الموصول .

(**بالحملية**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الحملية**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(اختص) ، والجملة من الفعل والفاعل : معطوفة علىٰ جملة (دل) علىٰ كونها صلة الموصول .

(**فإن ترد تركيبه**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن القياس الاقتراني هو الذي دل على النتيجة ، وأردت بيان كيفية تركيبه . . فأقول لك : إن ترد ، (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ؛ الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، مبني على السكون .

(**ترد**) : فعل مضارع مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت أيها المنطقي .

(**تركيبه**) : **تركيب** : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (تركيب) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**فركبا مقدماته علىٰ ما وجبا**) : **الفاء** : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة طلبية ، مبنية على الفتح ، (**ركبا**) : فعل أمر في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها ، مبني على الفتح ؛ لاتصاله بـ(نون) التوكيد الخفيفة ، المنقلبة ألفاً لضرورة الروي ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت .

(**مقدمات**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم ، الذي رفعه بالضمة ، ونصبه وجره بالكسرة ، (مقدمات) : مضاف ، **والهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**علىٰ ما وجبا**) : **علىٰ** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**ما**) : اسم موصول في محل الجر بـ(علىٰ) مبني على السكون .

(**وجب**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ما) ، وجملة (وجب) من الفعل والفاعل : صلة لـ(ما) الموصولة لا محل لها من الإعراب ، الجار والمجرور : متعلق بـ(ركبا) أي : فركبن مقدماته على الوجه الذي وجب فيها ؛ أي : وجب في تركيبها .

(**ورتب المقدمات**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبني على الفتح ، (**رتب**) : فعل أمر مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب .

(**المقدمات**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل الجزم معطوفة علىٰ جملة قوله : (فركبا) ، علىٰ كونها جواباً لـ(إن) الشرطية .

(**وانظرا**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**انظرا**) : فعل أمر في محل

الجزم معطوف علىٰ (ركبا) ، علىٰ كونه جواباً لـ(إن) الشرطية ، مبني على الفتح ؛ لاتصاله بـ(نون) التوكيد الخفيفة ، المنقلبة ألفاً لضرورة الروي ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت ، والجملة الفعلية : في محل الجزم ، معطوفة علىٰ جملة (ركبا) علىٰ كونها جواباً لـ(إن) الشرطية .

(**صحيحها**) : **صحيح** : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (صحيح) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**من فاسد**) : **من** : حرف جر مبني على السكون .

(**فاسد**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(انظرا) علىٰ تضمينه معنىٰ (ميِّزن) ، أو متعلق بمحذوف حال من فاعل (انظرا) ؛ أي : وانظرن صحيحها حالة كونك مميزاً له من فاسدها .

(**مختبرا**) : حال من فاعل (انظرا) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ أي : وانظرن صحيحها من فاسدها حال كونك مختبراً متأملاً في المقدمات في صحتها وفسادها .

(**فإن لازم المقدمات**) **الفاء** : تعليلية ، مبنية على الفتح ، (**إن**) : حرف نصب وتوكيد ، مبنية على الفتح .

(**لازم**) : اسمها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (لازم) : مضاف .

(**المقدمات**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**بحسب**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**حسب**) : مجرور

بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**المقدمات**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بقوله : (آت) : **آت** : خبر (إن) مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ؛ لأن أصله : آتي ، استثقلت الضمة على الياء ، ثم حذفت ، فالتقىٰ ساكنان ، وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء دالها ، فعومل معاملة قاضٍ ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها : في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، المدلول عليها بـ(الفاء) التعليلية ، المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً ، تقديره : وإنما أمرتك بما ذكر من تركيب المقدمات على الوجه الذي وجب في تركيبها ، والترتيب فيها ، والنظر في صحتها وفسادها ؛ لإتيان لازم المقدمات وهو النتيجة علىٰ حسب ما جاءت عليه المقدمات من صحة وفساد وصدق وكذب .

(**وما من المقدمات صغرى**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**ما**) : اسم موصول في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على السكون .

(**من**) : حرف جر ، مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة فراراً من ثقل توالي كسرتين في كلمة علىٰ حرفين .

(**المقدمات**) مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (صغرىٰ) ، وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدمُها عليها .

(**صغرىٰ**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : هي صغرىٰ ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه

اسم مقصور ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : صلة لـ(ما) الموصولة ، والتقدير : والقضية التي هي صغرىٰ حالة كونها كائنة من المقدمات .

(**فيجب اندراجها في الكبرىٰ**) : **فيجب** : **الفاء** : رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً ؛ لما في المبتدأ من العموم ، (**يجب**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**اندراج**) : فاعله مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **والهاء** : ضمير للمؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**في الكبرىٰ**) : **في** : حرف جر ، مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الكبرىٰ**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، الجار والمجرور : متعلق بـ(اندراجها) ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل الرفع ، خبر لـ(ما) الموصولة ، ولـٰكنه خبر سببي ، والتقدير : وما هي صغرىٰ من المقدمات : فواجب اندراجها في الكبرىٰ ، والجملة الاسمية : مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**وذات حد أصغر**) : **الواو** : استئنافية ، (**ذات**) : خبر مقدم مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (ذات) : مضاف .

(**حد**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**أصغر**) : صفة لـ(حد) مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ؛ وإنما صرف لضرورة النظم .

(**صغراهما**) : **صغرىٰ** : مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (صغرىٰ) : مضاف ،

الهاء : ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، **والميم** : حرف عماد ، **والألف** : حرف دال على التثنية ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وذات حد أكبر كبراهما**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**ذات**) : خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف .

(**حد**) مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**أكبر**) : صفة لـ(حد) مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ؛ وإنما نون لضرورة النظم .

(**كبراهما**) : مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (كبرىٰ) : مضاف ، **والهاء** : ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، **والميم** : حرف عماد ، **والألف** : حرف دال على التثنية ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم : معطوفة علىٰ جملة (صغراهما) علىٰ كونها مستأنفة .

(**وأصغر فذاك ذو اندراج**) : **الواو** : عاطفة أو مستأنفة ، (**أصغر**) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التفصيل ، ونون لضرورة النظم .

(**فذاك**) : **الفاء** : زائدة ، زيدت لاستقامة الوزن ، مبنية على الفتح ، **ذا** : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر البعيد أو المتوسط في محل الرفع ، مبتدأ ثان ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، **الكاف** : حرف دال على الخطاب ، مبني على الفتح .

(**ذو**) خبر للمبتدأ الثاني مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، (ذو) : مضاف .

(**اندراج**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره : في محل الرفع ، خبر للمبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره : معطوفة علىٰ ما قبلها ، أو مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**ووسط**) : **الواو** : عاطفة ، (**وسط**) : مبتدأ مرفوع بالضمة ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التفصيل .

(**يلغىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (وسط) .

(**لدىٰ**) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو مضاف .

(**الإنتاج**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والظرف : متعلق بـ(يلغىٰ) ، وجملة (يلغىٰ) من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : ووسط مَلْغِيٌّ ؛ أي : متروك عند الإنتاج ، والجملة : معطوفة على الجملة التي قبلها .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فصل : في الأشكال

ولفظ (فصل) ساقط في بعض النسخ ، كما قاله الدمنهوري .

أي : هـٰذا فصل معقود في ذكر الأشكال الأربعة وشروطها ، وعدد ضروبها المنتجة ، وما يتعلق بذلك ؛ أي : من تعريف الشكل والضرب ، ومن قول الناظم : (وتتبع النتيجة الأخس من تلك المقدمات . . .) إلىٰ آخر الفصل . انتهىٰ « دروي » .

والشكل لغةً : يطلق علىٰ هيئة الشيء وصورته .

واصطلاحاً : ما ذكره الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

اَلشَّكْـلُ عِنْـدَ هَـٰـؤُلاَءِ ٱلنَّـاسِ	يُطْلَـقُ عَـنْ قَضِيَّتَـيْ قِيَـاسِ
مِـنْ غَيْـرِ أَنْ تُعْتَبَـرَ ٱلأَسْـوَارُ	إِذْ ذَاكَ بِـٱلضَّـرْبِ لَـهُ يُشَـارُ

(**الشكل**) المصطلح عليه (**عند هـٰؤلاء الناس**) المعهودين في هـٰذا الفن ؛ يعني : المناطقة ، فهو من إطلاق العام وإرادة الخاص .

و(**عن**) في قوله : (**يطلق عن قضيتي قياس**) بمعنىٰ (علىٰ) مجازاً لغوياً ؛ حيث استعمل (عن) بمعنىٰ (علىٰ) ، وفيه مجاز بالحذف .

والمعنىٰ : والشكل في اصطلاح المناطقة : يطلق علىٰ هيئة وتركيب القضيتين ؛ أي : المقدمتين ؛ الصغرىٰ والكبرى ، اللتين تسمىٰ بالقياس (من

غير أن تعتبر) وتذكر فيهما الأسوار الأربعة المتقدمة ؛ التي هي : الكلي الإيجابي والسلبي ، والجزئي الإيجابي والسلبي .

* * *

فإن قلت : لم جمع الناظم الأسوار ، مع أن المعتبر في القياس سوران فقط ؟

قلت : جمعها ؛ نظراً إلىٰ أن السور في حد ذاته أربعة .

أو يقال : إن اللام فيه للجنس .

أو يقال : إن المراد بالجمع ما فوق الواحد . انتهىٰ « باجوري » .

* * *

ويصح إبقاء (عن) علىٰ معناها الأصلي ، والمعنىٰ حينئذ : والشكل المصطلح عليه عند المناطقة يعبر به عن هيئة قضيتي قياس ، من غير أن تعتبر الأسوار فيهما .

مثاله : كقولنا : الإنسان حيوان ، والحيوان جسم ، ينتج : الإنسان جسم .

فهيئة هاتين القضيتين تسمىٰ شكلاً ؛ أي : نوعاً خاصاً من القياس .

ووجه أخصيته : عدم اعتبار الأسوار فيه ؛ أي : فالشكل هي الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرىٰ والكبرىٰ ، باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط ، من غير ذكر الأسوار فيهما .

واحترز بقوله : (**عن قضيتي قياس**) عن القضيتين اللتين لا تسميان قياساً ؛ لعدم إنتاجهما ؛ كقولك : كل إنسان حيوان ، وكل فرس صاهل ، فلا ينتجان شكلاً ولا ضرباً ؛ لعدم تكرر الحد الوسط . انتهىٰ « ملوي » .

و(**إذ**) في قوله : (**إذ ذاك**) : تعليلية .

وقوله : (**بالضرب**) : متعلق بـ(يشار) الآتي .

والضمير في (**له**) : عائد للمذكور من (قضيتي قياس) ، و(اللام) بمعنىٰ (علىٰ)

و(**يشار**) بمعنىٰ (يدل) ، والأَولىٰ أن يكون بمعنىٰ (يسمىٰ) كما دل عليه كلامه في « شرحه » ، وكما بيناه في إعرابنا في آخر مبحث الإعراب .

والتقدير : وإنما قلنا : من غير اعتبار الأسوار ؛ لأن ذاك المذكور من هيئة قضيتي قياس يشار له بالضرب ؛ أي : يدل عليه باسم الضرب ؛ أي : يسمىٰ بالضرب عندما ذكر فيها الأسوار ؛ أي : يسمىٰ ضرباً خاصاً من الشكل .

ومعنىٰ أخصيته : اعتبار الأسوار فيه بخلاف الشكل .

فالقضيتان المتقدمتان قريباً تسميان شكلاً إن لم تسورا ؛ فإن سورتهما بالكلية مثلاً وقلت : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم . . كانا ضرباً خاصاً من الشكل الأول ؛ لتخصصه بالسور الكلي ؛ لأنه إذا اعتبر مطلق ضرب مع مطلق شكل . . كانا متساويين ما صدقاً ؛ بمعنىٰ : أن كل ما يصلح أن يكون ضرباً . . يصلح لأن يكون شكلاً ، وبالعكس . انتهىٰ « صبان » .

وعبارة البيجوري : (قوله : « إذ ذاك بالضرب . . . » إلخ : يحتمل : أن (إذ) تعليلية ، ويحتمل : أنها وقتية .

وعلى الأول : فاسم الإشارة راجع للمذكور من قضيتي القياس ، ولـٰكن بتقدير المضاف المتقدم ، والضمير عائد لاسم الإشارة .

والمعنىٰ حينئذ : وإنما قلنا : من غير اعتبار الأسوار ؛ لأن هيئة قضيتي القياس مع اعتبار الأسوار يشار لها بالضرب ؛ أي : يستدل عليها بالضرب ؛ يعني : تسمىٰ بالضرب ، لا بالشكل .

وعلى الثاني : فاسم الإشارة راجع لاعتبار الأسوار ، والضمير في « له » عائد

للمذكور من قضيتي القياس بتقدير المضاف السابق .

والمعنىٰ : وقت اعتبار الأسوار يشار لهيئة قضيتي القياس بالضرب .

والمراد بالإشارة هنا : الدلالة ؛ فـ« اللام » في قوله : « له » بمعنىٰ « علىٰ » كما يستفاد من كلام الشيخ الملوي في « كبيره » .

والحاصل : أن الضرب اسم لهيئة قضيتي القياس ، الحاصلة من اجتماع الصغرىٰ مع الكبرىٰ ، باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط ، بشرط اعتبار الأسوار ، كأن يلاحظ كون هاتين القضيتين كليتين .

بخلاف الشكل ؛ فإنه اسم للهيئة المذكورة ، لا بهـٰذا الشرط ، بل بشرط عدم اعتبار الأسوار ، أو بلا شرط .

وقوله : فيما تقدم « من غير أن تعتبر الأسوار » ظاهره : أن عدم اعتبار الأسوار شرط في الشكل ، كما أن اعتبارها شرط في الضرب ، وعلىٰ هـٰذا : فبين الشكل والضرب العموم والخصوص بالإطلاق ؛ لأن كل ضرب شكل ولا عكس) انتهىٰ منه .

وعبارة الناظم في « شرحه » : (أعني : أن المناطقة اصطلحوا علىٰ تسمية هيئة قضيتي القياس من غير اعتبار الأسوار فيها : شكلاً ، ومع اعتبارها : ضرباً ؛ أي : نوعاً من أنواع الشكل ، وهو النوع المسور منه بسور .

وقولنا : « عند هـٰؤلاء الناس . . . » البيت ، الناس : بدل من اسم الإشارة ، أو نعت ، أو عطف بيان عنه ، على الوجوه الجارية في المحلىٰ بـ« أل » بعد اسم الإشارة ، و« عن » بمعنىٰ « علىٰ » .

وقولنا : « إذ ذاك . . . » البيت ؛ أي : في وقت اعتبار الأسوار ؛ أي : يشار لمجموع القضيتين بالضرب ، فيسمىٰ ضرباً) .

إعراب البيتين

(**الشكل**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**عند**) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من المبتدأ علىٰ رأي سيبويه ، وعلىٰ مذهب الجمهور : أنه علىٰ تقدير مضاف ، تقديره : تعريف الشكل ، أو الظرف : متعلق بـ(يطلق) الآتي ، (عند) : مضاف .

(**ها**) : حرف تنبيه ؛ لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، أو لإزالة الغفلة عنه ، مبني على السكون ، (**أولاء**) : اسم إشارة ، يشار به للجمع المذكر في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً .

(**الناس**) : بدل من اسم الإشارة ، بدل كل من كل ، أو عطف بيان منه ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**يطلق**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (الشكل) ، والجملة الفعلية : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : والشكل حالة كونه عند هـٰؤلاء المناطقة : مطلق علىٰ قضيتي قياس .

(**عن**) : حرف جر بمعنىٰ (علىٰ) مبني على السكون .

(**قضيتي**) : مجرور بـ(عن) وعلامة جره (الياء) ، لأنه من المثنى ، الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، (قضيتي) : مضاف .

(**قياس**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، وأصله : قضيتين لقياس ، حذفت (النون) للإضافة ، و(اللام) للتخفيف ، فصار قضيتي قياس .

والمعنىٰ : والشكل عندهم عبارة عن هيئة تركيب القضيتين في القياس ؛ من

حيث اشتمالهما على الحدود ، لا من حيث اشتمالهما على الأسوار ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**من غير أن تعتبر الأسوار**) : **من** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**غير**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يطلق) ، (غير) : مضاف .

(**أن**) : حرف نصب ومصدر ، مبني على السكون .

(**تعتبر**) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**الأسوار**) : نائب فاعل ، والنائب مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر مجرور بإضافة (غير) إليه ، تقديره : من غير اعتبار الأسوار ، واشتراط ذكره فيهما .

(**إذ**) : حرف تعليل بمعنى (اللام) ، أو ظرف بمعنى : الوقت ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، إذا كانت ظرفاً بمعنى الوقت ؛ لافتقارها إلى المضاف إليه .

(**ذاك**) **ذا** : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب ، في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون ، **الكاف** : حرف دال على الخطاب ، مبني على الفتح ، والإشارة به إلىٰ هيئة قضيتي القياس .

(**بالضرب**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الضرب**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يشار) الآتي .

(**له**) : الجار والمجرور متعلق بـ(يشار) أيضاً ، والضمير فيه : عائد لاعتبار الأسوار .

(**يشار**) : فعل مضارع مغير الصيغة ، مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره ، وهو بمعنىٰ : يسمىٰ ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه يعود إلىٰ (ذاك) المشار به إلىٰ هيئة القضيتين ، والجملة الفعلية : في محل الرفع خبر لـ(ذاك) تقديره : إذ ذاك المذكور من هيئة القضيتين : مشار بالضرب ؛ أي : مسمىً بالضرب ؛ لأجل اعتبار الأسوار في القضيتين ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الجر بـ(إذ) التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف ، تقديره : وإنما قلنا : من غير اعتبار الأسوار ؛ لتسمية ما ذكر من هيئة القضيتين باسم الضرب ؛ لأجل اعتبار الأسوار فيه .

وعلى الاحتمال الثاني : فالجملة الاسمية في محل الجر بإضافة (إذ) إليها ، والظرف : متعلق بـ(تعتبر) والتقدير : من غير أن تعتبر الأسوار وقت تسمية ما ذكر من هيئة القضيتين بالضرب ؛ لأجل دخول الأسوار عليه .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم في « شرحه » : ثم اعلم : أن الأشكال أربعة باعتبار الأوسط ، وبعضها أقوىٰ من بعض بينتها بقولي :

وَلِلْمُقَـدِّمَـاتِ أَشْكَـالٌ فَقَـطْ	**أَرْبَعَـةٌ بِحَسَـبِ ٱلْحَـدِّ ٱلْـوَسَـطْ**
حَمْـلٌ بِصُغْـرَىٰ وَضْعُـهُ بِكُبْـرَىٰ	**يُـدْعَـىٰ بِشَكْـلٍ أَوَّلٍ وَيُـدْرَىٰ**
وَحَمْلُـهُ فِـي ٱلْكُـلِّ ثَـانِيـاً عُـرِفْ	**وَوَضْعُـهُ فِـي ٱلْكُـلِّ ثَـالِثـاً أُلِـفْ**
وَرَابِـعُ ٱلأَشْكَـالِ عَكْـسُ ٱلأَوَّلِ	**وَهْـيَ عَلَـى ٱلتَّـرْتِيـبِ فِـي ٱلتَّكَمُّـلِ**

والجار والمجرور في قوله : (**وللمقدمات**) : خبر مقدم ، (**أشكال**) مبتدأ مؤخر ، والمراد بالجمع : المثنىٰ ؛ أي : وللمقدمتين ؛ الصغرىٰ والكبرىٰ .

وقوله : (**فقط**) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ : يكفي ، مقدم علىٰ محله ؛ لأن حقها التأخير عن قوله : (**أربعة**) كما لا يخفىٰ .

وهو ـ أعني : قوله : (أربعة) ـ صفة لـ(أشكال) ؛ أي : وللمقدمات أشكال أربعة فقط ، لا زائد عليها ؛ بدليل الاستقراء .

(**بحسب الحد الوسط**) أي : لها أشكال أربعة بالنظر إلىٰ أحوال الحد الوسط ؛ من حمله في الصغرىٰ ووضعه في الكبرىٰ ، كما في الشكل الأول .

وحمله فيهما ، كما في الشكل الثاني .

ووضعه فيهما ، كما في الشكل الثالث .

ووضعه في الصغرىٰ وحمله في الكبرىٰ ، كما في الشكل الرابع ، كما يعلم مما سيأتي .

وقوله : (**حمل بصغرىٰ وضعه بكبرىٰ**) وما بعده : تفصيل لما قبله ؛ أي

تفصيل لقوله : (أربعة بحسب الحد الوسط) أي : حمل الحد الوسط في الصغرىٰ ووضعه في الكبرىٰ ؛ أي : جعله محمولاً في المقدمة الصغرىٰ ، وموضوعاً في المقدمة الكبرىٰ ؛ كما في قولك : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، ينتج : كل إنسان جسم .

(**يدعىٰ**) أي : يسمىٰ ذلك عندهم : (**بشكل أول**) أي : يسمىٰ حمل الحد الوسط في الصغرىٰ ووضعه في الكبرىٰ : بشكل أول عندهم ، ولا يخفىٰ ما في ذلك من التسامح ؛ لأن ظاهره : أن المسمىٰ بالشكل الأول هو المذكور من الحمل والوضع ، مع أن المسمىٰ به : إنما هو الهيئة الحاصلة والتركيب المذكور .

وكذا يقال فيما سيأتي من الأشكال الثلاثة الباقية .

وتنوين (أولٍ) لضرورة النظم ، كما في « شرحه » .

وقوله : (**ويدرىٰ**) : معطوف علىٰ (يدعىٰ) عطف ملزوم علىٰ لازم ؛ أي : ويعلم ذلك التركيب عندهم بالشكل الأول ؛ ففيه الحذف من الثاني ؛ لدلالة الأول عليه .

قوله : (**وحمله**) : مبتدأ ، وقوله : (**في الكل**) : متعلق به .

وقوله : (**ثانياً عرف**) : خبر المبتدأ .

وضمن الناظم (عُرِف) بمعنىٰ (سُمي) ، وعداه إلىٰ مفعولين .

والمعنىٰ : وجعل الحد الوسط محمولاً في كل من المقدمتين : يسمىٰ عندهم شكلاً ثانياً .

وذلك كقولنا : كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بحيوان ، ينتج : لا شيء من الإنسان بحجر .

ومثله : العالم متغير ، ولا شيء من القديم بمتغير ، ينتج : لا شيء من العالم بقديم . انتهىٰ « دمنهوري » .

وقوله : (**ووضعه**) : مبتدأ ، (**في الكل**) : متعلق به .

وقوله : (**ثالثاً ألف**) : خبر المبتدأ. وضمن (أُلف) أيضاً بمعنىٰ (سُمي).

والمعنىٰ : وجعل الحد الوسط موضوعاً في كل من المقدمتين : يسمىٰ عندهم شكلاً ثالثاً .

وذلك كقولنا : كل إنسان حيوان ، وكل إنسان ناطق ، ينتج : بعض الحيوان ناطق ، ومثل ذلك : العالم متغير ، العالم حادث ، ينتج : المتغير حادث .

وقوله : (**ثالثاً ألف**) أي : ألف شكلاً ثالثاً ؛ بمعنىٰ : أنه يسمىٰ بذلك ، ويكون قد دخله التضمين ، كما مر في نظيره . انتهىٰ « بيجوري » .

(**ورابع الأشكال**) أي : والشكل الرابع من الأشكال الأربعة (**عكس**) الشكل (**الأول**) أي : وضعه في الصغرىٰ وحمله في الكبرىٰ ؛ أي : جعل الحد الوسط موضوعاً في الصغرىٰ ومحمولاً في الكبرىٰ : يسمىٰ عندهم بالشكل الرابع .

وذلك كقولنا : كل إنسان حيوان ، وكل ناطق إنسان ، ينتج : كل ناطق حيوان ، أو بعض الحيوان ناطق .

ومثل ذلك قولنا : المتغير حادث ، والعالم متغير ، ينتج : العالم حادث .

(**وهي**) أي : هـٰذه الأشكال الأربعة كائنة (**علىٰ**) هـٰذا (**الترتيب**) المتقدم في تعدادها .

وقوله : (**في التكمل**) : متعلق بما تعلق به الخبر ؛ أي : كائنة في الأكملية على الترتيب المتقدم ؛ فأكملها في الإنتاج الأول ، ثم الثاني ، ثم الثالث ، ثم

الرابع ؛ لأن كل واحد منها أوضح في الإنتاج مما بعده .

وعبارة البيجوري هنا : (فأكملها : الشكل الأول ؛ لأنه على الترتيب الجاري علىٰ مقتضى الطبع ؛ حيث كان فيه الانتقال من الموضوع إلى الحد الوسط ، ثم من الحد الوسط إلى المحمول .

ويلي الشكلَ الأول في الكمال : الشكلُ الثاني ؛ لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه ؛ لمشاركته له في الصغرى ، التي هي أشرف المقدمتين ؛ لاشتمالها علىٰ موضوع المطلوب ، وهو أشرف من محموله ، الذي اشتملت عليه الكبرىٰ ؛ لأنه متبوع ، والمحمول تابع له ؛ فإنه إنما طلب لأجله ، والمتبوع أشرف من التابع .

ولا يعارض هـٰذا : أن المحمول محط الفائدة ؛ لأن المفضول قد يختص بمزية لا توجد في الفاضل .

ويلي الشكل الثاني في الكمال : الشكل الثالث ؛ لأن فيه قرباً ما إلى الشكل الأول ؛ لمشاركته له في الكبرىٰ ، وإن كانت أخس المقدمتين ؛ لاشتمالها علىٰ محمول المطلوب ، وهو أخس من موضوعه ، كما علم مما تقدم .

وتعينت المرتبة الأخيرة للشكل الرابع ؛ لأنه لا قرب فيه إلى الشكل الأول أصلاً ؛ لمخالفته له في كل من المقدمتين) انتهىٰ منه .

وقال الناظم في « شرحه » : (واعلم : أن الأشكال بحسب الحد المكرر أربعة أقسام ؛ لأنه ؛ إما أن يكون موضوعاً في الكبرىٰ محمولاً في الصغرىٰ ؛ كـ : الإنسان حيوان ، والحيوان حادث ، فهو الشكل الأول المسمىٰ بالنظم الكامل ؛ لأنه أقواها ، وهي ترجع إليه في الحقيقة .

وإن كان محمولاً فيهما ؛ كـ : الإنسان حيوان ، الفرس حيوان . . فهو الشكل الثاني القريب من الأول ؛ لأنه وافقه في طرف الحمل ، الذي هو أقوىٰ من طرف الوضع .

وإما أن يكون موضوعاً فيهما ؛ كـ : الإنسان حيوان ، الإنسان حادث ، فهو الشكل الثالث ؛ لموافقته في طرف الوضع .

وإما أن يكون موضوعاً في الصغرىٰ محمولاً في الكبرىٰ ، وهو عكس الأول ؛ كـ : الإنسان حيوان ، الكاتب إنسان ، فهو الشكل الرابع ، وهو أضعفها ؛ لبعده عن الأول ؛ لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع ؛ وهـٰذا معنىٰ قولنا : « وهي على الترتيب . . . » البيت .

و« أربعة » : نعت « أشكال » ، وقدم « فقط » علىٰ محله للضرورة) .

إعراب الأبيات الأربعة

(**وللمقدمات**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، **واللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**المقدمات**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**أشكال**) : مبتدأ مؤخر ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدمُ الخبر الظرفي عليه ، ووصفه أيضاً بما بعده ؛ أي : وأشكال أربعة كائنة للمقدمتين الصغرىٰ والكبرىٰ ، والجملة الاسمية : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**فقط**) : **الفاء** : زائدة ، زيدت لتحسين اللفظ ، مبنية على الفتح ، (**قط**) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ : يكفي ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : يكفي هو ؛ أي : ما ذكر من الأقسام الأربعة في تقسيم الأشكال ، وجملة اسم الفعل مع فاعله : جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين الصفة والموصوف .

(**أربعة**) : صفة لـ(أشكال) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ،

وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو جامد مؤول بمشتق ، مأخوذ من اسم العدد ، تقديره : وأشكال معدودة بالأربعة : كائنات للمقدمات .

(**بحسب الحد الوسط**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**حسب**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الحد**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**الوسط**) : صفة لـ(الحد) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : بحسب الحد المتوسط بين الأكبر والأصغر ، الجار والمجرور : متعلق بما تعلق به الجار والمجرور في الخبر .

(**حمل**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة إضافتُه إلى الضمير العائد إلى الحد الوسط ، المحذوف ذلك الضمير لضرورة النظم ، أو عمله فيما بعده .

(**بصغرى**) : **الباء** : حرف جر بمعنىٰ (في) مبني على الكسر ، (**صغرىٰ**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف : علة واحدة تقوم مقام علتين ، وهي ألف التأنيث المقصورة ، الجار والمجرور : متعلق بـ(حمل) ؛ لأنه مصدر لـ(حمل) الثلاثي ؛ أي : وجعل الحد الوسط محمولاً في صغرى المقدمتين .

(**وضعه**) : **وضع** : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (حمل) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (وضع) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**بكبرى**) : **الباء** : حرف جر بمعنىٰ (في) مبني على الكسر ، (**كبرىٰ**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف : علة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ؛ فلزومها لبناء ما هي فيه : بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، ودلالتها على التأنيث : بمنزلة علة ترجع إلى المعنى ، الجار والمجرور : متعلق بـ(وضعه) ، لأنه مصدر لـ(وضع) الثلاثي .

(**يدعىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ ما ذكر من حمله في الصغرىٰ ووضعه في الكبرىٰ .

(**بشكل**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**شكل**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**أول**) : صفة لـ(شكل) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المجلوبة لضرورة النظم ، نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف : علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهما : الوصفية ووزن الفعل ، والوصفية : علة ترجع إلى المعنىٰ ، ووزن الفعل : علة ترجع إلى اللفظ ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : وحمله في الصغرىٰ ووضعه في الكبرىٰ : مدعو ؛ أي : مسمىً بشكل أول ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الرفع ، بدل من (أشكال أربعة) ، بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل .

(**ويـدرى**) : **الـواو** : عـاطفـة جملـة علـىٰ جملـة ، مبنيـة علـى الفتـح ، (**يدرىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ذكر من حمله في الصغرىٰ ووضعه في الكبرىٰ ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (يدعىٰ) علىٰ كونها خبر المبتدأ ، تقديره : وحمله في الصغرىٰ ووضعه في الكبرىٰ : مدعو عندهم بشكل أول ، ومَدْريٌّ أي : معلوم عندهم بشكل أول .

(**وحملـه**) : **الـواو** : عـاطفـة جملـة علـىٰ جملـة ، مبنيـة علـى الفتـح ، (**حمل**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **والهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**في الكل**) : **في** : حرف جر ، مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الكل**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(حمله) لأنه مصدر لـ(حمل) الثلاثي .

(**ثانياً**) : مفعول ثان لـ(عرف) مقدم عليه ؛ لضرورة النظم ، منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**عرف**) : فعل ماض مغير الصيغة بمعنىٰ (سمي) مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ ما ذكر من وضعه في الكل ، وهو المفعول الأول لـ(عرف) لأنه بمعنىٰ (سمي) والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : وحمله في الكل : معروف بشكل ثانٍ ؛

أي : مسمىً عندهم بشكل ثانٍ ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الرفع ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (حمل بصغرىٰ) و(وضعه بكبرىٰ) ، علىٰ كونها بدلاً من (أربعة) ، بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل .

(**ووضعه**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**وضع**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **والهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**في الكل**) : الجار والمجرور : متعلق (بوضعه) لأنه مصدر لـ(وضع) الثلاثي .

(**ثالثاً**) : مفعول ثانٍ لـ(ألف) لأنه بمعنىٰ (سمي) يتعدىٰ إلىٰ مفعولين ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**ألف**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ذكر من وضعه في الكل ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : ووضعه في الكل : مألوف ؛ أي : معلوم عندهم بكونه شكلاً ثالثاً ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الرفع ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (حمل بصغرىٰ وضعه بكبرىٰ) ، علىٰ كونها بدلاً من (أربعة أشكال) بدل بعض من كل .

(**ورابع الأشكال عكس الأول**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**رابع**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الأشكال**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**عكس**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الأول**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : معطوفة علىٰ جملة قوله : (حمل بصغرىٰ وضعه بكبرىٰ) علىٰ كونها بدلاً من (أربعة) .

(**وهي**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**هي**) : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على الفتح .

(**على الترتيب**) : **علىٰ** : حرف جر ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الترتيب**) : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : وهي كائنة على الترتيب المتقدم في تعدادها ، والجملة الاسمية : مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**في التكمل**) : **في** : حرف جر ، مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**التكمل**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ؛ يعني : بالخبر المحذوف .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فَحَيْثُ عَنْ هَـٰذَا ٱلنِّظَامِ يُعْدَلُ	فَفَاسِدُ ٱلنِّظَامِ أَمَّا ٱلأَوَّلُ
فَشَرْطُهُ ٱلإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ	وَأَنْ تُرَىٰ كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ
وَٱلثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي ٱلْكَيْفِ مَعْ	كُلِّيَّةِ ٱلْكُبْرَىٰ لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ
وَٱلثَّالِثُ ٱلإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا	وَأَنْ تُرَىٰ كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا
وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ ٱلْخِسَّتَيْنْ	إِلاَّ بِصُورَةٍ فَفِيهَا تَسْتَبِينْ
صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّةْ	كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةْ

(**فحيث**) أي : ففي أي تركيب (**يعدل فيه عن هـٰذا النظام**) والتركيب المتقدم في الأشكال الأربعة ؛ كأن لم يؤت فيه بالحد الوسط ؛ كما لو قيل : كل إنسان حيوان ، وكل حجر جماد (**فـ**) ذلك التركيب (**فاسد النظام**) أي : فاسد تركيبه ، وهـٰذا تفريع علىٰ قوله : (وللمقدمات أشكال . . .) إلخ .

لـٰكن قال ابن يعقوب : (التنبيه علىٰ هـٰذا مما يستغنىٰ عنه ؛ لأنه إذا لم يذكر أحد الحدود الثلاثة . . فمعلوم أنه لا إنتاج بالضرورة) . انتهىٰ « باجوري » .

والمعنىٰ : وحيث يعدل عنه هـٰذا الترتيب المذكور في كل من الأشكال الأربعة ؛ بأن لم يتكرر الحد الوسط . . (**فـ**) القياس (**فاسد النظام**) والتركيب ؛ كقولنا : كل إنسان حيوان ، وكل فرس صهال ، بل لا يسمىٰ قياساً عندهم ؛ لأن القياس عندهم ما استلزم النتيجة ، وهـٰذا لا نتيجة له ؛ لعدم تكرر الحد الوسط فيه .

وقوله : (**فاسد النظام**) : فيه إظهار في مقام الإضمار ؛ لأجل ضرورة النظم . انتهىٰ « دروي » .

❊ ❊ ❊

ثم شرع الناظم في بيان شروط إنتاج الأشكال مبتدئاً بالأول منها ، فقال :

(**أما**) الشكل (**الأول فشرطه**) أي : فشرط إنتاجه (**الإيجاب في صغراه**) كلية كانت أو جزئية (**وأن ترىٰ كلية كبراه**) موجبة كانت أو سالبة .

فيحصل من ذلك أربع صور ؛ من ضرب الموجبتين الصغريين في الكليتين الكبريين ؛ **فضروبه المنتجة أربعة** .

الأول : من موجبتين كليتين ؛ نحو : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، ونتيجته : موجبة كلية ، وهي كل إنسان جسم .

الثاني : من موجبة كلية صغرىٰ وسالبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : كل إنسان حيوان ، و لا شيء من الحيوان بحجر ، ينتج : سالبة كلية ، وهي لا شيء من الإنسان بحجر .

الثالث : من موجبة جزئية صغرىٰ وموجبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : بعض الحيوان إنسان ، وكل إنسان ناطق ، ينتج : موجبة جزئية ، وهي بعض الحيوان ناطق .

والرابع : من موجبة جزئية صغرىٰ وسالبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : بعض الحيوان إنسان ، ولا شيء من الإنسان بفرس ، ينتج : سالبة جزئية ، وهي ليس بعض الحيوان بفرس .

وخرج باشتراط إيجاب الصغرىٰ : ما لو كانت الصغرىٰ سالبة كلية أو سالبة جزئية ، فلا إنتاج لها مع الكبريات الأربع ؛ فهٰذه ثمانية حاصلة من ضرب اثنتين في الصغرىٰ في الكبريات الأربع ؛ فكلها عقيمة .

وخرج باشتراط كلية الكبرىٰ : ما لو كانت الكبرىٰ جزئية موجبة أو سالبة ؛ فلا إنتاج لهما مع الموجبتين الصغريين ، فهٰذه أربعة أضرب حاصلة من ضرب اثنتين في اثنتين ؛ فكلها عقيمة أيضاً .

فعلم : أن المنتج من الشكل الأول : أربعة أضرب .

وأن العقيم منه : اثنا عشر ؛ ثمانية خارجة باشتراط إيجاب الصغرىٰ ، وأربعة خارجة باشتراط كلية الكبرى . انتهىٰ « قويسني » .

ووجه ترتيب هـٰذه الأشكال مذكور في المطولات ، ولـٰكن بيناه سابقاً نقلاً عن البيجوري ، وقد أنتج هـٰذا الشكلُ الأولُ المطالبَ الأربعَ ، وبهـٰذا كان أفضل الأشكال وأكملها .

والحاصل من كلام الناظم : أنه يشترط لإنتاج الشكل الأول **شرطان** :

الأول : أن تكون صغراه موجبةً ، سواء كانت كلية أو جزئية .

والثاني: أن تكون الكبرىٰ كليةً، سواء كانت موجبة أو سالبة. انتهىٰ « دروي » .

وقول الناظم : (**أما الأول**. . .) إلخ : غرضه بذلك : بيان ما يشترط لإنتاج كل شكل من الأشكال الأربعة ، وذلك ؛ لأن ضروب كل شكل منها بحسب القسمة العقلية ستة عشر ؛ لأن صغرىٰ كل شكل ؛ إما كلية ، وإما جزئية .

وعلىٰ كل منهما ؛ إما موجبة ، أو سالبة ؛ فهـٰذه أربعة من ضرب اثنين في اثنين .

وكذلك كبراه فيها أربع صور .

فإذا ضربت أربع الصغريات في أربع الكبريات . . كان الحاصل ست عشرة صورة في كل من الأشكال الأربعة .

فإذا ضربت هـٰذا الحاصل في الأشكال الأربعة . . كان الحاصل أربعاً وستين صورة عقلية ، لـٰكن ليست كلها منتجة ، بل المنتج منها ما وجد فيه ما يشترط للإنتاج ، وما عداه عقيم ؛ لفقد شرط الإنتاج فيه .

وقوله : (**فشرطه الإيجاب**. . .) إلخ : لا يخفىٰ أن الشرط الأول : من حيث الكيف ؛ وهو الإيجاب والسلب .

والشرط الثاني : من حيث الكم ، وإنما كان ما ذكر شرطاً ؛ لإنتاجه ، لأنه لو انتفىٰ إيجاب الصغرىٰ . . لاضطربت النتيجة ، فقد تصدق ؛ كما في قولك : لا شيء من الإنسان بحجر ، وكل حجر جماد .

وقد تكذب ؛ كما لو أبدلت الكبرىٰ في المثال المذكور بقولك : وكل حجر جسم .

وكذا لو انتفت كلية الكبرىٰ ، فقد تصدق ؛ كما في قولك : كل إنسان حيوان ، وبعض الحيوان ناطق .

وقد تكذب ؛ كما لو أبدلت الكبرىٰ في المثال المذكور بقولك : وبعض الحيوان صهال ، فافهم . انتهىٰ « باجوري » .

واعلم : أن الناظم ذكر شرط إنتاج كل شكل ، واستغنىٰ بذكر شروطه عن ذكر ضروبه ؛ لاستلزامه لتلك الضروب .

والضرب : عبارة عن نوع الشكل بحسب تعاقب الأسوار عليه .

* * *

ولما فرغ من ذكر شروط الشكل الأول . . شرع في ذكر شروط الشكل الثاني ، فقال : (**و**) الشكل (**الثان**) بحذف الياء للتخفيف ، وهو جائز نظماً ونثراً كما في قوله تعالى : ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ ، وهو مبتدأ أول .

و(أن) وصلتها في قوله : (**أن يختلفا**) : في تأويل مصدر مرفوع علىٰ أنه مبتدأ ثان .

وقوله : (**في الكيف**) أي : في الإيجاب والسلب : متعلق بـ(يختلفا) .

وكذا يتعلق به الظرف في قوله : (**مع**) لزوم (**كلية**) المقدمة (**الكبرىٰ له**) أي : للشكل الثاني .

وقوله : (**شرط وقع**) : خبر للمبتدأ الثاني .

والمعنىٰ : والشكل الثاني : اختلاف مقدمتيه الصغرىٰ والكبرىٰ في الإيجاب والسلب ، مع وجوب كلية المقدمة الكبرىٰ له شرط وقع ؛ أي : شرط واقع معلوم عندهم في الشكل الثاني ؛ أي : والشكل الثاني : أن يختلفا في الكيف ؛ أي : اختلاف مقدمتيه في السلب والإيجاب ؛ بأن تكون إحداهما موجبة والأخرىٰ سالبة ، مع وجوب كلية المقدمة الكبرى الكائنة له ؛ أي : للشكل الثاني شرط واقع له معلوم عندهم ، فيصدق ذلك بكون الكبرىٰ كلية موجبة أو سالبة ؛ فإن كانت الكبرىٰ كلية موجبة . . لم تنتج إلا مع السالبتين الصغريين ، وإن كانت كلية سالبة . . لم تنتج إلا مع الموجبتين الصغريين ، فضروبه ؛ أي : **فضروب الشكل الثاني المنتجة حينئذ أربعة** :

الأول منها : أن تركب من موجبة كلية صغرىٰ وسالبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بحيوان ؛ ينتج : سالبةً كليةً ، وهي : لا شيء من الإنسان بحجر .

والثاني : عكسه ، وهو أن يركب من سالبة كلية صغرىٰ ومن موجبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : لا شيء من الحجر بحيوان ، وكل إنسان حيوان ؛ ينتج : سالبةً كليةً ، وهي : لا شيء من الحجر بإنسان .

والثالث : من موجبة جزئية صغرىٰ وسالبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : بعض الحيوان إنسان ، ولا شيء من الفرس بإنسان ؛ ينتج : سالبة جزئية ، وهي : ليس بعض الحيوان بفرس .

والرابع : من سالبة جزئية صغرىٰ وموجبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : ليس بعض الحيوان بإنسان ، وكل ناطق إنسان ؛ ينتج : سالبة جزئية ، وهي : ليس بعض الحيوان بناطق .

وإنما أنتج هـٰذا الشكل الثاني دائماً سالبة ؛ للزوم السلب في إحدىٰ مقدمتيه ، كما علم من كلام الناظم . انتهىٰ « باجوري » .

وخرج بشرط اختلافهما في الكيف : ما لو اتفقا فيه ؛ بأن كانتا موجبتين أو سالبتين ، وعلىٰ كل منهما : فإما أن يكونا كليتين أو جزئيتين ، أو الأولىٰ كلية والثانية جزئية ، أو بالعكس .

فهـٰذه أربعة في الاثنتين الأوليين بثمانية صور ، فلا إنتاج فيها ؛ فهي عقيمة .

وخرج باشتراط كلية الكبرىٰ : ما لو كانت جزئية موجبة ؛ فلا إنتاج لها مع السالبتين الصغريين .

أو كانت جزئية سالبة ؛ فلا إنتاج مع الموجبتين الصغريين .

فهـٰذه أربعة عقيمة أيضاً خرجت باشتراط كلية الكبرىٰ ، فجملة عقيم الشكل الثاني اثنا عشر ، كعقيم الشكل الأول .

قوله : (**شرط وقع**) لا يخفىٰ : أن الشرط الأول : من حيث الكيف ؛ أي : الإيجاب والسلب ، والثاني : من حيث الكم ؛ أي : الكلية والجزئية .

وإنما كان ما ذكر شرطاً لإنتاجه ؛ لأنه لو انتفى اختلافهما في الكيف ؛ بأن كانتا موجبتين أو سالبتين . . اضطربت النتيجة .

أما في الموجبتين . . فلأنها قد تصدق ؛ كما في قولك : كل إنسان حيوان ، وكل ناطق حيوان .

وقد تكذب ؛ كما لو أبدلت الكبرىٰ في هـٰذا المثال بقولك : وكل فرس حيوان .

وأما في السالبتين . . فلأنها قد تصدق ؛ كما في قولك : لا شيء من الإنسان بحجر ، ولا شيء من الفرس بحجر .

وقد تكذب ؛ كما لو أبدلت الكبرىٰ في هـٰذا المثال بقولك : ولا شيء من الناطق بحجر .

وكذا لو انتفت كلية الكبرىٰ ، فقد تصدق ؛ كما في قولك : كل إنسان حيوان ، وبعض الحجر ليس بحيوان .

وقد تكذب ؛ كما لو أبدلت الكبرىٰ في هـٰذا المثال بقولك : وبعض الجسم ليس بحيوان . انتهىٰ « باجوري » .

* * *

ولما فرغ الناظم من ذكر شروط الشكل الثاني . . شرع في ذكر شروط الشكل الثالث ، فقال :

(و) الشكل (**الثالث**) شرطه من حيث الكيف : (**الإيجاب في صغراهما**) أي : في صغرى المقدمتين ، سواء كانت تلك الصغرىٰ كلية أو جزئية .

(و) شرطه من حيث الكم : (**أن ترىٰ كلية إحداهما**) أي : إحدى المقدمتين ؛ الصغرىٰ أو الكبرىٰ ؛ أي : فيشترط لإنتاجه **شرطان** :

الأول : أن تكون المقدمة الصغرىٰ موجبة .

والثاني : أن تكون إحدى المقدمتين كلية .

وإنما كان هـٰذا شرطاً لإنتاجه ؛ لأنه لو انتفىٰ إيجاب الصغرىٰ . . لاضطربت النتيجة ، فقد تصدق ؛ كما في قولك : لا شيء من الإنسان بحجر ، وكل إنسان ناطق .

وقد تكذب ؛ كما لو أبدلت الكبرىٰ في هـٰذا المثال بقولك : وكل إنسان جسم .

وكذا لو انتفت كلية إحداهما ، فقد تصدق ؛ كما في قولك : بعض الحيوان إنسان ، وبعض الحيوان ناطق .

وقد تكذب ؛ كما لو أبدلت الكبرىٰ في هـٰذا المثال بقولك : وبعض الحيوان صاهل .

فالضروب المنتجة من هـٰذا الشكل الثالث ستة :

الأول : أن يركب من موجبتين كليتين ؛ نحو : كل إنسان حيوان ، وكل إنسان جسم ؛ ينتج : جزئية موجبة ، وهي : بعض الحيوان جسم .

الثاني : من موجبة كلية صغرىٰ وسالبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الإنسان بحجر ؛ ينتج : سالبة جزئية ، وهي : ليس بعض الحيوان بحجر .

الثالث : من موجبة جزئية صغرىٰ وموجبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : بعض الحيوان إنسان ، وكل حيوان جسم ؛ ينتج : موجبة جزئية ، وهي : بعض الإنسان جسم .

الرابع : من موجبة كلية صغرىٰ وموجبة جزئية كبرىٰ ؛ نحو : كل حيوان جسم ، وبعض الحيوان إنسان ؛ ينتج : موجبة جزئية ، وهي : بعض الجسم إنسان .

الخامس : من موجبة جزئية صغرىٰ وسالبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : بعض الحيوان إنسان ، ولا شيء من الحيوان بحجر ؛ ينتج : سالبة جزئية ، وهي : ليس بعض الإنسان بحجر .

السادس : من موجبة كلية صغرىٰ وسالبة جزئية كبرىٰ ؛ نحو : كل إنسان حيوان ، وبعض الإنسان ليس بكاتب ؛ ينتج : سالبة جزئية ، وهي : ليس بعض الحيوان بكاتب .

وخرج باشتراط إيجاب الصغرىٰ : ما لو كانت سالبة كلية أو جزئية ؛ فلا تنتج مع الكبريات الأربع ، فهـٰذه ثمانية كلها عقيمة .

وباشتراط كلية إحداهما : ما لو كانت الصغرىٰ موجبة جزئية مع الجزئيتين الكبريين الموجبة والسالبة ؛ فلا إنتاج لها . فهـٰذان ضربان عقيمان ؛ فجملة عقيم هـٰذا الشكل الثالث عشرة ، والمنتج منه ستة كما بيناها آنفاً .

* * *

ولما فرغ الناظم من ذكر شروط الضرب الثالث . . شرع في ذكر شروط الضرب الرابع ، فقال :

(**ورابع**) سوغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التفصيل ؛ أي : وشكل رابع شرطه ؛ أي : شرط إنتاجه : (**عدم جمع الخستين**) أي : القضيتين ؛ يعني : أنه يشترط لإنتاج الشكل الرابع : ألا يجتمع خستان ، سواء كانتا من جنسين ؛ أعني : جنس الكم وجنس الكيف .

أو من جنس واحد ؛ أي : سواء كانت الخستان من جنس واحد ؛ كسالبتين أو جزئيتين ، أو من جنسين ؛ كسالبة وجزئية ولو في مقدمة واحدة .

أي : سواء كان الجمع في مقدمتين أو في مقدمة واحدة ، إلا في الصورة التي استثناها الناظم ، وهي : ما إذا كانت الصغرىٰ موجبة جزئية والكبرىٰ سالبة كلية ، كما سيذكره الناظم ؛ فتنتج الصغرى المذكورة مع تلك الكبرىٰ ، بل لا تنتج إلا معها .

فتلخص من هـٰذا : أنه إذا كانت صغرىٰ هـٰذا الشكل غير موجبة جزئية . . اشترط لإنتاجها : ألا يجتمع فيه الخستان .

وإذا كانت موجبة جزئية . . اشترط لإنتاجه : أن تكون الكبرىٰ سالبة كلية ؛ لأنه لو انتفىٰ شرط من هـٰذين الشرطين . . لاضطربت النتيجة ، كما أوضحه الإمام السنوسي في « شرح مختصره » . انتهىٰ « باجوري » .

ومحل هـٰذا الشرط ـ أعني : عدم اجتماع الخستين ـ إذا لم تكن الصغرىٰ

موجبة جزئية ؛ فإن كانت موجبة . . فشرطه : كون الكبرىٰ سالبة كلية ، كما سيأتي .

فإن كانت الصغرىٰ موجبة كلية . . أنتجت مع غير السالبة الجزئية الكبرىٰ .

وإن كانت سالبة كلية . . أنتجت مع الموجبة الكلية الكبرىٰ .

وإن كانت سالبةً جزئية . . لم تنتج ؛ لاجتماع الخستين فيها .

فتحصل من ذلك أربعة أضرب ؛ ثلاثة مع الموجبة الكلية الصغرىٰ ، وواحد مع السالبة الكلية الكبرىٰ أيضاً ، وهـٰذا كما عرفت في غير الصورة التي استثناها الناظم بقوله : (**إلا بصورة**) أي : إلا في صورة واحدة (**ففيها**) أي : ففي تلك الصورة (**تستبين**) أي : يظهر جمع الخستين من جنسين في مقدمتين (**صغراهما**) أي : صغرى المقدمتين (**موجبة جزئية كبراهما**) أي : كبرى المقدمتين (**سالبة كلية**) فعلم من ذلك : **أن ضروب الشكل الرابع المنتجة منها خمسة** :

الأول : من موجبتين كليتين ؛ نحو : كل إنسان حيوان ، وكل ناطق إنسان ؛ ينتج : موجبة جزئية ، وهي : بعض الحيوان ناطق .

الثاني : من موجبتين ؛ الصغرىٰ كلية والكبرىٰ جزئية ؛ كقولنا : كل إنسان حيوان ، وبعض الجسم إنسان ؛ ينتج : جزئية ، وهي : بعض الحيوان جسم .

الثالث : من سالبة كلية صغرىٰ وموجبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : لا شيء من الإنسان بفرس ، وكل ناطق إنسان ؛ أنتج : سالبة كلية ، وهي : لا شيء من الفرس بناطق .

الرابع : من موجبة كلية صغرىٰ وسالبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الفرس بإنسان ؛ ينتج : سالبة جزئية ، وهي : ليس بعض الحيوان بفرس .

الخامس : وهي صورة الاستثناء من موجبة جزئية صغرىٰ وسالبة كلية كبرىٰ ؛ نحو : بعض الحيوان إنسان ، ولا شيء من الحجر بحيوان ؛ أنتج : سالبة جزئية ، وهي : ليس بعض الإنسان بحجر .

وخرج باشتراط عدم جمع الخستين إن لم تكن الصغرىٰ موجبة جزئية والكبرىٰ سالبة كلية : ما لو اجتمعا ؛ فلا إنتاج ، وذلك صادق بكون الصغرىٰ موجبة كلية ، والكبرىٰ سالبة جزئية .

وبكون الصغرىٰ سالبة كلية والكبرىٰ غير الموجبة الكلية ، وبكون الصغرىٰ سالبة جزئية مع الكبريات الأربع ، وهي : إما موجبة كلية أو جزئية ، أو سالبة كلية أو جزئية ؛ فهـٰذه ثمانية كلها عقيمة .

وخرج باشتراط كون الكبرىٰ سالبة كلية فيما إذا كانت الصغرىٰ موجبة جزئية : ما لو كانت الكبرىٰ غير سالبة كلية ؛ بأن كانت موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية ؛ فلا إنتاج حينئذ .

فهـٰذه ثلاثة أضرب عقيمة أيضاً ؛ فجملة عقيم هـٰذا الشكل أحد عشر . انتهىٰ « قويسني » .

وقولنا : (**إلا بصورة**) أي : إلا في صورة ، ففيها تستبين الخستان ؛ أي : تظهر فيها لزوماً .

وقولنا : (**صغراهما موجبة** . . .) البيت ؛ أي : وتلك الصورة أن تكون صغراهما موجبة جزئية ، وكبراهما سالبة كلية . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

فـ(السين والتاء) في : (تستبين) : زائدتان .

وفي (تستبين) مع (الخستين) : سناد الحذو ـ بالواو بعد الذال ـ وهو اختلاف حركة ما قبل الروي بفتح وغيره ، وهو جائز للمولدين ، كما نص عليه شيخ الإسلام القاضي زكريا في « شرح الخزرجية » .

إعراب الأبيات الستة

(**فحيث عن هـٰذا النظام يعدل**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت كيفية تركيب الأشكال الأربعة ، وأردت بيان حكم ما إذا خولف هـٰذا الترتيب . . فأقول لك : (**حيث**) : اسم شرط غير جازم لعدم اتصال ما بها في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبني على الضم ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقارها إلى الجملة التي تضاف إليها ، والظرف متعلق بالجواب الآتي .

(**عن**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**ها**) : حرف تنبيه ؛ لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، أو لإزالة الغفلة عنه ، مبني على السكون ، (**ذا**) : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب ، في محل الجر بـ(عن) مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**النظام**) : بدل من اسم الإشارة ، بدل كل من كل أو عطف بيان له ، مجرور على البدلية ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار المجرور : متعلق بـ(يعدل) المذكور بعده علىٰ كونه نائب فاعل له ، قدم عليه لضرورة النظم .

(**يعدل**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الجر ، مضاف إليه لـ(حيث) علىٰ كونها فعل شرط لها .

(**ففاسد النظام**) : **الفاء** : رابطة لجواب (حيث) وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، مبنية على الفتح ، (**فاسد**) : خبر لمبتدأ محذوف لضرورة النظم ، تقديره : فذلك التركيب فاسد النظام ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (فاسد) : مضاف .

(**النظام**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : جواب (حيث) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (حيث) من فعل شرطها وجوابها : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**أما**) الشكل (**الأول**) : **أما** : حرف شرط وتفصيل ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الأول**) : مبتدأ أول مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**فشرطه الإيجاب**) : **الفاء** : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها للثقل ؛ لأن موضعها موضع (أما) مبنية على الفتح ، (**شرط**) : مبتدأ ثان مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (شرط) : مضاف ، **الهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً .

(**الإيجاب**) : خبر للمبتدأ الثاني ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره : في محل الرفع ، خبر للمبتدأ الأول ، تقديره : أما الأول.. فمخبر عنه بكون شرطه الإيجاب ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره : جواب (أما) الشرطية لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة استئنافاً

نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**في صغراه**) : **في** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**صغرىٰ**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (صغرىٰ) : مضاف ، **الهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، الجار والمجرور : متعلق بـ(الإيجاب) لأنه مصدر لـ(أجاب) الرباعي .

(**وأن ترىٰ كليةً كبراه**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**أن**) : حرف نصب ومصدر ، مبني على السكون .

(**ترىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، والرؤية هنا علمية تتعدىٰ إلىٰ مفعولين .

(**كلية**) : مفعول ثان لـ(ترىٰ) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**كبراه**) : **كبرىٰ** : نائب فاعل لـ(ترىٰ) ـ وهو المفعول الأول في أصله ـ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (كبرىٰ) : مضاف ، **الهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر معطوف علىٰ خبر المبتدأ الثاني ؛ أعني : الإيجاب ، تقديره : أما الأول . . فشرطه الإيجاب في صغراه ، ورؤية كبراه كلية .

(**والثانِ أن يختلفا في الكيف**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**الثان**) : مبتدأ أول مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف ، منع

من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، نظير قوله : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ ، وقوله ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ .

(**أن**) حرف نصب ومصدر ، مبني بسكون على النون المخفاة في ياء (يختلفا) .

(**يختلفا**) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف (النون) لأنه من الأفعال الخمسة ، التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، **والألف** : ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع ، فاعل ، مبني على السكون ، وهو عائد إلى المقدمتين وذكَّر الفعل ؛ نظراً إلىٰ كونهما بمعنى الخبرين .

(**في**) : حرف جر ، مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الكيف**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ ثانياً ، تقديره : والشكل الثاني : اختلاف مقدمتيه في الكيف ؛ أي : في الإيجاب والسلب . . شرط معتبر فيه .

(**مع**) : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، (مع) : مضاف .

(**كلية**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، (كلية) : مضاف .

(**الكبرىٰ**) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، والظرف : متعلق بـ(يختلفا) لأنه فعل مضارع .

(**له**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الفتح ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بـ(اللام) مبني على الضم ، الجار والمجرور : متعلق

بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(الكبرىٰ) ، والضمير عائد إلى الشكل الثاني ، تقديره : مع كلية الكبرى الكائنة له ؛ أي : للشكل ، أو متعلق بـ(وقع) الآتي في آخر البيت .

(**شرط**) : خبر للمبتدأ الثاني مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**وقع**) : فعل ماض ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (شرط) ، والجملة الفعلية : في محل الرفع ، صفة لـ(شرط) تقديره : شرط واقع له ؛ أي : للشكل الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره : في محل الرفع خبر المبتدأ الأول ، تقديره : والشكل الثاني مخبر عنه بكون اختلاف مقدمتيه في الكيف مع كلية كبراه شرطاً واقعاً ثابتاً له عندهم ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره : معطوفة علىٰ جملة قوله : (أما الأول) علىٰ كونها جواباً لـ(أما) الشرطية لا محل لها من الإعراب .

(و) الشكل (**الثالث**) شرط إنتاجه : (**الإيجاب في صغراهما**) أي : في صغرى المقدمتين :

الواو : عاطفة مبنية على الفتح ، (**الثالث**) : مبتدأ أول مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**الإيجاب**) : خبر للمبتدأ الثاني المحذوف ، تقديره : شرطه الإيجاب ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**في**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**صغرىٰ**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، الجار والمجرور : متعلق بالإيجاب ، (صغرىٰ) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الجر ،

مضاف إليه ، مبني على الضم ، **والميم** : حرف عماد ، **والألف** : حرف دال على التثنية ، والجملة من المبتدأ الثاني المحذوف وخبره : في محل الرفع ، خبر للمبتدأ الأول ، تقديره : والشكل الثالث مخبر عنه بكون شرط إنتاجه الإيجاب في صغرى المقدمتين ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره : معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول) علىٰ كونها جواباً لـ(أما) الشرطية .

(**وأن ترىٰ كلية إحداهما**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**أن**) : حرف نصب ومصدر ، مبني على السكون .

(**ترىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف .

(**كلية**) : مفعول ثانٍ لـ(ترىٰ) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، قدم على المفعول الأول .

(**إحداهما**) : **إحدىٰ** : نائب فاعل لـ(ترىٰ) ـ وهو المفعول الأول لها ـ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (إحدىٰ) : مضاف ، **والهاء** : ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، **والميم** : حرف عماد ، **والألف** : حرف دال على التثنية ، وجملة (ترىٰ) من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر معطوف علىٰ قوله : (الإيجاب) علىٰ كونه خبراً للمبتدأ الثاني المحذوف ، تقديره : والثالث شرطه الإيجاب في صغراهما ، ورؤية إحدىٰ مقدمتيه كلية .

(**ورابع**) أي : وشكل رابع شرط إنتاجه : (**عدم جمع الخستين**) :

الواو : عاطفة ، (**رابع**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التفصيل ، أو اعتماده علىٰ

موصوف محذوف ، تقديره : وشكل رابع .

(**عدم**) : خبر لمبتدأ ثانٍ محذوف ، تقديره : شرطه عدم جمع الخستين ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (عدم) : مضاف .

(**جمع**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (جمع) : مضاف .

(**الخستين**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره (الياء) لأنه من المثنى ، الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء ، **والنون** : عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، والجملة من المبتدأ الثاني المحذوف وخبره : في محل الرفع ، خبر للمبتدأ الأول ، تقديره : وشكل رابع مخبر عنه بكون شرطه عدم جمع الخستين ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره : معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول) علىٰ كونها جواب (أما) .

(**إلا**) : أداة استثناء مفرغ ، مبني على السكون .

(**بصورة**) : **الباء** : حرف جر بمعنىٰ (في) مبني على الكسر ، (**صورة**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(عدم) .

(**ففيها**) : **الفاء** : تعليلية ، مبنية على الفتح ؛ لأن (الفاء) بعد الاستثناء للتعليل ، (**في**) : حرف جر ، مبني على السكون ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر بـ(في) مبني على السكون ، الجار والمجرور : متعلق بـ(تستبين) المذكور بعده .

(**تستبين**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**صغراهما**) : **صغرىٰ** : فاعل لـ(تستبين) والفاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (صغرىٰ) : مضاف ، **والهاء** : ضمير للمثنى المؤنث الغائب عائد على المقدمتين ، في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، **والميم** : حرف عماد ، **والألف** : حرف دال على التثنية ، مبني على السكون . (**موجبة**) : بالنصب حال من (صغراهما) والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، أو منصوب على المفعولية لـ(تستبين) .

(**جزئية**) : صفة لـ(موجبة) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**كبراهما**) : معطوف بعاطف مقدر حذف لضرورة النظم علىٰ (صغراهما) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع علىٰ كونه فاعلاً لـ(تستبين) وعلامة رفعه ضمة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (كبرىٰ) : مضاف ، **والهاء** : ضمير للمثنى المؤنث الغائب عائد على المقدمتين في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، **الميم** : حرف عماد ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف دال على التثنية ، مبني على السكون .

(**سالبة**) : بالنصب حال من (كبراهما) ، أو مفعول ثان لـ(تستبين) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**كلية**) : صفة لـ(سالبة) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وجملة (تستبين) : في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، المدلول

عليها بـ(الفاء) التعليلية ، المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً ، تقديره : وإنما استثنينا تلك الصورة ، وهي ما إذا كانت المقدمتان سالبتين أو جزئيتين ، أو ما كانت إحداهما سالبة والأخرىٰ جزئية ؛ لاستبانة صغراهما موجبة جزئية ، واستبانة كبراهما سالبة كلية ؛ فالجزئية : خسة ، والكلية شرف من حيث الكم ، والسالبة : خسة ، والموجبة : شرف من حيث الكيف ، وجملة المعلول المحذوف : مستأنفة استئنافاً بيانياً .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

وقد أشار الناظم إلىٰ **منتج كل شكل** ، ويعلم منه عقيمه ؛ بأن ضروب كل شكل بحسب القسمة العقلية : ستة عشر ؛ من ضرب الصغريات الأربع الموجبات والسالبات في الكبريات الأربع كذلك ؛ أي : الموجبات والسالبات ، فإذا ذكر منتجها . . علم أن الباقي من الستة عشر عقيم .

فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فَمُنْتِـــــــجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَـــــــةُ	كَـالثَّـانِ ثُـمَّ ثَـالِـثٌ فَسِتَّـةُ
وَرَابِـــعٌ بِخَمْسَـــةٍ قَـــدْ أَنْتَجَـــا	وَغَيْـرُ مَـا ذَكَـرْتُـهُ لَـنْ يُنْتِجَـا
وَتَتْبَـعُ ٱلنَّتِيجَـةُ ٱلأَخَـسَّ مِـنْ	تِلْـكَ ٱلْمُقَـدِّمَـاتِ هَـٰكَـذَا زُكِـنْ
وَهَـٰـذِهِ ٱلأَشْكَـالُ بِـٱلْحَمْلِـيِّ	مُخْتَصَّـةٌ وَلَيْـسَ بِـٱلشَّـرْطِـيِّ
وَٱلْحَـذْفُ فِـي بَعْـضِ ٱلْمُقَـدِّمَـاتِ	أَوِ ٱلنَّتِيجَـــــةِ لِعِلْـــــمٍ آتِ
وَتَنْتَهِـــي إِلَـــىٰ ضَـــرُورَةٍ لِمَـــا	مِـنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُـلٍ قَـدْ لَـزِمَـا

و(الفاء) في قوله : (**فمنتج**) للسببية ؛ لأن ما تقدم سبب لما سيذكره ؛ فجملة المنتِج من الأشكال الأربعة : تسعة عشر ، علىٰ ما ذكره الناظم : من أن المنتج من الشكل الرابع خمسة ، ويكون العقيم منها خمسة وأربعين .

وأما علىٰ ما ذهب إليه بعض المتأخرين من أن المنتج من الشكل الرابع : ثمانية . . فجملة المنتج : اثنان وعشرون ضرباً . انتهىٰ « باجوري » .

و(اللام) في قوله (**لأول**) : بمعنىٰ (مِن) ، وهو علىٰ تقدير مضاف ؛ أي : والمنتج من ضروب الشكل الأول : (**أربعة**) لا زائد عليها (**كالثان**) أي : كما أن المنتج من الشكل الثاني أربعة أضرب ، ويكون عقيم كل منهما اثني عشر ضرباً ؛ فجملة ضروب الأشكال الأربعة : أربعة وستون ضرباً ؛ فالمنتج منها :

تسعة عشر ، والعقيم منها : خمسة وأربعون ، كما علم مما تقدم في كل شكل .

و(ثم) في قوله : (**ثم ثالث**) : للترتيب الذكري .

و(الفاء) في قوله : (**فستة**) زائدة ، زيدت لاستقامة الوزن ؛ أي : فالمنتج من الشكل الثالث : ستة أضرب ، وعقيمه : عشرة .

وعبارة البيجوري هنا : (قوله : « **ثم ثالث** » يحتمل : أن « ثم » للترتيب في الذكر ، ويحتمل : أنها للترتيب في الرتبة ؛ لأن الشكلين الأولين أشرف من الأخيرين ، كما علم مما مر .

قوله : « **فستة** » أي : فالمنتج منه ستة أضرب ، فقوله : « ستة » : خبر لمبتدأ محذوف ، و« الفاء » : زائدة ؛ أي : ثم الثالث منتجه ستة اتفاقاً .

« **ورابع** » أي : وشكل رابع ، فهو مبتدأ ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التفصيل .

والجار والمجرور في قوله : « **بخمسة** » : متعلق بقوله : « قد أنتجا » ، و« الباء » بمعنىٰ « في » .

والجملة الفعلية خبر المبتدأ ، و« الألف » فيه : للإطلاق .

والمعنىٰ : أن الشكل الرابع قد أنتج في خمسة أضرب فقط ، علىٰ ما ذهب إليه الأقدمون ؛ فعقيمه : أحد عشر .

وأما علىٰ ما ذهب إليه المتأخرون . . فمنتجه : ثمانية ، وعقيمه : ثمانية .

« **وغير ما ذكرته** » من الضروب المنتجة ، وهي تسعة عشر ضرباً .

ومراده بغير ما ذكره : الضروب العقيمة .

وجملة ذلك الغير : خمسة وأربعون ضرباً ؛ بناءً علىٰ ما ذكره الناظم : من أن المنتج من الشكل الرابع خمسة فقط ، وذلك ؛ لأن الضروب العقلية باعتبار جميع

الأشكال : أربعة وستون ضرباً ، فإذا أسقطت المنتج وهي تسعة عشر ؛ بناءً علىٰ ما مر ، بقي خمسة وأربعون .

وأما علىٰ ما ذهب إليه بعض المتأخرين . . فاثنان وأربعون ؛ لأن المنتج عندهم اثنان وعشرون ، فإذا أسقطته . . بقي اثنان وأربعون .

وقوله : « وغير ما ذكرته » : مبتدأ ، خبره : جملة قوله : « لن ينتجا » بألف الإطلاق ؛ أي : لم يثمر النتيجة) انتهىٰ « باجوري » بزيادة .

والمعنىٰ : (**وغير ما ذكرته**) من الضروب التي لم تستوف شروط الإنتاج : (**لن ينتجا**) أي : بل هو عقيم ، وقد تقدم بيان ذلك المنتج في كل شكل مستوفياً في كل شكل ، (**وتتبع النتيجة الأخس**) أي : الخسيس من حيث الكيف والكم (**من تلك المقدمات**) أي : من مقدمتي القياس ، وذلك الخسيس هو ما فيه سلب أو جزئية ؛ فإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ، كقولنا : كل إنسان ناطق ، ولا شيء من الناطق بصاهل . . كانت النتيجة : سالبة ، وهي : لا شيء من الإنسان بصاهل ، وإن كانت إحدى المقدمتين جزئية ؛ كقولنا : بعض الحيوان إنسان ، وكل إنسان ناطق . . كانت النتيجة : جزئية ، وهي : بعض الحيوان ناطق .

وقوله : (**وتتبع النتيجة**) أي : في جميع الأشكال الاقترانية .

وقوله : (**الأخس**) أي : الخسيس الناقص من تلك المقدمات ، وما ألطف ما قيل :

إن الـــزمـــان لتـــابـــع أرذالـــه ... تبـــعَ النتيجـــة لـــلأخـــس الأرذل

قال البيجوري : (قوله : « **وتتبع النتيجة الأخس** » كان مقتضى الظاهر أن يقول : الخَسَّاء علىٰ وزن : الصَّمَّاء ؛ لأن الموصوف بذلك المقدمة ، وهي مؤنثة ، لـٰكنه ذكر باعتبار تأويل المقدمة بالقول .

قال بعض المحققين : ويمكن أن يكون التذكير لوقوع الأخس على الكم أو الكيف ، ولا يخفىٰ : أن « أفعل » التفضيل ليس علىٰ بابه ؛ إذ الخسة ليست متحققة في كل من الطرفين ؛ فهو بمعنى الخسيس) انتهىٰ منه .

وقوله : (**هـٰكذا زكن**) أي : علم وفهم النظام والقانون عندهم هـٰكذا ؛ أي : بتبعية النتيجة الأخس من المقدمتين ، تكملة بيت .

قوله : (**وهـٰذه الأشكال**) الأربعة : مبتدأ .

وقوله : (**بالحملي**) : متعلق بقوله : (**مختصة**) وهو خبر المبتدأ ؛ أي : وهـٰذه الأشكال الأربعة مختصة بالحملي من القضايا .

قال في « الكبير » : (أي : بالحملية ، و« اللام » للجنس ، ولم يؤنث لتأولها ؛ أي : لتأول القضية بالقول) انتهىٰ « دروي » .

وهـٰذا تصريح بما علم من قوله سابقاً : (واختص القياس الاقتراني بالحملية) .

و(الباء) في قوله : (**بالحملي**) : داخلة على المقصور عليه .

فالمعنىٰ : أن هـٰذه الأشكال الأربعة المذكورة : مقصورة على القياس الحملي ، ولا تتعداه إلى الشرطي ، وهي طريقة للناظم ، وهي طريقة ضعيفة .

والراجح : جريان الأشكال الأربعة في الحمليات والشرطيات كما تقدم التنبيه عليه والتمثيل له ، فلا تختص هـٰذه الأشكال بالحملي ، بل تكون في الشرطي أيضاً ؛ لأن جعل الحد الوسط تالياً في الصغرىٰ مقدماً في الكبرىٰ . . يسمىٰ : شكلاً أول .

وجعله تالياً فيهما . . يسمىٰ : شكلاً ثانياً .

وجعله مقدماً فيهما . . يسمىٰ : شكلاً ثالثاً .

وجعله مقدماً في الصغرىٰ تالياً في الكبرىٰ . . يسمىٰ : شكلاً رابعاً .

فمثال الشكل الأول منه أن تقول : كلما كانت الشمس طالعة . . فالنهار موجود ، وليس ألبتة إذا كان النهار موجوداً . . فالليل حاصل ، وعلىٰ هـٰذا القياس .

وحاصل كلامه : أن هـٰذه الأشكال الأربعة خاصة بالقياس الحملي ؛ أي : بما تركب من القضايا الحملية ، ولا تكون في القياس الشرطي ؛ أي : فيما تركب من القضايا الشرطية ، علىٰ ما ذهب إليه الناظم تبعاً لبعض المناطقة .

والذي عليه المحققون منهم : أنه تكون هـٰذه الأشكال في المركب من القضايا الشرطية أيضاً ؛ نحو : إن كان هـٰذا إنساناً . . فهو حيوان ، وكلما كان حيواناً . . فهو حساس ؛ فينتج : إن كان إنساناً . . فهو حساس . انتهىٰ « دمنهوري » .

(**وليس**) ما ذكر من الأشكال الأربعة كائناً (**بالشرطي**) أي : واقعاً في القياس الشرطي ، فـ(الباء) بمعنىٰ (في) ، وهـٰذا تصريح بما علم مما قبله .

وكان مقتضى الظاهر أن يقال : (**وليست**) بتاء التأنيث ؛ لأن الضمير لـ(الأشكال) ، لـٰكن الناظم نظر للتأويل بالمذكور ، كما أشار إليه الشيخ الملوي .

والمعنىٰ : وليست هـٰذه الأشكال ملتبسة بالقياس الشرطي أو بالقضية الشرطية ، علىٰ نظير ما تقدم . انتهىٰ « باجوري » .

(**والحذف في بعض المقدمات**) أي : لبعضها صغرىٰ أو كبرىٰ ، فـ(في) بمعنى (اللام) .

والمراد بـ(بعضها) : إحداها ؛ إما الصغرىٰ وإما الكبرىٰ ، لا ما يشمل جزءاً من أجزاء المقدمة الواحدة .

ويؤخذ من كلام الناظم : أنه لا يجوز الحذف في كل المقدمات ، وهو

كذلك ؛ حيث كان المقام مقام استدلال ، وكما قاله بعض المحققين .

ومعنى البيت : وحذف بعض المقدمات والنتيجة عند العلم : آت جائز عندهم .

يعني : أن المعلوم منها يجوز حذفه ، سواء كان مقدمة صغرىٰ ، أو مقدمة كبرىٰ ، أو نتيجة .

مثال حذف الصغرىٰ : كقولك : كل متغير حادث ، مع حذف : العالم متغير .

ومثال حذف الكبرىٰ : كقولك : العالم متغير .

ومثال حذف النتيجة : أن تذكر هاتين المقدمتين ، ولم تذكر النتيجة . انتهىٰ من « القول المسلم علىٰ متن السلم » .

ومعنىٰ قوله : (**والحذف في بعض المقدمات** . . .) إلخ ؛ أي : وحذف إحدى المقدمتين (**أو النتيجة**) مع إحدى المقدمتين أو وحدها .

و(اللام) في قوله : (**لعلم**) : بمعنىٰ (عند) أي : وحذف ما ذكر عند علم ذلك المحذوف (**آت**) عندهم ؛ أي : جائز في كلامهم ، وهو خبر عن (الحذف) .

كقولنا : هـٰذا يحد لأنه زانٍ ، فإن المعنىٰ : وكل زان يحد ، فقد حذفت الكبرىٰ .

ومثال حذف الصغرىٰ : هـٰذا يحد ؛ لأن كل زان يحد ، فإن المعنىٰ : هـٰذا زانٍ ، وهي الصغرىٰ فقد حذفت .

وكقولنا : هـٰذا زان ، وكل زانٍ يحد ، فقد حذفت النتيجة ؛ لأن المعنىٰ : هـٰذا يحد ، فحذفت للعلم بها من القياس . انتهىٰ « قويسني » .

قوله : (**أو النتيجة**) من المعلوم أن (أو) هنا ليست مانعة خلو ؛ لجواز ألا يقع حذف أصلاً ، وليست مانعة جمع أيضاً ؛ لجواز حذف البعض مع النتيجة .

فتلخص : أن صور الحذف خمس :

حذف كلا المقدمتين ؛ الصغرىٰ والكبرىٰ .

وحذف الصغرىٰ مع النتيجة .

وحذف الكبرىٰ معها .

وحذف الصغرىٰ وحدها .

وحذف الكبرىٰ وحدها .

فمِن حذف المقدمة الصغرىٰ قولك : النباش آخذ للمال خفية ، وكل آخذ للمال خفية سارق ، وكل سارق تقطع يده ؛ فالنباش تقطع يده .

فقولنا : (وكل سارق تقطع يده) كبرىٰ لصغرىٰ محذوفة ، وهي (النباش سارق) .

ومن حذف الكبرىٰ قولك : الإنسان ناطق ؛ فهو حيوان .

فالمحذوف : (وكل ناطق حيوان) .

ومن حذف النيتجة قولك : العالم متغير ، وكل متغير حادث .

في جواب من قال لك : ما الدليل علىٰ حدوث العالم ؟

وقد تحذف المقدمة الكبرىٰ والنتيجة معاً ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا . . . ﴾ الآية ، لـٰكنهما لم تفسدا ، فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى . انتهىٰ « دمنهوري » .

واحترز بقوله : (**لعلم**) عما إذا فقد العلم به ، فلا يجوز حذفه .

(**وتنتهي**) المقدمات (**إلىٰ**) مقدمة ذي (**ضرورة**) إن لم تكن الأولىٰ ضرورية .

و(اللام) في قوله : (**لما**) : علة للانتهاء متعلقة به ، و(**ما**) : موصولة .

(**من دور أو تسلسل**) بيان لما الموصولة (**قد لزما**) صلة لـ(ما) الموصولة .

أي : وتنتهي المقدمات وتتم وتقف بوصولها إلىٰ مقدمة ذي ضرورة لا تحتاج إلى استدلال عليها ونظر فيها .

وقوله : (واللام علة للانتهاء) أي : تعليل لمفهوم قوله : (وتنتهي إلىٰ ضرورة) أي : ولا يجوز ألا تنتهي إلىٰ ضرورة ؛ لما يلزم علىٰ تقدير عدم انتهائها إلىٰ ضرورة من دور . . . إلخ .

أي : (لما) يلزمه (من) حصول (**دور**) ؛ وهو توقف الأمر علىٰ آخر يتوقف عليه .

(أو) من (**تسلسل**) وهو توقف أمر علىٰ أمر آخر يتوقف ذلك الآخر علىٰ أمر آخر . . . إلىٰ ما لا نهاية له ، وهما محالان ، فلزوم الدور فيما إذا استدل علىٰ أمر بأمر آخر يتوقف عليه ذلك الآخر .

ولزوم التسلسل ، فيما إذا توقف الأول علىٰ أدلة مترتبة لا غاية لها ؛ فإن انتهى الأمر إلىٰ دليل غير ضروري مقدماته ولا مسلمة . . لم يكف ذلك الاستدلال .

مثال ما مقدماته ضرورية : هـٰذا العدد ينقسم إلىٰ قسمين متساويين ، وكل منقسم كذلك زوج ؛ ينتج : العدد زوج .

ومثال ما مقدماته نظرية قولك : العالم صفاته حادثة ، وكل من صفاته حادثة . . فهو حادث .

فنستدل على الصغرىٰ بقولنا : العالم صفاته متغيرة ، وكل متغير حادث .

والأولىٰ من هاتين المقدمتين ضرورية للمشاهدة .

ونستدل على الثانية منهما بالتغير ؛ إن كان من عدم إلىٰ وجود . . كان الوجود طارئاً .

أو من وجود إلىٰ عدم . . كان الوجود جائزاً ، والجائز لا يقع إلا حادثاً .

ونستدل على الكبرىٰ من القياس الأول بقولنا : كل من كان صفاته حادثة لا يعرىٰ عن الحوادث ، وكل من لا يعرىٰ عن الحوادث لا يسبقها ، وكل من لا يسبق الحوادث . . فهو حادث ، فقد انتهينا إلى الضرورة . « قويسني » .

قوله : (**وتنتهي إلىٰ ضرورة**) أي : إلىٰ مقدمة ذات ضرورة ؛ يعني : إلىٰ مقدمات ضرورية لا تحتاج إلى الاستدلال عليها ، ومثلها المقدمات المسلمة .

ومحل ما ذكر كما هو ظاهر : إذا لم تكن المقدمات نفسها ضرورية .

كما في قولك : الأربعة عدد ينقسم إلىٰ متساويين ، وكل عدد ينقسم إلىٰ متساويين زوج .

أو لم تكن مسلمة ؛ كما في قولك مشيراً إلىٰ فعل شيء بغير حق : هـٰذا ظلم ، وكل ظلم قبيح .

وإلا . . فلا معنىٰ له في الأول ، ولا حاجة إليه في الثاني .

فتلخص : أن المقدمات : إن لم تكن ضرورية ولا مسلمة . . لا بد أن تنتهي إلىٰ مقدمات ضرورية أو مسلمة .

فإذا قلت مثلاً في الاستدلال علىٰ حدوث الأجرام : الأجرام صفاتها حادثة ، وكل ما كان كذلك . . فهو حادث .

افتقر كل من مقدمتي هـٰذا الدليل إلى الاستدلال عليه ، حتىٰ ينتهي إلىٰ ما ذكر .

فتستدل على الصغرىٰ بقولك : الأجرام صفاتها متغيـرة ، وكل متغير حادث .

والأولىٰ من هاتين المقدمتين لا تحتاج إلى الاستدلال ؛ لكونها ضرورية بالمشاهدة . والثانية تحتاج إلى الاستدلال ؛ بأنه إن كان التغير من عدم إلىٰ وجود . . كان الوجود طارئاً ، وذلك هو معنى الحدوث .

وإن كان من وجود إلىٰ عدم . . كان الوجود جائزاً ، والجائز لا يكون إلا حادثاً .

وتستدل على الكبرىٰ بقولك : كل مَن صفاته حادثة لا يعرىٰ عن الحوادث ، وكل ما لا يعرىٰ عن الحوادث لا يسبقها ، وكل ما لا يسبقها حادث .

فقد انتهىٰ كل من الصغرىٰ والكبرىٰ إلى الضرورة . انتهىٰ « باجوري » .

وقوله : (**لما من دور . . .**) إلخ : وجهه : أنه لو لم تنته المقدمات إلىٰ ذلك . . لزم توقف العلم بها إلىٰ غيرها ، وكذا الحال في ذلك الغير . . . وهـٰكذا ، فإن عدنا إلىٰ بعض الأوائل . . لزم الدور ؛ وهو توقف شيء علىٰ ما يتوقف عليه .

وإن ذهبنا لا إلىٰ غاية . . لزم التسلسل ؛ وهو توقف أمر علىٰ أمر آخر متوقف علىٰ أمر آخر . . . وهـٰكذا إلىٰ ما لا نهاية له . انتهىٰ « باجوري » .

واعلم : أن المقدمات لا بد فيها من أن تنتهي إلى الضرورة ، بحيث لا يحتاج في فهم معناها إلىٰ تأمل ؛ لأنها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها علىٰ غيرها ، وذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف علىٰ غيره . . . إلخ . . للزم علىٰ ذلك الدور أو التسلسل إن رجعنا للمتوقف عليه الأول ، أو ذهبنا لا إلىٰ نهاية .

فيتعين أن تكون المقدمات ضرورية ، أو تنتهي إلىٰ ضرورية .

مثال الأول : الأربعة تنقسم بمتساويين ، وكل منقسم بمتساويين زوج ؛ ينتج : الأربعة زوج .

ومثال الثاني : ما إذا أردنا الاستدلال علىٰ وجوده تعالىٰ ، فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائي : لو لم يكن الله سبحانه وتعالىٰ واجب الوجود. . لكان جائزه ، ولو كان جائزه. . لكان حادثاً ، ولو كان حادثاً. . لافتقر إلىٰ محدث ، ولو افتقر إلىٰ محدث. . لتعدد الإلـٰه ، ولو تعدد الإلـٰه. . لفسدت السماوات والأرض ، لـٰكن فسادهما منتف ، فانتفىٰ ما أدىٰ إليه من جواز الوجود وما يترتب عليه ، فثبت وجوب وجوده تعالىٰ ، فانتهينا إلىٰ مقدمة ضرورية ، وهي : لو تعدد الإلـٰه. . لفسدت السماوات والأرض . انتهىٰ « دمنهوري » .

وعبارة الناظم في « شرحه » : (أن المقدمات لا بد أن تنتهي إلىٰ ضرورة قاطعة للدور والتسلسل اللازمين لذلك ، وهما مستحيلان .

والدور : توقف كل واحد من الشيئين على الآخر .

والتسلسل : توقف شيء علىٰ أشياء غير متناهية .

و« اللام » في قولنا : « لما » : للتعليل .

و« من » : لبيان الجنس ، وهو مصدوق « ما ») انتهىٰ منه .

إعراب الأبيات الستة

(**فمنتج**) : **الفاء** : سببية كما قاله البيجوري ، أو فصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت شروط إنتاج كل شكل من الأشكال الأربعة ، وأردت بيان الضروب المنتجة من كل منها. . فأقول لك : فالضرب المنتج من الشكل الأول أربعة ، (**منتج**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة تخصصُه بالجار والمجرور بعده .

(**لأول**) : **اللام** : حرف جر بمعنىٰ (من) مبني على الكسر ، (**أول**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره الفتحة المقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة مجلوبة لضرورة النظم نيابة عن الفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف لوقوعه صفة ، تقديره : فمنتج كائن من الشكل الأول .

(**أربعة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة .

(**كالثان**) : **الكاف** : حرف جر وتشبيه ، مبني على الفتح ، (**الثان**) : مجرور بـ(الكاف) وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : وهو ؛ أي : منتج الأول كائن كالثاني ؛ أي : كائن كمنتج الشكل الثاني في الكم ، والجملة : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، أو معطوفة على الجملة التي قبلها .

(**ثم**) حرف عطف بمعنى (الواو) مبني على الفتح .

(**ثالث**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التفصيل ، ولـٰكنه علىٰ حذف مضاف ؛ أي : ومنتج شكل ثالث .

(**فستة**) : **الفاء** : زائدة ، زيدت لاستقامة الوزن ، مبنية على الفتح ، (**ستة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**ورابع**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**رابع**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التفصيل .

(**بخمسة**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**خمسة**) : مجرور

بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بقوله : (أنتج) الآتي .

(**قد**) : حرف تحقيق ، مبني على السكون .

(**أنتجا**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (رابع) ، والجملة الفعلية في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : وشكل رابع منتج خمسة أضرب ؛ أي : منتجه خمسة أضرب ، والجملة الاسمية في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فمنتج من أول أربعة) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة .

(**وغير ما ذكرته لن ينتجا**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**غير**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة تخصصُه بالإضافة إلىٰ ما بعده ؛ لأنه من الأسماء المتوغلة في الإبهام ، (غير) : مضاف .

(**ما**) : اسم موصول ، أو (ما) نكرة موصوفة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً .

(**ذكرته**) : **ذكرت** : فعل وفاعل ، وحد الفعل (ذكر) ، **ذكر** : فعل ماض ، مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، **والتاء** : ضمير المتكلم في محل الرفع ، فاعل ، مبني على الضم ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب ، مفعول به ، مبني على الضم ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد : ضمير المفعول .

(**لن**) : حرف نفي ونصب ، مبني على السكون .

(**ينتجا**) : فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، **والألف** : حرف إطلاق ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره :

هو ، يعود على (الغير) ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : وغير ما ذكرته من الضروب عادم الإنتاج ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة ، أو في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فمنتج) .

(**وتتبع النتيجة الأخس من تلك المقدمات**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**تتبع**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**النتيجة**) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**الأخس**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**من**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**تلك**) : **تِ** : اسم إشارة ، يشار به للمفردة المؤنثة البعيدة في محل الجر بـ(من) مبني بسكون على (الياء) المحذوفة فراراً من التقاء الساكنين مع (اللام) المزيدة للمبالغة ، وتركوا (اللام) علىٰ أصلها الذي هو السكون ؛ فرقاً بينها وبين (لام) ذلك ، و**اللام** : لبعد المشار إليه أو للمبالغة في البعد ، مبني على السكون الأصلي في ألقاب البناء ؛ فرقاً بينها وبين لام ذلك ، كما بسطنا الكلام عليهما في « المطالب السنية على الفواكه الجنية » ، **الكاف** : حرف دال على الخطاب ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(الأخس) تقديره : الأخس الكائن من تلك المقدمات ؛ لأن (أل) فيه لا تفيد التعريف ؛ لأنه وصف مشتق .

(**المقدمات**) : بدل من الإشارة بدل كل من كل ، أو عطف بيان له ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**هٰكذا زكن**) : **ها** : حرف تنبيه لتنبيه المخاطب ، مبني على السكون ، **الكاف** : حرف جر وتشبيه ، مبني على الفتح ، **ذا** : اسم إشارة ، يشار به للمفرد

المذكر القريب في محل الجر بـ(الكاف) مبني على السكون ، الجار والمجرور : متعلق بـ(زكن) المذكور بعده .

(**زكن**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ ما ذكر من النتيجة ؛ أي : زكن وعلم ما ذكر من النتيجة هٰكذا ؛ أي : بتبعية الأخس ، والجملة : مستأنفة ، والغرض منها : تكميل البيت كما مر .

(**وهٰذه الأشكال**) : **الواو** : استئنافية ، (**ها**) : حرف تنبيه ، لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، أو لإزالة الغفلة ، مبني على السكون ، (**ذه**) : اسم إشارة ، يشار به للمفردة المؤنثة القريبة في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة ، إتباعاً لكسرة الذال ، وكسرت الذال ؛ لمناسبة الياء المنقلبة هاء ؛ لأن أصل (ذه) : ذي .

(**الأشكال**) : بدل من اسم الإشارة بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**بالحملي**) : **الباء** : حرف جر مبني على الكسر ، (**الحملي**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار المجرور : متعلق بـ(مختصة) المذكور بعده .

(**مختصة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وليس بالشرطي**) : **الواو** : عاطفة ، (**ليس**) : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على

الأشكال الأربعة ، ولـٰكن بتأويله بالمذكور ، وعدل عن تأنيث (ليس) بأن يقول : ليست إلىٰ تذكيره ؛ لضرورة النظم .

(**بالشرطي**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الشرطي**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(ليس) والتقدير : وليس هـٰذا المذكور من الأشكال الأربعة كائناً من القياس الشرطي ، بل هي مختصة بالقضايا الحملية ، والمصنف جرىٰ على القول الضعيف ، بل تكون الأشكال من القضايا الشرطية والقضايا الحملية كليهما ، كما مر في مبحث الحل .

وجملة (ليس) : معطوفة علىٰ جملة قوله : (وهـٰذه الأشكال) ، ولا حاجة إلىٰ هـٰذه الجملة ، بل هي تصريح بما علم مما قبلها .

(**والحذف في بعض المقدمات أو النتيجة**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**الحذف**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**في**) : حرف جر بمعنى (اللام) مبني على السكون .

(**بعض**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والمراد بالجمع : ما فوق الواحد ، (بعض) : مضاف .

(**المقدمات**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**أو**) : حرف عطف بمعنى (الواو) مبنية على السكون .

(**النتيجة**) : معطوف علىٰ (بعض) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**لعلم**) : **اللام** : حرف جر بمعنىٰ (عند) مبني على الكسر ، (**علم**) :

مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(الحذف) .

(**آت**) : خبر المبتدأ ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه اسم منقوص عومل معاملة (قاض) ، أصله : آتي بـ(ياء) مضمومة ، استثقلت الضمة على (الياء) ثم حذفت لاستثقالها ، فالتقىٰ ساكنان ، وهما : الياء والتنوين ، ثم حذفت (الياء) لبقاء دالِّها وهو كسرة (التاء) ، فصار (آت) بوزن (قاض) .

والمعنىٰ : والحذف لبعض المقدمات ؛ إما الصغرىٰ ، أو الكبرىٰ ، أو النتيجة ، أو اثنين منها ، عند علمه : آت ؛ أي : جائز عند المناطقة بالاتفاق .

والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وتنتهي إلىٰ ضرورة**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**تنتهي**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بـ(الياء) ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ؛ لإسناده إلى الغائبة ، تقديره : هي ، يعود إلى (المقدمات) .

(**إلىٰ**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**ضرورة**) : مجرور بـ(إلىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(تنتهي) لأنه فعل مضارع ؛ أي : وتنتهي المقدمات الأصلية إن لم تكن في نفسها ذات ضرورة ، أو لم تكن مسلمة عند الخصم . . إلىٰ مقدمات ذات ضرورة ، أو إلىٰ مقدمات مسلمة ؛ أي : يجب كونها موصلة إلى المقدمات الضرورية ، أو موصلةً إلى المقدمات المسلمة ؛ أي : المقبولة عند الخصم .

(**لما**) : **اللام** : حرف جر وتعليل ، مبني على الكسر ، (**ما**) : موصولة بمعنى (الذي) ، أو موصوفة بمعنىٰ (شيء) في محل الجر بـ(اللام) مبني على السكـون ؛ لشبهها بـالحـرف شبهـاً افتقـاريـاً ، الجـار والمجـرور : متعلـق بـ(تنتهي) .

(**من**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**دور**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(لزما) الآتي .

(**أو**) : حرف عطف وتنويع ، مبني على السكون .

(**تسلسل**) : معطوف علىٰ (دور) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**قد**) : حرف تحقيق ، مبني على السكون .

(**لزما**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، **الألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود إلىٰ (ما) الموصولة أو الموصوفة ، وهٰذا الضمير هو العائد إلىٰ (ما) ، وجملة (لزما) من الفعل والفاعل : صلة لـ(ما) الموصولة ، أو صفة لـ(ما) الموصوفة .

والمعنىٰ : ويجب انتهاء القضايا الأصلية إن لم تكن ذات ضرورة أو مسلمةً ، ووصولُها إلى القضايا الضرورية أو إلى المسلمة ؛ لما يلزم من عدم انتهائها وإيصالها إليها من الدور أو التسلسل ، اللذين هما محالان باطلان .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

فصل : في القياس الاستثنائي

وَمِنْـهُ مَـا يُـدْعَـىٰ بِـٱلِاسْتِثْنَـائِـي	يُعْـرَفُ بِـٱلشَّـرْطِـي بِـلاَ ٱمْتِـرَاءِ
وَهْـوَ ٱلَّـذِي دَلَّ عَلَـىٰ ٱلنَّتِيجَـةِ	أَوْ ضِـدِّهَـا بِـٱلْفِعْـلِ لاَ بِـٱلْقُـوَّةِ
فَـإِنْ يَـكُ ٱلشَّـرْطِـيُّ ذَا ٱتِّصَـالِ	أَنْتَـجَ وَضْـعُ ذَاكَ وَضْـعَ ٱلتَّـالِـي
وَرَفْـعُ تَـالٍ رَفْـعَ أَوَّلٍ وَلاَ	يَلْـزَمُ فِـي عَكْسِهِمَـا لِمَـا ٱنْجَلَـىٰ

قوله : (**فصل في القياس الاستثنائي**) لعل الناظم ترجم بهـٰذه الترجمة ؛ لطول العهد ، وإلا . . فكان مقتضى الظاهر : أنه لا حاجة إليها ؛ لأن قوله : (ومنه . . .) إلخ . . معطوف علىٰ قوله السابق في أول باب القياس : (فمنه ما يدعىٰ بالاقتراني) ، كما لا يخفىٰ .

واعلم : أن الاستثنائي : هو القياس المؤلف من مقدمتين ؛ إحداهما : شرطية وتسمىٰ : كبرىٰ ، والأخرى : استثنائية وتسمىٰ : صغرىٰ .

ولذلك يسمىٰ باسمين كما سيذكره الناظم ، **فالأول** : هو الاستثنائي ، سمي استثنائياً ؛ لاشتماله على القضية الاستثنائية ، وهي التي فيها حرف الاستثناء ، وهو : (لـٰكن) .

والاسم الثاني : هو الشرطي ، سمي بذلك ؛ لاشتماله على القضية الشرطية ، وهي الأولىٰ من مقدمتيه ، وتسمى : الكبرىٰ .

والمشتملة علىٰ أداة الاستثناء تسمىٰ : صغرىٰ .

وإنما سميت كبرىٰ ، والاستثنائية صغرىٰ ؛ لأن ألفاظ الاستثنائية : علىٰ نحو النصف من ألفاظ الشرطية .

وأيضاً : لو اعتبرتهما بالترتيب الاقتراني ؛ بأن جعلتهما علىٰ هيئة الشكل

المركب من حملية وشرطية . . لوجدت فيه الاستثنائية صغرىٰ والشرطية كبرىٰ .

فإذا قلت مثلاً : كلما كان هـٰذا إنساناً . . فهو حيوان ، لـٰكنه إنسان .

وجدته في قوة قولك : هـٰذا إنسان ، وكلما كان إنساناً . . فهو حيوان .

ونتيجته عين نتيجته ، ولا يختلفان إلا في تقديم الصغرىٰ وتأخيرها في اللفظ . انتهىٰ « باجوري » .

(**ومنه**) أي : ومن القياس من حيث هو هو ، لا بقيد كونه اقترانياً أو استثنائياً فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ، وهو محال .

وقوله : (**ومنه**) : معطوف علىٰ قوله في أول الباب : (فمنه ما يدعىٰ بالاقتراني) .

(**ما**) أي : قياس أو القياس الذي (**يدعىٰ**) أي : يسمىٰ (**بالاستثنائي**) أي : يسمىٰ بالقياس الاستثنائي ؛ لاشتماله على القضية الاستثنائية ، وهي القضية التي اشتملت علىٰ أداة الاستثناء ؛ أي : علىٰ أداة الاستدراك الشبيه بالاستثناء في إحداثه فيما قبله شيئاً لم يوجد فيه ، وهي : (لـٰكن) كقولنا في المثال : لـٰكن الشمس طالعة ، كما في « شرح ابن يعقوب » مبسوطاً .

وتسمىٰ هـٰذه القضية المشتملة علىٰ أداة الاستدراك : المقدمة الصغرىٰ ، وهي المذكورة ثانياً ؛ لأن ألفاظها علىٰ نحو النصف من القضية الشرطية ، وهي المقدمة الكبرى المذكورة أولاً .

و(**يعرف**) أي : يسمىٰ أيضاً (بـ) القياس (**الشرطي**) بحذف الياء ، أو بثبوتها ساكنة لضرورة الوزن ؛ أي : يسمىٰ بالشرطي أيضاً (**بلا امتراء**) أي : بلا شك ولا نزاع ولا جدال في تسميته بالشرطي .

والمراد به : تكميل البيت .

وإنما سمي بالقياس الشرطي ؛ لاشتماله على القضية الشرطية .

سميت القضية شرطية ؛ لاشتمالها علىٰ أداة الشرط ، وهي : (لو ، وكلما) مثلاً .

وسميت مقدمة كبرىٰ ؛ لأن ألفاظها أكثر من ضعف ألفاظ الاستثنائية ؛ لأنها مركبة من المقدم والتالي ، وهي المذكورة أولاً كما مر .

كقولنا في المثال الآتي : كلما كانت الشمس طالعة . . كان النهار موجوداً .

فتسمىٰ هـٰذه قضية شرطية ؛ لاشتمالها علىٰ حرف شرط ، وهو (كلما) .

ولأنها مركبة من المقدم ، وهو قولنا : (كلما كانت الشمس طالعة) .

ومن التالي ، وهو قولنا : (كان النهار موجوداً) .

وهما المسميان عند النحاة بفعل الشرط وجوابه ، وتسمىٰ مقدمة كبرىٰ .

وقولنا : (لـٰكن الشمس طالعة) : قضية استثنائية ؛ لاشتمالها علىٰ حرف الاستدراك ، وهي المقدمة الصغرى المذكورة ثانياً .

وسميت صغرىٰ ؛ لأن ألفاظها : علىٰ نحو النصف من القضية الشرطية المذكورة أولاً ، المسماة بالمقدمة الكبرىٰ .

فتحصل مما ذكرنا : أن القسم الأول من قسمي القياس : القياس الاقتراني ، وقد سبق في أول الباب .

والقسم الثاني : القياس الشرطي الاستثنائي ، وهو القياس المؤلف من مقدمتين :

أولاهما : كبرىٰ شرطية مشتملة علىٰ حرف الشرط ، مركبة من المقدم والتالي .

وثانيتهما : صغرى استثنائية ، مشتملة علىٰ حرف الاستدراك .

(**وهو**) أي : القياس الاستثنائي الشرطي : هو (**الذي دل على النتيجة**)

بالفعل ؛ أي : بصورتها وهيئتها المركبة ، لا بالقوة والإمكان وهيئتها المفرقة ، كما في القياس الاقتراني ؛ لأنها مفرقة مجموعة من موضوع الصغرىٰ ومحمول الكبرىٰ .

مثال دلالته على النتيجة بالفعل ؛ كما إذا استثنيت عين المقدم . . فقلت : كلما كانت الشمس طالعةً . . فالنهار موجود ، لـٰكن الشمس طالعة .

ينتج : النهار موجود ، وهو مذكور بصورته وهيئته المركبة في القياس ؛ لأنها عين التالي ونفسه .

(**أو**) هو ـ أي : القياس الاستثنائي الشرطي ـ ما دل علىٰ (**ضدها**) أي : دل علىٰ ضد النتيجة ونقيضها (**بالفعل**) أي : بصورته وهيئته المركبة (**لا بالقوة**) والإمكان وهيئته المفرقة ، كما في القياس الاقتراني .

مثال دلالة القياس الاستثنائي الشرطي علىٰ ضد النتيجة بالفعل والصورة وهيئته المركبة ؛ كما إذا استثنيت نقيض التالي . . فقلت :

كلما كانت الشمس طالعة . . فالنهار موجود ، لـٰكن النهار ليس بموجود .

ينتج : الشمس ليست بطالعة .

قوله : (**أو ضدها**) المراد بالضد هنا : معناه اللغوي ، وهو مطلق المنافي .

فاندفع ما قد يقال : الضدان هما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ؛ كالماء والنار ، وما هنا ليس كذلك .

قوله : (**بالفعل**) أي : بأن يكون ذلك ؛ يعني : النتيجة أو ضدها مذكوراً في القياس بصورته التركيبية .

وقوله : (**لا بالقوة**) تصريح بما علم ، فلا حاجة إليه . انتهىٰ « باجوري » .

وعرف الناظم القياس الاستثنائي الشرطي بأنه : ما دل على النتيجة أو ضدها

بالفعل ؛ بأن ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها التركيبية .

فخرج به : القياس الاقتراني ؛ فإنه دال على النتيجة بالقوة ، كما تقدم ؛ أي : علىٰ أجزائها المتفرقة في المقدمتين ؛ لأنها مركبة من موضوع الصغرىٰ ومحمول الكبرىٰ ، كما مر آنفاً .

مثال القياس الاستثنائي الذي دل على النتيجة بالفعل : قولنا في الاستدلال علىٰ حيوانية الشيء : لو كان هـٰذا إنساناً . . لكان حيواناً ، لـٰكنه إنسان .

ينتج : فهو حيوان . فهـٰذه النتيجة ؛ هي تالي الشرطية .

ومثال ما دل علىٰ ضد النتيجة ؛ أي : نقيضها : قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضاً : لو لم يكن هـٰذا الشيء حيواناً . . لم يكن إنساناً ، لـٰكنه إنسان .

ينتج : فهو حيوان ، فنقيض هـٰذه النتيجة مذكور في القياس ، وهو مقدم الشرطية . انتهىٰ « دمنهوري » .

(**فإن يك**) القياس (**الشرطي**) أي : فإن تكن القضية الشرطية ، وذكَّرها باعتبار كونها بمعنى القول (**ذا اتصال**) أي : ذات اتصال ؛ أي : متصلة ، وهي التي أوجبت تلازم الجزأين ، وهما المقدم والتالي ؛ كوجود النهار وطلوع الشمس .

(**أنتج**) وأفاد (**وضعُ**) وإثبات (**ذاك**) المقدم في الاستثنائية (**وضعَ**) وإثبات (**التالي**) في النتيجة ؛ أي : أنتج إثبات المقدم في الاستثنائية إثباتَ التالي في النتيجة ؛ لأن المقدم ملزوم للتالي ، وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت لازمه .

مثال ذلك قولك : كلما كان هـٰذا إنساناً . . كان حيواناً ، لـٰكنه إنسان .

ينتج : فهو حيوان .

فقد أنتج إثبات المقدم في الاستثنائية ، وهو إنسان . . إثباتَ التالي في النتيجة ، وهو حيوان .

(و) أنتج أيضاً (**رفعُ تال**) ونفيه في الاستثنائية (**رفعَ أول**) أي : نفي مقدم في النتيجة ؛ لأن التالي لازم للمقدم ، وانتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم .

مثال ذلك قولك : كلما كان هـٰذا إنساناً . . كان حيواناً ، لـٰكنه ليس بحيوان .

أنتج : فهو ليس بإنسان ؛ لأن رفع التالي ونفيه في الاستثنائية ، وهو حيوان ، أنتج نفي المقدم ، وهو إنسان في النتيجة .

(**ولا يلزم**) الإنتاج (**في عكسهما**) أي : من عكسهما ، فـ(في) بمعنىٰ : (من) .

أي : لا يلزم من وضع التالي وضعُ المقدم ، ولا من رفع المقدم رفعُ التالي .

فلو قلت في المثال الأول : (لـٰكنه حيوان) بدل قولك فيه : (لـٰكنه إنسان) . . لم ينتج : (أنه إنسان) لأن اللازم قد يكون أعم من الملزوم ، ولا يلزم من إثبات الأعم إثباتُ الأخص .

وكذلك لو قلت في المثال الثاني : (لـٰكنه ليس بإنسان) بدل قولك : (ليس بحيوان) . . لم ينتج شيئاً ؛ لأن رفع الأخص لا يوجب رفع العام ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (**لما انجلىٰ**) أي : لما اتضح وظهر وعلم عندهم من أن التالي لازم ، وقد يكون أعم من ملزومه ، فلا يلزم من إثباته إثباتُ ملزومه ، ولا من نفي ملزومه نفيُه ، فهـٰذان الضربان عقيمان . انتهىٰ « قويسني » .

وعبارة البيجوري هـٰهنا : (قوله : « ولا يلزم في عكسهما » يعني : أنه لا يلزم الإنتاج في عكس وضع المقدم ، وهو وضع التالي .

ولا في عكس رفع التالي ، وهو رفع المقدم .

فإذا قلت مثلاً : كلما كان هـٰذا إنساناً . . كان حيواناً ، لـٰكنه حيوان ، لم ينتج : أنه إنسان ، ولا أنه ليس بإنسان .

وإذا قلت مثلاً : كلما كان هـٰذا إنساناً . . كان حيواناً ، لـٰكنه ليس بإنسان ، لم ينتج : أنه ليس بحيوان ، ولا أنه حيوان .

ولا يرد نحو : كلما كان هـٰذا إنساناً . . كان ناطقاً ؛ لأن استلزام وضع التالي فيه لوضع المقدم ، واستلزام رفع المقدم رفع التالي . . ليس لصورة القياس ، بل لخصوص المادة .

وقوله : « **لما انجلىٰ** » أي : لما اتضح من أنه قد يكون التالي أعم من المقدم ؛ كما في قولك : كلما كان هـٰذا إنساناً . . كان حيواناً .

ولا يلزم من وضع الأعم وضعُ الأخص ، ولا رفعُه ، ولا يلزم من رفع الأخص رفعُ الأعم ، ولا وضعُه) انتهىٰ منه .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَإِنْ يَكُــنْ مُنْفَصِــلاً فَــوَضْــعُ ذَا	يُنْتِــجُ رَفْــعَ ذَاكَ وَٱلْعَكْــسُ كَــذَا
وَذَاكَ فِـي ٱلأَخَـصِّ ثُـمَّ إِنْ يَكُـنْ	مَـانِـعَ جَمْـعٍ فَبِـوَضْـعِ ذَا زُكِـنْ
رَفْــعٌ لِــذَاكَ دُونَ عَكْــسٍ وَإِذَا	مَـانِـعَ رَفْـعٍ كَـانَ فَهْـوَ عَكْـسُ ذَا

(**وإن يكن**) القياس الشرطي (**منفصلاً**) أي : وإن تكن القضية منفصلة ، وهي التي أوجبت تنافراً بين الجزأين ، وقد تقدم أنها :

إما أن تكون مانعة الجمع والخلو معاً ، وهـٰذا هو القسم الأخص الحقيقي .

وإما أن تكون مانعة الجمع فقط .

وإما أن تكون مانعة الخلو فقط .

ولذلك كان القياس المنفصل **ثلاثة أقسام** :

الأول : مانعهما، وهو الأخص : وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعتهما .

والثاني : مانع الجمع فقط ، وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الجمع فقط .

والثالث : مانع الخلو فقط ، وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الخلو فقط .

وقد بين الناظم كيفية إنتاج كل من هـٰذه الأقسام الثلاثة على الترتيب المذكور ، فذكر للأول أربع نتائج ، ولكل من الثاني والثالث نتيجتين ، فقال : وإن كانت القضية الشرطية المنفصلة حقيقية . . (**فوضع ذا**) أي : فإثبات أحد طرفيها (**ينتج رفعَ ذاك**) الطرف الآخر ونفيَه ؛ لأنه يمتنع اجتماعهما .

فإذا قلت مثلاً : العدد ؛ إما أن يكون زوجاً ، وإما أن يكون فرداً ، لـٰكنه زوج . . أنتج : أنه ليس بفرد .

أو قلت : لـٰكنه فرد ، أنتج : أنه ليس بزوج .

فهاتان صورتان من الصور الأربع .

(**والعكس**) أي : عكس ما ذكر ؛ أي : رفع أحد طرفيها ونفيه كائن (**كذا**) أي : كهـٰذا المذكور ؛ أي : ينتج وضع الطرف الآخر وإثباته .

وعبارة البيجوري : (قوله : « **والعكس كذا** » أي : رفع ذا الطرف ونفيه : ينتج وضع ذاك الطرف الآخر وإثباته ؛ أي : فرفع أحدهما : ينتج وضع الآخر ؛ لأنه يمتنع ارتفاعهما معاً .

والمراد بـ « **العكس** » : اللغوي ، وهو هنا : تبديل الوضع بالرفع ، والرفع بالوضع .

فإذا قلت في المثال المذكور : لـٰكنه ليس بزوج . . أنتج : أنه فرد .

أو قلت : لـٰكنه ليس بفرد . . أنتج : أنه زوج .

فهاتان صورتان أخريان أيضاً ، فصور نتائج ما في هـٰذا القسم الأخص الحقيقي : أربع .

ومثل هـٰذا المثال في اشتماله علىٰ أربع نتائج قولنا : الموجود ؛ إما قديم أو حادث ، لـٰكنه قديم ؛ ينتج : أنه ليس بحادث ، أو لـٰكنه حادث ؛ ينتج : أنه ليس بقديم .

فلو قلت : لـٰكنه ليس بقديم . . أنتج : أنه حادث .

أو أنه ليس بحادث . . أنتج : أنه قديم .

فقد أنتج وضع أحد الطرفين وإثباته : رفعَ الآخر ونفيه .

ورفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر .

وليس في هٰذا البيت الإيطاء ، الذي هو من عيوب القوافي ، وهو إعادة الكلمة المتحدة لفظاً ومعنىً ؛ لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة في الشطر الأول والشطر الثاني) انتهىٰ « باجوري » مع زيادة .

وهٰذا التفصيل هو المراد بقوله : (**وذاك في الأخص**) أي : وذاك التفصيل المذكور ؛ أي : كون وضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر ، والعكس بالعكس . . جار (**في الأخص**) أي : في القياس الشرطي المنفصل الأخص ؛ أي : الحقيقي ، وهو المسمىٰ بالقضية الحقيقية ؛ لأنها أخص من مانعة الخلو ومانعة الجمع .

والحاصل : أن للحقيقية أربع نتائج ، ولكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو نتيجتين ، كما مر آنفاً .

فإن كانت القضية المنفصلة مانعة جمع . . فقد أشار إليه بقوله : (**ثم إن يكن**) القياس الشرطي المنفصل .

و(ثم) تحتمل هنا : أن تكون للترتيب الذكري ، ويحتمل : أن تكون للترتيب في الشرف ؛ لأن الحقيقي أشرف من غيره .

والمعنىٰ : ثم إن تكن القضية الشرطية (**مانعة جمع**) أي : قضية مانعة الجمع بين طرفيها ؛ أي : فلا يجتمعان ، ويمكن ارتفاعهما معاً ، وتتركب من الشيء والأخص من نقيضه (**فبوضع ذا**) أي : فبوضع أحد طرفيها وإثباته (**زكن**) أي : علم (**رفع لذاك**) الطرف الآخر ونفيه لمنعها الجمع بينهما (**دون عكس**) فلا يلزم من رفع أحد طرفيها ونفيه وضعُ الطرف الآخر وإثباته ؛ لجواز الخلو عنهما .

وقوله : (**فبوضع ذا**) أي : فبوضع أحد الطرفين فهم رفع الآخر ؛ لأنه يمتنع اجتماعهما .

فإذا قلت مثلاً : إما أن يكون هـٰذا الجسم أبيض وإما أن يكون أسود ، لـٰكنه أبيض . . أنتج : أنه ليس بأسود .

أو قلت : لـٰكنه أسود . . أنتج : أنه ليس بأبيض .

وقوله : (**دون عكس**) لأنه لا يمتنع ارتفاعهما ، فلا ينتج رفع أحدهما وضع الآخر ؛ لجواز الخلو عنهما ؛ فلو قلت في المثال : لـٰكنه ليس بأبيض . . لم ينتج : أنه أسود .

ولو قلت : لـٰكنه ليس بأسود . . لم ينتج : أنه أبيض .

وإذا كانت القضية الشرطية المنفصلة مانعة خلو . . فقد أشار إليها بقوله : (**وإذا مانع رفع كان**) لا يخفىٰ : أن (كان) مؤخرة من تقديم ، والأصل : وإذا كان القياس الشرطي المنفصل مانع رفع وخلو . . (**فهو**) أي : فذلك القياس الشرطي المانع الخلو (**عكس ذا**) أي : عكس هـ(ـذا) القياس المذكور قبله ، وهو مانع الجمع ؛ أي : فهو عكس القياس الشرطي المانع الجمع ؛ أي : فرفع أحد الطرفين ونفيه : ينتج وضع الطرف الآخر وإثباته ، دون عكس ؛ لمنعه الخلو عنهما ، ووضع أحد طرفيه : لا ينتج شيئاً ؛ لجواز الجمع بينهما .

فإذا قلت مثلاً : هـٰذا الجسم ؛ إما غير أبيض ، وإما غير أسود ، لـٰكنه ليس غير أبيض . . أنتج : أنه غير أسود .

أو قلت : لـٰكنه ليس غير أسود . . أنتج : أنه غير أبيض .

بخلاف ما لو قلت : لـٰكنه غير أبيض ؛ فإنه لا ينتج : أنه ليس غير أسود .

وبخلاف ما لو قلت : لـٰكنه غير أسود ؛ فإنه لا ينتج : أنه ليس غير أبيض .

وإنما أنتج في الشق الأول ؛ لأنه يمتنع ارتفاعهما .

وإنما لم ينتج في الشق الثاني ؛ لأنه لا يمتنع اجتماعهما . انتهىٰ « باجوري » .

إعراب الأبيات السبعة من أول الفصل إلىٰ هنا

(**ومنه ما يدعىٰ بالاستثنائي**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**منه**) : **من** : حرف جر ، مبني على السكون ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بـ(من) مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً .

(**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) لا يتم معناه إلا بصلة وعائد ، أو (ما) : نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) لا يتم معناه إلا بصفة ورابط في محل الرفع ، مبتدأ مؤخر ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، والتقدير : والقياس الذي يسمىٰ بالاستثنائي ، أو قياس مسمىً بالاستثنائي : كائن منه ؛ أي : من القياس المصطلح عليه عند المناطقة ، والجملة الاسمية : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فمنه ما يدعىٰ بالاقتراني) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة .

(**يدعىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ما) الموصولة ، أو يرجع علىٰ (ما) الموصوفة .

(**بالاستثنائي**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الاستثنائي**) :

مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يدعىٰ) لأنه فعل مضارع ، والجملة الفعلية من الفعل المغير ونائب فاعله . . صلة لـ(ما) إن قلنا : (ما) موصولة ، أو صفة لـ(ما) إن قلنا : (ما) موصوفة .

(**يعرف**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه فعل صحيح الآخر ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ما) الموصولة أو الموصوفة ، وهو المفعول الأول لـ(يعرف) لأنه بمعنىٰ : يسمىٰ .

(**بالشرطي**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الشرطي**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة على (الياء) المحذوفة ؛ لضرورة استقامة الوزن؛ لأنه من أسماء النسب، فـ(ياؤه) مشددة في الأصل ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يعرف) علىٰ كونه مفعولاً ثانياً لـ(يعرف) لأنه بمعنىٰ : يسمىٰ ، تعدىٰ إلى المفعول الثاني بواسطة حرف الجر ؛ نظير : سميت ابني بمحمد .

(**بلا امتراء**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**لا**) : اسم بمعنىٰ : غير ، ولـٰكن نقل إعرابها إلىٰ ما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف .

(**امتراء**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يعرف) لأنه فعل مضارع ، وجملة (يعرف) من الفعل المغير ونائب فاعله : معطوفة بعاطف مقدر علىٰ قوله : (يدعىٰ) علىٰ كونها صلة لـ(ما) أو صفة لها .

(**وهو**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**هو**) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على الفتح .

(**الذي**) : اسم موصول في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، مبني على السكون ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**دل**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الموصول ، والجملة الفعلية : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(**علىٰ**) : حرف جر ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**النتيجة**) : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(دل) لأنه فعل ماض .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل ، مبنية على السكون .

(**ضدها**) : **ضد** : معطوف على النتيجة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (ضد) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ أي : ما دل على النتيجة أو علىٰ ضدها .

(**بالفعل**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الفعل**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(دل) .

(**لا**) : عاطفة مبنية على السكون .

(**بالقوة**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**القوة**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : معطوف على الجار والمجرور في قوله : (بالفعل) علىٰ كونه متعلقاً بـ(دل) .

(**فإن يك الشرطي**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن القياس الاستثنائي هو الذي دل على النتيجة ، وأردت معرفة كيفية دلالته على النتيجة . . فأقول لك : إن يك ، (**إن**) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ؛ الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، مبني بسكون على النون المدغمة في ياء (يك) .

(**يك**) : فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون ظاهر على النون المحذوفة للتخفيف .

(**الشرطي**) : اسم (يك) مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**ذا اتصال**) : **ذا** : خبر (يك) منصوب ، وعلامة نصبه الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛ لأنه من الأسماء الستة ، التي رفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء ، (ذا) : مضاف .

(**اتصال**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**أنتج**) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها ، مبني على الفتح .

(**وضع**) : فاعل (أنتج) والفاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (وضع) : مضاف .

(**ذاك**) : **ذا** : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب أو البعيد في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، **والكاف** : حرف دال على الخطاب ، مبني على الفتح .

(**وضع**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (وضع) : مضاف .

(**التالي**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ؛ أي : أنتج إثباتُ ذاك المقدم إثباتَ التالي ، وجملة (أنتج) من الفعل والفاعل : في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : في محل النصب مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**ورفع تال رفع أول**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (رفع) : معطوف علىٰ (وضع ذاك) علىٰ كونه فاعلاً لـ(أنتج) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (رفع) : مضاف .

(**تال**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ؛ لأن أصله : ورفع تالي ، فيقال : استثقلت الكسرة على (الياء) ثم حذفت ؛ أي : الكسرة لثقلها ، فالتقىٰ ساكنان ، وهما : الياء والتنوين ، ثم حذفت (الياء) لالتقاء الساكنين ؛ لبقاء دالِّها ، وهو كسرة (اللام) فصار (تال) ، فعومل معاملة قاض .

(**رفع أول**) : **رفع** : مفعول به لـ(أنتج) ، والمفعول منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (رفع) : مضاف .

(**أول**) : بمعنىٰ : سابق : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**ولا يلزم في عكسهما**) : **الواو** : عاطفة أو استئنافية ، مبنية على الفتح ، (لا) : نافية مبنية على السكون .

(**يلزم**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الإنتاج المعلوم من السياق .

(**في**) : حرف جر بمعنىٰ (من) مبني على السكون .

(**عكس**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (عكس) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، **الميم** : حرف عماد ، **والألف** : حرف دال على التثنية ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يلزم) أي : لا يلزم الإنتاج في عكس ما ذكر ؛ أي : لا ينتج وضعُ التالي وضعَ المقدم ، ولا ينتج نفيُ المقدم نفيَ التالي ، والجملة الفعلية ؛ إما مستأنفة ، أو معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن يك الشرطي) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة .

(**لما انجلى**) : **اللام** : حرف جر وتعليل ، مبني على الكسر ، (**ما**) : اسم موصول أو موصوف في محل الجر بـ(اللام) مبني على الكسر .

(**انجلىٰ**) : فعل ماض ، مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ما) ، والجملة الفعلية : صلة لـ(ما) الموصولة لا محل لها من الإعراب ، أو صفة لـ (ما) الموصوفة ، الجار والمجرور : متعلق بـ(لا يلزم) أي : ولا يلزم الإنتاج في عكسهما ؛ للتعليل الذي اتضح وانجلىٰ عندهم ، كما مر بيانه في مبحث المعاني .

(**وإن يكن منفصلاً**) : **الواو** : عاطفة أو استئنافية ، مبنية على الفتح ، (**إن**) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ؛ الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، مبني بسكون على النون المخفاة في ياء (يكن) .

(**يكن**) : فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، هي فعل من الأفعال الناقصة ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على القياس الشرطي .

(**منفصلاً**) : خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**فوضع ذا**) : **الفاء** : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، مبنية على الفتح ، (**وضع**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (وضع) : مضاف .

(**ذا**) : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**ينتج**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (وضع) .

(**رفع**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (رفع) : مضاف .

(**ذاك**) : **ذا** : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ، **الكاف** : حرف دال على الخطاب ، مبني على الفتح ، وجملة (ينتج) من الفعل والفاعل : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : فوضع ذا منتجٌ رفعَ ذاك ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن يك الشرطي) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة أو مستأنفة .

(**والعكس كذا**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**العكس**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**كذا**) : **الكاف** : حرف جر وتشبيه ، مبني على الفتح ، (**ذا**) : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر بـ(الكاف) مبني على السكون ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : والعكس كائن كهـٰذا المذكور قبله ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الجزم ، معطوفة على الجملة الاسمية المذكورة قبلها علىٰ كونها جواباً لـ(إن) الشرطية .

(**وذاك في الأخص**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**ذا**) : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر البعيد في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على السكون ، **الكاف** : حرف دال على الخطاب ، مبني على الفتح .

(**في الأخص**) : **في** : حرف جر ، مبني بسكون على (الياء) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الأخص**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : وذاك الحكم المذكور كائن في الشرطي الأخص ، والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**ثم**) : حرف عطف وترتيب للترتيب الذكري أو الرتبي ، مبني على الفتح .

(**إن يكن مانع جمع**) : **إن** : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، مبني على السكون .

(**يكن**) : فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، واسمها : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره :

هو ، يعود على الشرطي ؛ أي : ثم إن يكن القياس الشرطي .

(**مانع**) : خبر (يكن) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (مانع) : مضاف .

(**جمع**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**فبوضع ذا**) : **الفاء** : رابطة لجواب (إن) الشرطية جوازاً ، أو زائدة ، زيدت لاستقامة الوزن ، مبنية على الفتح ، **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**وضع**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (وضع) : مضاف .

(**ذا**) : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ، الجار والمجرور : متعلق بـ(زكن) المذكور بعده .

(**زكن**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي .

(**رفع**): نائب فاعل لـ(زكن) مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**لذاك**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر (ذا) : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر بـ(اللام) مبني على السكون ، **الكاف** : حرف دال على الخطاب ، مبني على الفتح ، الجار والمجرور : متعلق بـ(رفع) والتقدير : فقد زكن رفع لذاك الطرف ونفيه ، بوضع هـٰذا الطرف وإثباته ، دون عكس ، وجملة (زكن) من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الجر بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : معطوفة علىٰ جملة قوله : (وذاك في الأخص) علىٰ كونها مستأنفة .

(**دون**) : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (دون) : مضاف .

(**عكس**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والظرف : متعلق بـ(زكن) وفي « الصبان » : (قوله : « **دون عكس** » : الظرف : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : هٰذا الحكم ، وهو : إنتاج وضع أحد الطرفين رفع الآخر . . ثابت دون عكس له ، وهو : إنتاج رفع أحدهما وضع الآخر . . فليس بثابت . قاله شيخنا العدوي) انتهىٰ منه .

(**وإذا مانع رفع كان**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، أو عاطفة علىٰ ما قبلها (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافضة لشرطها منصوبة بجوابها ، في محل النصب على الظرفية ، مبنية على السكون ، والظرف : متعلق بالجواب الآتي .

(**مانع**) : خبر (كان) مقدم عليه لضرورة النظم منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**رفع**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**كان**) : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على القياس الشرطي ، والتقدير : وإذا كان القياس الشرطي مانع رفع ؛ أي : خلو ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها : في محل الخفض بإضافة (إذا) إليها علىٰ كونها فعل شرط لها .

(**فهو عكس ذا**) : **الفاء** : رابطة لجواب (إذا) وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، مبنية على الفتح ، (**هو**) : ضمير للمفرد المذكر الغائب عائد على القياس في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على الفتح .

(**عكس**) : خبر لـ(هو) ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (عكس) : مضاف .

(**ذا**) : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر ، مضاف

إليه ، مبني على السكون ، والمشار إليه هنا : مانع جمع ، والجملة من المبتدأ والخبر : جواب (إذا) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة ، أو معطوفة علىٰ جملة (إن) الشرطية في قوله : (ثم إن يكن مانع جمع) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فصل : في لواحق القياس

واللواحق جمع : لاحق ؛ أي : ما يلحق بالقياس البسيط في الاستدلال به ، **وهي أربعة :**

القياس المركب . وقياس الخلف . وقياس الاستقراء . وقياس التمثيل .

وإضافة (لواحق) إلى (القياس) : جنسية لا استغراقية ؛ أي : فصل معقود في بيان جنس الأمور اللاحقة بالقياس المعهود ، وهو القياس البسيط ؛ لأن الناظم لم يذكر إلا ثلاثة منها : وهي القياس المركب ، وقياس الاستقراء ، وقياس التمثيل ، وأهمل رابعاً : وهو قياس الخلف ، **وضابطه** : أن يستدل علىٰ ثبوت المطلوب بإبطال نقيضه ؛ كأن تقول في مقام الاستدلال علىٰ ثبوت قدمه تعالىٰ : لو لم يكن الله سبحانه وتعالىٰ قديماً . . لكان حادثاً ، ولو كان حادثاً . . لزم المحال ، وما أدىٰ إلى المحال . . باطل ، وإذا بطل ذلك . . بطل ما أدىٰ إليه ، وإذا بطل ذلك . . ثبت المطلوب .

و(أل) في (القياس) للعهد ، والمعهود : القياس البسيط ، وإلا . . لم يصح جعل القياس المركب من جملة اللواحق . انتهىٰ « باجوري » .

وَمِنْــهُ مَــا يَــدْعُــونَــهُ مُــرَكَّبَــا	لِكَـوْنِـهِ مِـنْ حُجَـجٍ قَـدْ رُكِّبَـا
فَــرَكِّبَنْــهُ إِنْ تُــرِدْ أَنْ تَعْلَمَــهْ	وَٱقْلِــبْ نَتِيجَــةً بِــهِ مُقَــدِّمَــةْ
يَلْــزَمْ مِــنْ تَــرْكِيبِهَـا بِـأُخْـرَىٰ	نَتِيجَــةٌ إِلَــىٰ هَلُــمَّ جَــرَّا
مُتَّصِـلَ ٱلنَّتَـائِـجِ ٱلَّـذِي حَـوَىٰ	يَكُـونُ أَوْ مَفْصُـولَهَـا كُـلٌّ سَـوَا

واعلم : أنه قد عرفت فيما سبق : أنه لا يتم القياس إلا من مقدمتين ، لٰكن ذاك يسمىٰ قياساً بسيطاً ، وقد يكون القياس من أكثر من مقدمتين ، ويسمىٰ قياساً مركباً .

وقد ذكره بقوله : (**ومنه**) أي : ومن القياس من حيث هو (**ما**) أي : القياس الذي (**يدعونه**) أي : يسمونه ؛ أي : يسميه أهل هٰذا الفن ؛ يعني : المناطقة (**مركبا**) أي : قياساً مركباً ، وهو ما ألف من أكثر من مقدمتين .

وقوله : (**لكونه**) علة لتسميته مركباً .

وقوله : (**من حجج**) أي : من أقيسة بسيطة : متعلق بقوله : (**قد ركبا**) بألف الإطلاق .

والمعنىٰ : ومن لواحق القياس المعهود وهو البسيط : ما يدعونه ؛ أي : القياس الذي يدعونه ، أو قياس يدعونه مركباً ؛ لأجل كونه قد ركب من حجج ؛ أي : من أقيسة بسيطة .

مثاله كقولك : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان حساس ، وكل حساس نام ، وكل نام جسم ، وكل جسم مركب .

(**فركبنه**) : أي : فركبه من أكثر من مقدمتين كما مثلنا آنفاً (**إن ترد أن تعلمه**) أي : أن تعلم القياس المركب ، (**واقلب**) أي : واجعل (**نتيجة به**) أي : في القياس المركب ، و(الباء) بمعنىٰ : (في) .

(**مقدمة**) : لقياس ثانٍ ؛ أي : اجعل النتيجة الحاصلة من المقدمتين الأوليين مقدمةً لقياس ثانٍ .

وقوله : (**يلزم من تركيبها**) صفة لـ(مقدمة) أي : يلزم من تركيب تلك

النتيجة المعلومة مقدمةً (**بأخرىٰ**) أي : مع مقدمة أخرىٰ ، فـ(الباء) بمعنىٰ : (مع) .

وقوله : (**نتيجة**) : فاعل (يلزم) .

فقل إن شئت ذلك القلب : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان حساس ؛ فكل إنسان حساس .

فهٰذه نتيجة المقدمتين الأوليين ، فاجعلها مقدمة صغرىٰ لقياس ثانٍ ، وضمها لما بعدها ، فقل : كل إنسان حساس ، وكل حساس نام .

واستخرج من هاتين المقدمتين نتيجة ، فقل : كل إنسان نام .

ثم اجعل هٰذه النتيجة أيضاً مقدمة لقياس ثالث ، فقل : كل إنسان نام ، وكل نام جسم .

استخرج نتيجته ، فقل : كل إنسان جسم .

وقوله : (**إلىٰ هلمَّ جرًّا**) وكلمة (إلىٰ) : متعلقة بمحذوف ، وداخلة علىٰ قول محذوف ، وهلم جرا : مقول لذلك القول المحذوف .

و(**هلم**) : اسم فعل أمر بمعنى : استمر .

و(**جرا**) بمعنى : استمراراً : مفعول مطلق معنوي لـ(هلم) .

والمعنىٰ : داوم علىٰ هٰذا العمل والقلب ؛ أي : قلب النتيجة مقدمة ، وضمها إلىٰ مقدمة أخرىٰ ؛ أي : داوم علىٰ هٰذا العمل والقلب إلىٰ أن يقال لك لكثرة مطالبه ونتائجه : هلمَّ جرّاً ؛ أي : استمر علىٰ هٰذا العمل والقلب استمراراً ؛ لتستفيد منه فوائد كثيرة ، ونتائج وفيرة .

وقوله : (**متصل النتائج**) بالنصب : خبر (يكون) مقدم عليه .

(**الذي حوىٰ**) : خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة مفسرة لـ(متصل النتائج) معترضة بين (يكون) ومعمولها .

(**يكون**) : فعل ناقص ، واسمها : ضمير يعود على القياس المركب .

(**أو**) : حرف تفصيل بمعنى (الواو) .

(**مفصولها**) : معطوف علىٰ (متصل النتائج) .

(**كل**) : مبتدأ ، (**سواء**) : خبره .

ومعنى البيت : ويكون القياس المركب متصل النتائج ، وهو الذي حوى النتائج واشتمل عليها ؛ بأن ذكرت النتيجة مع كل قياس .

سمي بذلك؛ لاتصال نتائجه بالمقدمات، كالمثال الذي ذكرناه آنفاً في القلب .

ويكون أيضاً مفصولها ؛ أي : منفصلها ، وهو الذي لم يحو النتائج ؛ أي : لم تذكر معه ، بل طويت النتائج .

مثاله كقولنا : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان حساس . . . وهـٰكذا إلىٰ آخر المثال المتقدم ثَمَّ من غير استخراج نتيجة لكل مقدمتين .

سمي منفصل النتائج ؛ لعدم ذكرها فيه .

(**كُلٌّ**) من متصل النتائج ومنفصلها : (**سواء**) في إفادة المطلوب وتحصيل النتائج .

وعبارة الناظم في « شرحه » : (قوله : « **ومنه . . .** » إلخ ؛ أي : ومن القياس المعهود : قسم يسمىٰ بالقياس المركب .

سمي بذلك ؛ لتركبه من حجج متعددة .

و« **منه** » : خبر « **ما** » مقدم ، و« **ما** » موصولة : مبتدأ .

و« **اللام** » في قوله : « **لكونه** » للتعليل ؛ أي : لتعليل تسميته بالمركب .

و« **إن** » في قوله : « **إن ترد** » : شرطية ، شرطها : « **ترد** » ، وجوابها : محذوف لدلالة ما تقدم قبله عليه ، وهو قولنا : « **فركبنه** » ، هٰذا مذهب جمهور البصريين ، ومذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد من البصريين : أنه إذا تقدم . . هو الجواب نفسه ، والأول أصح .

وقولنا : « **واقلب** . . . » إلخ البيت (**نتيجة**) : مفعول أول لـ« اقلب » ، والمفعول الثاني : « **مقدمة** » ، و« **يلزم** » : نعتها ، و« **متصل النتائج** » : خبر « يكون » ، و« **حوىٰ** » أي : اشتمل عليها ، والله الموفق للصواب) انتهىٰ منه .

وعبارة الدمنهوري : (**واعلم** : أن القياس : إن تركب من مقدمتين . . سمي : قياساً بسيطاً ؛ نحو : العالم متغير ، وكل متغير حادث .

وإن تركب من أكثر من مقدمتين . . سمي : قياساً مركباً ؛ نحو : النباش آخذ للمال خفية ، وكل آخذ للمال خفية سارق ، وكل سارق تقطع يده ، والنتيجة : النباش تقطع يده .

وهٰذا القياس المركب ينقسم إلىٰ متصل النتائج إن ذكرت فيه النتيجة ، وجعلت مقدمة صغرىٰ لقياس ثانٍ ، وركبت مع مقدمة كبرىٰ ، وأخذت النتيجة منه وجعلت مقدمة كذلك ، وهلم جرّاً ، كما قاله الناظم .

كقولنا : النباش آخذ للمال خفية ، وكل آخذ للمال خفية سارق ، ينتج : النباش سارق .

وتقول : النباش سارق ، وكل سارق تقطع يده ، ينتج : النباش تقطع يده .

إلىٰ آخر ما تريد .

وإلىٰ مفصولها ، وهو ما لم تذكر فيه النتائج ، كالمثال قبل هٰذا .

والتحقيق : أنه يرجع إلى القياس البسيط ؛ لأنه أقيسة طويت نتائجها في الذكر ، وهي مرادة في المعنىٰ .

وسمي الأول متصل النتائج ؛ لاتصال نتائجه بمقدماته ، بخلاف الثاني) انتهىٰ منه .

* * *

ولما فرغ الناظم من مباحث القياس المركب . . أخذ يتكلم في مباحث بقية اللواحق ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَإِنْ بِجُـزْئِـيٍّ عَلَـىٰ كُلِّـي ٱسْتُـدِلّْ	فَـذَا بِـٱلِاسْتِقْـرَاءِ عِنْـدَهُـمْ عُقِـلْ
وَعَكْسُـهُ يُـدْعَـى ٱلْقِيَـاسَ ٱلْمَنْطِقِـي	وَهْــوَ ٱلَّــذِي قَــدَّمْتُــهُ فَحَقِّــقِ
وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَىٰ جُزْئِي حُمِلْ	لِجَـامِـعٍ فَـذَاكَ تَمْثِيـلٌ جُعِـلْ
وَلاَ يُفِيــدُ ٱلْقَطْــعَ بِــٱلــدَّلِيــلِ	قِيَــاسُ ٱلِاسْتِقْــرَاءِ وَٱلتَّمْثِيــلِ

والجار والمجرور في كل من قوله : (**بجزئي**) ، وقوله : (**علىٰ كلي**) بتخفيف الياء لضرورة النظم : متعلق بقوله : (**استدل**) ، ولا يضر الفصل بين أداة الشرط ومعمولها بالجار والمجرور ؛ لأنه من معمولاته .

وقوله : (**فذا**) : مبتدأ .

والظرفان في قوله : (**بالاستقراء عندهم**) : متعلقان بقوله : (**عقل**) بالبناء للمجهول ، والجملة الفعلية : خبر المبتدأ .

ومعنى البيت : وإن استدل بحكم جزئي علىٰ حكم كلي ؛ بأن تصفحت الجزئيات وحكمت بحكمها على الكليات ؛ فهٰذا الاستدلال المذكور المفهوم من استدل : عقل وعلم عندهم ؛ أي : عند المناطقة باسم الاستقراء ، فالاستقراء علىٰ كلامه : هو الاستدلال بحكم الجزئي علىٰ حكم الكلي ، وذلك كما إذا تصفحنا جزئيات من الحيوان ؛ كالإنسان والفرس والحمار ، فوجدناها ؛ أي : فوجدنا أكثرها تحرك فكَّها الأسفل عند المضغ . . فحكمنا بحكم تلك الجزئيات علىٰ كليها ، وهو الحيوان ، وقلنا : كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ .

ثم إن كان المتصفَّح ـ بفتح الفاء المشددة ـ المتتبَّع أكثرَ الجزئيات . . سمي الاستقراء : ناقصاً ، كالمثال المتقدم .

وإن كان المتصفَّح جميع الجزئيات ؛ كأن استقرأنا جزئيات الحيوان ، فوجدنا بعضها ماشياً ، وبعضها غير ماش ، ووجدنا الماشي يموت وغير الماشي كذلك ، وحكمنا علىٰ كليه ، وهو الحيوان ، وقلنا : كل حيوان يموت . . سمي : استقراءً تاماً . انتهىٰ « قويسني » .

وكيفية الاستدلال بالحكم الجزئي على الحكم الكلي كما هو مذهب الناظم : كما في قولك : كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ؛ لأن الإنسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، والحمار يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، والبغل يحرك فكه الأسفل عند الأكل ، وهـٰكذا بعد أن تتبعت معظم الجزئيات ، فوجدته كذلك ، فظننت أن سائر الجزئيات مثل ذلك المعْظَم ، مع أن بعض الأفراد ليس كذلك ؛ كالتمساح ، فإنه يحرك فكه الأعلىٰ عند المضغ .

هـٰذا ؛ وفسر بعضهم الاستقراء : بالحكم الكلي على الكلي بما وجد في أكثر جزئياته ، وكلا هـٰذين التفسيرين ضعيف .

والصحيح كما قاله السعد : ما ذكره حجة الإسلام : من أنه تصفح أمور جزئية ؛ ليحكم بحكمها علىٰ أمر يشمل تلك الجزئيات .

ثم إن كانت تلك الأمور جميع الجزئيات . . كان ذلك التصفح استقراء تاماً .

وإن كان أكثرها . . كان استقراء ناقصاً . كذا قال بعض أهل التحقيق .

ومثله في « جمع الجوامع » ، ومقتضاه : أنه يشترط في الاستقراء الناقص : أن تكون الأمور المتصفحة أكثر الجزئيات ، وهو ما جرىٰ عليه كثير من المناطقة .

ويلزم عليه : خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل ، فلا يكون استقراء .

واستشكله ابن قاسم في « الآيات » : بأنه قد استند الفقهاء في مسائل إلى الاستقراء ، مع أن الأمور المتصفحة فيها ليست أكثر الجزئيات .

كما في حكمهم : بأن أقل الحيض يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوماً ، وغالبه ست أو سبع .

فإنهم قد صرحوا : بأن مستند الإمام الشافعي في ذلك : الاستقراء .

ومعلوم : أنه لم يتصفح جميع نساء العالم ، ولا أكثر من كان في زمانه .

فالوجه : ترك التقييد بالأكثر ، وإن قيد به كثير من المناطقة .

نعم ؛ ينبغي التقييد بالبعض الذي يحصل بتصفحه ظن عموم الحكم . انتهىٰ بتصرف . انتهىٰ « باجوري » .

(**وعكسه**) أي : مفيد عكسه ؛ أي : عكس الاستقراء (**يدعىٰ**) أي : يسمىٰ عندهم . . . إلخ ، ولا بد من تقدير مضاف كما ترىٰ ، كما قاله الشيخ الملوي في « كبيره » ، وذلك لأن عكس ما ذكر من الاستقراء : هو الاستدلال بالكلي على الجزئي ، وليس ذلك هو المسمىٰ بالقياس المنطقي ، وإنما المسمىٰ به : نفس المقدمتين المستدلِّ بهما على الحكم بالكلي على الجزئي ، الذي هو المطلوب ، فلا بد من تقدير المضاف المذكور .

فمعنى الاستقراء : هو الاستدلال بالجزئيات على الكليات .

وأما معنى القياس المنطقي . . فهو المقدمتان فأكثر ، اللذان يفيدان حكم النتيجة التي هي المطلوب منهما ؛ أي : فمفيد عكس معنى الاستقراء ، وذلك العكس هو الحكم على الجزئي ، الذي هو النتيجة ، بحكم المقدمتين ، اللذين هما الكلي للنتيجة .

والمعنىٰ : ومفيد عكس معنى الاستقراء (**يدعىٰ**) أي : يسمى (**القياس المنطقي وهو**) أي : القياس المنطقي هو (**الذي قدمته**) أي : قدمت بيان معناه

في أول باب القياس عند قولي : (إن القياس من قضايا صورا) ، (**فحقق**) معناه المعلوم هناك ؛ أي : راجعه واحفظه علىٰ ظهر قلبك ؛ لتكون من أرباب هـٰذا الفن .

والذي قدمه هناك هو أن القياس : قول مؤلف من أقوال ، متىٰ سلمت . . لزم عنها لذاتها قول آخر .

ومراده : أن القياس : استدلال بحكم الكلي على الجزئي ؛ كقولنا : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم .

فإنه استدل بثبوت الجسمية للحيوان الذي هو الكلي ، علىٰ ثبوتها للإنسان الذي هو جزئي من جزئيات الحيوان ، والاستقراء هو : استدلال بحكم الجزئي علىٰ حكم الكلي ، كما علم مما سبق آنفاً .

(**وحيث جزئي**) بتشديد الياء (**علىٰ جزئي**) بتخفيفها لضرورة النظم ؛ أي : وحيث حمل جزئي علىٰ جزئي آخر في حكمه (لـ) وجود (**جامع**) مشترك بينهما ؛ أي : بين المشبه والمشبه به ؛ كحمل النبيذ على الخمر في الحرمة بجامع الإسكار في كل منهما ، (**فذاك**) الحمل (**تمثيل**) أي : تشبيه (**جعل**) أي : عرف عندهم .

والأوضح قراءة (تمثيل) بالنصب علىٰ أنه مفعول ثانٍ لـ(جعل) أي : الذي هو معنىٰ : سمي ؛ أي : سمي ذلك الحمل تمثيلاً عندهم ، هـٰكذا ظهر للفهم السقيم .

أي : يسمىٰ هـٰذا الدليل الذي هو حمل جزئي علىٰ جزئي : تمثيلاً .

واسم الإشارة في قوله : (**فذاك**) : عائد للحمل المفهوم من قوله : (حُمِل) .

وصريح هـٰذا : أن الناظم يفسر التمثيل : بحمل جزئي علىٰ جزئي آخر في

الحكم ؛ لجامع بينهما ، وهو مخالف لما ذكره السعد : من أنه تشبيه جزئي بجزئي في معنىً مشترك بينهما ؛ ليثبت في المشبه الحكمُ الثابت في المشبه به ، المعلل بذلك المعنىٰ (**ولا يفيد القطعَ**) أي : اليقين والجزم (**بالدليل**) أي : نتيجة الدليل .

والمراد بالدليل : المدلول عليه ؛ أي : ولا يفيد بعض (**قياس الاستقراء**) وهو الاستقراء الناقص ، (**و**) لا قياس (**التمثيل**) القطعَ واليقين في الحكم الذي استدل بهما عليه .

أما قياس الاستقراء . . فلجواز أن يكون قد بقي جزئي من جزئيات ما تفحصت عنه علىٰ خلاف ما استقرأته ، قالوا : وقد وجد أن التمساح يحرك فكه الأعلىٰ عند المضغ ، فلم تكن النتيجةُ في الاستقراء ، وهي : كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ . . قطعيةً .

وأما قياس التمثيل . . فلأنه [لا] يلزم من تشابه أمرين في معنىً تشابهُهُما في جميع الأحكام . انتهىٰ « قويسني » .

وعبارة الناظم في « شرحه » : (فالاستقراء والتمثيل لا يصلحان إلا لبحث الفقهاء ، ولا يفيدان إلا الظن ، وإلىٰ هـٰذا أشرنا بقولنا : « ولا يفيد القطع . . . » البيت) انتهىٰ منه .

وعبارة الدمنهوري : (وأما الاستقراء والتمثيل . . فلا يفيدان القطع واليقين ؛ لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ ؛ كالتمساح ، وأن العلة في الجزئي المحمول عليه : غير العلة في الجزئي المحمول) انتهىٰ منه .

وعبارة البيجوري : (قوله : « ولا يفيد القطع بالدليل . . . » إلخ .

المراد بالدليل المدلول ، فالمعنىٰ : أن كلاً من قياس الاستقراء وقياس التمثيل : لا يفيد القطع بالمدلول الذي استدل بهما عليه .

أما الأول.. فلأنه ربما يكون بعض الأفراد التي لم تتصفحها علىٰ خلاف ما تصفحته، كما تقدم توضيحه في التمساح؛ ومن هـٰذا يعلم: أن الكلام هنا في خصوص الاستقراء الناقص، لا فيما يشمل الاستقراء التام؛ لأنه يفيد القطع بالذي استدل به عليه، كما إذا تصفحت جميع جزئيات الحيوان.. فوجدت الموت لازماً لها، فاستدللت بذلك علىٰ أن كل حيوان ميت.

وأما الثاني.. فلأنه لا يلزم من تشابه الأمرين في شيء: أنهما كذلك في شيء آخر.

قوله: « **قياس الاستقراء والتمثيل** » الإضافة للجنس، أو أن قوله: « والتمثيل »: معطوف على « الاستقراء » بملاحظة المضاف المحذوف؛ لدلالة المضاف الأول عليه، فاندفع الاعتراض: بأن كلاًّ من الاستقراء والتمثيل قياس مستقل، ومقتضىٰ عبارته: أن مجموعهما قياس واحد) انتهىٰ « باجوري ».

وأما الناظم.. فقد ذكر من لواحق القياس ثلاثة: القياس المركب، وقياس الاستقراء، وقياس التمثيل.

وترك رابعاً، وهو قياس الخلف، **وضابطه**: هو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه.

وسمي قياس الخلف؛ لأنه يؤدي إلى الخلف؛ أي: إلى المحال، علىٰ تقدير عدم حقية المطلوب.

وقيل: لأن المطلوب يأتي من خلفه الذي هو نقيضه، ويتركب من قياسين؛ أحدهما: اقتراني، والآخر: استثنائي.

تلخيصهما أن يقال: لو لم يتحقق المطلوب.. لتحقق نقيضه، ولو تحقق نقيضه.. لتحقق محال، ينتج: لو لم يتحقق المطلوب.. لتحقق محال، لـٰكن المحال ليس بمتحقق، فالمطلوب متحقق.

مثلاً تقول : لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي . . لتحقق وجوبها عليه ، ولو تحقق وجوبها عليه . . لتحقق وجوب الصلاة ، ينتج : أنه لو لم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي . . لتحقق وجوب الصلاة عليه ، الذي هو محال ، فتجعل هـٰذه النتيجة إحدىٰ مقدمتي القياس الاستثنائي .

والمقدمة الثانية : قولك : لـٰكن وجوب الصلاة عليه غير متحقق ، ينتج : أن انتفاء وجوب الزكاة على الصبي متحقق ، وهو المطلوب ، وإنما كان القياس المركب وقياس الخلف ملحقين بالقياس البسيط ؛ لأنهما لما كانا في الظاهر مخالفين له . . جعلا ملحقين به ، وإن كانا في الحقيقة يرجعان إليه . انتهىٰ « صبان » . انتهىٰ من « دروي » .

إعراب الأبيات الثمانية من أول فصل لواحق القياس

(**ومنه ما يدعونه مركبا**) : **الواو** : عاطفة أو استئنافية مبنية على الفتح ، (**من**) : حرف جر ، مبني على السكون ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بـ(من) مبني على الضم .

(**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) في محل الرفع ، مبتدأ مؤخر ، مبني على السكون ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، تقديره : والقياس الذي يدعونه مركباً ، أو قياس يدعونه مركباً : كائن من القياس البسيط أو لاحق به ، والجملة الاسمية في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله في أول باب القياس : (فمنه ما يدعىٰ بالاقتراني) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة ، أو مستأنفة استئنافاً بيانياً لبعد العهد عن المعطوف عليه .

(**يدعون**) : فعل مضارع بمعنىٰ : يسمون تعدىٰ إلىٰ مفعولين ، مرفوع ،

وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، **والواو** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع ، فاعل ، مبني على السكون ، **والهاء** : ضمير متصل في محل النصب مفعول أول لـ(يدعون) مبني على الضم .

(**مركباً**) : مفعول ثان لـ(يدعون) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة لـ(ما) إن قلنا : (ما) موصولة ، أو صفة لـ(ما) إن قلنا : إنها موصوفة .

(**لكونه من حجج قد ركبا**) : **اللام** : حرف جر وتعليل ، مبني على الكسر ، (**كون**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يدعون) ، والكون مصدر مضاف إلى اسمه ؛ لأنه يعمل عمل فعله الناقص ، **والهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر .

(**من**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**حجج**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(ركبا) ، المذكور بعده .

(**قد**) : حرف تحقيق ، مبني على السكون .

(**ركبا**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على القياس المركب ، وجملة (ركب) من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل النصب ، خبر للكون المذكور ، تقديره : يدعونه مركباً ؛ لكونه مركباً من حجج وأدلة كثيرة .

(**فركبنه إن ترد أن تعلمه**) : **الفاء** : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية ؛ لأنه جواب لـ(إن) الشرطية المذكورة بعده ، قدم

عليها لضرورة النظم ؛ بناء علىٰ مذهب الكوفيين المجوزين تقديم الجواب على الشرط ، أو دالّ علىٰ جوابها ، لا جواب لها ؛ بناء علىٰ مذهب البصريين المانعين تقديمه عليها ، ويكون حينئذ جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب ، (**ركبنه**) : **ركبن** : فعل أمر ، مبني على الفتح ؛ لاتصاله بـ(نون) التوكيد الخفيفة ، و(نون) التوكيد : حرف لا محل لها من الإعراب ، مبني على السكون ، **الهاء** : ضمير متصل عائد على القياس المركب في محل النصب على المفعولية ، مبني على الضم ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المنطقي ، والجملة الفعلية : في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها مقدماً عليها ؛ لضرورة النظم على المذهب الأول ، أو جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب على المذهب الثاني ، وهو الأصح .

(**إن**) : حرف شرط جازم ، مبني على السكون .

(**ترد**) : فعل مضارع مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، وفاعله : ضمير مستتر فيها وجوباً ، تقديره : أنت أيها المنطقي .

(**أن**) : حرف نصب ومصدر ، مبني على السكون .

(**تعلم**) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، **الهاء** : ضمير متصل في محل النصب ، مفعول به ، مبني على الضم المقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ؛ لأن (علم) هنا بمعنى : العرفان ، يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد ، وفاعله : ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب ، والجملة الفعلية صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر منصوب على المفعولية لـ(ترد) والتقدير : إن ترد علم القياس المركب . . فركبنه لتكون علىٰ يقين منه ؛ بأن تقول : العالم حادث ، وكل حادث له صانع ، العالم له صانع .

(**واقلب نتيجة به مقدمة**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**اقلب**) : فعل أمر ، مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل الجزم ، معطوفة علىٰ جواب (إن) الشرطية .

(**نتيجة**) : مفعول أول لـ(اقلب) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**به**) : **الباء** : حرف جر بمعنىٰ (في) مبنية على الكسر ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر في محل الجر بـ(الباء) مبني على الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(نتيجة) ، تقديره : واقلب نتيجة كائنة فيه ؛ أي : في القياس المركب .

(**مقدمة**) : مفعول ثانٍ لـ(اقلب) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**يلزم من تركيبها بأخرىٰ نتيجة**) : **يلزم** : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**من**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**تركيب**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (تركيب) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**بأخرى**) : **الباء** : حرف جر بمعنىٰ (مع) مبني على الكسر ، (**أخرىٰ**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين من علل تسع ، وهي ألف التأنيث

المقصورة ، الجار والمجرور : متعلق بـ(تركيبها) لأنه مصدر (ركّب) الرباعي .

(**نتيجة**) : فاعل (يلزم) مرفوع بضمة ظاهرة في آخره ، وجملة (يلزم) من الفعل والفاعل : في محل النصب ، صفة لـ(مقدمة) ولٰكنها سببية ، تقديرها : واقلب نتيجة فيه مقدمة ، لازماً من تركيبها مع أخرىٰ نتيجةٌ .

(**إلىٰ هلمّ جرّا**) : إلىٰ : حرف جر ، مبني على السكون ، ومجرورها محذوف جوازاً ، تقديره : إلىٰ أن يقال لك ، (أن) : حرف نصب ومصدر ، مبني بسكون على النون المدغمة في ياء (يقال) ، يقال : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (لك) : جار ومجرور متعلق بـ(يقال) .

(**هلمّ جرّا**) : نائب فاعل محكي لـ(يقال) والنائب مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وجملة (يقال) من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر مجرور بـ(إلىٰ) ، تقديره : وواظب علىٰ هٰذا العمل والقلب إلى القول لك هلم جراً ، الجار والمجرور في قولنا : (إلىٰ أن يقال) : متعلق بـ(واظب) المقدر ، وجملة (واظب) المقدر : مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

وإن شئت.. قلت : هلمَّ : اسم فعل أمر بمعنى : استمر ، مبني على الفتح ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، (جرّاً) : مفعول مطلق معنوي لمعنىٰ : هلم منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة اسم الفعل : في محل الرفع ، نائب فاعل لـ (يقال) ، والتقدير : وواظب علىٰ هٰذا العمل والقلب إلىٰ أن يقال لك : استمر علىٰ هٰذا العمل

والقلب استمراراً ؛ لتستفيد به مطالب ونتائج كثيرة أنتجت من مقدمات كثيرة .

(**متصل النتائج الذي حوىٰ يكون أو مفصولها**) : **متصل** : خبر مقدم لـ(يكون) الآتي ، وخبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (متصل) : مضاف .

(**النتائج**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**الذي**) : اسم موصول في محل الرفع ، خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ متصل النتائج ، مبني على السكون .

(**حوىٰ**) : فعل ماض ، مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الموصول ، ومفعوله : محذوف ، تقديره : حوى النتائج واشتمل عليها ، والجملة الفعلية : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين (يكون) وخبرها .

(**يكون**) : فعل مضارع ناقص مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، واسمها : ضمير مستتر فيها جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على القياس المركب .

(**أو**) : حرف عطف بمعنى (الواو) مبني على السكون .

(**مفصولها**) : معطوف علىٰ (متصل النتائج) علىٰ كونه خبراً لـ(يكون) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة (يكون) من اسمها وخبرها : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، والتقدير : ويكون القياس المركب متصل النتائج ومشتملاً عليها ، وهو الذي حوى النتائج واشتمل عليها ومفصولها ؛ أي : مفصول النتائج غير مشتمل عليها إلا في الأخير .

(**كل سوا**) : **كل** : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة العمومُ ، أو وصفُه بصفة محذوفة ، تقديرها : كل كائن منهما .

(**سوا**) : خبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي ، والجملة الاسمية : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وإن بجزئي علىٰ كلي استدل**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**إن**) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، مبني على السكون .

(**بجزئي**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**جزئي**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(استدل) الآتي علىٰ كونه نائب فاعل له .

(**علىٰ**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**كلي**) : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن ، الجار والمجرور : متعلق بـ(استدل) أيضاً .

(**استدل**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، وقد ذكرنا آنفاً : أن الجار والمجرور في قوله : (بجزئي) : نائب فاعل له ، فلا تغفل عن ذلك ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها .

(**فذا بالاستقراء عندهم عقل**) : **الفاء** : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، مبنية على الفتح ، (**ذا**) : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على السكون ،

والمشار إليه : الاستدلال المفهوم من قوله : (استدل) .

(**بالاستقراء**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الاستقراء**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(عقل) الآتي .

(**عندهم**) : **عند** : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (عند) : مضاف ، **الهاء** : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم ، **الميم** : حرف دال على الجمع ، مبني على السكون ، والظرف : متعلق بـ(عقل) الآتي .

(**عقل**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على المبتدأ الذي هو الاستدلال المفهوم من (استدل) المشار إليه بقوله : (فذا) ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : فذاك الاستدلال المفهوم من (استدل) معقول معلوم عندهم باسم الاستقراء ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وعكسه يدعى القياس المنطقي**) : **الواو** : استئنافية أو عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**عكس**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (عكس) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الضم .

(**يدعىٰ**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله : ضمير

مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على العكس ، وهو بمعنىٰ : يسمىٰ ، يتعدىٰ إلىٰ مفعولين ؛ الأول منهما ضمير نائب الفاعل .

(**القياس**) : مفعول ثانٍ لـ(يدعىٰ) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**المنطقي**) : صفة لـ(القياس) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على (الياء) المحذوفة لضرورة الروي ، وهي (ياء) النسبة ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : القياس المنسوب إلى المنطق ؛ أي : إلىٰ أهله ، وجملة (يدعىٰ) من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، تقديره : وعكسه مدعو بالقياس المنطقي ، والجملة من المبتدأ والخبر : معطوفة علىٰ ما قبلها من الجمل ، أو مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**وهو الذي قدمته فحقق**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**هو**) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على الفتح .

(**الذي**) : اسم موصول في محل الرفع ، خبر المبتدأ ، مبني على السكون .

(**قدمته**) : **قدمت** : فعل وفاعل ، وحد الفعل (قدم) : **قدم** : فعل ماض ، مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، **التاء** : ضمير المتكلم في محل الرفع ، فاعل ، مبني على الضم ، **والهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب ، مفعول به ، مبني على الضم ، وهو العائد إلى الموصول ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**فحقق**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن القياس المنطقي هو ما قدمته لك ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : راجع ما قدمته ، واحفظه ،

وحققه ، وثبته علىٰ ظهر قلبك ؛ لتكون من رجال الفن ، (**حقق**) : فعل أمر ، مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، ومفعوله : محذوف جوازاً ، تقديره : فحققه ؛ أي : حقق ما قدمته وأيقنه ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل النصب ، مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وحيث جزئي علىٰ جزئي حمل**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**حيث**) : اسم شرط غير جازم ؛ لعدم اتصال (ما) بها ، في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً .

(**جزئي**) : نائب فاعل (حمل) الآتي ، قدم عليه لضرورة النظم ، والنائب : مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**علىٰ**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**جزئي**) : مجرور بـ(علىٰ) ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن ، الجار والمجرور : متعلق بـ(حمل) .

(**حمل**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ـ وانتبه لقولنا آنفاً : (« جزئي » : نائب فاعل له ، قدم عليه لضرورة النظم) ـ وجملة (حمل) من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الخفض بإضافة (حيث) إليها ، والظرف : متعلق بالجواب الآتي .

(**لجامع**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**جامع**) : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(حمل) .

(**فذاك تمثيل جعل**) : **الفاء** : رابطة لجواب (حيث) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، مبنية على الفتح ، (**ذا**) : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على السكون ، والإشارة بـ(ذاك) إلى الحمل المفهوم من (حُمِل) ، **الكاف** : حرف دال على الخطاب ، مبني على الفتح .

(**تمثيل**) بالرفع : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**جعل**) : فعل ماض مغير الصيغة بمعنىٰ : عرف ، يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد ، مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (تمثيل) ، وجملة (جعل) من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الرفع ، صفة لـ(تمثيل) ، تقديره : فذاك تمثيل معروف عندهم ، والجملة من المبتدأ والخبر : جواب (حيث) الشرطية لا محل لها من الإعراب ، وجملة (حيث) من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة .

(**ولا يفيد القطع بالدليل**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**لا**) : نافية مبنية على السكون .

(**يفيد**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**القطع**) : مفعول مقدم على الفاعل لضرورة النظم منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**بالدليل**) : جار ومجرور متعلق بـ(القطع) .

(**قياس**) : فاعل (يفيد) مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الاستقراء**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة في آخره .

(**والتمثيل**) : معطوف على (الاستقراء) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وجملة (لا يفيد) من الفعل والفاعل : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

فصل : في أقسام الحجة

وجملتها : ستة ؛ لأن الناظم سيذكر أنها تنقسم إلىٰ نقلية وعقلية .

وأن الثانية تنقسم إلىٰ خمسة أقسام ؛ فالجملة : ستة .

قال في « الكبير » : (لما فرغ الناظم من تقسيم القياس باعتبار الصورة إلى اقتراني واستثنائي ، والاقتراني إلى الأشكال الأربعة علىٰ ما سبق . . شرع في تقسيمه باعتبار المادة إلىٰ نقلي وعقلي ، وتقسيم العقلي إلى الصناعات الخمس .

والحجة : مأخوذة من : حج خصمه : إذا غلبه ؛ لأن المتمسك بها يغلب خصمه) ، ولذلك سميت بالحجة .

وَحُجَّـــــةٌ نَقْلِيَّـــــةٌ عَقْلِيَّـــــةْ	أَقْسَـامُ هَـٰـذِي خَمْسَـةٌ جَلِيَّـةْ
خَطَـابَـةٌ شِعْـرٌ وَبُـرْهَـانٌ جَـدَلْ	وَخَـامِـسٌ سَفْسَطَـةٌ نِلْـتَ ٱلأَمَـلْ

(**وحجة**) : وسوغ الابتداء بالنكرة قصدُ الجنس أو التفصيل ؛ أي : وجنس الحجة نوعان : وهي : إما (**نقلية**) أي : منسوبة إلى النقل ؛ لاستنادها إليه ، وإن كان العقل هو المدرك لها .

ونسبت إلى النقل ؛ ليتميز ما يتوقف على النقل من غيره . انتهىٰ « صبان » .

وهي : ما كان كل من مقدمتيها أو إحداهما من الكتاب أو السنة أو الإجماع ، تصريحاً أو استنباطاً .

وإما (**عقلية**) أي : منسوبة إلى العقل ؛ لأن العقل يدركها ؛ لأنه لا يتوقف في إثباتها علىٰ نقل .

* * *

فإن قلت : سيجعل البرهان من أقسام العقلية ، مع أنه قد يتركب من مقدمتين ، كلتاهما نقلية أو إحداهما .

مثال الأول : إذا تواتر أن زيداً زنىٰ . . فقلت : زيد زنىٰ ، وكل من زنىٰ يحد .

ومثال الثاني : نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وأظهر المعجزة ، وكل من كان كذلك . . فهو نبي ؛ فالأول من هاتين المقدمتين نقلية بالتواتر .

قلت : لا يلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية : أنه لا يكون إلا عقلياً ؛ لأن المراد أن العقلية تكون برهاناً وغيره ، ولا يلزم منه حصر البرهان في العقلية ، بل قد يكون نقلياً ، وهـٰذا كما تقسم الإنسان إلىٰ أبيض وغيره ، فلا يقتضي ذلك : أن الأبيض لا يكون غير إنسان . انتهىٰ من « الصبان » .

* * *

(**أقسام هـٰذي**) العقلية (**خمسة جلية**) أي : ظاهرة واضحة عند أهل المنطق :

أولها في الذكر : (**خَطابة**) بفتح الخاء ، أما ترتيبها بحسب القوة . . فسيأتي .

وهي : قياس ركب من مقدمات مقبولة ، أو من مقدمات مظنونة .

فمثال الأول أن تقول : العمل الصالح يوجب الفوز ، وكل ما كان كذلك لا ينبغي إهماله ؛ ينتج : أن العمل الصالح لا ينبغي إهماله .

ومثال الثاني أن تقول : فلان يطوف في الليل بالسلاح ، وكل من كان كذلك متلصص ؛ ينتج : أن فلاناً متلصص .

وسميت بذلك ؛ لأن القصد منها : ترغيب المخاطب فيما يفعله من الخير ، أو ترهيبه مما يفعله من الشر ، كما يفعله الخطباء والوعاظ .

وثانيها : (**شِعر**) بكسر الشين ، هو : ما ركب من مقدمات تنبسط منها النفس ، أو تنقبض .

فالأول نحو قول من يريد الترغيب في شرب الخمر : هـٰذه خمرة ، وكل خمرة ياقوتة سيالة ؛ ينتج : هـٰذه ياقوتة سيالة ، فإن النفس تنبسط من ذلك .

والثاني كقول من يريد التنفير من العسل : هـٰذا عسل ، وكل عسل مِرَّة مُهوِّعة ، والمِرَّة ـ بكسر الميم وتشديد الراء ـ ما في المرارة ، وهي : علقة لطيفة لازقة بالكبد مقر للمِرَّة ـ بكسر الميم ـ .

ويصح في مُهوِّعة : كسرُ الواو المشددة وفتحها ؛ فالأول : علىٰ أنها تهوِّع النفسَ ، والثاني : علىٰ أنها تهوِّعها النحلُ ؛ أي : تتقاياها .

وسمي بذلك ؛ لأن الغرض منه : ترغيب النفس أو ترهيبها ، كما يفعله الشعراء . انتهىٰ « باجوري » .

وقولنا : (تنبسط منها النفس . . .) إلخ ، سواء كانت صادقة أو كاذبة ، يقينية أو غيرها .

والقدماء لا يعتبرون في الشعر الوزن ، بل هو التخييل ؛ وهو انقباض النفس وانبساطها .

والمحدثون يعتبرون مع التخييل الوزن .

والجمهور لا يعتبرون فيه إلا الوزن ، وهو المشهور الآن . انتهىٰ من « الأنبابي » .

وفي « القويسني » : (والغرض منه : انفعال النفس بالترغيب أو الترهيب ، ويزيد الانفعال ؛ بأن يكون علىٰ وزن من أوزان الشعر ، أو بصوت طيب) . انتهىٰ منه .

(و) ثالثها : (**برهان**) وسيأتي في كلام الناظم : أنه ما ركب من مقدمات يقينية .

نحو قولك : زيد إنسان ، وكل إنسان حيوان ؛ ينتج : زيد حيوان .

سمي بذلك ؛ لأنه مأخوذ من البره ، وهو القطع ؛ لما فيه من قطع الخصم عن المنازعة .

ورابعها : (**جدل**) هو بفتح أوله : ما ركب من مقدمات مشهورة ، أو مسلمة ؛ إما عند الناس ، وإما عند الخصم .

فمثال الأول أن تقول : الظلم قبيح ، وكل قبيح يشين ؛ ينتج : الظلم يشين .

ومثال الثاني أن تقول : الإحسان خير ، وكل خير يزين ؛ ينتج : الإحسان يزين .

ومثال الثالث أن تقول : قول زيد خبر عدل ، وكل ما هو كذلك يعمل به ؛ ينتج : قول زيد يعمل به .

سمي بذلك ؛ لأنه يقع في المجادلة ، وهو حسن إن كان المقصود به حسناً ، بل قد يجب ؛ كما لو ظهر من يضل الناس في العقائد الدينية أو غيرها ، فيجب علىٰ كل من يحسن ذلك مجادلتُه . أفاده بعضهم .

والغرض منه : إلزام الخصم ، وإقناع القاصر عن إدراكه البرهانَ .

(وخامسـ)ـها : وفي قول الشارح : (وخامسها) ، حذف التنوين الذي في كلام الناظم ، فكان الأولىٰ أن يقال : وخامس لها ، أو وخامس إياها ؛ أي :

مصيرها بنفسه خمسة ، كما في « الكبير » انتهىٰ « صبان » .

(**سفسطة**) وهي في الأصل : الحكمة المموهة .

قال في « الكبير » : (مأخوذة من « سوف » وهي الحكمة ، و« إسطا » وهي التلبيس) انتهىٰ « صبان » .

والمراد بها : ما ركب من مقدمات وهمية كاذبة ، أو شبيهة بالحق وليست به ، أو شبيهة بالمشهورة وليست بها .

فالأول كأن تقول : الحجر ميت ، وكل ميت جماد ؛ ينتج : الحجر جماد .

ومثال الثاني كأن تقول مشيراً إلىٰ صورة فرس علىٰ نحو حائط : هـٰذا فرس ، وكل فرس صهال ؛ ينتج : هـٰذا صهال .

فهـٰذا القياس يشبه القياس الذي استعمل فيه الفرس بمعناه الحقيقي .

والمراد : أن مدلول بعض المقدمات يشبه مدلول الأخرىٰ ، وهو الصورة المنقوشة المعبر عنها بالفرس ، تشبه الفرس الحقيقي ، لا أن اللفظ المذكور هنا شبيه بلفظ المقدمة الحقة . انتهىٰ « صبان » .

والثالث كأن تقول في شخص يتكلم بالعلم علىٰ غير هدىً : هـٰذا يتكلم بألفاظ العلم ، وكل من كان كذلك . . فهو عالم ؛ ينتج : هـٰذا عالم .

وتسمىٰ هـٰذه الثالثة : مشاغبة ، والمشاغبة والشغاب والشغْب بالإسكان في اللغة : تهييج الخصام والشر والفتن . انتهىٰ « صبان » .

ومن قبيل المشاغبة ما يسمى المغالطة الخارجية .

سميت بذلك : لكونها بأمر أجنبي عن المبحث المتكلَّم فيه ، سواء وقعت قبل البحث أو في أثنائه ، وهي أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ؛ ليظهر للناس أنه غلبه ، ويستر بذلك جهله ، وهي كثيرة في زماننا هـٰذا ، وهي

حرام ما لم تدع الضرورة إليها في دفع نحو كافر ؛ من رافضي أو معتزلي . انتهىٰ « باجوري » .

قوله : (بكلام يشغل فكره) كأن يسبه ، أو يعيبه ، أو يظهر له عيباً يعرفه فيه ، أو يقطع كلامه ، أو يغرب عليه بعبارات غير مألوفة ، أو يخرج به عن محل النزاع . « أنبابي » .

وقوله : (**نلتَ الأمل**) أي : أعطيت ما أملته من تحصيل العلوم مثلاً ؛ أي : أعطاك الله ما أملته وقصدته من العلوم وغيرها من حوائج الدنيا والدين والآخرة ، جملة دعائية ، خبرية اللفظ إنشائية المعنىٰ ، قصد بها الدعاء .

والغرض منه : تكميل البيت .

إعراب البيتين

(**وحجة**) : مبتدأ ، خبره محذوف جوازاً ، تقديره : جنس الحجة عند المناطقة قسمان ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وسوغ الابتداء بالنكرة قصدُ الجنس ، أو وقوعه في معرض التفصيل .

(**قسمان**) : خبر المبتدأ ، مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنى ، الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء .

* * *

فإن قلت : لم تحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر إفراداً وتثنية .

فالجواب : الكلام علىٰ حذف مضاف ؛ إما من الأول ؛ بأن يقال : نوعا الحجة قسمان ، أو من الثاني ؛ كأن يقال : الحجة ذات قسمين .

* * *

والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**نقلية**) : بدل من الخبر المحذوف بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**عقلية**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (نقلية) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**أقسام هٰذي**) : **أقسام** : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (أقسام) : مضاف .

(**هٰذي**) : **ها** : حرف تنبيه ؛ لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، أو لإزالة الغفلة عنه ، مبني على السكون ، (ذي) : اسم إشارة ، يشار به للمفردة المؤنثة القريبة في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، والإشارة : إلى العقلية .

(**خمسة**) : خبر المبتدأ ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**جلية**) : صفة لـ(خمسة) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**خطابة**) : بدل من (خمسة) بدل تفصيل من مجمل ، أو بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

ويصح إعرابه علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : أحدها خطابة ، (أحد) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، وهو مضاف ، و(الهاء) : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ، (خطابة) : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : في محل الرفع ، بدل من (خمسة) بدل بعض من كل ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف جوازاً ، تقديره : خطابة منها ، أو مفعولاً لفعل محذوف جوازاً ، تقديره : أعني : خطابة ، أو مفعولاً لاسم فعل محذوف ، تقديره : هاك خطابة .

فهـٰذه خمسة أوجه جارية في (خطابة) ، وتجري أيضاً فيما بعدها .

(**شعر**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (خطابة) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**وبرهان**) : معطوف علىٰ (خطابة) ، وللمعطوف . . . إلخ .

(**جدل**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (خطابة) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**وخامس**) : **الواو** : عاطفة ، (**خامس**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض التفصيل ، أو بالنظر بالمضاف إليه المحذوف .

(**سفسطة**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية : معطوفة علىٰ قوله : (خطابة) علىٰ كونها بدلاً من (خمسة) .

(**نلت**) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (نِل) : **نِل** : فعل ماض ، مبني على

السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، **والتاء** : ضمير المخاطب في محل الرفع ، فاعل ، مبني على الفتح .

(**الأمل**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة الفعلية : جملة دعائية لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالى أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

أَجَلُّهَا ٱلْبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ ... مُقَدِّمَاتٍ بِٱلْيَقِينِ تَقْتَرِنْ
مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ ... مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ
وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ ... فَتِلْكَ جُمْلَةُ ٱلْيَقِينِيَّاتِ
وَفِي دِلاَلَةِ ٱلْمُقَدِّمَاتِ ... عَلَى ٱلنَّتِيجَةِ خِلاَفٌ آتِ
عَقْلِيٌّ ٱوْ عَادِيٌّ ٱوْ تَوَلُّدُ ... أَوْ وَاجِبٌ وَٱلأَوَّلُ ٱلْمُؤَيَّدُ

(**أجلها**) أي : أجل أقسام الحجة الخمسة وأقواها : (**البرهان**) لأنه يتركب من المقدمات اليقينية ؛ فيفيد القطع ، بخلاف غيره .

ويليه الجدل ؛ لأنه يتركب من مقدمات قريبة إلى اليقين ؛ لأنها ؛ إما مشهورة ، أو مسلمة .

ثم الخطابة ؛ لأنها تتركب من مقدمات مظنونة ؛ فتفيد الظن .

ثم الشعر ؛ لانفعال النفس به .

ثم السفسطة ، معناها : الحكمة المموهة ، كما مر .

وإنما لم يرتبها الناظم هٰكذا ؛ لضرورة النظم .

وعرف الناظم البرهان بقوله : وهو (**ما ألف**) وركب ، إما عطف بيان من (البرهان) ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، كما قدرناه .

(**من مقدمات**) : متعلق بـ(ألف) .

وقوله : (**باليقين**) : متعلق بقوله : (**تقترن**) .

والجملة الفعلية : صفة لـ(مقدمات) ، والتقدير : وهو ؛ أي : البرهان ، ما ؛ أي : حجة ، ألف وركب من مقدمات مقترنة باليقين ؛ أي : من مقدمات يقينية .

فخرج به : باقي أقسام الحجة ؛ من الجدل وغيره ، وشملت المقدمات المذكورة في كلامه الضروريةَ والنظريةَ ، والعقليةَ والنقليةَ ، علىٰ ما تقدم فيهما من التعريفات . انتهىٰ « باجوري » .

واعلم : أن البرهان عندهم قسمان : **لِمِّيّ** ، **وإِنِّيّ** .

وذلك لأن الحد الوسط لا بد أن يكون علة للمطلوب ذهناً ، وإلا . . لم يصح الاستدلال به .

ثم لا يخلو : إما أن يكون علة في الخارج أيضاً ؛ بمعنىٰ : أنه سبب فيه ؛ كما في قولك : زيد متعفن الأخلاط ، وكل متعفن الأخلاط محموم ؛ ينتج : زيد محموم .

فإن تعفن الأخلاط ؛ بمعنىٰ : خروج الطبائع عن الاستقامة : علة لثبوت الحمىٰ في الخارج ، كما هو علة له في الذهن .

ويسمى البرهان حينئذ : لمياً ؛ لإفادته اللمية التي هي العلة .

وسميت بذلك ؛ لأنه يقال في السؤال عنها : (لِمَ) .

وإما ألا يكون كذلك ؛ كما في قولك : زيد محموم ، وكل محموم متعفن الأخلاط ؛ ينتج : زيد متعفن الأخلاط .

فإن الحمىٰ ليست علة لثبوت تعفن الأخلاط في الخارج ، بل الواقع العكس .

ويسمى البرهان حينئذ : إنياً ؛ لإفادته إنية الحكم ؛ أي : ثبوته .

وسمي بذلك ؛ لأنه يقال فيه : (إنَّ كذا) .

والحاصل : أنه متى استدل بالعلة على المعلول . . كان البرهان لميّاً ، ومتى استدل بالمعلول على العلة . . كان البرهان إنيّاً . أفاده الملوي مع زيادة . انتهىٰ « باجوري » .

ثم بين الناظم اليقينيات بقوله : (**من أوليات**) .

وفي « البيجوري » : (قوله : « **من أوليات** » بدل من قوله : « **من مقدمات** » بدل تفصيل من مجمل .

* * *

فإن قلت : ظاهر كلام الناظم يقتضي : أن البرهان لا يتركب إلا من هٰذه الضروريات الست ، مع أنه قد يتركب من النظريات ، كما مر .

قلت : إنه قد تقدم : أنه إذا تركب من نظريات . . وجب أن تنتهي للضروريات ، وحينئذ : فكأنه متركب منها ، فهو متركب من هٰذه الضروريات الست ؛ إما حقيقة ، أو حكماً .

* * *

والأوليات : هي القضايا التي يدركها العقل بمجرد تصور الطرفين ؛ كقولك : الواحد نصف الاثنين ، والكل أعظم من الجزء) .

أي : فالأوليات هي الضروريات ، التي يحكم فيها العقل من غير توقف على استعانة بحس أو غيره ، بل بمجرد تصور الطرفين يحكم العقل فيها ؛ كقولك :

الكل أعظم من الجزء ؛ أي : من جزء ذلك الكل ، فلا ينافي أن هـٰذا الجزء أعظم من كل غير كله . انتهىٰ « دروي » .

وقد ضبط بعض المحققين « **الأَوَّلِيَّات** » بضم الهمزة ، وسكون الواو ، وفتح اللام ، وتخفيف الياء ، علىٰ أنه جمع « أُولَىٰ » ، لـٰكن الذي جرىٰ على الألسنة : « أَوَّلِيَّات » بفتح الهمزة ، وتشديد الواو ، وكسر اللام ، وتشديد الياء ، وهو صحيح أيضاً ، علىٰ أنها منسوبة إلى « الأول » لحكم العقل بها من أول وهلة ؛ إذ لا تتوقف علىٰ شيء بعد تصور الطرفين ، بل هـٰذا الضبط هو المتعين في النظم ؛ لأنه هو الموافق للوزن . انتهىٰ « باجوري » .

ثم عطف الناظم (**مشاهدات**) علىٰ (أوليات) بعاطف مقدر .

وهي القضايا التي لا يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين ، بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطني .

وتسمىٰ : وجدانيات ؛ كالعلم بأنك جائع ، أو غضبان ، أو متلذذ ، أو متألم .

وأما القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الحواس الظاهرة ؛ كالحكم بأن الشمس مضيئة ، والنار محرقة . . فهي المحسوسات ، وهي السادسة في كلام الناظم . انتهىٰ « صبان » .

لـٰكن تسمية الأولىٰ بالمشاهدات ، والثانية بالمحسوسات . . إنما هو اصطلاح للناظم وابن الحاجب ومن وافقهما ، وإلا . . فكل منهما يسمىٰ باسم الآخر ، ولذلك جعلهما بعض المحققين قسماً واحداً ، وجعل القسم السادس القضايا التي قياساتها معها ؛ أي : أدلتها مصاحبة لها في الذهن لا تنفك عنها ، وهي ما يدركها العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين .

كقولك : الأربعة زوج ؛ فإن العقل يدرك ذلك بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين ، وتلك الواسطة : أن الأربعة تنقسم إلىٰ متساويين ، وكل منقسم إلىٰ متساويين زوج .

وإنما لم يذكر الناظم هٰذا القسم ؛ لأنه إنما تكلم على الضروريات ، وهو في الحقيقة من النظريات ، وإنما عدَّهُ كثير من الضروريات ؛ لأن قضاياه ؛ لما كانت قياساتها لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين . . صارت كأنها ضرورية ، وعلم من هٰذا : أن العدد ؛ أي : أن عدد أقسام الحجة علىٰ كل الأقوال ستة ؛ فتفطن . انتهىٰ « باجوري » .

وقوله : (**مجربات**) أيضاً : معطوف علىٰ (أوليات) بعاطف مقدر .

وهي : ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه إلىٰ تكرار المشاهدة مرة بعد أخرىٰ .

كقولنا : السقمونيا مسهلة للصفراء .

وكلام الناظم مبني علىٰ أن المجربات من الضروريات .

وجعلها بعضهم من النظريات ؛ لملاحظة قياس خفي .

وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات والنظريات .

هٰذا ؛ والمتجه الذي درج عليه كثير من العلماء ـ كما قال بعضهم ـ : أنها من الظنيات .

وقوله : (**متواترات**) معطوف بعاطف مقدر .

وهي : ما يحكم العقل فيها بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب .

كقولنا : سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة ، وظهرت المعجزة علىٰ يديه .

والصحيح : أنه لا يشترط عدد مخصوص ، بل المدار علىٰ كون المخبرين يمتنع تواطؤهم على الكذب ، ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والأحوال .

وكلام الناظم مبني علىٰ أن المتواترات من الضروريات ، وجعلها بعضهم من النظريات ، وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات والنظريات .

(**وحدسيات**) بتحريك الدال ؛ لضرورة النظم .

وهي : ما يحكم العقل فيه بواسطة حدس أو ظن مستند إلىٰ أمارة .

كقولك : نور القمر مستفاد من نور الشمس .

وكلام الناظم مبني علىٰ أن الحدسيات من الضروريات .

وجعلها بعضهم من النظريات .

والمتجه الذي درج عليه كثير من العلماء : أنها من الظنيات .

(**ومحسوسات**) وهي : ما يحكم العقل فيها بواسطة الحس الظاهر ؛ كالبصر وغيره ، من غير توقف علىٰ شيء آخر .

كقولنا : الشمس مشرقة ، والنار محرقة .

وقد تقدم لك : أن الفرق بينها وبين المشاهدات : إنما هو اصطلاح الناظم وابن الحاجب ومن وافقهما ، وإلا . . فكل منهما يسمىٰ باسم الآخر .

واعترض على التعبير (**بمحسوسات**) : بأنها جمع : محسوس ، وقياس اسم المفعول منه : مُحَسّ ، لا محسوس ؛ لأنه إنما يقال : أحس زيد كذا أو بكذا ، وقياس اسم المفعول منه ما ذكر . **وأجيب عنه** : بأنه قد يتوسع في مثل ذلك .

هـٰذا ؛ وذهب بعضهم : إلىٰ أن الحس لا يفيد اليقين ؛ لغلطه في أمور . انتهىٰ « باجوري » .

(**فتلك**) الأمور المذكورة من قولنا : (من أوليات . . .) إلىٰ هنا (**جملة اليقينيات**) أي : مجموع القضايا اليقينيات التي يتألف البرهان منها عندهم .

ولـٰكن يرد عليه : أن اليقينيات قد تكون نظرية ، فكيف يحصرها في الضروريات ؟

ويجاب عنه : بأنها لما كانت النظريات لا بد وأن تنتهي للضروريات . . صارت كأنها ضرورية ، كما مر .

(**وفي دلالة**) العلم أو الظن بـ(**المقدمات علىٰ**) العلم أو الظن بـ(**النتيجة**) أي : وفي الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات ، وبين العلم أو الظن بالنتيجة .

وفي كلام الناظم حذف في موضعين .

والمراد بدلالة المقدمات على النتيجة : الارتباط بينهما (**خلاف آت**) أي : خلاف مشتمل علىٰ أربعة أقوال ، ستأتي في كلام الناظم ، بيَّنها في البيت التالي لهـٰذا البيت .

ولما كان للدليل ارتباط بالمدلول . . سمي ذلك الارتباط دلالة ، حيث قال : (وفي دلالة المقدمات . . .) إلخ .

ثم ذكر تلك الأقوال الأربعة بقوله : (**عقلي**) أي : فالأول من تلك الأقوال الأربعة : أن الارتباط بين المقدمات والنتيجة عقلي ، لا يمكن تخلفه ، فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين ؛ بمعنىٰ : أن الله سبحانه إن شاء . . أوجد بقدرته العلم أو الظن بالمقدمتين ، أو العلم أو الظن بالنتيجة ، ولا تتعلق القدرة بالعلم أو الظن بالمقدمتين بدون العلم أو الظن

بالنتيجة ؛ فهما متلازمتان تلازماً عقلياً كتلازم العرض والجوهر ، لا يمكن وجود أحدهما بدون الآخر ، وهٰذا القول لإمام الحرمين .

(أو) بمعنى (الواو) أي : والثاني : أن الربط بينهما (**عادي**) بمعنىٰ : أنه يجوز تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين ؛ بأن ينتهي الشخص في البلادة إلىٰ أن يعلم المقدمتين ولا يعلم النتيجة ؛ لعدم تفطنه لاندراج الأصغر تحت الأوسط .

وفي هٰذا التصوير نظر ؛ إذ من الشروط : التفطن لاندراج الأصغر تحت الأوسط ، وهٰذا القول : للشيخ أبي الحسن الأشعري .

(أو) بمعنى (الواو) أي : والثالث منها : أن الارتباط بينهما (**تولد**) بمعنىٰ : أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين ؛ إذ التولد : أن يوجِد فعل لفاعله فعلاً آخر ، كما هو في حركة الإصبع مع حركة الخاتم ، فعلىٰ هٰذا : العلم بالدليل مخلوق للشخص ، ويتولد عنه العلم بالنتيجة .

وضابط التولد عند القائلين به ، وهم المعتزلة قبحهم الله تعالىٰ : أن يوجب الفعل لفاعله فعلاً آخر .

وهٰذا مبني علىٰ مذهبهم الفاسد ، وهو : أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية ، وهٰذا القول للمعتزلة ، وهو باطل ؛ لقيام البرهان علىٰ أنه لا تأثير للعبد في شيء من أفعاله الاختيارية .

(أو) بمعنى (الواو) أي : والرابع منها : أن الارتباط بينهما (**واجب**) بالتعليل ؛ بمعنىٰ : أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت بذاتها في العلم أو الظن بالنتيجة ؛ وهٰذا القول للفلاسفة ، وهو باطل أيضاً ؛ لقيام البرهان على انتفاء تأثير العلة والطبيعة ، وأنه تعالىٰ هو الفاعل المختار .

(**والأول**) من هـٰذه الأقوال الأربعة ، وهو : أنه عقلي بلا تعليل ولا تولد . انتهىٰ « دروي » .

هـو (**المـؤيـد**) القـوي ؛ لعـدم ورود شـيء مـن الاعتـراض عليـه ؛ أي : المقوىٰ ؛ حيث اختاره الإمام الرازي ، وشهره حجة الإسلام وغيره .

والحاصل : أن الأقوال أربعة ؛ قولان منها لأهل الحق ، لـٰكن الأول هو المختار المشهور ، ولأن ما احتج به أبو الحسن الأشعري يمكن القدح فيه ، كما بسطه في « الكبير » ، وقولان منها لأهل الزيغ والضلال ، وهما الأخيران .

إعراب الأبيات الخمسة

(**أجلها البرهان**) : أجل : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **والهاء** : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل جر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**البرهان**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**ما ألف من مقدمات**) : **ما** : اسم موصول بمعنى (الذي) لا يتم معناه إلا بصلة وعائد في محل الرفع ، خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (البرهان) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً .

(**ألف**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني على الفتح ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (ما) الموصولة .

(**من**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**مقدمات**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار

والمجرور : متعلق بـ(ألف) ، وجملة (ألف) من الفعل المغير ونائب فاعله : صلة لـ(ما) الموصولة لا محل لها من الإعراب ، والتقدير : وهو ـ أي : البرهان ـ القياس الذي ألف وركب من مقدمات يقينية ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**باليقين**) : (**الباء**) : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**اليقين**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(تقترن) المذكور بعده .

(**تقترن**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ (مقدمات) ، والجملة الفعلية : في محل الجر ، صفة لـ(مقدمات) تقديره : وهو ما ألف من مقدمات مقترنات باليقين .

(**من**) حرف جر ، مبني على السكون .

(**أوليات**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : بدل من الجار والمجرور في قوله : (من مقدمات) علىٰ كونه متعلقاً بـ(ألف) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل .

(**مشاهدات**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (أوليات) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**مجربات**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (أوليات) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامه جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**متواترات**) : معطوف بعاطف مقدر علىٰ (أوليات) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**وحدسيات**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**حدسيات**) : معطوف علىٰ (أوليات) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**ومحسوسات**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**محسوسات**) : معطوف علىٰ (أوليات) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**فتلك جملة اليقينيات**) : **الفاء** : تعليلية مبنية على الفتح ؛ لكون ما بعدها علة لما قبلها ، **تي** : اسم إشارة ، يشار به للمفردة المؤنثة البعيدة في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني بسكون على (الياء) المحذوفة فراراً من ثقل اجتماع كسرتين مع (الياء) لو أثبتناها وحركناها علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ؛ لأن أصله : تي ، وبقيت (اللام) على السكون الأصلي ، و**اللام** : لبعد المشار إليه ، أو لمبالغة البعد ، مبنية على السكون ، **الكاف** : حرف دال على الخطاب ، مبني على الفتح .

(**جملة**) : خبر المبتدأ ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (جملة) : مضاف .

(**اليقينيات**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، المدلول عليها بـ(الفاء) التعليلية ، المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً ، تقديره : وإنما ذكرنا هـٰذه المذكورات الست في تعداد المقدمات اليقينية ؛ لكونها من جملة اليقينيات ، وجملة المعلول المحذوف : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلاف آت**) : **الواو** : استئنافية مبنية على

الفتح ، (**في**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**دلالة**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (دلالة) : مضاف .

(**المقدمات**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وفي هٰذه الإضافة : حذف مضاف آخر ، تقديره : وفي دلالة العلم أو الظن بالمقدمات .

(**على النتيجة**) : **علىٰ** : حرف جر ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**النتيجة**) : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(دلالة) .

وفي هٰذا الكلام أيضاً حذف مضاف كما بيناه في مبحث الحل ، تقديره : وفي دلالة العلم أو الظن بالمقدمات على العلم أو الظن بالنتيجة .

والمراد بالدلالة هنا : الارتباط الحاصل بين المقدمات والنتيجة ، كما مر ثم .

(**خلاف**) : مبتدأ مؤخر ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور في قوله : (وفي دلالة المقدمات) : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، تقديره : وخلاف آت كائن في دلالة المقدمات على النتيجة ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**آت**) : صفة (خلاف) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على (الياء) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من

ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ؛ لأن أصله : خلاف آتي ، فاستثقلت الضمة على الياء ، ثم حذفت لثقلها ، فالتقىٰ ساكنان ، وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء ؛ لبقاء دالِّها ، وهو كسرة (التاء) فصار : خلاف آت ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من (أتى) الثلاثي .

(**عقلي**) وما بعده : بدل من (خلاف) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ أي : قول بأن الارتباط بينهما عقلي أو عادي . . . إلخ .

وإن شئت . . قلت : (عقلي) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : الأول منه عقلي ؛ أي : القول بأن الارتباط عقلي ، لا عادي ولا تولد ولا واجب ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : في محل الرفع ، بدل من قوله : (خلاف) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل بمعنى (الواو) مبني على السكون .

(**عادي**) : معطوف علىٰ (عقلي) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

وإن شئت . . قلت : (عادي) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : والثاني منه عادي ؛ أي : القول بأن الارتباط بينهما عادي ، (الواو) : عاطفة مبنية على الفتح ، (الثاني) : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ، (عادي) : خبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : في محل الرفع ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول عقلي) علىٰ كونها بدلاً من قوله : (خلاف) بدل تفصيل من مجمل .

(**أو**) : حرف عطف بمعنىٰ (الواو) مبنية على السكون .

(**تولد**) : معطوف علىٰ (عقلي) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

وإن شئت . . قلت : والثالث منه : (تولد) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (الثالث) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (تولد) : خبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الرفع ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول عقلي) علىٰ كونها بدلاً من قوله : (خلاف) بدل تفصيل من مجمل .

(**أو**) : حرف عطف بمعنىٰ (الواو) مبنية على السكون .

(**واجب**) : معطوف ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

وإن شئت . . قلت : والرابع منه : (واجب) أي : أن الارتباط بهما واجب .

(الواو) : عاطفة مبنية على الفتح ، (الرابع) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (واجب) : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الرفع ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول عقلي) علىٰ كونها بدلاً من قوله : (خلاف يأتي) بدل تفصيل من مجمل .

(**والأول**) : **الواو** : حالية أو استئنافية ، مبنية على الفتح ، (**الأول**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**المؤيد**) : خبر للمبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو حال من الضمير المستكن في (آت) والتقدير : وفي دلالة المقدمات على النتيجة : أقوال أربعة آتية فيها ، حالة كون الأقوىٰ منها الأول .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

خاتمة : [في بيان خطأ البرهان]

والخاتمة هي لغةً : ما يختم به الشيء ؛ كخاتمة العمر نسأل الله تعالىٰ حسنها .

واصطلاحاً : ألفاظ مخصوصة ، دالة علىٰ معان مخصوصة ، قد ختم بها كتاب ، أو باب ، أو فصل ، أو نحو ذلك .

فهي هنا : عبارة عن قوله : (وخطأ البرهان . . .) إلخ ، فتفطن .

وَخَطَــأُ ٱلْبُــرْهَــانِ حَيْــثُ وُجِــدَا	فِــي مَــادَةٍ أَوْ صُــورَةٍ فَــٱلْمُبْتَــدَا
فِي ٱللَّفْظِ كَٱشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا	تَبَــايُــنٍ مِثْــلَ ٱلــرَّدِيــفِ مَــأْخَــذَا
وَفِـي ٱلْمَعَـانِـي لِٱلْتِبَـاسِ ٱلْكَـاذِبَـةْ	بِـذَاتِ صِـدْقٍ فَـٱفْهَـمِ ٱلْمُخَـاطَبَـةْ
كَمِثْلِ جَعْلِ ٱلْعَـرَضِـي كَـٱلـذَّاتِـي	أَوْ نَــاتِــجٍ إِحْــدَى ٱلْمُقَــدِّمَــاتِ
وَٱلْحُكْـمُ لِلْجِنْـسِ بِحُكْـمِ ٱلنَّـوْعِ	وَجَعْـلُ كَـٱلْقَطْعِـيِّ غَيْـرِ ٱلْقَطْعِـي
وَٱلثَّـانِ كَـٱلْخُـرُوجِ عَـنْ أَشْكَـالِـهِ	وَتَـرْكِ شَـرْطِ ٱلنَّتْـجِ مِـنْ إِكْمَـالِـهِ

(**وخطأ البرهان**) أو القياس ، فهو مبتدأ (**حيث وجدا**) أي : في أي تركيب وجد فيه ذلك الخطأ ، وخبر المبتدأ قوله : (**في مادّة أو صورة**) أي : فالخطأ المذكور ؛ إما أن يكون في مادة ؛ أي : في مجموع المقدمتين باعتبار اللفظ أو المعنىٰ ، وإما أن يكون في صورة ؛ أي : في هيئة المقدمتين وتركيبهما .

واعترض على الناظم : في قوله : (وخطأ البرهان) بأنه كان الأولىٰ له أن يقول : (وخطأ القياس) لأن الخطأ كما يكون في البرهان . . يكون في غيره ؛ كالخطابة والشعر مثلاً ، وهو محذور في القياس كله ، لا في خصوص البرهان .

أجيب عنه : بأنه اقتصر على البرهان ؛ لأنه لا يشترط نفي جميع ما سيذكره إلا في البرهان ، قيل : ولو سلم أنه يشترط نفي جميع ما سيذكره في غير البرهان . . فتخصيصه البرهان بالذكر ؛ لأنه المقصود الأهم ؛ لأنه هو الذي يفيد اليقين . انتهىٰ « باجوري » بتصرف .

قوله : (**حيث وجدا**) بألف الإطلاق ، والضمير الذي هو نائب فاعل (وجد) عائد على (الخطأ) والظرف : متعلق بما تعلق به الجار والمجرور بعده ، الواقعِ خبر المبتدأ ، فالحيثية للإطلاق ؛ أي : فخطأ البرهان في أي تركيب وجد فيه ذلك الخطأ ؛ إما أن يكون في مادة ؛ أي : في مجموع المقدمتين لفظاً أو معنىً ، أو يكون في صورة المقدمتين ؛ أي : هيئتهما وتركيبهما .

حاصله : أنه قسم الخطأ إلىٰ قسمين ؛ خطأ في المادة ، وخطأ في الصورة .

ثم قسم القسم الأول إلىٰ قسمين ؛ خطأ في اللفظ ، وخطأ في المعنىٰ .

والمراد بالمادة : كل من المقدمتين باعتبار لفظيهما ، أو باعتبار معنييهما ؛ ليتأتى التقسيم الذي ذكره في خطأ المادة .

والمراد بالصورة : النظم والهيئة .

(**فالمبتدأ**) أي : فالأول من قسمي الخطأ ، وهو الخطأ في المادة ، وسيذكر مقابله في قوله : (والثانِ) أي : فالأول حالة كونه واقعاً (**في اللفظ**) أي : في لفظ كل من المقدمتين ، وسيذكر مقابله في قوله : (وفي المعاني) .

(**كاشتراك**) أي : كخطأ حصل بسبب استعمال اللفظ المشترك بين معنيين في القياس ، فيشتبه المعنى المراد بغيره .

مثال ذلك كقولك : هـٰذه عين ؛ تريد به : شمساً ، وكل عين ـ تريد به منبع الماء ـ سيالة ؛ ينتج : هـٰذه سيالة .

وهو باطل ؛ لعدم تكرر الحد الوسط ؛ إذ محمول الصغرىٰ غير موضوع الكبرىٰ .

وكقولك : هـٰذا قرء ؛ تريد به الحيض ، وكل قرء ـ تريد به الطهر ـ لا يحرم الوطء فيه ؛ ينتج : وكل قرء لا يحرم الوطء فيه .

وهو باطل ؛ لعدم تكرر الحد الوسط ؛ إذ محمول الصغرىٰ غير موضوع الكبرىٰ ؛ فإن الخطأ في ذلك بسبب الاشتراك في اللفظ .

* * *

فإن قيل : الخطأ في هـٰذا البرهان في المثالين : في صورته ؛ لأنه لم يتكرر فيه الحد الوسط معنىً ، فكيف جعلوه من الخطأ في المادة ؟

أجيب : بأنه لما كان عدم تكرر الحد الوسط معنىً ناشئاً من المشترك ، الذي هو جزء من أجزاء المادة . . جعلوا ذلك الخطأ من الخطأ في المادة ، وإن كان يصح جعله من الخطأ في الصورة ؛ باعتبار عدم تكرر الحد الوسط معنىً . راجع كلام الملوي في « كبيره » .

* * *

(**أو كجعل**) لفظ (**ذا تباين**) ، قال الناظم في « شرحه » : (بالألف علىٰ لغة القصر في الأسماء الستة) أي : وكاستعمال لفظ صاحب تباين وتخالف في

المعنىٰ مع لفظ آخر (**مثل الرديف**) والموافق له في المعنىٰ (**مأخذاً**) تمييز لـ(مثل) ، فهو مصدر ميمي بمعنى : الأخذ ؛ أي : وكاستعمال المباين مثل استعمال المرادف من جهة أخذه وذكره في المقدمتين ، فيؤخذ كأخذ المرادف في نحو قولنا : زيد إنسان ، وكل بشر حيوان ، فيصح : زيد إنسان .

ومثال استعمال المباين كالرديف أن تقول : هـٰذا سيف ، مشيراً إلىٰ غير القاطع ، وكل سيف صارم ، وتريد به : القاطع ؛ ينتج : هـٰذا صارم .

فهو باطل ، من جهة أنه جعل (صارم) الذي هو السيف بقيد كونه قاطعاً ، مرادفاً للسيف ، الذي هو الآلة المعلومة ، لا بهـٰذا القيد ، وهو مباين ؛ فإن الخطأ في ذلك في مادته ، بسبب جعل المباين مثل الرديف في أخذه في المقدمتين .

وإنما كان الصارم مبايناً للسيف ؛ لأن السيف اسم لما كان على الهيئة المعلومة ولو كان غير قاطع ، والصارم اسم لذلك بقيد أن يكون قاطعاً ، فبينهما العموم والخصوص بإطلاق ، فبينهما التباين الجزئي .

واعترض على الناظم في قوله في « شرحه » : (إن « ذا » هنا بالألف علىٰ لغة القصر في الأسماء الستة) : بأن لغة القصر في الأسماء الستة إنما هي في (أب ، وأخ ، وحم) لا في (ذي ، وفم) بلا ميم ؛ لأنهما إنما يعربان بالأحرف ، كما قاله المرادي .

فكان الأولىٰ له أن يبدل هـٰذا البيت ؛ بأن يقول مثلاً :

في اللفظ كاشتراك أو كجعل ذي ... تبـايـن مـرادفـاً فـي المـأخـذ

كما نقله في « كبيره » .

وقوله : (**وفي المعاني**) : معطوف علىٰ قوله : (في اللفظ) فالمبتدأ ؛

أي : فالخطأ في المادة ؛ إما أن يكون في اللفظ ؛ كاشتراك ، وإما أن يكون في المعاني ، فـ(أل) في (المعاني) جنسية ، تبطل معنى الجمعية .

و(اللام) في قوله : (**لالتباس الكاذبة**) : علة لحصول الخطأ في المعنىٰ ؛ أي : والخطأ للبرهان في المعنىٰ يكون لأجل اشتباه القضية الكاذبة والتباسها (بـ) قضية (**ذات صدق**) بأن كانت تلك القضية من القضايا الشبيهة بالحق وليست به ، (**فافهم المخاطبة**) أي : فافهم الكلام الذي يخاطب به : هل هو صادق أم كاذب ؛ لتنكر الكاذب ، وتقبل الصادق ، فالمخاطبة مصدر بمعنى : اسم المفعول .

والغرض منه : تكميل البيت .

واعترض على الناظم في جعله ذلك علة للخطأ في المعنىٰ ؛ بأنه قد يكون علة للخطأ في اللفظ بسبب الاشتراك ؛ كما إذا قلت : هـٰذه عين ؛ مشيراً للباصرة ، وكل عين جارية ، وتريد : الباصرة ؛ ينتج : هـٰذه جارية .

فإن الخطأ في ذلك في مادته : من جهة اللفظ ؛ لالتباس الكاذبة بذات صدق ؛ إذ الكبرىٰ كاذبة شبيهة بالصادقة ، وقد نص بعضهم علىٰ أن ذلك ؛ إما من جهة اللفظ ، وإما من جهة المعنىٰ .

وأجيب : بأن جعله ذلك علة للخطأ في المعنىٰ ، لا ينافي أنه قد يكون علة للخطأ في اللفظ ، علىٰ أنه قد يقال : إن قوله : (لالتباس. . .) إلخ : راجع للأمرين ؛ أعني : الخطأ في اللفظ والخطأ في المعنىٰ . أفاده الملوي في « كبيره » انتهىٰ « باجوري » .

وذلك الخطأ في المعنىٰ للالتباس المذكور (**كمثل جعل العرضي**) بسكون الياء لضرورة النظم (**كالذاتي**) بسكونها أيضاً لضرورة الروي ، وهـٰذا تمثيل

للخطأ في المعاني ، ولفظ : (مثل) : صلة لتأكيد معنى (الكاف) كما قاله في « الكبير » ، كما قيل بذلك في قوله تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ، أو (الكاف) زائدة .

والمراد بالعرضي هنا : ما ثبت للشيء بواسطة غيره ، كما في المتحرك بحركة السفينة .

وبالذاتي : ما ثبت للشيء من غير واسطة ، كما في المتحرك بذاته .

ومثال ذلك أن تقول : الجالس في السفينة متحرك ، وتريد : متحرك بالتحرك العرضي ، وكل متحرك لا يثبت في موضع ، وتريد ما ذكر ؛ ينتج : الجالس في السفينة لا يثبت في موضع .

فإن الخطأ في ذلك في مادته : من حيث المعنىٰ ؛ لالتباس الكاذبة بذات صدق ؛ بسبب جعل العرضي وهو التحرك بحركة السفينة ؛ كالذاتي وهو التحرك بالذات ؛ فإحدى المقدمتين كاذبة ؛ إن أريد بالمتحرك فيهما : معنىً واحد ، وإن أريد بالمتحرك في الأول : المتحرك بالعرض ، وفي الثانية : **المتحرك بالذات** . . كانتا صادقتين ، لـٰكن لم يوجد تكرر ، فلم تصدق النتيجة .

(**أو**) كجعل (**ناتج إحدى المقدمات**) ، والمراد بالناتج : النتيجة ؛ أي : وكجعل النتيجة عين إحدى المقدمتين ؛ كقولنا : هـٰذه نقلة ، وكل نقلة حركة ؛ ينتج : هـٰذه حركة ، فالنتيجة عين الصغرىٰ ؛ لأن الحركة مرادفة للنقلة .

(**و**) من الخطأ في المعنى (**الحكم للجنس**) أي : على الجنس ، فـ(اللام) بمعنىٰ (علىٰ) ، (**بحكم النوع**) كقولنا : كل فرس حيوان ، وكل حيوان ناطق ، ينتج : كل فرس ناطق ؛ وهو كذب .

ويسمىٰ مثله : **إيهام العكس** ؛ لأنه لما رأىٰ أن كل ناطق حيوان . . توهم أن

كل حيوان ناطق ، وليس كذلك ، فجاء الخطأ في المعنىٰ .

وقولنا : (إيهام العكس) أي : إيهام صحة العكس في الوهم ؛ أي : وهم نفسه ؛ أي : إن كان غالطاً ، ووهم غيره إن كان مغالطاً . انتهىٰ « دروي » .

(و) من الخطأ في المعاني (**جعل كالقطعي غير القطعي**) بجر (غير) بإضافة (جعل) إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله الأول ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الثاني ، وهو قوله : (كالقطعي) وهو جائز ؛ لاستكماله الشروط ، وهي كون المضاف شبيهاً بالفعل في العمل ، وكون الفاصل منصوبه ، وكونه واحداً لا أكثر .

مثال ذلك ؛ أي : مثال جعل غير القطعي كالقطعي ، الذي هو من أنواع الخطأ في المعاني : قولك : هـٰذا ميت ، وكل ميت جماد ؛ ينتج : هـٰذا جماد .

فإن الخطأ في هـٰذا في مادته : من حيث المعنىٰ ؛ بسبب جعل غير القطعي وهو الميت كالقطعي وهو الجماد غير الميت ؛ كالحجر .

فالكبرىٰ وهمية ؛ لأن الوهم يحكم بجمادية الميت ؛ لكونه كالجماد في عدم الروح والإحساس والحركة ، فجعلت في هـٰذا القياس كالقطعية ، ونزلت منزلتها في أخذها جزءاً لها ؛ أي : للنتيجة . انتهىٰ « صبان » .

(**والثانِ**) بحذف الياء للتخفيف . انتهىٰ « قويسني » .

نظير قوله تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴾ ، لا للضرورة ، ولا للغة كما قاله ابن الحاج في « حواشي الألفية » ، وهو خطأ كما ذكرناه في شرحنا على الألفية : « أيسر المسالك علىٰ ألفية ابن مالك » .

أي : والثاني من القسمين المذكورين في خطأ البرهان ، في البيت الأول من الباب بقولنا : (في مادة أو صورة) وهو مقابل قوله هناك : (فالمبتدا) وهو

الخطأ في الصورة ؛ أي : في هيئة المقدمتين كائن (**كالخروج عن أشكاله**) أي : عن هيئة أشكال القياس الأربعة ؛ كأن لم يؤت فيه بالحد الأوسط :

كقولك : كل إنسان حيوان، وكل حجر جماد ؛ فإن الخطأ في ذلك في صورته وتركيبه بسبب الخروج عن أشكال القياس ؛ حيث ترك الحد الأوسط ، فلا ينتج .

وكقولك : كل إنسان حيوان ، وكل فرس جسم ، فهٰذا خطأ في هيئة المقدمتين ؛ لعدم تكرر الحد الأوسط فيهما ، والقياس الاقتراني لا بد فيه من مكرر .

(و) كـ(**ترك شرط النتج**) أي : شرط الإنتاج حالة كون ترك شرط الإنتاج (**من إكماله**) أي : من إكمال خطأ الصورة ؛ أي : من إكمال أنواع خطأ البرهان في الصورة ، الذي هو القسم الثاني من قسمي خطأ البرهان ، اللذين هما الخطأ في المادة ، والخطأ في الصورة .

وترك شرط الإنتاج : مثل كون الصغرىٰ في الشكل الأول سالبة ؛ نحو : لا شيء من الإنسان بفرس ، وكل فرس جسم .

وككون الكبرىٰ فيه جزئية ؛ نحو : كل إنسان حيوان ، وبعض الحيوان صاهل . انتهىٰ « قويسني » .

وعبارة البيجوري : (قوله : « **وترك شرط النتج** » المراد بالنتج : الإنتاج .

ومثال ذلك أن تقول : لا شيء من الإنسان بحجر ، وكل حجر جماد .

فإن الخطأ في ذلك في صورته : بسبب ترك شرط إنتاج الشكل ، وهو إيجاب الصغرىٰ .

وقوله : « **من إكماله** » يحتمل : أن يكون حالاً من « ترك » وعليه فالمعنىٰ :

حال كون ذلك الترك من إكمال صور القسم الثاني ، الذي هو الخطأ في الصورة .

فالضمير راجع إلىٰ قوله : « والثان » المذكور في أول هٰذا البيت .

ويحتمل : أن يكون حالاً من « شرط » وعليه فالمعنىٰ : حال كون ذلك الشرط من إكمال النتج ، فالضمير عائد إلى « النتج »)

ولا يخفىٰ ما في قوله : (من إكماله) من براعة المقطع : وهو أن يأتي المصنف في آخر كتابه بما يشعر بتمام كتابه وكماله .

إعراب الأبيات الستة

(**وخطأ البرهان حيث وجدا في مادة أو صورة**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**خطأ**) : مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**البرهان**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**حيث**) : ظرف مكان ، في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى الجملة التي يضاف إليها ، والظرف : متعلق بما تعلق به الجار والمجرور بعده .

(**وجدا**) : فعل ماض مغير الصيغة ، مبني على الفتح ، **والألف** : حرف إطلاق ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على (الخطأ) ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله : في محل الجر ، مضاف إليه لـ(حيث) .

(**في**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**مادة**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل ، مبني على السكون .

(**صورة**) : معطوف علىٰ (مادة) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، تقديره : وخطأ البرهان ؛ إما كائن في مادة ، أو كائن في صورة ، والجملة من المبتدأ والخبر : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**فالمبتدا في اللفظ كاشتراك**) : **فالمبتدا** : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن خطأ البرهان ؛ إما أن يكون في مادة ، أو يكون في صورة ، وأردت بيان كل واحد من القسمين . . فأقول لك : المبتدأ ، (**المبتدا**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور علىٰ لغة القصر ، أو ضمة ظاهرة على الهمزة المنقلبة ألفاً لضرورة الروي علىٰ لغة الهمز .

(**في اللفظ**) : **في** : حرف جر ، مبني بسكون على (الياء) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**اللفظ**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً ، تقديره : فالأول من قسمي الخطأ ؛ يعني : الخطأ في المادة ؛ إما كائن في اللفظ ؛ أي : في لفظ المقدمتين ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب ، مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

ويصح أن يكون الجار والمجرور حالاً من المبتدأ علىٰ رأي سيبويه ، والخبر

قوله : (كاشتراك) تقديره : فالأول حالة كونه واقعاً في اللفظ لا في المعاني : كائن كاشتراك .

وعلىٰ تقدير مضاف علىٰ رأي الجمهور ، تقديره : ومثال الأول حالة كونه واقعاً في اللفظ : كائن كاشتراك .

(**كاشتراك**) **الكاف** : حرف جر وتمثيل ، مبني على الفتح ، (**اشتراك**) : مجرور بـ(الكاف) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك الأول الواقع في اللفظ : كائن كاشتراك ؛ أي : كائن كخطأ حاصل بسبب استعمال اللفظ المشترك بين معنيين في القياس ، كما مر مثاله في مبحث الحل ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**أو كجعل ذا تباين مثل الرديف مأخذا**) : **أو** : حرف عطف وتفصيل ، مبني على السكون .

(**كجعل**) : **الكاف** : حرف جر وتمثيل ، مبني على الفتح ، (**جعل**) : مجرور بـ(الكاف) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : معطوف على الجار والمجرور قبله ، علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك الأول الواقع في اللفظ ؛ إما كائن كخطأ حاصل بسبب استعمال اللفظ المشترك في القياس ، أو كائن كخطأ حاصل بسبب جعل اللفظ المباين مثل المرادف ، (جعل) : مضاف .

(**ذا**) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه من الأسماء الستة علىٰ لغة القصر ؛ أي : علىٰ لغة من يلزمها الألف في الأحوال الثلاثة ، ولـٰكن هو غير صواب في (ذي ،

وفم) كما مر الاعتراض على الناظم في ذلك ، في مبحث الحل .

والصواب أن يقال : كجعل ذي تباين ، بجره بـ(الباء) ، (ذا) : مضاف .

(**تباين**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**مثل**) : مفعول ثانٍ لـ(جعل) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ لأنه أضيف إلىٰ مفعوله الأول ، (مثل) : مضاف .

(**الرديف**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**مأخذا**) : تمييز ذات لـ(مثل) ، والتمييز منصوب بالذات المبهمة ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**وفي المعاني**) : **الواو** : عاطفة بمعنىٰ (أو) التفصيلية ، مبنية على الفتح ، (**في**) : حرف جر ، مبني بسكون على (الياء) المحذوفة لالتقاء الساكنين (**المعاني**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور : معطوف على الجار والمجرور في قوله : (في اللفظ) علىٰ كونه خبر المبتدأ ، تقديره : فالمبتدأ الذي هو الواقع في المادة ؛ إما كائن في اللفظ ، وإما واقع في المعاني .

(**لالتباس الكاذبة بذات صدق**) : **اللام** : حرف جر وتعليل ، مبني على الكسر ، (**التباس**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ؛ أعني : قوله : (في المعاني) علىٰ وجه التعليل لمتعلق الأول ، (التباس) : مضاف .

(**الكاذبة**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**بذات**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**ذات**) : مجرور

بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (ذات) : مضاف .

(**صدق**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(التباس) .

(**فافهم المخاطبة**) : **الفاء** : فاء الفصيحة ، مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن خطأ البرهان يقع في المعاني ؛ لأجل التباس الكاذبة بالصادقة ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : فافهم معاني الكلام الذي حصل به الخطاب بينك وبين الناس ؛ لتعرف القضية الكاذبة من الصادقة ، (**افهم**) : فعل أمر ، مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت .

(**المخاطبة**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل النصب ، مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة من فعل شرطها وجوابها : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، والغرض منها : تكميل البيت .

(**كمثل جعل العرضي كالذاتي**) : **الكاف** : حرف جر وتمثيل ، مبني على الفتح ، (**مثل**) : صلة مجرور بـ(الكاف) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، ولفظ (مثل) هنا زائدة لتأكيد معنى (الكاف) ، (مثل) : مضاف .

(**جعل**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (جعل) : مضاف .

(**العرضي**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون ضرورة النظم ، الجار والمجرور : متعلق

بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك الخطأ الواقع في المعاني لأجل الالتباس : كائن كجعل العرضي مثل الذاتي ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره : مستأنفة .

(**كالذاتي**) : **الكاف** : حرف جر وتشبيه ، مبني على الفتح ، (**الذاتي**) : مجرور بـ(الكاف) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور : متعلق بـ(جعل) .

(**أو ناتج إحدى المقدمات**) : **أو** : حرف عطف وتفصيل ، مبني على السكون .

(**ناتج**) بمعنى : النتيجة : معطوف على (العرضي) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والتقدير : أو كجعل نتيجة إحدى المقدمات ، وهو من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله الأول .

(**إحدىٰ**) : مفعول ثانٍ لـ(جعل) ، والمفعول منصوب بالمصدر ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (إحدىٰ) : مضاف .

(**المقدمات**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**والحكم للجنس بحكم النوع**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**الحكم**) : مبتدأ مؤخر لخبر مقدر قبله ، تقديره : ومن الخطأ في المعنى الحكم ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**للجنس**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الجنس**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**بحكم**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**حكم**) : مجرور

بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بالحكم ، (حكم) : مضاف .

(**النوع**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، والجار والمجرور المقدر قبله : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، تقديره : والحكم للجنس بحكم النوع : كائن من الخطأ في المعنىٰ ، والجملة : معطوفة علىٰ جملة قوله : (كمثل جعل العرضي) علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**وجعل كالقطعي غير القطعي**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**جعل**) : معطوف علىٰ (والحكم) علىٰ كونه مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : ومن الخطأ في المعنىٰ : جعل غير القطعي كالقطعي ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والتقدير : وجعل غير القطعي كالقطعي : كائن من الخطأ في المعنىٰ ، (جعل) : مضاف .

(**غير**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (غير) : مضاف .

(**القطعي**) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي .

(**كالقطعي**) : **الكاف** : حرف جر وتشبيه ، مبني على الفتح ، (**القطعي**) : مجرور بـ(الكاف) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(جعل) .

(**والثانِ**) وهو الخطأ في الصورة والتركيب والهيئة ، وهو مقابل قوله : (فالمبتدا) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**الثان**) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على (الياء) المحذوفة للتخفيف ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص .

(**كالخروج**) : **الكاف** : حرف جر ، مبني على الفتح ، (**الخروج**) : مجرور بـ(الكاف) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً ، والتقدير : والثاني كائن كالخروج عن أشكاله ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله في أول الباب : (فالمبتدا) علىٰ كونها مقولاً لجواب (إذا) المقدرة .

(**عن أشكاله**) أي : عن أشكال القياس : (**عن**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**أشكال**) : مجرور بـ(عن) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (أشكال) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بـ(الخروج) .

(**وترك شرط النتج من إكماله**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**ترك**) : معطوف على (الخروج) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (ترك) : مضاف .

(**شرط**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، (شرط) : مضاف .

(**النتج**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**من**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**إكمال**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (إكمال) : مضاف ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور : متعلق

بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (ترك) أي : حال كون ترك شرط النتج من إكمال أمثلة القسم الثاني ، الذي هو الخطأ في الصورة ، فالضمير حينئذ عائد علىٰ قوله : (والثاني) ، أو علىٰ كونه حالاً من (شرط) فالضمير حينئذ عائد إلى (النتج) أي : حال كون ذلك الشرط من إكمال النتج وصحته .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

هَـٰذَا تَمَـامُ ٱلْغَـرَضِ ٱلْمَقْصُـودِ	مِـنْ أُمَّهَـاتِ ٱلْمَنْطِـقِ ٱلْمَحْمُـودِ
قَـدِ ٱنْتَهَـىٰ بِحَمْـدِ رَبِّ ٱلْفَلَـقِ	مَـا رُمْتُـهُ مِـنْ فَـنِّ عِلْـمِ ٱلْمَنْطِـقِ
نَظَمَـهُ ٱلْعَبْـدُ ٱلـذَّلِيـلُ ٱلْمُفْتَقِـرْ	لِرَحْمَةِ ٱلْمَوْلَى ٱلْعَظِيمِ ٱلْمُقْتَدِرْ
اَلأَخْضَـرِيُّ عَـابِـدُ ٱلـرَّحْمَـٰـنِ	اَلْمُـرْتَجِـي مِـنْ رَبِّـهِ ٱلْمَنَّـانِ
مَغْفِـرَةً تُحِيـطُ بِـٱلـذُّنُـوبِ	وَتَكْشِـفُ ٱلْغِطَـا عَـنِ ٱلْقُلُـوبِ
وَأَنْ يُثِيبَنَـا بِجَنَّـةِ ٱلْعُـلاَ	فَـإِنَّـهُ أَكْـرَمُ مَـنْ تَفَضَّـلاَ

قوله : (**هـٰذا**) إن كان التمام بمعنى : المتمم . . فاسم الإشارة يرجع إلى الخاتمة ، أو إلىٰ بيان خطأ الصورة .

وإن كان بمعنى : الجميع . . فهو راجع إلىٰ جملة ما ذكره في هـٰذه المنظومة من المسائل المنطقية .

قال في « الكبير » : (الإشارة ؛ إما للألفاظ فقط ، أو المعاني فقط ، أو النقوش فقط ، أو الألفاظ والمعاني ، أو الألفاظ والنقوش ، أو المعاني والنقوش ، أو الثلاثة معاً ، أو للألفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني) .

فهـٰذه احتمالات ثمانية ، فالمختار من هـٰذه الاحتمالات الثمانية : كونها للألفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني .

وإنما كان هـٰذا مختاراً دون غيره من الاحتمالات السبعة الباقية ؛ لأن النقوش لعدم تيسرها لكل شخص وفي كل وقت . . لا تصلح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، ولا جزء مدلول له ، فبطل احتمالات أربعة ، وهي النقوش فقط ،

والنقوش مع الألفاظ ، والنقوش مع المعاني ، والنقوش مع الألفاظ والمعاني ، المعبر عنه سابقاً بالثلاثة .

ولأن المعاني لكونها متوقفة على الألفاظ . . لا تصلُح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، ولا جزء مدلول له ، فبطل احتمالان ، وهما المعاني فقط ، والمعاني مع الألفاظ ، فهما مع الأربعة السابقة : ستة .

ولأن الألفاظ من حيث ذاتها ليست مقصودة ، فلا تصلح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، فبطل احتمال واحد ، وهو كونها للألفاظ فقط ، فهو مع الستة السابقة : بسبعة .

فتعين كونها للألفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني . انتهىٰ من « الجواهر » نقلاً من « حاشية الشرقاوي علىٰ تحفة الطلاب » في الفقه الشافعي .

وأقول : هـٰذه الاحتمالات الثمانية بطريق التفصيل : تسع وعشرون احتمالاً :

لأن الألفاظ التي هي المسمىٰ على الاحتمال الأول ؛ إما أن تكون لا مع اعتبار شيء ، أو مع اعتبار دلالتها على المعاني ، أو مع اعتبار نقشها بالنقوش ، أو مع اعتبارهما .

والمعاني التي هي المسمىٰ على الاحتمال الثاني ؛ إما أن تكون لا مع اعتبار شيء ، أو مع اعتبار انفهامها من الألفاظ ، أو مع اعتبار نقش دوالّها بالنقوش ، أو مع اعتبارهما .

والنقوش التي هي المسمىٰ على الاحتمال الثالث ؛ إما أن تكون لا مع اعتبار شيء ، أو مع اعتبار دلالتها على الألفاظ ، أو مع اعتبار انفهام المعاني منها بواسطة الألفاظ ، أو مع اعتبارهما .

فهٰذه اثنا عشر احتمالاً في الاحتمالات الثلاثة الأولىٰ ، في كل احتمال : أربع احتمالات .

ومجموع الألفاظ والمعاني : الذي هو المسمىٰ على الاحتمال الرابع ؛ إما أن يكون لا مع اعتبار شيء ، أو مع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالنقوش ، أو مع اعتبار ارتباط الألفاظ بالنقوش ، أو مع اعتبار ارتباط المعاني بالنقوش ، أو مع اعتبارهما .

ومجموع الألفاظ والنقوش ، الذي هو المسمىٰ على الاحتمال الخامس ؛ إما أن يكون لا مع اعتبار شيء ، أو مع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالمعاني ، أو مع اعتبار ارتباط الألفاظ بالمعاني ، أو مع اعتبار ارتباط النقوش بالمعاني ، أو مع اعتبارهما .

ومجموع المعاني والنقوش ، الذي هو المسمىٰ على الاحتمال السادس ؛ إما أن يكون لا مع اعتبار شيء ، أو مع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالألفاظ ، أو مع اعتبار ارتباط المعاني بالألفاظ ، أو مع اعتبار ارتباط النقوش بالألفاظ ، أو مع اعتبارهما .

فهٰذه خمسة عشر احتمالاً أخرىٰ في الاحتمالات الثلاثة التي قبل الاحتمال الأخير ، في كل احتمال خمسة ، تضم للاثني عشر السابقة ، يكون الحاصل : سبعة وعشرين احتمالاً .

والثامن والعشرون : سابع الاحتمالات ، وهو كون المسمىٰ مجموع الألفاظ والمعاني والنقوش .

والتاسع والعشرون : ثامن الاحتمالات ، وهو كون المسمى الألفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني ، فاحفظها ؛ فإنها مهمة جداً . انتهىٰ « صبان » .

والمعنىٰ : هـٰذا الكلام الذي هو قولي : (والثان كالخروج عن أشكاله . . .) البيت . . (**تمام**) ونهاية ما هو (**الغرض المقصود**) لي من تأليف هـٰذه المنظومة .

والغرض : هو ما لأجله يفعل الفاعل الفعل ؛ كالماء في حفر البئر لغرض الماء .

وقوله : (**المقصود**) : صفة كاشفة للغرض ؛ لأن الغرض لا يكون إلا مقصوداً من الفعل ؛ أي : آخر الغرض المقصود لي بتأليف هـٰذه المنظومة ، حالة كون ذلك المقصود (**من أمهات**) وأصول (**المنطق المحمود**) أي : الخالي عن علم الفلاسفة . فـ(من) : إما بيانية ، أو تبعيضية .

ويؤيد الثاني : أن هـٰذا المؤلَّف ليس أمهات المنطق جميعاً ، إلا أن يدعىٰ أنه جميعها باعتبار أن من حصله : حصلت له ملكة يحصل له بها ما بقي من أمهاته .

ومعنىٰ (أمهات المنطق) : أي : دوالّ أمهاته إن كانت الإشارة إلى الألفاظ ، فإن كانت إلى المعاني . . فلا حاجة إلى التقدير .

قال الناظم في « شرحه » : (« أمهات المنطق » : أصول مسائله ومهماته .

وأم الشيء : أصله ؛ ولذلك قيل لمكة : أم القرىٰ ؛ لأنها أم الأرض كلها ، ومنها نشأت الأرض) .

وخرج بـ « المنطق المحمود » : غير المحمود ؛ كالمنطق المشوب بعلم الفلاسفة ؛ كـ« المطالع » و« الطوالع » للبيضاوي .

وإنما كان المنطق محموداً ؛ لأنه يصون الفكر عن الخطأ . كذا قال بعضهم .

وقال بعضهم : (قوله : « **المحمود** » لبيان الواقع ؛ لأن المنطق محمود في نفسه ، واختلاط بعضه بعلم الفلاسفة وضلالاتهم : لا يصيِّره مذموماً لأنه لحاجة التمكن من الرد على الفلاسفة ، كما فعله البيضاوي في « طوالعه ») انتهىٰ « باجوري » .

قال الناظم في « شرحه » : (وكان هـٰذا الفن محموداً ؛ لأنه يصون الفكر عن الخطأ ، ويميز صحيح العلم النظري عن سقيمه ، ولا جرم أن ما كان بهـٰذه الصفة . . في غاية ما يكون من الشرف والمحمدة) انتهىٰ منه .

(**قد انتهىٰ**) وتم (**بحمد رب الفلق**) أي : ملتبساً بحمد خالق الإصباح والنور .

والجار والمجرور : حال مقدمة لضرورة النظم من فاعل (انتهى) المذكور بقوله : (**ما رمته**) وقصدته (**من فن علم المنطق**) إضافة العلم إلى المنطق : من إضافة المسمىٰ إلى الاسم .

* * *

فإن قلت : هـٰذا البيت مكرر مع ما قبله ؛ لأنه يدل علىٰ تمام المقصود ، كما كان ما قبله كذلك .

قلت : هـٰذا البيت ليس للناظم ، بل لوالده كما قاله في « شرحه » : (هـٰذا البيت لوالدنا ، سيدنا الصغير بن محمد رضي الله تعالىٰ عنه وأرضاه ، وجعل الجنة مثواه ، ومن عذاب النار صانه ووقاه ، أخبرني بأنه قاله في منامه ، بعد أن أخبرته بهـٰذا الموضوع ، فأمرني بإدخاله فيه ، فأدخلته رجاء بركته ، طالباً من الله حصول الملكة ، متوسلاً إليه بخير من علىٰ سبيل الهدىٰ سلكه) انتهىٰ منه .

* * *

ومعنى البيت : قد انتهىٰ وتم ما رمته وقصدته ؛ من نظم أمهات فن علم المنطق ، حالة كونه ملتبساً بحمد خالق الإصباح والنور .

(**نظمه**) أي : نظم هـٰذا الغرض المقصود (**العبد الذليل**) أي : الوضيع الذي ليس له مقدار ولا ذكر بين الناس .

وصف نفسه بالوضاعة ؛ تواضعاً لله تعالىٰ ، وإلا . . فهو فاضل ؛ لأنه من أهل العلم .

أي : أدخله في أجزاء تفاعيل الرجز : الشخصُ الموصوف بعبودية الله تعالىٰ والتواضع له (**المفتقر**) أي : شديد الافتقار والحاجة (**لرحمة**) ربه (**المولىٰ**) وإنعامه وإحسانه .

قوله : (**نظمه**) يطلق النظم في الأصل : علىٰ إدخال اللآلىء في السلك .

والمراد منه هنا : جمع الكلام علىٰ وجه التقفية والوزن .

وقوله : (**العبد**) أي : الشخص المتصف بعبودية الله تعالى ، التي هي غاية الخضوع والتذلل لله تعالىٰ .

وهـٰذا الوصف : أشرف أوصاف الإنسان وأرفعها ؛ لما فيه من الإشارة إلىٰ كمال الله تعالىٰ ، واحتياج غيره إليه ؛ لدلالته علىٰ كمال الخضوع والتذلل للمولىٰ تبارك وتعالىٰ .

ولذا وُصف رسول الله صلى الله عليه وسلم به في أشرف المقامات ؛ كمقام الإسراء ، ومقام إنزال القرآن ، ومقام الدعوة إليه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ ، وقوله : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ ، وقوله : ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ . . . إلىٰ غير ذلك .

ومن ثم خُير صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبياً ملكاً ، وأن يكون نبياً عبداً ، فاختار الثاني .

ومما ينسب للقاضي عياض :

ومما زادني شرفاً وتيهاً	وكدت بأخمصي أطأ الثريا
دخولي تحت قولك يا عبادي	وأن صيرت أحمد لي نبيا

قوله : (**الذليل**) : صفة كاشفة للعبد .

قوله : (**المفتقر**) هو أبلغ من الفقير ؛ لأن معنى المفتقر : شديد الاحتياج ، ومعنى الفقير : المحتاج ، لا لأن بناء (المفتقر) زائد علىٰ بناء (الفقير) لأن محل قولهم : (زيادة المبنىٰ تدل علىٰ زيادة المعنىٰ) إذا اتحد نوع الكلمتين ؛ كأن يكونا اسمي فاعل ، أو صفة مشبهة ، وما هنا ليس كذلك ؛ لأن المفتقر اسم فاعل من (افتقر) الخماسي ، يدل على الحدوث والتجدد .

والفقير صفة مشبهة من (فقر) اللازم ، يدل على الدوام والثبوت .

نعم ؛ يمكن أن يجعل المفتقر صفة مشبهة ؛ بأن يراد منه الدوام . انتهىٰ « باجوري » .

أي : كثير الافتقار والاحتياج إلىٰ رحمة المولىٰ وإحسانه وإنعامه .

والمولىٰ : يطلق علىٰ معان كثيرة ؛ منها : الحليف ، والناصر ، والحليم الذي لا يستفزه الغضب .

(**العظيم**) أي : عظمة معنوية لا حسية ؛ لاستحالتها عليه تعالىٰ ، فإنها تستدعي الجسمية ، وهو تعالىٰ منزه عنها .

ومعنى (**العظيم**) : هو الذي يصغر كل شيء عند ذكره ، ولا يحيط به

إدراك ، ولا يعلم كنه حقيقته سواه . انتهىٰ من « الهدية » .

(**المقتدر**) : هو أبلغ من القادر ؛ لأن معنى المقتدر : تام القدرة ، ومعنى القادر : المتصف بالقدرة .

ويصح هنا أن يقال : لأن زيادة البناء تدل علىٰ زيادة المعنىٰ ؛ لاتحاد نوع الكلمتين المذكورتين ، فإن كلاًّ منهما اسم فاعل .

وفي « هدية الأذكياء » : (ومعنى القادر : هو ذو القدرة التامة ، والمقتدر : مبالغة في القدرة ، التي لا شبيه لها ولا مثيل ولا نظير ، ويرجع لمعنى القوي المتين) انتهىٰ منه .

قوله : (**الأخضري**) : صفة ثالثة لـ(العبد) ، وهو نسبة إلى الأخضر ، اسم جبل بالمغرب ، علىٰ ما قاله بعض المغاربة .

وهٰذا بيان لنسبته بحسب ما اشتهر على الألسنة ، وإلا . . فهو منسوب للعباس بن مرداس ، الصحابي المشهور ، كما قال الناظم في « شرحه » : (بل المتواتر عن أعالي أسلافنا وأسلافهم : أن نسبنا للعباس بن مرداس السلمي ، الذي قال منشداً :

أتجعـــل نهبـــي ونهـــب العبيـ	ـــد بيـــن عيينـــة والأقـــرعِ
فمـــا كـــان حصـــن ولا حـــابـسٌ	يفـــوقـــان مـــرداس فـــي مَجْمَـعِ
ومـــا كنـــت دون امـــرىء منهمـــا	ومـــن يخفـــضِ اليـــوم لا يـــرفـــعِ
لقـــد كنـــت فـــي الحـــرب ذا أذرعٍ	فلـــم أعـــط شيئـــاً ولـــم أمنـــعِ

كما في « صحيح مسلم ») انتهىٰ من « شرحه » .

وقوله : (**عابد الرحمـٰن**) : صفة رابعة لـ(العبد) إنما زاد الألف في ذلك ؛ للوزن ، وإلا . . فاسمه : عبد الرحمـٰن بن محمد الصغير .

(**المرتجي**) : صفة خامسة له ؛ أي : المؤمل ؛ لأن الرجاء : الأمل مع الأخذ في الأسباب .

ومعمول قوله : (المرتجي) : ما ذكره بقوله : (**مغفرة تحيط**. . .) إلخ ، وقوله : (**وأن يثيبنا**) أي : الراجي .

(**من**) فضل (**ربه**) وخالقه ومالكه (**المنان**) صفة لـ(الرب) أي : كثير المن ، الذي هو الإنعام ، أو تعداد النعم ، وهو بالمعنى الثاني مذموم ، إلا بالنسبة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم .

واستثنىٰ بعضهم أيضاً : الشيخ والوالد . انتهىٰ « باجوري » .

(**مغفرةً**) : مفعول (المرتجي) كما مر آنفاً ، مأخوذ من (الغفر) وهو الستر .

والمراد بها : ستر الذنوب عن أعين الملائكة .

قيل : مع كونها باقية في الصحيفة ، لـٰكن لا يؤاخذ بها صاحبها .

وقيل : مع محوها من الصحيفة من أصلها .

قوله : (**تحيط بالذنوب**) : صفة لـ(مغفرة) .

وإحاطتها بها : كناية عن كونها تعم جميعها ؛ بحيث لا يبقىٰ فرد منها .

ومعناه : مغفرة تستر جميعها ؛ بحيث لا يبقىٰ فرد من أفرادها .

وقوله : (**وتكشف الغطا عن القلوب**) أي : وتزيل الحجاب المحدق بالقلوب ، الحائلَ بينها وبين علام الغيوب ـ أي : وبين مشاهدتها إياه ، الثابتة لأهل الله ، الحاصل بسبب اقتراف الذنوب ـ عن تلك القلوب .

ويكون في الكلام استعارة بالكناية ، فيكون الناظم قد شبه القلوب بأشياء لها

غطاء ، وطوىٰ لفظ المشبه به ، ورمز إليه بشيء من لوازمه ، وهو الغطاء .

ويصح أن يكون فيه استعارة تصريحية ، فيكون قد شبه ما يحصل على القلوب بسبب الذنوب بالغطاء ؛ بجامع المنع في كل ، واستعار لفظ المشبه به للمشبه ، وعلىٰ كل : فالكشف ترشيح إن كان حقيقة في الحسيات فقط .

وكشف الغطاء عن القلوب : عبارة عن إزالة الرين عنها .

والرين : الصدأ ، قال في « القاموس » : (الرين : الطبع والدنس ، يقال : ران ذنبُه علىٰ قلبه ريناً وريوناً : غلب ، وكل ما غلبك : ران عليك ، ورانت النفس : خبثت وغثت) انتهىٰ .

وقوله : (**وأن يثيبنا**) أي : يجازينا (**بجنة العلا**) أي : بدخولها مع السابقين ، معطوف علىٰ قوله : (مغفرة) علىٰ كونه معمولاً لـ(المرتجي) أي : بجنة الدرجات العلا ؛ فـ(العلا) : صفة لموصوف محذوف ، كما قاله بعض المحققين .

وهو أولىٰ من قول بعضهم : إنه من إضافة الموصوف إلى الصفة .

ولا يخفىٰ : أن العلا جمع : عُليا ، بضم العين مع القصر ؛ ككُبَر وكبرىٰ ، بمعنى : العلياء ، بفتح العين مع المد .

وقوله : (**فإنه**) سبحانه وتعالىٰ (**أكرم**) وأجود (**من تفضلا**) وأنعمَ علىٰ عباده ، وإنعامه تعالىٰ علىٰ عباده : كان تفضلاً ، لا وجوباً عليه . . علة لقوله : (المرتجي) ، وهـٰذا يقتضي : أن لغيره تعالىٰ تفضلاً وكرماً ، وهو كذلك بحسب الظاهر ، وأما بحسب الحقيقة . . فليس التفضل والكرم إلا له تعالىٰ ، فكلام الناظم بالنظر للظاهر ، كما قاله بعضهم .

وعبارة الدمنهوري في « شرحه » : (وقوله : « فإنه أكرم . . . » إلخ : علة

لقوله : « المرتجي . . . » إلىٰ هنا ؛ أي : وإنما أملت منه هـٰذه الأمور ؛ لأنه أكرم من تفضل بها ، و« أفعل » التفضيل ليس علىٰ بابه ؛ إذ الكرم حقيقة ليس إلا له سبحانه وتعالىٰ .

ولا يخفىٰ ما في طلب المغفرة أولاً ، وطلب الثواب ثانياً ؛ من التخلية والتحلية) .

إعراب الأبيات الستة

(**هـٰذا تمام الغرض المقصود**) : **ها** : حرف تنبيه ؛ لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، أو لإزالة الغفلة عنه ، مبني على السكون ، (**ذا**) : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على السكون .

(**تمام**) : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (تمام) : مضاف .

(**الغرض**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**المقصود**) : صفة لـ(الغرض) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول من (قصد) الثلاثي .

(**من أمهات المنطق المحمود**) : **من** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**أمهات**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (الغرض) تقديره : حالة كون ذلك الغرض كائناً من أمهات المنطق وأصوله ، (أمهات) : مضاف .

(**المنطق**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**المحمود**) : صفة لـ(المنطق) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول من (حمد) الثلاثي .

(**قد انتهىٰ بحمد رب الفلق ما رمته**) : **قد** : حرف تحقيق ، مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين .

(**انتهىٰ**) : فعل ماض ، مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بـ(الألف) .

(**بحمد**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**حمد**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (حمد) : مضاف .

(**رب**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (رب) : مضاف .

(**الفلق**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(انتهىٰ) لأنه فعل ماض .

(**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) لا يتم معناه إلا بصلة وعائد ، أو (ما) نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) ، في محل الرفع ، فاعل (انتهىٰ) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً علىٰ كلا التقديرين .

(**رمته**) : فعل وفاعل ومفعول ، وحد الفعل (رم) : **رم** : فعل ماض ، مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، **التاء** : ضمير المتكلم في محل الرفع ، فاعل ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، **الهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، عائد علىٰ (ما) الموصولة أو الموصوفة في محل النصب ، مفعول به ، مبني على الضم ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة

لـ(ما) الموصولة ، تقديره : قد انتهىٰ بحمده تعالى الذي رمته ، أو صفة لـ(لما) الموصوفة ، تقديره : قد انتهىٰ شيء رائم أنا إياه ، ولـٰكنها صفة سببية .

(**من فن علم المنطق**) : من : حرف جر ، مبني على السكون .

(**فن**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (فن) : مضاف .

(**علم**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (ما) الموصولة تقديره : حالة كون ما رمته كائناً من فن علم المنطق .

(**نظمه العبد الذليل المفتقر**) : **نظم** : فعل ماض ، مبني على الفتح ، **والهاء** : ضمير للمفرد المذكر الغائب ، عائد على (الغرض المقصود) ، في محل النصب ، مفعول به مقدم على الفاعل وجوباً ؛ لكونه ضميراً متصلاً مع كون الفاعل اسماً ظاهراً ، مبني على الضم .

(**العبد**) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل : مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**الذليل**) : صفة أولىٰ لـ(العبد) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من (ذل) الثلاثي ، ولـٰكنه علىٰ زنة (فعيل) .

(**المفتقر**) : صفة ثانية لـ(العبد) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من (افتقر) الخماسي .

(**لرحمة**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**رحمة**) : مجرور بـ(اللام)وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(المفتقر) لأنه اسم فاعل ، (رحمة) : مضاف .

(**المولىٰ**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(**العظيم**) : صفة أولىٰ لـ(المولىٰ) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من (عظم) الثلاثي ، ولـٰكنه علىٰ زنة (فعيل) .

(**المقتدر**) : صفة ثانية لـ(المولىٰ) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من (اقتدر) الخماسي .

(**الأخضري**) : صفة ثالثة لـ(العبد) مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : المنسوب إلى الأخضر جبل بالمغرب .

(**عابد الرحمـٰن**) : **عابد** : صفة رابعة لـ(العبد) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الرحمـٰن**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**المرتجي**) : صفة خامسة لـ(العبد) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من (ارتجى) الخماسي .

(**من ربه المنان**) : **من** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**رب**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (رب) : مضاف ، **الهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، الجار والمجرور : متعلق بـ(المرتجي) .

(**المنان**) : صفة لـ(الرب) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه صيغة مبالغة من (منَّ) الثلاثي .

(**مغفرة تحيط بالذنوب**) : **مغفرة** : مفعول به لـ(المرتجي) ، والمفعول منصوب بالوصف ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**تحيط**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ (مغفرة) .

(**بالذنوب**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**الذنوب**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(تحيط) ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل النصب ، صفة لـ(مغفرة) تقديره : مغفرة محيطة بالذنوب .

(**وتكشف الغطا عن القلوب**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**تكشف**) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هي ، يعود علىٰ (مغفرة) .

(**الغطا**) : مفعول به لـ(تكشف) ، والمفعول منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لاستقامة الوزن .

(**عن**) : حرف جر ، مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين .

(**القلوب**) : مجرور بـ(عن) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(تكشف) ، وجملة (تكشف) من الفعل والفاعل : معطوفة علىٰ جملة (تحيط) علىٰ كونها صفة لـ(مغفرة) تقديره : مغفرة محيطة بالذنوب ، وكاشفة الغطا عن القلوب .

(**وأن يثيبنا بجنة العلا**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**أن**) : حرف نصب ومصدر ، مبني بسكون ظاهر على النون المدغمة في ياء (يثيبنا) .

(**يثيب**) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود على الله ، **نا** : ضمير لجماعة المتكلمين في محل النصب ، مفعول به ، مبني على السكون .

(**بجنة العلا**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**جنة**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (جنة) : مضاف .

(**العلا**) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، الجار والمجرور : متعلق بـ(يثيبنا) ، وجملة (يثيبنا) من الفعل والفاعل : صلة (أن) المصدرية ، (أن) مع صلتها : في تأويل مصدر معطوف علىٰ (مغفرة) علىٰ كونه مفعولاً لـ(المرتجي) تقديره : مغفرة محيطة بالذنوب ، وإثابته إيانا بجنة العلا .

(**فإنه**) : **الفاء** : تعليلية مبنية على الفتح ، (إن) : حرف نصب وتوكيد ، مبني على الفتح ، **الهاء** : ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة والغيبة في محل النصب ، اسم إن ، مبني على الضم .

(**أكرم**) : خبرها مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (أكرم) : مضاف .

(**من**) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**تفضلا**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، **الألف** : حرف إطلاق ، مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (من) ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها : في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، المدلول عليها بـ(الفاء) التعليلية ، المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً ، تقديره : وإنما رجوت ذلك من ربي المنان ؛ لكونه أكرم من تفضل وأحسن إلىٰ عباده ، والجملة المعلولة المحذوفة : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحَا ... وَكُنْ لإِصْلاَحِ ٱلْفَسَادِ نَاصِحَا
وَأَصْلِحِ ٱلْفَسَادَ بِٱلتَّأَمُّلِ ... وَإِنْ بَدِيهَةً فَلاَ تُبَدِّلِ
إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا ... لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا
وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي ... اَلْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي
وَلِبُنَيِّ إِحْدَىٰ وَعِشْرِينَ سَنَةْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةْ
لاَ سِيَّمَا فِي عَاشِرِ ٱلْقُرُونِ ... ذِي ٱلْجَهْلِ وَٱلْفَسَادِ وَٱلْفُتُونِ
وَكَانَ فِي أَوَائِلِ ٱلْمُحَرَّمِ ... تَأْلِيفُ هَـٰذَا ٱلرَّجَزِ ٱلْمُنَظَّمِ
مِنْ سَنَةٍ إِحْدَىٰ وَأَرْبَعِينَ ... مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ ٱلْمِئِينَ

(**وكن**) أيها الناظر في هـٰذا الكتاب ويا (**أخي**) ، والمراد بالأخوة : أخوة الإسلام ، ناداه بالأخوة ؛ استعطافاً له ؛ ليخفف الاعتراض عليه واللوم ، ويلتمس له المعذرة .

قوله : (**للمبتدي**) : متعلق بقوله : (**مسامحا**) من الزلل الذي قد يظهر في هـٰذا الرجز .

وقد تقدم أن المبتدي : هو الآخذ في صغار العلوم ، ولا يخفىٰ ما في ذلك وما بعده من تواضع الناظم ؛ حيث جعل نفسه مبتدئاً ، ولم يأمن من وقوع الزلل في تأليفه ؛ أي : كن أيها الأخ الناظر في هـٰذا التأليف مسامحاً لمؤلفه المبتدي ، غير معترض عليه ، بل التمس له المعذرة فيما أخطأ ، أو أصلح ما ينبغي إصلاحه ؛ بأن تلحق بهامشه في الحال التي توهم الخطأ فيها ؛ كقولك : لعل مراده كذا وكذا ؛ إذ ربما يكون ما جعلته صواباً هو الخطأ ، فلا تهجم ببادىء

الرأي على التخطئة ، وهٰذا تواضع من الناظم ؛ حيث وصف نفسه بكونه مبتدئاً ، ولم يأمن من وقوع الخطأ .

(**وكن**) يا أخي (**لإصلاح الفساد**) ، (اللام) فيه بمعنىٰ (في) .

والمراد بالفساد : الكلام الفاسد من حيث المعنىٰ ، أو من حيث المبنىٰ ؛ أي : وكن أيها الأخ المذكور في إصلاح ما يظهر لك من الفساد في هٰذا التأليف (**ناصحا**) لهٰذا التأليف ولمؤلفه ؛ أي : لا تأت في إصلاحه بعبارات فيها سوء أدب في حقهما .

والمراد من النصح في ذلك : ألا يكون ببادىء الرأي من غير تأمل ولا تدبر بعبارة فيها سوء أدب ، بل يكون بعد إمعان النظر مع التبجيل والتعظيم .

والمراد بقوله هنا : (لإصلاح الفساد ناصحا) : الإذن في الإصلاح في الهامش .

وفي قوله الآتي : (وأصلح الفساد بالتأمل) : الإذن بالإصلاح في صلب المتن ، فلا تكرار فيما سيأتي .

والمراد بالفساد : خروج الشيء عن الاستقامة ، والصلاح : ضده ، كما في « البيضاوي » انتهىٰ من « الصبان » .

وعبارة الدروي هنا : (قوله : « وأصلح الفساد بالتأمل » هٰذا ليس مكرراً مع ما قبله ؛ لأن الأول إذن بالإصلاح على الهامش ، والثاني إذن به في صلب المتن مع التأمل الوافر) .

والمراد من كلامه في الموضعين : الإذن منه لمن رأىٰ خللاً فيه ، في إصلاحه بعد التأمل وإمعان النظر ؛ أي : لمن يكون أهلاً لذلك .

(**وإن**) كان ظهور الفساد (**بديهة**) أي : ذا بديهة ؛ أي : بادىء الرأي من

غير تأمل ولا تدبر . كذا في « صبان » و« باجوري » .

ففي كلامه حذف (كان) مع اسمها ؛ أي : وإن كان ظهور الفساد في بداية النظر وفي أوله قبل التأمل والتدبر فيه . . (**فلا تبدل**) الكتاب عما كان عليه ؛ ولا تأت بما يدل علىٰ أن الصواب خلاف ما ذكر في صلب الكتاب ولا في هامشه ، فهو راجع لكل من قوله : (وكن لإصلاح الفساد) ، وقوله : (وأصلح الفساد بالتأمل) .

و(إذ) في قوله : (**إذ قيل** . . .) إلخ : علة لما قبله ؛ يعني : قوله : (فلا تبدل) .

وأشار بذلك إلىٰ قول الشاعر :

وكـم مـن عـائـب قـولاً صحيحـاً وآفتــه مــن الفهــم السقيــمِ

وتعبيره بـ (قيل) : ليس للتضعيف ، بل لمجرد العزو ، ولم أر من ذكر قائله .

أي : وإنما قلت : لا تبدل في بادىء الرأي ؛ لأنه قيل لبعضهم : (**كم**) شخص (**مزيف**) أي : مغير كلاماً (**صحيحا**) لغيره ، بدله وغيره عما كان عليه (**لأجل كون فهمه**) وإدراكه (**قبيحا**) أي : سقيماً ؛ أي : لأنه كم من مزيف . . . إلخ .

(**كم**) خبرية : مبتدأ مضاف إلىٰ (**مزيف**) قولاً (**صحيحا**) للغير ؛ أي : كم شخص جاعل الصحيح مزيفاً ؛ أي : معيباً رديئاً (**لأجل كون فهمه**) علة لمزيف ، وخبر (كم) : محذوف ، تقديره : أي : موجود ، والأولىٰ تقديره مؤخراً عن قوله : (لأجل كون فهمه قبيحاً) لتكون العلة متصلة بالمعلول ؛ أي : غير مفصول بينهما بالخبر . انتهىٰ « دروي » .

و(**كم**) هنا : للتكثير ، مضمنة معنىٰ (رب) التكثيرية ، وتسمىٰ خبرية ، وهي التي بمعنىٰ : عدد كثير .

وضدها : الاستفهامية ، وهي التي بمعنىٰ : أيّ عدد .

و(**مزيف**) : إما بالجر علىٰ أنه تمييز لـ(كم) أضيفت إليه ، أو بالرفع علىٰ أنه خبرها ، أو بالنصب وإن كان لا يساعد الرسم إلا علىٰ لغة ربيعة ، يرسمون المنصوب بصورة المرفوع والمجرور .

وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الفرزدق : (كم عمة لك . . .) .

(**وقل**) يا أخي (**لمن لم ينتصف لمقصدي**) أي : لمن لم يسلك طريق الإنصاف والعدل فيما قصدته من المسائل ، بل سلك طريق اللوم فيه .

فـ(اللام) في قوله : (لمقصدي) : بمعنىٰ (في) .

وقوله : (**العذر حق واجب**) : مقول القول .

والمراد من العذر هنا : الاعتذار ، فهو بالمعنى المصدري ، وإن كان يطلق كثيراً علىٰ ما يعتذر به .

والمراد بالوجوب هنا : التأكيد .

(**للمبتدي**) : متعلق بـ(العذر) .

اقتصر عليه في الذكر مع أن العذر مقبول لغيره أيضاً ؛ لأن طلبه له أشد . انتهىٰ « باجوري » .

أي : وقل لمن لم ينصف ويعدل فيما قصدته ، الذي هو النظم ، بأن اعترض علي فيه .

فـ(اللام) بمعنىٰ (في) ، و(مقصد) : مصدر ميمي بمعنى : اسم

المفعول ، أو اسم مكان ؛ أي : مكان قصدي ، بجعل المسائل ظرفاً لـ(القصد) أي : قل لمن لم ينصف في مقصودي ، بل لامني فيه : العذر ـ أي : الاعتذار ـ للمبتدي (**حق واجب**) أي : متأكد ، أو بمعنىٰ ما يثاب علىٰ فعله ويعاقب علىٰ تركه ، فإن من سمع اعتراضاً علىٰ أحد في فعل ، وعلم أن له عذراً . . وجب عليه رد الاعتراض عنه والاعتذار له إن لم يخش ضرراً .

وقوله : (للمبتدي) : ليس قيداً ؛ لأن الاعتذار لغير المبتدي مطلوب أيضاً ؛ لأن طلبه له أهم . انتهىٰ « دروي » .

والجار والمجرور في قوله : (**ولبني إحدىٰ وعشرين سنة**) : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً لقوله : (**معذرة**) .

ويحتمل : قراءة (بني) بصيغة التصغير ، مع تشديد الياء المكسورة ، وحذف همزة (إحدىٰ) .

ويحتمل : قراءته بصيغة الجمع ، مع إسكان الياء مخففة ، وإثبات الهمزة ؛ لأنه جمع : ابن ، فـ(نون) الجمع محذوفة للإضافة ؛ أي : ولأبناء إحدىٰ وعشرين سنة .

(**معذرة**) أي : عذر ، فهو مصدر ميمي بمعنى : اعتذار .

والتأنيث في (**مقبولة مستحسنة**) : باعتبار لفظ (معذرة) .

و(المعذرة) إذا كان مصدراً . . يجوز فيه كسر الذال وفتحها ؛ لأن مضارعه علىٰ وزن (يفعِل) بكسر العين كـ(يضرب) أي : لهم معذرة يطلب قبولها واستحسانها .

وغرض الناظم بهـٰذا الكلام : طلب المعذرة له فيما يوجد من الزلل في هـٰذا التأليف ، لكونه ألفه وهو ابن إحدىٰ وعشرين سنة ؛ فإن هـٰذا السن يقل في أبنائه من يتقن هـٰذا العلم ويحققه .

ولا يخفىٰ : أن العذر المطلوب هنا : من حيث كونه صغيراً في السن ، وفيما مر : من حيث كونه مبتدئاً .

وأغرب مما وقع للناظم بكثير : ما وقع لابن الحاجب ؛ من نظمه « جمل الخونجي » وهو ابن ست سنين ، كما صرح بذلك في « نظمه » .

وعبارة الناظم في « شرحه » هنا : (**واعلم** : أن مسامحة المبتدي والاعتذار له : مما ينبغي لكل عاقل ؛ وذلك لقصور همته ، وعدم كمال عقله وتوغله في العلم ، وأنا أذنت لكل من رأىٰ هـٰذا المؤلف فوجد فيه خللاً . . أن يصلحه إن كان أهلاً لذلك ، بعد أن يتأمل ، وإلا . . فقد قيل :

كم من مزيف قولاً صحيحاً . . . البيت .

أي : فاعذرني يا أخي ، وانظره بعين الرضا ، **وإنما ذكرت هـٰذا** ؛ **تنبيهاً علىٰ شياطين الطلبة** ، **الذين يُمرضون الصحيح** ، **ويصححون السقيم** ، **وما ذلك إلا لعدم إنصافهم**، **وقلة تقواهم** ، **وعدم مراقبتهم للجليل** ، الذي لا يخفىٰ عليه شيء في الأرض ولا في السماء ، ويعلم خائنة الأعين ، والمؤمن يلتمس العذر لأخيه ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « حسب المؤمن من الشر أن يحقر أخاه المسلم » .

ويقال : « من ضاق صدره . . اتسع لسانه » ، والحق لا يعرف بالرجال ، والمؤمن يقبل الحق ولو من الرعاة فضلاً عن غيرهم .

وإذا كان العذر من حق المبتدي في الزمان المتقدم . . **فكيف في هـٰذا الزمان الصعب** ، **الذي انقرض فيه العلماء** ، **ولم يبق فيه إلا حثالة الحثالة** ، وغلبت العجمة علىٰ قلوب الأنام ، حتىٰ كاد العلم ينقرض بانقراض أهله .

* * *

فإن قلت : إذا كان الأمر كما ذكرت . . فلم تجاسرت وتجارأت علىٰ شيء لا تقدر عليه ؟

قلت : حملني علىٰ ذلك تفاؤلي ورجائي من الله عز وجل حصولَ المأمول من كل الفنون) انتهىٰ منه .

* * *

(**لا سيما**) أي : لا مثل الشخص الذي هو (**في عاشر القرون**) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التسليمات .

وهٰذا القرن ينبغي أن يعذر فيه الشخص أكثر مما كان قبله .

وهٰذا المعنىٰ علىٰ أن (سيّ) اسم (لا) النافية للجنس ، و(ما) موصولة أو موصوفة ، وما بعدها صلة لها مع حذف صدر الصلة ، أو موصوفة فما بعدها صفة لها ، وخبر (لا) محذوف جوازاً ، تقديره : موجود .

ولا يخفىٰ : أن (القرون) جمع : قرن ، وقد اختلف فيه علىٰ أقوال كثيرة :

منها : أنه اسم لقدر معتدل من الزمن ، وهو أعدل الأقوال وأحسنها .

ومنها : أنه اسم لمئة سنة ، وهو مراد الناظم كما ذكره في « شرحه » .

(**ذي الجهل**) وهو انتفاء العلم بالمقصود ؛ أي : صاحب أهل الجهل ، بسيطاً كان : وهو عدم العلم بالشيء ، أو مركباً : وهو اعتقاد الشيء علىٰ خلاف ما هو عليه ؛ لكثرة جهل أهله ؛ بسبب تأخر الزمان ، وتتابع الفتن التي لم تكن في العصر الأول ، (**والفساد**) أي : الخروج عن الحالة المستقيمة .

(**والفتون**) جمع : فتنة ، وهي الشر الذي يفتتن به .

وإذا كان هٰذا حال القرن العاشر . . فما بالك بما بعده من القرون التي انتشرت

فيها الفتن ، وكثرت فيها المحن ، وذهبت فيها العلماء الأعلام ، وظهرت فيها الجهلاء اللئام ، نسأل الله أن يوفقنا لما يرضيه على الدوام ، بمنه وكرمه وجوده وفضله إلىٰ أوان الحِمَام .

(**وكان في أوائل**) الشهر (**المحرم**) أي : في الأزمنة التي هي أوائل المحرم .

وإنما سمي الشهر المعروف بالمحرم ؛ لتحريم القتال فيه في صدر الإسلام .

وقوله : (**تأليف**) : فاعل (كان) بناء علىٰ أنها تامة ، كما هو المتبادر .

ومعنى (التأليف) : ضم شيء إلىٰ شيء علىٰ وجه فيه ألفة ، بضم الهمزة ؛ أي : مناسبة .

(**هٰذا الرجز**) الذي وزنه : (مستفعلن) ست مرات (**المنظم**) أي : تام النظام والأجزاء ، لا مشطوره ، ولا مجزوءه .

لا بمعنى : المنظوم ، وإلا . . لم يكن لذكره فائدة بعد قوله : (هٰذا الرجز) ، فليتأمل وليراجع .

(**من سنة إحدىٰ وأربعين**) : إما حال من (أوائل) أي : حالة كون أوائل المحرم من سنة . . . إلخ ، أو حال من (المحرم) أي : حالة كون المحرم من سنة . . . إلخ .

وقوله : (**من سنة**) بالتنوين ؛ لضرورة النظم .

وقوله : (**إحدىٰ وأربعين**) : بدل أو عطف بيان من (سنة) ، لٰكن لا بد من أن يراد : أول سني إحدىٰ وأربعين ؛ لئلا يلزم علينا : أن السنة هي إحدىٰ وأربعون .

نعم ؛ على القول بإثبات (بدل الكل من البعض) : لا يحتاج إلىٰ ما ذكر .

قوله : (**من بعد تسعة من المئين**) من الهجرة النبوية ؛ أي : حال كون الإحدىٰ والأربعين من بعد . . . إلخ .

والمعنىٰ : فهـٰذا التأليف كان في المئة العاشرة ، فهو في عاشر القرون كما قدمه المصنف ؛ بناءً على القول : بأن القرن اسم لمئة سنة ، كما مر .

تتمة

قوله : (**في عاشر القرون**) جمع : قرن ، وفي القرن أحد عشر قولاً :

قيل : لكل عقد من العشرة إلى الثمانين ، فتلك ثمانية أقوال .

وقيل : مئة ، وإياه أعني في هـٰذا النظم .

وقيل : مئة وعشرة .

وقيل : من عشرة إلىٰ مئة وعشرين .

وعاشر القرون : هو قرننا هـٰذا ، الذي ظهرت فيه الفتن ، واشتد فيه البأس ، وقوي فيه النحس ، واشتد فيه طغيان الكافرين ، وانتشر فيه ظلم الظالمين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

زماننا هـٰذا : هو الذي قال فيه الرسول عليه الصلاة والسلام : « لا يبقىٰ من الإسلام . . إلا اسمه ، ولا من القرآن . . إلا رسمه » .

اللهم ؛ وفقنا لاتباع السنة ، يا ذا الفضل والمنة ، وأسعدنا بلقائك بلا محنة ، وصلى الله وسلم وبارك علىٰ سيدنا محمد ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

إعراب الأبيات الثمانية

(**وكن أخي للمبتدي مسامحا**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ،

(**كن**) : فعل أمر ناقص ، مبني على السكون ، واسمها : ضمير مستتر فيها وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب .

(**أخي**) : منادىٰ مضاف ، حذف منه حرف النداء للتخفيف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً ، (أخ) : مضاف ، وياء المتكلم : في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ، وجملة النداء : معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين (كان) وخبرها .

(**للمبتدي**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**المبتدي**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور : متعلق بما بعده ؛ أعني : (مسامحا) .

(**مسامحا**) خبر (كن) منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة (كن) من اسمها وخبرها : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**وكن لإصلاح الفساد ناصحا**) : **الواو** : عاطفة جملة علىٰ جملة ، مبنية على الفتح ، (**كن**) : فعل أمر ناقص ، مبني على السكون ، واسمها : ضمير مستتر فيها وجوباً ، تقديره : أنت .

(**لإصلاح**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**إصلاح**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(ناصحا) المذكور بعده ، (إصلاح) : مضاف .

(**الفساد**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**ناصحا**) : خبر (كن) منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة (كن) من اسمها وخبرها : معطوفة علىٰ جملة (كن) الأولىٰ ، علىٰ كونها مستأنفة .

(**وأصلح الفساد بالتأمل**) : (**الواو**) : عاطفة ، (**أصلح**) : فعل أمر ، مبني بسكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، يعود على المخاطب .

(**الفساد**) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**بالتأمل**) : **الباء** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**التأمل**) : مجرور بـ(الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(أصلح) أو بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من فاعل (أصلح) تقديره : وأصلح الفساد حالة كونك ملتبساً بالتأمل ، وجملة (أصلح) من الفعل والفاعل : معطوفة علىٰ جملة (كن) الأولىٰ .

(**وإن بديهة فلا تبدل**) : **الواو** : عاطفة أو استئنافية ، مبنية على الفتح ، (**إن**) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، مبني على السكون .

(**بديهة**) : خبر لـ(كان) المحذوفة مع اسمها لضرورة النظم ، تقديره : وإن كان ظهور الفساد بديهة ؛ أي : بادىء الرأي ، (كان) : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح ، (ظهور) : اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ، (ظهور) : مضاف ، (الفساد) : مضاف إليه مجرور ، (بديهة) : خبر (كان) منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة (كان) المحذوفة من اسمها وخبرها : في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها .

(**فلا تبدل**) : **الفاء** : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب

جملة طلبية ، مبنية على الفتح ، (**لا**) : ناهية جازمة ، مبنية على السكون .

(**تبدل**) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه سكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت ، وجملة (لا تبدل) في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها : معطوفة علىٰ جملة قوله : (وأصلح الفساد) أو مستأنفة .

(**إذ قيل كم مزيف صحيحا**) : **إذ** : حرف تعليل بمعنى (اللام) مبني على السكون .

(**قيل**) : فعل ماض مغير الصيغة ؛ لضم أوله وكسر ما قبل آخره تقديراً ، مبني على الفتح .

(**كم مزيف صحيحا . . .**) إلىٰ آخر البيت : نائب فاعل محكي لـ(قيل) ، والنائب مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ حاء (قبيحا) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة من الفعل المغير ونائبه : في محل الجر بـ(لام) التعليل ، المدلول عليها بـ(إذ) التعليلية ، المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً ، تقديره : وإنما قلنا لك : فلا تبدل ؛ لقولهم : كم من مزيف صحيحا . . . إلخ .

والجملة المعللة المحذوفة : مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

وإن شئت تفاصيل الإعراب . . قلت : (كم) خبرية بمعنىٰ عدد كثير : في محل الرفع ، مبتدأ ، مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، (كم) مضاف إلىٰ تمييزه ، (مزيف) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ،

وهو اسم فاعل ، يعمل عمل الفعل الصحيح ؛ يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ موصوف محذوف ، تقديره : كم شخص مزيف (صحيحا) : مفعول (مزيف) منصوب بالفتحة الظاهرة .

(**لأجل كون فهمه قبيحا**) : **اللام** : حرف جر وتعليل ، مبني على الكسر ، (**أجل**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بـ(مزيف) ، (أجل) : مضاف .

(**كون**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة في آخره ، وهو مصدر ناقص ، مضاف إلى اسمه .

(**فهم**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (فهم) : مضاف ، **والهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر .

(**قبيحا**) : خبر لـ(كون) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وخبر (كم) الخبرية : محذوف جوازاً ، تقديره : شخص مزيف كثيراً صحيحاً ؛ لأجل كون فهمه سقيماً : موجود ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل الرفع ، نائب فاعل لـ(قيل) .

(**وقل لمن لم ينتصف لمقصدي**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**قل**) : فعل أمر ، مبني على السكون ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، والجملة الفعلية : مستأنفة .

(**لمن**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (من) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الجر بـ(اللام) مبني على السكون ، الجار والمجرور : متعلق بـ(قل) .

(**لم**) : حرف نفي وجزم وقلب ، مبني على السكون .

(**ينتصف**) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، يعود علىٰ (من) ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة (من) الموصولة لا محل لها من الإعراب .

(**لمقصدي**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**مقصد**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف ، **والياء** : ضمير المتكلم في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ، الجار والمجرور : متعلق بـ(ينتصف) .

(**العذر حق واجب للمبتدي**) : **العذر** : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**حق**) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**واجب**) : صفة لـ(حق) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**للمبتدي**) : **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**المبتدي**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور : متعلق بـ(العذر) أو بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(حق) ، تقديره : حق كائن للمبتدي ، أو متعلق بـ(حق) لأنه بمعنىٰ : مُسْتَحَق ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب ، مقول لـ(قل) .

(**ولبني إحدىٰ وعشرين سنة**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، **اللام** : حرف جر ، مبني على الكسر ، (**بني**) : مجرور بـ(اللام) وعلامة جره (الياء) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء ، (بني) : مضاف .

(**إحدىٰ**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(**وعشرين**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**عشرين**) : معطوف علىٰ (إحدىٰ) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره (الياء) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء ، **والنون** : حرف زائد لشبه الجمع ، مبني على الفتح .

(**سنة**) : تمييز ذات لـ(إحدىٰ وعشرين) والتمييز منصوب بالذات المبهمة ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً لـ(معذرة) .

(**معذرة**) : مبتدأ مؤخر مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والتقدير : ومعذرة مقبولة مستحسنة كائنة لبني إحدىٰ وعشرين ، والجملة من المبتدأ والخبر : في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة قوله : (العذر حق واجب للمبتدي) علىٰ كونها مقولاً لـ(قل) .

(**مقبولة**) : صفة أولىٰ لـ(معذرة) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول لـ(قبل) الثلاثي .

(**مستحسنة**) : صفة ثانية لـ(معذرة) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ، وهو مشتق أيضاً ؛ لأنه اسم مفعول من (استحسن) السداسي .

(**لا سيما عاشر القرون**) : **لا** : نافية لحكم الخبر عن جنس الاسم ، تعمل

عمل (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر ، مبنية على السكون .

(**سي**) : اسمها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (سي) : مضاف .

(**ما**) : اسم موصول بمعنى (الذي) لا يتم معناه إلا بصلة وعائد ، أو (ما) نكرة موصوفة بمعنىٰ (شيء) في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً .

(**في**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**عاشر**) مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (عاشر) : مضاف .

(**القرون**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة لـ(ما) إن قلنا : (ما) موصولة ، تقديره : لا مثل الشخص الذي حصل واستقر في عاشر القرون ، وخبر (لا) محذوف جوازاً ، تقديره : موجودٌ .

أو صفة لـ(ما) إن قلنا : (ما) نكرة موصوفة ، تقديره : لا مثل شخص حاصل في عاشر القرون موجودٌ ؛ فإنه أشد حاجة إلى الاعتذار له ممن كان قبله ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها : مستأنفة .

(**ذي الجهل والفساد والفتون**) : **ذي** : صفة لـ(عاشر) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره (الياء) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وهو مشتق ؛ لأنه بمعنىٰ : صاحب ، (ذي) : مضاف .

(**الجهل**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة في آخره .

(**والفساد**) : **الواو** : عاطفة ، (**الفساد**) : معطوف على (الجهل) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**والفتون**) : معطوف على (الجهل) أيضاً .

(**وكان في أوائل المحرم**) : **الواو** : استئنافية مبنية على الفتح ، (**كان**) : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح .

(**في**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**أوائل**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (أوائل) : مضاف .

(**المحرم**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً لـ(كان) على اسمها .

(**تأليف**) : اسم (كان) مؤخر عن خبرها مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والتقدير : وكان تأليف هٰذا الرجز المنظم كائناً في أوائل الشهر المحرم ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها : مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (تأليف) : مضاف .

(**هٰذا**) : **ها** : حرف تنبيه ؛ لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، مبني على السكون ، (**ذا**) : اسم إشارة ، يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**الرجز**) : بدل من اسم الإشارة ، والبدل يتبع المبدل منه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

(**المنظم**) : صفة لـ(الرجز) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ،

وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول من (نظَّم) المضعف .

(**من سنةٍ إحدىٰ وأربعين**) : **من** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**سنة**) بلا تنوين مع حذف همزة (إحدىٰ) ؛ مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (سنة) : مضاف .

(**إحدىٰ**) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(**وأربعين**) : **الواو** : عاطفة ، (**أربعين**) : معطوف علىٰ (إحدىٰ) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره (الياء) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء ، **والنون** : حرف زائد لشبه الجمع .

وعلىٰ رواية التنوين وإثبات همزة إحدىٰ تقول في إعرابه : (سنة) : مجرور بكسرة ظاهرة ، ونون لضرورة النظم ، (إحدىٰ وأربعين) : بدل من (سنة) بدل كل من بعض ، على القول المجوز له ، الجار والمجرور علىٰ كلا التقديرين : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (المحرم) أي : حالة كون ذلك المحرم من شهور سنة إحدىٰ وأربعين .

(**من بعد تسعة من المئين**) : **من** : حرف جر ، مبني على السكون .

(**بعد**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (بعد) : مضاف .

(**تسعة**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(إحدىٰ وأربعين) أو حالاً منها ،

تقديره : كائنة من بعد تسعة ، أو حال كون الإحدىٰ والأربعين من بعد تسعة من المئين .

(**من المئين**) : **من** : حرف جر ، مبني علىٰ سكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين .

(**المئين**) : مجرور بـ(من) وعلامة جره (الياء) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(تسعة) تقديره : من بعد تسعة كائنة من المئين .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه ، آمين :

ثُـمَّ ٱلصَّــلاَةُ وَٱلسَّـلاَمُ سَـرْمَـدَا	عَلَـىٰ رَسُـولِ ٱللهِ خَيْـرِ مَـنْ هَـدَىٰ
وَآلِـــهِ وَصَحْبِـــهِ ٱلثِّقَـــاتِ	اَلسَّـــالِكِيـــنَ سُبُـــلَ ٱلنَّجَـــاةِ
مَـا قَطَعَـتْ شَمْـسُ ٱلنَّهَـارِ أَبْـرُجَـا	وَطَلَـعَ ٱلْبَـدْرُ ٱلْمُنِيـرُ فِـي ٱلـدُّجَـىٰ

(**ثم**) للترتيب الذكري ؛ أي : ثم بعد ما ذكرنا نقول : (**الصلاة**) أي : الرحمة المقرونة بالتعظيم (**والسلام**) أي : التحية الدائمة اللائقة به صلى الله عليه وسلم ، وهو تأمينه مما يخافه علىٰ أمته ، لا علىٰ نفسه ؛ لأنه معصوم مأمون في الدنيا والآخرة .

وقوله : (**سرمدا**) : حال من الضمير المستكن في الخبر ، قدم عليه لضرورة النظم ، أو من المبتدأ علىٰ رأي سيبويه ؛ أي : كائنان (**علىٰ رسول الله**) وحبيبه المصطفىٰ محمد صلى الله عليه وسلم ، حالة كونهما سرمدين دائمين متلازمين ، مدة دوام حركات الشمس والقمر علىٰ أفلاكهما ، ومدة دوام الحي القيوم .

والمراد : تأبيدهما عليه صلى الله عليه وسلم ، لا تقييدهما .

ومن المعلوم : أن الرسول أخص من النبي ؛ لأن الرسول : إنسان أوحي إليه بشرع يعمل به وأمر بتبليغه ، ومعنى النبي : إنسان أوحي إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه .

وبينهما عموم وخصوص مطلق ، وهو اجتماع شيئين في مادة ، وانفراد أحدهما في مادة أخرى ؛ اجتمعا في محمد صلى الله عليه وسلم وكذا في جميع الرسل ، وانفرد النبي في الخضر عليه السلام على القول بنبوته ، وهو الأصح ، وهو حي إلى النفخة ، يحج كل سنة كما قيل ، ويعتمر أيضاً ، يجتمع مع

عباده الصالحين في الحرم الأمين كما قيل ، والله أعلم .

وهٰذا الفرق بين النبي والرسول : هو المشهور ، وقيل : إنهما مترادفان ، وقيل غير ذلك .

ثم وصف الرسول بقوله : (**خير من هدى**) الناس وأفضل من دعاهم إلى الله تعالىٰ ، جزاه الله تعالىٰ عنا أفضل ما جزىٰ نبياً عن أمته ، وإذا كان خير من ذكر . . كان خير غيره بالأولىٰ .

(**و**) الصلاة والسلام أيضاً علىٰ جميع (**آله**) وأقاربه صلى الله عليه وسلم المؤمنين به من بني هاشم وبني المطلب ، وقيل : المراد بـ(آله) : جميع أمة الإجابة إلىٰ يوم القيامة ، وتفسيره بهم أولىٰ في مقام الدعاء ؛ ليعم الدعاء .

(**و**) علىٰ جميع (**صحبه**) صلى الله عليه وسلم ، وهم كل من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمناً به في حال حياته ، اجتماعاً متعارفاً ولو لحظة ، وإن لم يره ولم يرو عنه .

وذكره بعد الآل : من ذكر العام بعد الخاص على التفسير الأول لـ(الآل) ، ومن ذكر الخاص بعد العام على التفسير الثاني له .

وإنما أخر الصحب عن الآل ؛ لأن الصلاة على الصحب بطريق القياس على الآل ، والصحب كالفرع المقيس لهم .

(**الثقات**) جمع : ثقة ، وهو الموثوق به ، الذي لا يشك في أخباره ؛ لأن الصحابة كلهم عدول ، وهو صفة لازمة لـ(الصحب) ، فلا مفهوم له .

(**السالكين سبل النجاة**) : صفة ثانية لـ(الصحب) أي : المتبعين طرق النجاة والسلامة لسالكها من كل مخاوف الدنيا والآخرة .

يعني بـ(طرق النجاة) : الأمور الموصلة إليها ؛ كالأمر بالمعروف ، والنهي

عن المنكر ، وكالصلاة ، والصيام ، والزكاة . . . إلىٰ غير ذلك من سائر المأمورات والمنهيات .

فطرق النجاة : امتثال المأمورات في حقهم وفي حق غيرهم ، واجتناب المنهيات فيهما .

ففي كلامه : استعارة تصريحية ؛ فيكون قد شبه امتثال الأوامر واجتناب المناهي بالطرق الحسية ، التي ينجو سالكها من المخاوف ، واستعار لفظ المشبه به وهو السبل للمشبه ، علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية ، والسلوك : ترشيح .

أو استعارة بالكناية ؛ فيكون قد شبه النجاة بشيء له سبل حسية ، وطوىٰ لفظ المشبه به ، ورمز إليه بشيء من لوازمه ، وهو السبل ، والسبل : تخييل ؛ أي : السالكين السبل التي هي سبب لنجاة سالكها .

فإضافتها إلى النجاة : من إضافة السبب إلى المسبب ، وهي سبيل النبي صلى الله عليه وسلم وشريعته التي لا يزيغ عنها إلا هالك .

ثم أبَّد الصلاة والسلام علىٰ من ذكر بقوله : (**ما قطعت شمس النهار**) ، فالإضافة فيه : من إضافة المظروف إلىٰ ظرفه (**أبرجا**) أي : منازل في السماء .

والمعنىٰ : والصلاة والسلام علىٰ جميع من ذكر ، حالة كونهما سرمدين دائمين مدة دوام قطع شمس النهار أبرجها (و) ما (**طلع البدر المنير في الدجا**) والظلام ؛ أي : ودائمين مدة دوام طلوع البدر المنير في الدياجي والظلمات .

فـ(ما) : مصدرية ظرفية .

والغرض من ذلك : التعميم في جميع الأوقات ، علىٰ طريق الكناية ، كما هو عادة العرب فيما أرادوا تأبيده .

وقوله : (**ما قطعت شمس النهار**) أي : بسيرها الذاتي لها ، الذي هو إلىٰ جهة المشرق .

أما ما يظهر لنا من سيرها إلىٰ جهة المغرب . . فليس من ذاتها ، بل هو عارض لها من حركة الفلك الأعظم الذي هو الكرسي إلىٰ جهة المغرب ؛ لأنه يحرك بحركته هـٰذه جميعَ ما احتوىٰ عليه من الأفلاك وما فيها من الكواكب .

قوله : (**أبرجا**) جمع قلة : لبرج ؛ نظير : درج وأدرج ، وهو وإن كان من أوزان جمع القلة . . فليس المراد أفراده ، وهو من ثلاثة إلىٰ عشرة أو تسعة .

بل المراد منه : أفراد جمع الكثرة ، فهو من إطلاق أوزان جمع القلة وإرادة أفراد جمع الكثرة ، وهي من تسعة إلىٰ ما لا نهاية ؛ لأن الأبراج اثنا عشر برجاً ؛ وهي : الحمل ، والثور ، والجوزاء ، والسرطان ، والأسد ، والسنبلة ، والميزان ، والعقرب ، والقوس ، والجدي ، والدلو ، ويقال له : الدالي ، وكلاهما صحيح ؛ لأنه يسمىٰ بالاسمين ؛ لأن كواكب هـٰذا البرج علىٰ صورة شخص معه دلو يملأ به ؛ فتارة يسمىٰ باسم الدلو ، وتارة يسمىٰ باسم صاحب الدلو ، والثاني عشر منها : برج الحوت .

وقد جمعها بعض الميقاتيين في بيتين ، فقال :

حمل الثور جوزة السرطان ... ورعى الليث سنبل الميزان

ورمىٰ عقرب بقوس لجدي ... نزح الدلو بركة الحيتان

وتقطع الشمس هـٰذه الأبراج الاثني عشر في سنة واحدة من السنين الشمسية .

فالسنة الشمسية : هي انتقال الشمس إلىٰ أول جزء من الحمل إلىٰ عودها إليه .

ومقدار أيامها : ثلاث مئة وخمسة وستون يوماً وربع يوم .

وتزيد على السنة العددية ـ وهي : ثلاث مئة وستون ـ بخمسة أيام وربع يوم .

وهٰذه الأبرج : هي أجزاء دائرة الفلك الثامن ، الذي هو فلك الثوابت ، وهي المسمىٰ بالكرسي .

وتوضيح ذلك : أن الحكماء قسموا منطقة الفلك الثامن ، الذي هو فلك الثوابت : اثني عشر قسماً ، وسموا كل قسم منها : برجاً .

وقسموا كل برج : ثلاثين قسماً ، وسموا كل قسم منها : درجة .

وقسموا كل درجة : ستين قسماً ، وسموا كل قسم : دقيقة .

وقسموا كل دقيقة : ستين قسماً ، وسموا كل قسم : ثانية .

وقسموا كل ثانية : ستين قسماً ، وسموا كل قسم : ثالثة .

وهٰكذا ، ولا تفارق الشمس مسامتة هٰذه المنطقة أصلاً ، فعند مسامتة الشمس وهي في فلكها قسماً من تلك الأقسام الاثني عشر . . قيل : حلت في البرج الفلاني ، وإذا فارقت مسامتته ، وابتدأت في مسامتة ما يليه . . قيل : قطعته وحلت فيما يليه .

ومنطقة كل فلك : دائرة عظيمة ، بعدها عن قطبيه علىٰ حد سواء . انتهىٰ من « الصبان » .

واعلم : أنه قد اختلف في المراد بـ(البروج) في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّـٰهَا لِلنَّـٰظِرِينَ ﴾ علىٰ أقوال :

أحسنها ما قاله ابن عطية من أن المراد بها : قصور في السماء .

وقال مجاهد : المراد بها : النجوم العظام .

وقال أبو إسحاق : النجوم السبعة ، التي هي الكواكب السيارة ؛ وهي :

زحل : وهو في السماء السابعة .

والمشتري : وهو في السماء السادسة .

والمريخ : وهو في السماء الخامسة .

والشمس : وهي في السماء الرابعة .

والزهرة : وهي في السماء الثالثة .

وعطارد : وهو في السماء الثانية .

والقمر : وهو في السماء الأولىٰ .

وقد جمعها بعضهم علىٰ ترتيبها هـٰذا في قوله :

زحـلٌ شَـرَىٰ مـرِّيخَـه مـن شمسـهِ   فتـــزاهـــرت لعطـــاردَ الأقمـــارُ

انتهىٰ « باجوري » .

(و) ما (**طلع البدر**) وهو القمر ليلة تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النير ، وذلك عند مقابلته للشمس ؛ بأن يكون بينه وبينها ستة بروج ، وإن لم يكن في ليلة أربع عشرة ، كما يعرف ذلك من له أدنىٰ إلمام بالهيئة ؛ فقولهم : البدر هو القمر ليلة أربع عشرة : تقريبي .

وقوله : (**المنير**) : صفة لازمة له لا مفهوم لها ؛ إذ البدر لا يكون إلا منيراً ؛ إذ المخسوف لا يسمىٰ بدراً .

(**في الدجىٰ**) جمع : دجية ـ بضم الدال وسكون الجيم ـ علىٰ وزن : الدمىٰ والدمية ، وهي : الظلمة . كذا في « القاموس » .

ويقطع الفلك في كل شهر ، ويقيم في كل برج ليلتين وثلثاً .

واعلم : أن الشهر : هو من اجتماع القمر بالشمس إلى اجتماعه بها ؛ فهو

يقطع الفلك في أقل من شهر ؛ لأنه إنما يجتمع بها ثانياً بعد أن يقطع الفلك ، ويقطع ما قطعته الشمس في تلك المدة التي بين الاجتماعين من الدورة الثانية ، وهو برج إلا قريباً من نصف درجة من درجاته الثلاثين .

ولما كانت المدة التي بين الاجتماعين أقل من ثلاثين يوماً بأقل من نصف يوم بشيء يسير . . نقصت السنة القمرية عن ثلاث مئة وستين ؛ فكانت ثلاث مئة وأربعة وخمسين يوماً وخمس يوم وسدس يوم ، كما يعلم ذلك من كتب التواريخ والميقات ؛ كـ« رسالة العلامة أبي الفتح الصوفي » في التواريخ .

وقولنا آنفاً : (ويقيم في كل برج ليلتين وثلثاً) وهـٰذا أيضاً تقريبي ؛ لأنه مبني علىٰ أن مسيره في اليوم والليلة : ثلاث عشرة درجة إلا شيئاً يسيراً ، وهو تقريب ؛ فإنه قد ينقص مسيره في اليوم والليلة عن ذلك وقد يزيد .

ومنتهى النقص : إحدىٰ عشرة درجة وكسر .

ومنتهى الزيادة : أربع عشرة درجة وكسر .

هـٰكذا ينبغي تقرير هـٰذه المواضع ، فاحفظه ، ولا تنظر إلىٰ ما يخالفه مما وقع في « حاشية شيخنا العدوي علىٰ شرح الناظم » فجل من لا يخطىء وعلا . انتهىٰ « صبان » .

قال الدمنهوري : (قوله : « ما قطعت شمس النهار أبرجا » والأبرج جمع : برج .

والبرج : اسم لجزء من اثني عشر جزءاً من الفلك الثامن ، وهو مقسوم إلىٰ ثلاثين جزءاً ، كل جزء يسمىٰ درجة .

والشمس : تقطع في كل يوم درجة ، فتقطع الفلك في ثلاث مئة وستين يوماً ، وهي عدد السنة الشمسية .

والبدر : اسم للقمر ليلة اليوم الرابع عشر من الشهر العربي) انتهىٰ منه .

واعلم : أن الأبرج : اثنا عشر برجاً ، في كل برج : ثلاثون درجة .

تقطع الشمس كل يوم درجة ، وتقطع الفلك في سنة .

ويكون طول الملوين وقصرهما بحسب الميل الشمالي والجنوبي ؛ لاتساع القوس وضيقه في الآفاق المائلة ، التي لها عرض .

وأما القمر . . فيقيم في كل برج ليلتين وثلثاً ، ويقطع الفلك في شهر .

فسبحان مكون الأكوان . انتهىٰ من « شرح الناظم » .

وقد جمع منازل القمر الثمانية والعشرين في « وسيلة الطلاب إلىٰ علمي الفلك والحساب » في ستة أبيات ، بقوله :

أولها النطح مع البطين	ثم الثريا الواضح المبين
ودبران هقعة وهنعةْ	ذراع نثرة وطرف جبهةْ
والخرَّتان زبرة تسمىٰ	والصرفة العوَّا السماك ثما
غفر زُبانى أكليل قلب بعدهْ	وشولة نعائم وبلدهْ
وسعد ذابح وسعد بُلَعِهْ	سعد السعود ثم سعد ألاخبيةْ
والفرغ ذو التقديم والفرغ الأخير	وبطن حوت والرِّشا فيه شهير

إعراب الأبيات الثلاثة

(**ثم الصلاة والسلام سرمدا**) : **ثم** : حرف عطف وترتيب للترتيب الذكري ، مبني على الفتح .

(**الصلاة**) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**والسلام**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**السلام**) : معطوف على (الصلاة) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**سرمدا**) : حال من كل منهما علىٰ رأي سيبويه ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر الآتي علىٰ رأي الجمهور ، والحال منصوب بعامله ، وهو الابتداء علىٰ رأي سيبويه ، ومتعلق الجار والمجرور علىٰ رأي الجمهور ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(**علىٰ**) : حرف جر ، مبني على السكون .

(**رسول**) : مجرور بـ(علىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو مضاف .

(**الله**) : لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور : متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً للمبتدأ ، تقديره : والصلاة والسلام كائنان علىٰ رسول الله ، حالة كونهما سرمدين دائمين لا انقطاع لهما أبداً ، والجملة من المبتدأ والخبر : معطوفة علىٰ جملة قوله : (هـٰذا تمام الغرض المقصود) عطف اسمية على اسمية ، علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**خير**) : صفة لـ(رسول الله) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (خير) : مضاف .

(**من**) : اسم موصول في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على السكون .

(**هدىٰ**) : فعل ماض ، مبني بفتح مقدر على الأخير ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بـ(الألف) ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ،

تقديره : هو ، يعود علىٰ (من) ، والجملة الفعلية : صلة (من) الموصولة لا محل لها من الإعراب .

(**وآله**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**آل**) : معطوف علىٰ (رسول الله) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (آل) : مضاف ، **والهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما كسر ؛ لوقوعه بعد الكسر .

(**وصحبه**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**صحب**) : معطوف علىٰ (رسول الله) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (صحب) : مضاف ، **الهاء** : ضمير متصل في محل الجر ، مضاف إليه ، مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر .

(**الثقات**) : صفة لـ(الصحب) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وهو جامد مؤول بمشتق ، تقديره : الموثوق بهم .

(**السالكين**) : صفة ثانية لـ(الصحب) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر ، وعلامة جره (الياء) لأنه من جمع المذكر السالم ، الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء ، **والنون** : عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، وهو اسم فاعل ، يعمل عمل الفعل الصحيح ، يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هم ، يعود إلىٰ (أل) الموصولة .

(**سبل**) : مفعوله منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (سبل) : مضاف .

(**النجاة**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**ما قطعت شمس النهار أبرجا**) : **ما** : مصدرية ظرفية ، مبنية على السكون .

(**قطع**) : فعل ماض ، مبني على الفتح ، **التاء** : علامة تأنيث الفاعل ، مبنية على السكون .

(**شمس**) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (شمس) : مضاف .

(**النهار**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(**أبرجا**) : مفعول به لـ(قطعت) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل : صلة (ما) المصدرية ، (ما) مع صلتها : في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف المقدر إليه ، المتعلق ذلك الظرفُ بـ(سرمدا) والتقدير : والصلاة والسلام علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، دائمين مدة دوام قطع شمس النهار أبرجاً .

(**وطلع البدر المنير في الدجا**) : **الواو** : عاطفة مبنية على الفتح ، (**طلع**) : فعل ماض ، مبني على الفتح .

(**البدر**) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**المنير**) : صفة لـ(البدر) ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

(**في**) : حرف جر ، مبني بسكون على (الياء) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

(**الدجىٰ**) : مجرور بـ(في) وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، الجار والمجرور : متعلق بـ(طلع) ، وجملة (طلع) من الفعل والفاعل : معطوفة علىٰ جملة (قطعت) علىٰ كونها صلة لـ(ما) المصدرية ، والتقدير : والصلاة والسلام علىٰ من ذكر من النبي وآله وصحبه ، دائمين مدة دوام قطع شمس النهار أبرجاً ، ودائمين أيضاً مدة دوام طلوع البدر المنير في الدجىٰ .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

خاتمة

وهٰذا آخر ما بشرني الله به علىٰ هٰذا المتن النفيس ، من الشرح النافع لمن أراد المطالعة به أو التدريس ، والصلاة والسلام علىٰ نبيه وآله ، وصحبه ومواليه وكل تابع له إلىٰ يوم لقائه .

وكان الفراغ منه وقت الضحوة من يوم الجمعة ، من تاريخ (٢١/ ٥/ ١٤٣٣) من الهجرة المذكِّرة ، لسيرة صاحبها المنورة ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية .

وكانت مدة اشتغالي به : ستين يوماً ، مع ما عاقني منه من عوائق التدريس ، وحوائج الحوادث في البيت ، وذلك : أني كنت أكتب هٰذا الكتاب أسبوعاً ، و« شرحَ ابن ماجه » أسبوعاً آخر ، ولذلك طالت عليَّ مدة كتابته .

والحمد لله علىٰ كل حال ، ونشكره علىٰ حسن الكمال ، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد زبدة الإرسال ، وعلىٰ أصحابه وآله خير آل ، ما تعاقب الملوانِ وتتابعت الأيام والليال ، آمين آمين ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين ، حمداً لمن أنار قلوب العارفين بالتصور والتصديق ، فأدركوا حقائق الأمور بالدقة والتحقيق .

والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد ، الذي أسس قواعد الدين على الحجج الساطعة ، والبراهين القاطعة ، وعلىٰ آله وصحبه الذين ذبوا عن حياض هٰذا الدين ، بسنان اللسان ولسان السنان ، كلَّ ذي سفسطة وجدل ، وتمسكوا باليقين ، حتىٰ صاروا يضرب بهم المثل .

❊ ❊ ❊

خاتمة الخاتمة

واعلموا أيها الإخوة والأخوات المعاصرون لي ، وانتبهوا : أن في قرننا هـٰذا ؛ أعني : القرن الخامس عشر ، قد ظهرت فيه الفتن ، وكثرت فيه البدع ، واشتد فيه البأس ، وقوي فيه النحس ، واشتد فيه طغيان الكافرين ، وانتشر فيه ظلم الظالمين ، وكثرت فيه شرار الخلائق ، ولم يبق فيه إلا آثار الطرائق .

والناس فيه ساهون ، وأكثر العلماء غافلون ، مهطعون لحطام الدنيا ، معرضون عن الدرجات العليا ، مسابقون فيه إلىٰ هواهم ، ليوقعهم في أهوى المهاوي ، وأسوأ المساوي ، وليس لهم تفكر في هاذم اللذات ، ولا تأهب لما بعد الممات ؛ كأنهم في الدنيا مخلدون ، وهم للفَناء مشاهِدون ، يخدم الواحد منهم طول عمره علىٰ منفعة ساعة ، ويضيع منافع الأبد فما أشنعها من إضاعة !

فلو استيقظ هـٰذا النائم ، ونظر بعين قلبه ، وفكر في مآل أمره . . لسارع إلى الطاعة ، واشتغل بالسنة والجماعة ، لـٰكن كثر ذنبه ، وقسا قلبه ، وظهر عيبه ، فخذله ربه ، فلم تنفع فيه موعظة ، ولا صار من أهل اليقظة .

إن كان قبل هـٰذا الزمان ، عبدة الأوثان . . فأهل هـٰذا الزمان ، عبدة الهوىٰ والشيطان .

شاع الشر وانتشر ، لقرب هجوم الآيات الكبر .

اللهم ؛ وفقنا لما تحبه وترضاه ، ولا تجعلنا ممن اتخذ إلـٰهه هواه ، واحشرنا في زمرة أوليائك ، وجملة أصفيائك ، يوم لا يستغنىٰ إلا بك ، يوم لا ملجأ منك إلا إليك ، يوم لا خير إلا لديك .

وأعِنَّا علىٰ هـٰذا الزمان الصعب ؛ الذي كسفت فيه شموس الحق ، وشاع فيه ظلام الباطل بين الخلق ، وسد الأفق دخان الهوىٰ ، وانتشر في الأقاليم

واستوىٰ ؛ فلا حرص ولا حزن إلا على الدنيا .

ترى الواحد إذا ضيع من الدنيا مثقال حبة . . تأسف عليه وتحير ، وتكدر قلبه وتغير ، ويضيع من خير الآخرة ، ما لا نسبة للدنيا بحذافيرها منه ، فلا يخطر له ذلك ببال ، وما ذلك إلا من علامة الخذلان والضلال ، ومن علامات الخسران والنكال ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

قال لبيد بن ربيعة :

ألا كل شيء ما خلا الله باطلُ	وكل نعيم لا محالة زائلُ
وكل ابن أنثىٰ لو تطاول عمرهُ	إلى الغاية القصوىٰ فللموت آيلُ
وكل أناس سوف تدخل بينهمْ	دُوَيْهِيَةٌ تصفرُّ منها الأناملُ
وكل امرىء يوماً سيعرف سعيهُ	إذا حصلت عند الإلـٰه المحاصلُ

اللهم ، ربنا ، يا ربنا ؛ تقبل منا ، إنك أنت السميع العليم ، وتب علينا يا مولانا ، إنك أنت الجواد الكريم ، وصلى الله علىٰ سيدنا ومولانا محمد ، وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

وقد وقع الفراغ من تصحيح هـٰذا الشرح الميمون بيد مؤلفه ، في عصر اليوم الأول من رجب الفرد ، قبيل المغرب ، في المدينة المنورة ، في الروضة المشرفة ، في تاريخ (١/ ٧/ ١٤٣٣) من الهجرة المباركة ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة والصلات ، وأزكى التحيات .

آمين يا رب آمين

محتوى الكتاب

* * *